المتلاعبون بالعقول

المتلاعبون بالعقول

سقطات الإعلام في مصر

د. ياسر ثابت

تَصميم الغلاف: محمد عيد

رقم الإيداع: 2015/ 8863

I.S.B.N:978- 977- 6297-398 - 9

دار اكتب للنشر والتوزيع



الإدارة : 10 ش عبد الهادي الطحان من ش الشيخ منصور،

المرج الغربيّة، القاهرة.

المُدير العام: يَحيَى هَاشِم

هاتف : 01144552557 - 01147633268

E-mail: daroktob1@yahoo.com

Facebook: دار اكتب للنشروالتوزيع

الطبعة الأولى ، 2015م

المتلاعبون بالعقول

سقطات الإعلام في مصر

د. ياسر ثابت



دار اكتب للنشر والتوزيع



إلى

روح الصديق المثقف الموسوعي المدافع عن حرية الصحافة..

خالد السرجاني.

مقدمة

هذه سطورٌ عن موضوع الساعة، وترمومتر الحريات: الإعلام.

لاشك أن الحديث عن الإعلام الذي تشهده مصر هذه الأيام يشغل بال كل من له حِس وطني وضمير حي؛ إذ تحولت الممارسات الإعلامية الخاطئة إلى فعلٍ يومي يتراكم حتى أصبح الخطأ هو السائد المألوف، خاصة في مجال الصحافة التليفزيونية.

إعلام في أزمة كبرى، وعليه من الضغوط ما يجعله مقبلاً على كارثة أو أنه يعيشها بالفعل.

مع كل يوم، أداء إعلامي منفلت يقود إلى فجوات تتسع وأزمات تنفجر وتلاسن يدعو إلى الاستياء.

الشاهد أنه في السنوات التالية لثورة 25 يناير، تعاظم دور وسائل الإعلام في مصر، حتى بلغ ذروته في ثورة 30 يونيو، وبات لاعبــاً رئيسيــاً في المعادلة السياسية في مصر، رغم سيل المآخذ على أدائه وممارساته التي خالفت في كثير من الأحيان مبادئ العمل الإعلامي وأخلاقيات المهنة ومواثيقها.

مع تعالي الانتقادات لما تطرحه بعض الفضائيات والصحف -في لقاءات الصباح الصحفية وغزوات المساء التليفزيونية- من موضوعات كاذبة ومُختلقة ومُلفقة بغرض تسويق الوهم للمُتلقين، استغلالاً لحَالة الأمية ونقص الوعي السياسي التي يعيش فيها الملايين

من أفراد الشعب المصري، بدا الوضع كارثيـــاً، وأقرب إلى "المصطبة" التي يطلق منها البعض قذائف من الأحكام الخاطئة والألفاظ المعيبة والآراء التي تفتقر إلى دقة المعلومة وموضوعية الأداء.

نقف الآن على جبلٍ من الأخطاء.. ولديهم مزيد!

إن الإعلام المصري محتمٌ عليه أن يواجه نفسه بواقعه وأخطائه، مثلما ارتضى لنفسه أن يستعرض مشكلات المجتمع والمواطنين، خاصة مع وجود مشهدٍ فوضوي لا يخلو من التجريح والإثارة والابتذال. يغذي هذا المشهد المؤسف عدم وجود نمط واضح في إدارة العمل الإعلامي، والتداخل بين الإدارة والمهنة بشكل سافر.

المهنة امتُهِنت يوم تسلل إليها مرتزقة ومدافع للإيجار، وتحوَّلَ البعض إلى مندوبين لأصحاب المال والأعمال والشركات الكبرى لدى مؤسساهم الصحفية.

المطلوب اليوم تنظيم وسائل الإعلام –وخاصة المرئي منها– على نحو يضع قواعد عامة للعمل، وميثاق شرف بين مُلاك القنوات يضبط أداء الإعلاميين، ويضمن دقة المحتوى وموضوعيته.

وإذا كنا نشدد على ضرورة وجود كيانات مؤسسية لضبط العمل الإعلامي في مصر، فإننا نرى أيضـــاً أن القائمين على كل قناة مسؤولون عما يحدث من تجاوزات على شاشاهم؛ لأنهم ساهموا في صناعة أباطرة زيف في الإعلام من بعض الجهلاء والدخلاء على المهنة، ليسقط هؤلاء في فخ الزعامة ويتورطوا في لغة المزايدات والتجاوزات، مستغلين غياب مواثيق العمل المهني.

غير خافٍ على أحد حجم السقطات المرتكبة باسم حرية الإعلام والتعبير عن الرأي، بالإضافة إلى الابتعاد عن المهنية، والترهل الذي ينخر في مفاصل الفضائيات المصرية على وجه الخصوص، وسط غياب -مع سبق الإصرار والترصد- للمعايير والمجالس والهيئات التي تراقب وتحاسب وتنظم هذه المهنة بأسلوب حازم وفعال.

من هنا، كان هذا الكتاب محاولة لرصد الملاحظات المهنية على الأداء الإعلامي؛ المطبوع والمرئي بل والمسموع كلما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، كي نبدأ رحلة النقد الذاتي وتصويب المسار وتعديله وفق المعايير الحاكمة لأخلاقيات المهنة ومواثيقها الدولية المتعارف عليها.

دافعنا الأساسي في هذا هو أن الأزمة الراهنة التي نواجهها في مصر لا تكمن في غياب الحلول، بقدر ما تنجم عن اكتفاء أهل المهنة بالفرجة على مظاهر الأزمة، في حين يُفضِّل البعض تجاهلها وإنكارها. وفي مجتمعنا الذي غابت عنه الممارسة الديمقراطية، وتفشى العقل المكابر والاستعلائي الذي يرفض الاعتراف بالخطأ أو نقد الذات، باتت الصدور تضيق بالنقد، حتى صارت أي ممارسة من ذلك القبيل خروجـاً على المألوف، في ظل سلطةٍ لا تتعرض عادةً للمراجعة والمساءلة من جانب الرأي العام أو ممثليه، وهي بالتالي تتوقع من الآخرين أن يقتصر دورهم على الامتثال المقترن بالتصفيق والتهليل.

وهؤلاء الذين يمالئون السلطة بدون وجه حق، هم أخطر عليها من الإرهاب والإهمال؛ إذ إن دوران الإعلام في فلك الدعاية الفجة هو الخطر الأكبر الذي يتهدد النظام، ويقوض أسسه من الداخل،

بعلمٍ وسوء نية أو عن جهل وقلة وعي.

أما وقد كبُر الخطر وتضخم وانتقل من سطح المجتمع إلى بعض أعماقه، صار التنبيه إلى تداعياته الكارثية أكثر من ضروري. إن وقف تسميم الإعلام للمجال العام مهمة لا تفريط فيها ولا تساهل معها، وإلا فإننا سوف نخسر قضية المستقبل.

السؤال الحرج هو: من الذي سيدفع ثمن خطايا الإعلام؟

حتى الآن تأتي الإجابة قاطعة: ليس أولئك الذين تسببوا في الانهيار، بل المجتمع ككل، الذي لم يتسبب في معظمه في هذا السقوط من قريب ولا بعيد.

في إعلام هذا الزمان، صرنا أكثر ميلاً إلى خداع الذات منا إلى مواجهة الحقائق وسرد المعلومات، من ثم فإن إعلامنا أصبح يتحدث عما نتمناه وليس عما هو حاصل بالفعل، حيث ننهض ونستعيد قوتنا ومكانتنا في برامج "التوك شو" ونشرات الأخبار وعناوين الصحف، لكننا لم نعد على أرض الواقع.

لا أريد أن أشغل القارئ في هذا الموضوع بمقدمة مستفيضة، وأود أن أُخلي بينه وبين موضوع الكتاب سريعــاً، لكنني أعرف أن محتوى هذا الكتاب لن يعجب كل النائمين على سرير يقينهم الفكري والأيديولوجي، ممن يدافعون عن مكاسب ضيقة أو مصالح خاصة ترتبط باستمرار المشهد الإعلامي على صورته الحالية، ويظنون أنه ليس في الإمكان أفضل مما كان.

نعلم أن المواجهة، خاصة في هذا التوقيت، تجر علينا الكثير من الانتقادات والاتهامات، لكن الهدف واضح جليّ، والمقصد لا يخفى على أحد، خاصة أن كاتب هذه السطور عاش طوال حياته المهنية في غرف الأخبار وصالات التحرير والاستوديوهات وغرف التحكم.

وندرك أن سطور هذا الكتاب ربما تغضب بعض العاملين في المهنة، لكن الضمير المهني ومصلحة الوطن والإعلام، أولويات تحتم اقتحام تلك المشكلة.

إن الآراء والمقترحات الواردة في هذا الكتاب هي خطوة أولى نحو التصحيح والفهم الشامل لطبيعة التجاوزات التي تقع وسبل معالجتها بشكل سليم، بعيدًا عن أي تشنج أو تحيز أو حديث باسم مصالح خاصة ضيقة، وكلها من آفات العمل في المجال الإعلامي.

وما الاجتهاد في الرصد والنقد، والاقتراح بالتجديد والتطوير، سوى نتاج ملاحظات باحثٍ حريص على الالتزام بالموضوعية والدقة والمهنية، وتصورات صحفيٍ درس المهنة ومارسها في مواقع تحريرية مرموقة في عدد من أكبر المؤسسات الإعلامية داخل مصر وخارجها.

سيلاحظ القارئ أيضـًا بين السطور اهتمامنا الواضح برسم ملامح دليل السلوك المهني وسعينا إلى وصف وتحديد أخلاقيات المهنة، ومساعدة جميع العاملين على الوفاء بالمعايير العالية للنزاهة الشخصية والمهنية المطلوبة منهم، مع إعطاء فكرة واضحة عن قواعد السلوك التي يجب اتباعها خلال عملهم.

هذه هي سطورنا وشهادتنا وآراؤنا نضعها بين أيدي القراء، آملين

أن ننتفع بما تعلمنا وأن نتعلم ما ينفعنا.

أرجو لكم قراءة تجمع بين الفائدة والمتعة.

ياسر ثابت

القاهرة

23 فبراير 2015

Email: yasser.thabet@gmail.com

أكاذيب مهنية!

"أتمنى أن يكون لدى مصر مدرستها الإعلامية الخاصة التي تتسم بالموضوعية والصدق والقيم الأصيلة التي نحبها جميعاً، حتى يقال إن الشعب المصري هو الأوعى في العالم، بفضل تحركنا جميعاً وفي مقدمتنا الإعلام، ولذلك أقول مرارا الإعلام.. الإعلام.. الإعلام" [1]

وحده الساذج هو من يلتهم الطعام الفاسد رغم أنه شاهد عملية التحضير في المطبخ.

هناك رؤساء تحرير صحف وكُتّابٌ في صفحات الرأي وأعمدة الصحف يتصرفون وكأنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة، وفي أوقات بعينها، تجدهم يعلقون على الأحداث ويفسرونها للآخرين من وجهة نظرهم، ليتحولوا في غمضة عين إلى قادة رأي.

بعض كُتّاب الأعمدة الصحفية يبنون أسطورتهم على المساحة الطولية القصيرة التي تقرب المسافات بينهم وبين القراء. يتحدثون أو يثرثرون حول موضوعات مختلفة ويدلون بدلوهم في قضايا الساعة،

---

[1] محمد بصل، "السيسي": تشكيل مجالس شبابية في الرئاسة والحكومة، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 28 سبتمبر 2014.

ويصبح له مريدون. الأمر مغرٍ، خاصة عندما يتم تبادل مقالات هؤلاء بالمئات والآلاف عبر شبكة الإنترنت باستخدام أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية.

ربما لهذا السبب أصبح العمود الصحفي حلم وأمنية كثيرين، حتى ممن لا ينتمون بأي حال مهنة الصحافة. تستهويهم فكرة المساحة البيضاء التي يسودونها بحبر كلامهم وآرائهم، ويفضلونها بطبيعة الحال على ممارسة مهنة الصحفي. العمود الصحفي، من وجهة نظر هؤلاء، هو المصعد الكهربائي الذي يصعد بهم إلى الطوابق العليا دونما حاجة إلى صعود سلم وظيفة الصحافة خطوة خطوة.

وبدلاً من البحث عن المتاعب والتحقيق في موضوعات بعينها، يُفضِّل هؤلاء الاكتفاء بمشاركة آرائهم وتحليلاتهم مع آخرين، على صفحات الجرائد أو من خلال ضغطة زر على هذا الموقع الإلكتروني أو ذاك.

ويبدو أن المسؤولين عن إصدار الصحف المصرية (وكذلك وسائل الإعلام الأخرى) قرروا زيادة المساحة المخصصة للمقالات والتعليقات (والمحاورات التليفزيونية)؛ إذ مادام حجم المسموح بمعرفته يتضاءل مع مرور الزمن، فلا بأس من التركيز على التعليق على ما نظن أننا نعرفه[2].

---

2 د. حلان أمين، نصائح لقراء الصحف المصرية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 أكتوبر 2014.

إن قارئ الصحف المصرية، حكومية أو غير حكومية، لا بدَّ أن يستغرب بشدة من هذا الكم الهائل مما تنشره من مقالات بالمقارنة بالصحف الأوروبية أو الأميركية، لكنها شهوة الكلام والإدلاء بالرأي والدفاع عن أطرافٍ وجهاتٍ بعينها بشكل صريح يقترب أحيانـــًا من الفجاجة.

باتت شهرة الصحفي مرتبطة بشكل أو بآخر بالعمود أو المقال الصحفي، وليس بالانفرادات المهنية أو الأداء الصحفي الكفء في صالة التحرير. نسبح في الآراء والتحليلات، ولا حقائق.. لا معايير مهنية، بل في معظم الأحيان "طق حنك" ربما يكون جيد الصياغة، لكنه بلا طائل. حكايات تشبه الثرثرة، وصواريخ موجهة لنسف أهداف وشخصيات وأفكار بعينها.. وأيقونات جديدة –ليست بالضرورة حقيقية– تتشكل كل يوم[3].

للإنصاف، فإن العمود الصحفي يعد من أرقى فنون الصحافة، وكانت هناك أعمدة من نور، مثل "يوميات" أحمد بهاء الدين وعمود كامل زهيري "من ثقب الباب" تضيء وتشير إلى اتجاه واحد. الآن بعض كتاب الأعمدة يتصرفون تصرف فتاة ليل تقف على ناصية شارع، ترسل الإشارات في كل اتجاه بحثـــًا عن مشتر.

في زمن مضى، كان العمود الصحفي احتكارًا، ثم أصبح احتقارًا (مثال عمود يوميات أحمد بهاء الدين، الذي احتله إبراهيم نافع)، قبل

3 داليا شمس، حلم العمود، جريدة "الشروق"، القاهرة، 29 ديسمبر 2013.

أن نشهد احتضارًا للعمود الصحفي.. وقِس على أمثلة الحاضر ما تشاء.

أصبح العمود الصحفي -تمامـًا كما برامج "التوك شو"- "فرصة" للحديث المرسل وكيل الاتهامات والنيل من معارضي النظام وإلصاق اتهامات متنوعة بهم، بطريقة لا تنتمي إلى لغة العصر ولا تُعبر بأي حال عن التحضر.

من الخصائص الطاغية على النقاش العام والبث الإعلامي في مصر اليوم -كما تدلل عليه الصحافة والقنوات التليفزيونية ومحطات الإذاعة العامة والخاصة- تغييب المعلومات والحقائق، والصراخ والمزايدات، والاستخفاف بقيم الموضوعية وقبول الرأي الآخر دون تخوين أو تشويه أو تشهير، مع موجات متتالية من العراك الإعلامي حول قضايا تصطنع أهميتها، وتجاهل تام لأمور جوهرية مثل انتهاكات الحقوق والحريات المتراكمة وأحكام الإعدام الجماعية.

أخذ الصراخ الإعلامي يرتفع إلى حدود لا تطاق والأفكار الجديدة تتراجع إلى حدود لا تحتمل.

سمعنا أصوات المحرضين والمزايدين بأكثر من أصوات الباحثين والمحققين. فالأولون لديهم إجابات جاهزة في الموضوع (وربما في كل موضوع آخر)، في حين أن الأخيرين يسألون أكثر مما يجيبون ويتأنون في إصدار الأحكام والتقييمات، حتى تتوافر لديهم المعلومات الصحيحة والمقنعة.

إن شئت فقل إن الآراء والتعليقات أخذتْ تتوسل بالعضلات

وليس بالعقل، وبالتخمين والتكهن لا بالمعلومات.

هكذا تورط صحفيون وإعلاميون وكُتّاب رأي في عمليات تزييف وعي الناس، وافتعال لحظات "هوجة إعلامية" متكررة يعتاش من يعتاشون عليها إما على خبر أو حدث أو رأي لكي يعيدوا إنتاج ثنائيات "مع" و"ضد" المختزلة ويصطنعوا الفواصل الواهية بين الخير والشر دون كثير اهتمام بكون الأخبار غير دقيقة والأحداث مقتلعة من سياقاتها والآراء مجتزأة لأغراض التعريض بأصحابها.

والحوار الذي يُفترض أن يكشف جوانب الرأي، لم يعد إلا صراخــًا وعنتريات وإسفافــًا وتخوينــًا ومصادرة للرأي بغير دليل. وما يُفترض أن يكون حوارًا سلميــًا تحول بفضل البهلوانيات التليفزيونية إلى معارك كلامية مملوءة بقذائف الفاحش من القول والتنابذ بالألقاب والقذف والقدح العلني في الأعراض والأنساب، فضلاً عن البذاءات التي لا توفر شرفــًا أو معروفــًا.

ليس مطلوبــًا ولا مقبولاً التضييق على حرية التعبير، أو كبت الصحافة، أو خفض سقف الحريات أمام وسائل الإعلام، ولكن عندما تخرج حرية التعبير والإعلام عن الحدود المهنية في الأخبار والإعلام والاستقصاء والتحليل والترفيه، فلا بدَّ من وقفة لإعادة الاعتبار للحرية المسؤولة.

الدول المتقدمة ليس عندها صحفي زاعق يصرخ في الناس ويهين المسؤولين بدعوى الدفاع عن الوطن، أو مذيع ينتهك حرمات الناس ويستبيح أعراضهم بذريعة يحب الوطن، أو كاتب صحفي جاهل

يكذب دائمـــًا دون عقاب في عموده الصحفي بحجة أنه يحبُّ الوطن.

الأسوأ من توظيف الإعلام في تلميع المسؤولين ومداهنتهم، أن يستهدف التوظيف معارضي النظام ويعمد إلى رميهم بالباطل؛ إذ بموازاة الشواهد التي أشرنا إليها توًا، فإننا نجد تنافســًا أشد في الإعلام على كيل الاتهام للمخالفين بما يؤدي إلى اغتيالهم سياسيــًا وأدبيــًا. فهم بين متهمين بالانتماء إلى الطابور الخامس، أو منخرطين وضالعين في الخيانة والعمالة4.

هذا الانفلات الإعلامي ليس سوى كارثة تنفر أكثر مما تجذب، خاصة في ظل غياب المهنية، والميل إلى المبالغات التي تمارس مزايدات على مواقف السلطة وتستبيح حقوق الإنسان بدعوى أن ضرورات اللحظة تفرض ذلك.

القضية هنا هي أن التليفزيون يغمرنا، ونظرًا لكمية ونوعية ما نتعرض له منه، فضلاً عن قوة هذه الوسيلة، فإن قطاعــًا لا يستهان به من الجمهور يقعون تحت تأثيره؛ لأن هذا الكم يتجاوز قدراتهم النقدية وقدرتهم على التفكير الواضح واتخاذ قرار عقلاني. وفي هذا الصدد نتذكر كتاب تود غيتلن Todd Gitlin حول وسائل الإعلام والذي يتضمن عنوانــًا فرعيــًا مثيرًا للاهتمام: "وسائل إعلام بلا حدود: كيف يكتسح سيل الصور والأصوات حياتنا"5. الاستعارة

---

4 فهمي هويدي، عن مديح الموالين وهجاء الآخرين، جريدة "الشروق"، القاهرة، 28 إبريل 2014.

5 Todd Gitlin, Media Unlimited: How the Torrent of Images and Sounds Overwhelms Our Lives, New York: Metropolitan Books, 2001, pp. 109-10.

التي يتضمنها هذا العنوان توحي بأن وسائل الإعلام عبارة عن نهر جارف يحمل الجميع معه، فما بالنا إذا كنا نتحدث عن نهر من الأفكار المضللة والتي تقدم لنا عن طريق التلاعب والعاطفية صورة مشوهة للواقع أو معلومات محرفة تفتقر إلى الدقة أو الموضوعية ولا تتحلى بروح المسؤولية الاجتماعية وتساهم في خلق وعي زائف بالأشياء والأحداث!

مع تطورات الزمن، صارت الصحافة واحدة من وسائل الإعلام، وليست أقواها انتشارًا وتأثيرًا.

برزت تحديات جديدة، في ظل التقدم المذهل الذي تحقق لوسائط الإعلام والتواصل الاجتماعي (الفضائيات، والمواقع الإلكترونية، وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر.. إلخ). نقول هذا ونحن نرى أن القلق مبالغ فيه عند الوسائل التقليدية، من صحف وتليفزيون، من تبدلات المستقبل، وطغيان التقنية البديلة، فهو لن يقتلها، بل أجزم أنه سيزيدها لمعانا طالما أنها تشارك فيه. إن أكثر من خدم وسائل الإعلام التقليدية، ودعمها، ونقلها إلى مجرات فضائية أبعد، هو الإعلام التواصلي الحديث نفسه، الذي كنا نظن أنه الخنجر المسموم.

حدث التغيير، لكن البعض استمسك بأدواته القديمة.

البعض انتقل بفكرة العمود الصحفي من الصحافة المطبوعة إلى الصحافة المرئية.

هكذا أصبحت شاشات التليفزيون متخمة بصحفيين وسياسيين

ونشطاء ودعاة وفنانين ورياضيين وأذناب مؤسسات أمنية، ممن يرون في التليفزيون ببريقه الوهاج ساحة الناجحين، الذين يصنعون الحدث بالصورة، ويصوغون العواطف والمعاني المتخيلة، بالصورة أيضـــاً.

رأى هؤلاء أن التليفزيون أهم وأولى، فهو الأكثر جاذبية واستقطابـــاً للجمهور، ومن لا يظهر فيه كأنه غائب عن الحياة العامة6. هكذا انتقل نجوم الصحافة المطبوعة من الورق وأحباره ومطابعه إلى الشاشات وكاميرات التليفزيون وأضوائها، وانضموا إلى آخرين قادمين من عوالم تليفزيونية مختلفة أو غير تليفزيونية وكانوا حاضرين وجاهزين للمشاركة: يسري فودة وشريف عامر ومعتز الدمرداش وتامر أمين وإيمان الحصري وعزة مصطفى وأسامة كمال وأسامة منير ولبنى عسل وخالد أبو بكر وغيرهم.

في غياب السياسة تقدم الإعلام لملء الفراغ، وسادت الفضاء العام صرخاته، حيث اندفعت التعبئة الإعلامية إلى ما يقارب الهستيريا. في هذه الأجواء الإعلامية المحمومة تسربت الثقة العامة على نحو كاد يوحي أننا أمام انتكاسة سياسية وأمنية.

في مثل هذه الأجواء، بلا سياسة ترشد وتطمئن تكشف الحقائق وتصنع التوافقات العامة، أفلت كثيرٌ من الكلام في وسائل الإعلام إلى التعريض العلني بالمخالفين في الرأي أو ممن يحتفظون بأفكار مستقلة ليست بالضرورة متفقة مع رؤية السلطة وممارساتها.

---

6 دلال البزري، مصر ضد مصر، دار الساقي، بيروت، 2009، ص 11.

هكذا احتل التليفزيون مكان الحزب السياسي، وأصبح وسيطـاً بين المواطن والسياسة، وتحول بفعل فاعل إلى أحد أشكال الدعاية السياسية وتعبئة الرأي العام لما يخدم مصالح أفراد وجهات ومؤسسات ذات صلة بالنظام أو رجال الأعمال، أو الاثنين معـاً.

تعبئة شعبوية مبنية على الحشد العاطفي واستدعاء الجو النفسي لمراحل تاريخية مضت، بطريقة دعائية فجة لا علاقة لها بقواعد العمل الإعلامي المتعارف عليها دوليـاً، بما يؤكد أننا في مرحلة صارت محاولة تسيير بحر السياسة فيها عبثـاً، وانتظار الشراكة وهمـاً مع سلطة تعتمد على الأمن والإعلام للنيل من معارضيها وتهميشهم، ومطاردتهم بالتشويه والتخوين وحملات الاغتيال المعنوي الممنهج.

هيمنت أسراب طيور الظلام على الإعلام وارتفع ضجيجها الناشر لسموم التخوين والتشويه مع ادعاءات جوفاء لاحتكار حق الحديث باسم الوطنية المصرية.

حشود كتاب الأعمدة الصحفية، تحتل الآن مقار قنوات التليفزيون في مدينة الإنتاج الإعلامي في مصر. الوجوه التي استولت على مساحات على الورق، تتباهى بكرم القناة في فائض الوقت الممنوح لها، كي تملأ الأثير والشاشة الفضية بآراء وأحكام قاطعة، حيث اللسان يأخذ مداه، مع نزر يسير من المعلومات، علمـاً بأنه لا رأي قبل معرفة المعلومة كاملة.

كم هي مؤسفة تلك الخفّة التي نعامل بها المعرفة!

هكذا تواطأ كُتّاب أعمدة مع مقدمو برامج تليفزيونية لا يمتلكون

الكثير من الأفكار ولا يجيدون إلا التعريض بآخرين، إما طلبـــاً لشيء من الاهتمام العام أو أملاً في أن يلتفت أحدٌ في دوائر الحُكم والنفوذ والمال أو في أي من مؤسسات وأجهزة الدولة إلى "الخدمات الرائعة" التي يمكن أن يقدموها لاغتيال المعارضين معنويـــاً وشعبيـــاً.

يمارس هؤلاء سياسة النفخ في الذات بلا هوادة، حتى الانفجار أحيانـــاً، ويُعلقون على الأحداث بطريقة "قلتُ هذا قبل أن يحدث" أو "هذا ما حذرتُ منه قبل فترة"، ويتحدثون بنرجسية عن مواقفهم وآرائهم وتاريخهم؛ ليَخلصوا إلى فكرة أن الذين "يشتمونهم" معبأون ضدهم لأنهم "ناجحون"، تمامـــاً كما يسبغون على أصحاب السلطة والنفوذ المالي والسياسي صفات التفخيم، وينهالون بالتقريع على خصوم هذه السلطة.

يتحدث بعض هؤلاء الكتبة ومُقدمي برامج التليفزيون عمن يخالفونهم في الرأي، من الشخصيات الوطنية النبيلة، بطريقة تهكمية سوقية استظرافية مبتذلة، ويطلقون مدفعية التجريح وسيل الإهانات والبذاءات ضد المخالفين. فعندما يتحدثون عن النشطاء السياسيين يكتبونها أو ينطقونها "النشتاء"، ويسمون المناضلين الحقوقيين "الحكوكيين"، ويصفون من يتحدث بوطنية وإخلاص من قلبه بـــ"النحانيح".. ألفاظ لا يدري أحدٌ من أي مُستنقع آسن استخرجوها ونشروها.

تورط هؤلاء في وصلات الخوض في الأعراض، التي قدمها مذيعون ضد كل من يختلف معهم، بدءاً من الفتاة، التي عرّاها جنود

عام 2011، عندما خرج توفيق عكاشة ليشرح ملابسها الداخلية بالتفصيل، ومرورًا بقائمة الاتهامات بالتخوين والعمالة والطابور الخامس التي "يرصها" أحمد موسى في برنامجه التليفزيوني ضد المخالفين للنظام، وانتهاءً بمقالات محمود الكردوسي التي لا تخلو من أوصاف مثل الكلاب، المرتزقة، فئران المراحيض، الجزم القديمة، في وصف "الإخوان المسلمين" وثوار يناير، مع دعوات متكررة للفاشية، وسحق المعارضين.. إلخ.

الغريب أنّ هذه الشتائم والإساءات –التي تندرج ضمن فئة الدعاية السلبية التي تركز على الخصم بدلاً من الشخص محل التأييد7– انتشرت بشكل مُقزز في تعليقات كثير من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي من أفراد يفترض أنهم متعلمون وذوو مراكز محترمة، والأغرب أنهم يطلقونها بتهكم على كل من ينادي بعقد جديد مع النظام الحاكم أساسه –كما هي الحال في البلاد المتقدمة المحترمة– سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية الحقيقية والمساواة والعدالة الاجتماعية8.

يظهر هؤلاء على الفضائيات الخاصة التي يملكها بعض مليارديرات عصر مبارك الذي أسقطه الشعب، ويتهافتون على كيل المديح للرئيس وادعاء حُبِّ الوطن والخوف على أمنه والمبالغة في

---

7 Montague Kern, 30-Seconds Politics: Political Advertising in the Eighties, New York: Praeger, 1989, p. 208.

8 د. طارق الغزالي حرب، يسفهون المبادئ ويمسخون الكلام.. ما أتعسه من إعلام!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 14 إبريل 2014.

إظهار الولاء للجيش والأجهزة الأمنية بطريقة تمثيلية، "لا يمكن أن تكون مبررًا للتجاوز عن كل القيم الأخلاقية النبيلة والأعراف الإنسانية السليمة، وأن يكون هذا في إحدى أهم وسائل الإعلام وأكثرها انتشارًا وهي التليفزيون"9.

اللافت للنظر هو أن هوية المتورطين في القصف الإعلامي الذي يرمي إلى تزييف وعي الناس، ويعمد إلى تبرير مواقف السلطة وتخوين كل من ارتبط بمطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، تكاد تتطابق مع هوية الذين روّجوا وبرروا لتشويه ثورة يناير 2011 وللخروج عن الديمقراطية ولانتهاكات الحقوق والحريات. هي ذات الأسماء والأقلام والوجوه التي وظِفَت لإنجاز المرحلة الأولى من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وتزييف الوعي – مرحلة التشويه والتخوين وربط إنقاذ مصر من أزماتها بالمؤسسة الوحيدة القادرة (المؤسسة العسكرية) وبالبطل المنقذ (وزير الدفاع السابق)، تم توظيفها لإنجاز المرحلة الثانية من تزييف الوعي – مقايضة الخبز والأمن بالحرية واختزال الوطن وقضاياه في شخص واحد والتبرير طويل المدى للابتعاد عن الحق والعدل والحرية تحت لافتَتي "مقتضيات الحرب على الإرهاب" و"ضرورات المرحلة"10.

هكذا عاد الإعلام والرأي الواحد الذي كان سائدًا بعد أزمة مارس 1954. اصطف العاملون في الإعلام في طريق واحد إما لمدح النظام أو الهجوم على أعدائه.

---

9 د. طارق الغزالي حرب، إعلام مُنحط لا يليق بعصرك سيادة الرئيس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 سبتمبر 2014.

10 د. عمرو حمزاوي، مرحلة جديدة من تزييف الوعي، جريدة "الشروق"، القاهرة، 27 إبريل 2014.

الشاهد أنه بعد أربع سنوات على ثورة 25 يناير، مازالت مصر تكافح قطاع الإعلام السلطوي والقيود على حرية التعبير. فلم تنتهز أنظمة ما بعد الثورة الفرص لإصلاح إعلام الدولة والإعلام الخاص، وجرى التحرش بالأصوات المنتقدة وتهميشها بواسطة الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة لها.

اتخذت الأنظمة المصرية المتعاقبة بعد الثورة خطوات للحد من حرية التعبير والتحكم في رواية التغطية الإعلامية المصرية. الأمل في قطاع إعلامي أكثر احترافية حطمه الجهاز الإعلامي التابع للدولة الذي دعم، من أجل كل النيات والأغراض، النظام الموجود في السلطة أيــاً ما كان، والمنافذ الإعلامية الخاصة الخاضعة لنفوذ أصحابها الأثرياء الذين تربط معظمهم علاقات مع نظام مبارك، والاستقطاب الحاد بين المنافذ الإعلامية الإسلاموية وغير الإسلاموية.

كان للإعلام الاجتماعي دور رئيسي في ثورة 25 يناير، ووفر هذا المنبر قنوات للتعبير عن الرؤى النقدية، متحديــاً الكيانات الإعلامية الراسخة، ومنظمــاً الجماهير ضد الحكومة.

أصبح إيجاد مكان للأصوات الناقدة في منافذ الإعلام الراسخ أمرًا شديد الصعوبة. فقد أيد جزء كبير من الإعلام المصري بقوة رواية النظام القائم منذ قرارات 3 يوليو 2013، حتى إن عادل إسكندر أستاذ الإعلام في جامعة جورجتاون الأميركية يقول إن "معظم وسائل الإعلام المصرية تضبط نغمتها إلى حد كبير مع الجيش.. بإرادتها وعن قناعة منها. إذا كنت مع الإخوان المسلمين، فإنك تكون كما لو أنك

لست من نسل المصريين"11.

المؤسف أن غياب الموضوعية والعقلانية والتوازن عن المجال العام في مصر ليس مرتبطـًا بمجرد حضور مروجي الحل الأمني كحل وحيد في مواجهة الإرهاب والعنف وبتعالي أصوات المطالبين بثلاثية الإبادة/التصفية/الفرم وأنصار تجاهل مقتضيات العدل وسيادة القانون، بل للغياب هذا علاقة سببية مباشرة بسيطرة الأمنيين، وأتباعهم شبه المطلقة على المجال العام عبر وسائل الإعلام وتنكيلهم المستمر برافضي الانزلاق إلى هستيريا العقاب الجماعي.

تكاد تغيب الأصوات المعارضة من الصحف والبرامج التليفزيونية، كما أغلقت الحكومة المنافذ التابعة للإسلاميين. وإذا كانت وسائل الإعلام تمارس هذه الدكتاتورية، فإننا نُذّكر بما قاله المستشار عوض المر، رئيس المحكمة الدستورية الأسبق من أنه "لا يجوز لأحد أن يفرض على غيره صمتـًا ولو كان معززًا بالقانون"12. إن حرية التعبير، بل والحرية المطلقة للتعبير، ليست دعوة طوباوية، وإنما هي واقع معيش تؤكده بعض التجارب الدستورية الناجحة، وتؤكده التطبيقات التكنولوجية التي أفرزت البث التليفزيوني المباشر وشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تسهيل

---

11 Evan Hill, "In Egypt, an Unhappy Medium: What's Fit to Print After a Military Coup Has Become a Dangerous Question for Journalists," Al Jazeera America, October 7, 2013.

http://america.aljazeera.com/articles/2013/10/7/in-egypt-an-unhappymedium.html

12 د. محمد محفوظ، كسر الأقلام وقطع الألسنة: حرية التعبير بين القيود المسبقة والحرية المطلقة، مجلة "تشريع" غير الدورية، العدد الأول، مركز هشام مبارك للقانون، القاهرة، إبريل 2012، ص 46.

مهمة المطالبين بكفالة حرية التعبير؛ وتصعيب مهمة الذين يعمدون إلى كبتها ومحاصرتها.

مازالت منافذ الإعلام الاجتماعي تمثل منبرًا للآراء التي كانت ستصبح مهمشة لولاها. ومع أن المنابر الإعلامية الاجتماعية مستقطبة كذلك، فهي توفر واحدًا من منابر قليلة يسعى فيها الناشطون إلى خلق أرض وسط يمكن أن تعبر عن آرائهم وتوثق انتهاكات حقوق الإنسان13.

أصبحت الذريعة المعتادة في الإعلام ومنابر أخرى لدعم النظام ذي الطابع الأمني هي الذريعة نفسها التي تم استخدامها لدعم نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك حتى سقط، وهي أن "مصر تحتاج إلى الاستقرار"، رغم أن الولايات المتحدة نفسها ادعت قبل أسبوعين فقط من الإطاحة بنظام مبارك، على لسان وزيرة خارجيتها، هيلاري كلينتون: إن "مصر مستقرة".

تعالت صيحات تحذير من أن تكون البداية بالاستبداد الفكري مع تصويره على أنه سلمي، ولا يمس إلا المثقفين، لينتهي بنا الأمر بالاستبداد السياسي العنيف الذي يعم الخاصة والعامة. فالاستبداد هو الاستبداد على اختلاف أنواعه. وقد يربي في المستبَد به عقدة الخوف إن لم تكن لديه الشجاعة الكافية لمقاومة الاستبداد. وقد تُربي لديه

---

13 Endowment for Carnegie Rasha Abdulla, Egypt's Media in the Midst of Revolution, International Peace, July 16, 2014.

#http://carnegieendowment.org/2014/07/16/egypt-s-media-in-midst-of-revolution/hg1v

عادة النفاق أن يتحول الخطاب السياسي الإعلامي إلى خطاب كاذب. يقول باللسان ما لا يعتقد بالقلب14.

في مصر اليوم ينهار الاستقلال المهني والمالي للإعلام، إن بسبب التورط في ثنائية تأييد الحُكم وخدمة السلطان في مقابل الحماية والعوائد المادية والمعنوية أو بسبب التورط في شبكات رؤوس الأموال الخاصة المالكة لوسائل الإعلام والنشر والدعاية والممولة لبعض الأحزاب والمجموعات السياسية، علمـــاً بأن التداخل العضوي بين الحُكم أو السلطة وبين رؤوس الأموال الخاصة / الثروة في تصاعد مستمر.

والحاصل أنه بعد سقوط مبارك استمرت شبكته في السراديب، بينهم رجال أعمال وموظفون وضباط.. وهؤلاء خرجوا من السراديب وأقاموا قنوات تليفزيون وسوقـــاً لتجارة التسجيلات التي تمت منذ ٢٥ يناير إلى لحظة اقتحام مبنى جهاز أمن الدولة.

هذه الشبكات تنشر رواياها المضللة، لا لكي يخرج مبارك من السجن، ولكن ليعودوا عبر خروجه إلى الظهور العلني.. ويرسخوا رواياهم السقيمة البائسة عن "المؤامرة" التي وقعت يوم 25 يناير. لا يستقيم عقليـــاً –على سبيل المثال– أن تتحدث التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها عن مرجعية ثورة ٢٥ يناير ويتحدث رئيس الجمهورية المنتخب عن ثورة ٢٥ يناير بوصفها ثورة الشعب، ثم يخرج علينا مقدم البرامج أحمد موسى ليقود حملة توقيع

---

14 د. حسن حنفي، دفاعـــاً عن حرية الفكر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 مارس 2014.

للمطالبة بإعدام الخونة الذين خرجوا في ٢٥ يناير لقلب نظام الحكم وتقويض الدولة.

الواقع يقول إنه في السنوات التالية لثورة يناير، أُطلقت قنواتٌ خاصة في مصر هي في جوهرها مجرد هياكل بلا عمق، ولا قواعد راسخة. مجرد شكل فارغ يبدو للناس من الخارج، وليست قنوات بالمعنى المفهوم للكلمة إعلاميـــاً. أما التليفزيون المملوك للدولة في مصر، فقد بدا محدود التأثير، في ظل إضعافه على مدار سنين طويلة، وتفريغه من كوادره وعناصره القادرة على العمل الإعلامي الحقيقي، فضلاً عن شبهات الفساد وإهدار المال العام التي تتحدث عنها تقارير رقابية.

مهدت تلك الأجواء لانتشار ظاهرة المذيعين ومُقدمي البرامج التليفزيونية الذين تحولوا إلى نشطاء، يوجهون الرأي العام ويعظون المشاهدين كل يوم بآرائهم في مختلف القضايا العامة. حتى صاروا هم مقدمو البرامج وهم الضيوف وهم السائلون وهم المجيبون وهم المذيعون وهم المعقبون.

استسهل هؤلاء قوالب الكلام وسلاح التعبئة والتجييش والخطابة المتشنجة، وأهملوا التغطيات الإخبارية المتنوعة، والتقارير الرصينة، والأفلام الوثائقية، والحوارات الموضوعية الهادئة، وكل فنون "الصنعة المهنية".

وبسبب تواضع معارفهم ومحدودية قدراتهم، فإنهم أساؤوا إلى المهنة بقدر ما أساؤوا إلى مصر. تحولت هذه الظاهرة إلى وباء أصاب

الأغلبية الساحقة منهم. صار خطاب "الردح" المقنن والمعالج. تليفزيونيـاً في برامج "التوك شو" لغة تستخدم من جانب الأغلبية الساحقة في مواجهة جميع المخالفين، سواء كانوا رموزًا سياسية أو ثقافية.

ما كان من هؤلاء إلا تقديم المبررات لانهيار أهمية النخب الحزبية والسياسية بالترويج لترشح وزير الدفاع السابق للرئاسة عبر توظيف مقولات "مرشح الضرورة" و"رئيس الضرورة والإنقاذ والخلاص" و"مقتضيات المرحلة"، وبصياغة مقارنات واهية بين ترشح عسكريين سابقين للرئاسة وللمناصب التنفيذية في دول استقر بها تداول السلطة ورسخت القواعد الدستورية الديمقراطية وبين ترشحهم في مصر البعيدة عن ذلك.

عمد هؤلاء إلى إسقاط التمييز العقلاني والرشيد بين ضرورة الدفاع عن الدولة الوطنية والحفاظ على تماسك مؤسساتها العسكرية والأمنية التي يضيرها التورط في شؤون الحُكم أو السلطة وهي تواجه أخطار الإرهاب والعنف والأوضاع الإقليمية المتفجرة، وبين توظيف الخوف على الدولة وأخطار الداخل والخارج التي تواجهها لتبرير مقايضة الأمن بالحرية واصطناع شرعية لانتهاكات الحقوق والحريات ولتمرير قوانين وتعديلات قانونية قمعية الجوهر – كقانون التظاهر وإلغاء الحد الزمني الأقصى للحبس الاحتياطي[15].

---

15 د. عمرو حمزاوي، لماذا لا تجرون الخط على استقامته؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

بل إننا وجدنا منظومة إعلامية –في مقدمتها عددٌ من أبرز مقدمي البرامج التليفزيونية– تمارس العزف على أنغام التخوين والتشويه الزائف للأصوات والمجموعات المدافعة عن الديمقراطية كأعداء للوطن وللدولة وللمجتمع، في حين أن هذه الأصوات والمجموعات تبتغي الانتصار للوطن المتقدم وللدولة العادلة ومجتمع التسامح والتعدد والسلم الأهلي بالديمقراطية والحقوق والحريات وليس بغيرها.

إذا وسعنا الدائرة فسنجد أن المشكلة لدى الإعلام المصري تكمن في رسوخ فكرة استباحة الآخر المغاير والمخالف، سواء كان في الداخل أو الخارج. ذلك أننا نشهد تلك الاستباحة مع المخالفين في الداخل تمامـــاً كما تشهدها مع المخالفين في الخارج. والقاعدة الحاكمة لذلك الموقف هي أنه "لا كرامة لمخالف". وحين يكون الأمر كذلك فإن الباب يصبح مفتوحـــاً على مصراعيه لمختلف صور التجريح والتجاوز والاستباحة[16].

إن حملات الهجوم الجماعي للإعلام العام والخاص على منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية في مصر تسكت عن كون هذه الكيانات هي المنوط بها حماية المجتمع من حُكم الفرد وصون حقوق المواطن وحرياته، والتعبير عن تفضيلات ومصالح القطاعات الشعبية المهمشة والضعيفة والمغيب صوتها؛ لأنها لا تملك من الموارد الاقتصادية والمالية ما يمكنها من ذلك أو لأنها تخشى القهر والقمع.

---

16 فهمي هويدي، يعبرون عن أسوأ ما فينا، جريدة "الشروق"، القاهرة، 28 يوليو 2014.

ويوضح جيفري شوير نقطة مهمة في هذا الصدد؛ إذ يقول:

"من البديهي في عصر الإعلام المهيمن أن التليفزيون قد اغتصب إلى حد كبير الدور التقليدي للأحزاب السياسية. تتدفق السلطة على أولئك الذين يسيطرون على موجات الأثير (أو الذين يمكنهم شراء مساحة عليها)"17.

في السيرك المنصوب، رأينا هستيريا التعريض الإعلامي بهيئات حقوقية عالمية كمرصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) ومنظمة العفو الدولية (Amnesty International) بعد تقارير سلبية بشأن أوضاع الحقوق والحريات في مصر وبصحف غربية مثل "نيويورك تايمز" الأميركية (New York Times) بعد افتتاحيتها الناقدة لقضايا الحُكم وللأوضاع السياسية والمجتمعية، وكيل الاتهامات الزائفة بالخضوع لنفوذ الإدارة الأميركية والحكومات الغربية الأخرى بل وبالعمالة للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين وللأموال الطائلة، التي تغدق على محامين دوليين وصحفيين مرموقين، تسكت عن كون هذه الهيئات والصحف تتمتع باستقلالية تامة إزاء الإدارة الأميركية وغيرها من الحكومات ولا تعد تقاريرها أو افتتاحياتها أو مقالاتها وفقـًا لأهواء ومصالح ممولين متوهمين18.

---

17 Jeffrey Scheuer, The Sound Bite Society: Television and the American Mind, New York: Four Walls Eight Windows, 1999, p. 29.

18 د. عمرو حمزاوي، صخب السلطوية الجديدة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 11 أكتوبر 2014.

امتد الأمر ليشمل زعماء ورؤساء دول، ولم تنج بعض الشعوب من ذلك (حدث ذلك مع الجزائريين والفلسطينيين والمغاربة). هكذا أغلقت رانيا بدوي، مقدمة برنامج "في الميدان" الهاتف في وجه السفير الإثيوبي في القاهرة، بعد مشادة حول إدارة السدود، واتهامه لها بـــ"عدم الفهم"، واتهمت أماني الخياط في برنامج "صباح أون" الشعب المغربي بممارسة الدعارة تحت شعار الترويج للسياحة لدعم اقتصادها، قائلة إنها من الدول التي تحتل مراتب متقدمة في الدول المصابة بمرض الإيدز، وقالت حكمت عبدالحميد المذيعة بالتليفزيون المصري تعليقــًا على العدوان الإسرائيلي على غزة "وإحنا مالنا!"، وطالبت حياة الدرديري، المذيعة بقناة "الفراعين"، الجيش المصري بضرب قطاع غزة، وهاجم توفيق عكاشة مذيع قناة "الفراعين" أهالي غزة، ورفع لهم الحذاء، قائلاً: "لا يوجد بها رجل، ولو بها رجال كانوا عملوا ثورة على حماس"، ووصفهم بألفاظ غير لائقة19.

هذا المشهد يستدعي مشكلتين، إحداهما في الإعلام والثانية في السياسة، ذلك أننا يجب أن نعترف بأن ما سُمِّي بالانفتاح الإعلامي ودخول القطاع الخاص في ميادينه المختلفة وسع كثيرًا من دائرته وجذب إلى المهنة أطرافــًا لم تكن لها علاقة بها، في غيبة ضوابط ومؤسسات تحمي المهنة وآدابها والعاملين بها، فإن ذلك أدى إلى انفراط العقد وتآكل التقاليد وتغييب المعايير. بحيث أصبحت شروط الالتحاق بالإعلام يحددها صاحب رأس المال وليس الجهة المسؤولة

---

19 أحمد عبدالرحمن، بالفيديو.. إعلاميون يصنعون أزمات دبلوماسية للدولة، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 24 يوليو 2014.

عن المهنة. ومن ثم أصبح بوسع أي أحد أن يصبح كاتبــًا أو صحفيــًا أو مذيعــًا أو مقدم برامج أو محللاً سياسيــًا. وصار بمقدوره أن يجمع بين كل تلك الوظائف ويؤديها في نفس الوقت. ولم يعد مستغربــًا أن يصبح أيضــًا مندوبــًا للإعلانات. أما الشروط الواجب توفرها في الشخص فهي متروكة لصاحب رأس المال، الذي تظل عيناه على ما يحققه من ورائه من كسب سياسي أو حصيلة إعلانية. وترتب على ذلك أن بند المستوى الثقافي لم يعد مدرجــًا ضمن شروط الالتحاق بالمهنة[20].

السياسة دورها أكبر وأخطر. لأنها منذ أدركت خطورة التأثير الإعلامي، فإنها قررت أن تكون حاضرة في ساحته بقوة. وصارت تخوض معاركها بأجهزتها الأمنية الضاربة من ناحية، وبالإعلام من ناحية ثانية. ذلك حاصلٌ في بلاد الدنيا كلها بدرجة أو أخرى. إلا أن السياسة تلعب دورًا أكبر بكثير في المجتمعات غير الديمقراطية ذلك أن السلطة تتولى توجيه الإعلام بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والتوجيه له أساليب عدة يعرفها جيدًا المخضرمون في المهنة كما أن له مصادره التي تتعدد تبعــًا لتعدد مراكز الربح السياسية. ولسنا ممن يؤيدون الادعاء أن الشتائم والسباب التي يوجهها الإعلام للمخالفين تمارس من باب حرية التعبير؛ لأن تلك "الحرية" ما كان لها أن تستمر ما لم يكن ذلك موافقــًا لهوى السلطة ومحلاً لرضاها. وقد تابعنا كيف تم إيقاف مقدمة البرامج أماني الخياط، عند حدها حين أهانت شعب

---

20 فهمي هويدي، رسالة لم تصل للإعلام، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 أكتوبر 2014.

المغرب، ليس لأنها تجاوزت حدود اللياقة في التعبير، ولكن لأن المغرب ليس من الدول المخالفة والمستباحة في خارطة التعبئة الإعلامية.

وبسبب من ذلك فإن تجاوزات الإعلام ينبغي ألا يُحاسَب عليها الإعلام وحده؛ لأن السياسة تكمن وراءها دائمـــاً21.

ولكن، ماذا عن موقف المعارضين لهذا التوجه؟

في ظل احتكار وسائل الإعلام وسيطرة رجال الأعمال على غالبية تلك الوسائل، مع وجود وسائل إعلام مملوكة للدولة تُدار بعقلية بيروقراطية، فإن فرص الاستماع إلى وجهات نظر مخالفة تبدو ضعيفة، خاصة في ظل الأجواء الراهنة في مصر.

هناك أيضـــاً نظرية في الاتصال يمكنها أن تساعدنا على فهم كيف تصبح بعض الأفكار سائدة في المجتمع، وقد وضعتها العالمة الألمانية إليزابيث نيومان، التي كتبت في مقالة مهمة تقول فيها إن الأشخاص الذين يعتقدون -بشكل صحيح أو لا- أنهم يمثلون رأي الغالبية، لديهم ميل إلى إبداء آرائهم، في حين أن أولئك الذين يؤمنون بأنهم يمثلون رأي الأقلية لديهم ميل للحفاظ على الهدوء، وذلك لأن الناس لا يرغبون في أن يكونوا معزولين، وأولئك الذين يعتنقون ما يعتقدون أنه رأي الأقلية في كثير من الأحيان يقنعون أنفسهم بأن رأيهم خاطئ22.

---

21 المصدر نفسه.

22 Elisabeth Noelle-Neumann, The Spiral of Silence: A Theory of Public Opinion," New Jersey: Journal of Communication, Vol. 24, Issue 2, 1974, p. 44.

هذا قليلٌ من كثير يلحظه كل من تابع أداء الإعلام المصري، والتليفزيوني منه بوجه أخص.

إن الإعلام هو وسيلة "إعلام وإخبار" الناس بحقيقة ما يجري هنا أو هناك، ووظيفته الأساسية أن يبدد العتمة حتى تبدو الأحداثَ والمواقف دقيقة وواضحة ومعلومة للجميع في المجتمع بما يجعلهم حاضرين وفاعلين، وشركاء أصلاء في إدارة شؤونهم ومتابعة مصالحهم ومراقبة سلوك وتصرفات حكامهم ومدى كفاءة هؤلاء ومقدار رشدهم والتزامهم بمصالح الوطن وشعبه.

في ظل الدعوة المتكرّرة من الرئيس عبدالفتاح السيسي للإعلام أن يصنع التفاؤل، ويزرع الأمل في قلوب الناس، وأن يبتعد عن الإحباط والتشاؤم، برزت أسئلة من عينة:

هل نصنع التفاؤل بكلام وردي في الإعلام، أم بإنجازات على الأرض؟ هل يصدقنا الناس ويكذبون أنفسهم؟ هل صناعة التفاؤل من وظيفة الإعلام، أم هي من اختصاص الحكام؟

تبحث مصر/الوطن عن طريقها الذي تستحق إلى المستقبل، إلا أن الحاصل أن الاغتيال المعنوي -عبر وسائل الإعلام تحديدًا- يطال للأسف كل من حاول أن يتلمس الطريق، أو ينبه إلى العثرات ويحذر من العقبات، أو يبحث عن كلمة سواء تجمع ولا تُفرق. يريد الإعلام الموجه أن يكون "حامل الأخبار السارة" المختومة بختم القبول الرسمي قبل أي شيء آخر.

إن الإعلام دوره إعلامي فقط، ينقل الحقائق فقط. هذا هو دوره

المتواضع. ليس بديلاً عن السياسة، وليس بديلاً عن الحُكم الرشيد، وليس من الحكمة تحميله أكثر من طاقته، إلا في شأن واحد هو: النقد والرقابة على أعمال الحكومة، وليس التبرير والتغطية على أخطاء الحكومة[23].

يجب علينا أن نتذكر أن وسائل الإعلام هي جزء من المجتمع. إنها واحدة من العديد من المؤسسات المختلفة التي توجد ضمن مؤسسات المجتمع – و"المؤسسات" هنا مصطلح استخدمه علماء الاجتماع ليقوم مقام الكيانات والمنظمات طويلة الأمد نسبيـــًا التي تلعب دورًا مهمـــًا في الحفاظ على المجتمع. وهي في ذلك تساعد في تشكيل هويتنا ومواقفنا تجاه كثير من القضايا العامة والخاصة، سواء عن طريق نقل النصوص أو غرس الأفكار والمواد في أدمغة الجمهور واستخدامها للحصول على استجابات معينة، وهذا ما يطلق عليه نظرية حبل الاستجابة The Responsive Chord theory[24].

والإعلام هو أهم وأفضل وسيلة لنقل التنوع والاختلاف الطبيعي بين الناس، سواء في العقائد والأفكار والآراء أو حتى في المصالح، وتحويل هذا التباين والاختلاف بل والتناقض من أسباب للشقاق والتناحر إلى موضوع للتفاعل والتحاور وإثراء المشهد الوطني ببستان التعدد والتنوع. وتأسيســـًا على هذه الوظيفة الحيوية وارتباطـــًا بها فإن وسائل الإعلام لا بدَّ أن تكون ساحاتٍ رحبة مفتوحة لكل هذه

23 أنور الهواري، خطرُ الانفصال عن الواقع...!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 أكتوبر 2014.

24 آرثر آسا بيرغر، وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية، ترجمة: صالح خليل أبو إصبع، سلسلة "عالم المعرفة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 386، مارس 2012، ص 23.

الأفكار والعقائد والآراء والمصالح المختلفة، لكي تتفاعل وتتنافس على رقعتها الحرية ومن دون قيود.

أول خطوة لإعلام حقيقي تتطلب نظرة جديدة أكثر تواضعـــاً لحدود قوة التشريع من جهة، وحدود الإعلام ومسؤولياته من جهة أخرى. حان الوقت للتشديد على وظيفة الإخبار الأمين، من خلال المعلومات مجردة في المادة الإخبارية، وبعد ذلك يأتي دور الإعلام في تمكين المواطن من فهم الأخبار من خلال مواد التحليل، ثم تمكينه من تحديد موقفه من خلال إتاحة الفرصة لآراء متنوعة25.

تنوع وتعدد وسائل الإعلام هو شرطٌ حاكم وضروري لكي تؤدي وظيفتها وتصبح فعلاً "إعلامـــاً"، أما لو كانت جميعـــاً كتلة صماء مدمجة صُممت لكي تتحدث كلها بصوت واحد ورأي متكرر، فإنها تفقد كل علاقة لها بالإعلام وتصير مجرد أبواق إعلان ودعاية تروّج لبضاعة غالبـــاً ما تكون فاسدة، وفي كل حال تؤدي إن آجلاً أو عاجلاً إلى سوء المصير وهلكة حتمية.

بطبيعة الحال، فإن هذه البضاعة التالفة لها جمهور تتشكل به، عبر خطاب قنوات السيراميك وأخواتها، نواة تشبه الحزب الذي ما زال يدعم سفاحـــاً مثل أوغستو بينوشيه، دكتاتور تشيلي، ويحتفلون بعيد ميلاده. فالثورة أو التغيير لن يقتل هذا الجمهور أو يتخلص منه، لكنه يجعلهم في مكانهم الطبيعي بعد سقوط آلهتهم.

25 عزت القمحاوي، لجنة التشريعات الإعلامية.. مَنْ يضحك على مَنْ؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 ديسمبر 2014.

يلعب الإعلام دورًا بالغ التأثير في تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه القضايا المجتمعية المختلفة، كما أنه عاكس لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، من ناحية، وبين النخبة والجماهير، من ناحية أخرى. غير أن عوامل مختلفة من شأنها التأثير على أداء وسائل الإعلام لهذه الوظائف، منها عوامل تتصل بالبيئة التي يمارس فيها الإعلام دوره، وأخرى تتصل بالإطار التشريعي الحاكم له، وثالثة تعنى بالقائمين على الإعلام والعاملين فيه.

يستخدم ريموند وليامز، وهو مُنظِّر بريطاني في وسائل الإعلام والاتصال، مصطلح الهيمنة Hegemony لوصف العملية التي بموجبها تشكل الطبقة الحاكمة وعي الجماهير، وهو يقول:

إن الهيمنة ليست فقط المستوى الأعلى والواضح لـــ"الأيديولوجية"، كما أن أشكال تحكمها ليست فقط تلك الضروب من "التلاعب" أو "التلقين"، إنما هي مجموعة كاملة من الممارسات والتوقعات، على كامل معيشتنا: حواسنا، استخداماتنا للطاقة، وعالمنا. إنها نظام حي للمعاني والقيم –التأسيسية والمؤلفة– التي بينما يتم اختبارها كممارسات، يتم تأكيدها وتعزيزها بشكل متبادل26.

والإعلام هنا ليس بعيدًا عن دور أداة الهيمنة، التي يمكن أن تنحرف فتعمل على ترسيخ دور الطبقة الحاكمة في المجتمع.

Raymond Williams, Marxism and Literature, New York: Oxford University Press, 1977, p. 26 110.

من هنا يرى باحثون أن أداء وسائل الإعلام لدورها يتوقف على شكل ووظيفة تلك تلك الوسائل في المجتمع وفقـًا لما يحدده لها النظام السياسي للدولة، وحجم الحريات التي يمنحها لها القانون المنظم لعملها، ومدى الاستقلالية التي تتمتع بها في مقابل مالكيها، إلى جانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية المتأصلة في المجتمع. كما يبرز دور العاملين في الإعلام في هذا الإطار أيضـًا؛ إذ ينعكس مدى تحليهم بالحيادية والمهنية والمصداقية على مدى تقبل المجتمع للدور الذي يقوم به الإعلام في توجيه وتشكيل الرأي العام27.

للإعلام دورٌ ووظيفة ثالثة ربما لا تكون مباشرة، لكنها لا تقل أهمية وخطورة عن الوظيفتين السابقتين، فهو الوسيلة الأكثر تأثيرًا وشعبية في تنوير الناس وتثقيفهم وتهذيب عقولهم ورفع وترقية وعيهم، لهذا فإن سيادة التفاهة والجهالة والتزوير واستشراء خطاب النفاق والفُحش والنصب في ما تبثه الوسائل والأبواق المحسوبة على الإعلام -كما يحدث في السنوات التالية لثورة يناير- يقلبها إلى أسلحة إعدام وفتك وتخريب مروّع للعقول والأفهام والأرواح، والأخلاق كذلك28.

نحن أمام مشهدٍ صحفي وإعلامي بائس، ونقاش عام رديء تغيب عنه المعلومات والحقائق والرشادة، وهزلت فيه هيبة الكتابة وانعدم عمق التناول المرئي والمسموع والمطبوع على حدٍ سواء.

---

27 رانيا مكرم، تقييم حالة الإعلام الخاص في مصر، دورية "الملف المصري"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 4، ديسمبر 2014، ص 5.

28جمال فهمي، يعني إيه "إعلام"؟!، جريدة "التحرير"، القاهرة، 11 أغسطس 2014.

ليس الأمر مقصورًا على التدهور في الأداء المهني؛ لأن الأداء السياسي شهد مستويات عدة من التدهور ذلك أنه منذ أن تحول صحفيون ومقدمو برامج إذاعية وتليفزيونية إلى نشطاء، انخرطوا في الاستقطاب وتنافسوا في ركوب الموجة والدفاع عن سياسات النظام القائم. وتراوحت مرافعاتهم اليومية بين الهبوط في الأفكار والمغالطة في المعلومات والبذاءة في التعبير. بحيث أصبح أداء الإعلام المصري أشبه بسلسلةٍ من الفضائح التي أسهمت في تشويه صورة البلد في الخارج ولطختْ سمعتها.

يخلط مقدمو هذه البرامج بين دور الزعيم، وعمل الصحفي الذي يفهم، ثم يبدأ في توصيل ما فهمه بحرفية ومصداقية، وأدلة ثبوتية، لكن ما يجري في البرامج السياسية تجاوز الجريمة في حق المهنة، ليصبح حربـًا على مصالح الوطن، بالتحريض على كراهية شعوبٍ صديقة، أو طوائفَ دينية. أصبح الإعلام جريمة ضد المجتمع، بتخريب العقول وإفسادها.

في تحليل الظاهرة تبرز عوامل عدة، منها الفراغ السياسي وغياب المؤسسات التي تدير المجتمع، الأمر الذي حوَّل التليفزيون إلى قوة تأثير هائلة في المجتمع. وتلك من سمات زمن الفُرجة الذي أصبحت الصورة في ظله تلعب دورًا مهمـًا في تشكيل الإدراك، خصوصـًا في ظل توفر عناصر الابهار والجاذبية التي يتفنن فيها المخرجون. وهو ما حفر مكانة خاصة لنجوم التليفزيون الذين باتوا يدخلون كل بيت ويؤثرون في إدراك وسلوك الكبار والصغار.

هذا الاغترار بالقوة حين حدث في أجواء الفراغ، حوَل مقدمي البرامج إلى قادة سياسيين، فلم يعودوا يكتفون بتنوير الرأي العام منذ أدركوا أن بمقدورهم توجيه وصناعة الرأي العام.

ابتدع بعض المذيعين لأنفسهم وظائف وأدوارًا لا تمت لمهنتهم بصلة. من هذه الوظائف وظيفة الدعوة، وجذورها موجودة في الإعلام المصري، الذي خضع طويلاً لنظام الرأي الواحد.

وحين دخل القطاع الخاص إلى الساحة وأصبح الرواج والربح على رأس أولوياته تحولت المهنة إلى تجارة، وفقدت ضوابطها وشروطها أمام الرغبة في الرواج بأي ثمن. فانفتحت الأبواب على مصاريعها لكل من يُحسن الكلام ويجيد ركوب الموجة ويتفوق في التهليل والتنديد.

ولأن الإعلام التليفزيوني في مصر ليس له صاحب بعد دخول رأس المال الخاص، فإن المهنة انقرضت وصارت نهبـًا لتجاذبات الهواة وأصحاب المصالح. وإذ تزامن ذلك مع تدهور مستوى الحوار وتراجع لغته وآدابه، فقد صار "الردح" لغة مقبولة ومعتمدة ليس فقط عبر شاشات التليفزيون، ولكن على صفحات الصحف وعلى موجات الأثير أيضـًا.

إذاعيـًا، فإن من يستمع إلى بعض "المذيعين الجدد" عبر موجات الأثير، سيلاحظ أنهم عادة ما يكونون شبانـًا وشابات يجيدون المصطلحات والتعبيرات الرائجة بين الأجيال الأحدث، ويتسم بعضهم بقدر كبير من السطحية والابتذال.

يتصور بعض هؤلاء أنهم باتوا يمتلكون الرؤية الثاقبة والحقيقة المطلقة، فتجدهم يدلون بآرائهم بثقة في أمور لا يفقهونها.

يتحدث هؤلاء المذيعون الجدد، عبر برامجهم الحوارية في عدد من القنوات الإذاعية الخاصة، عن تفاصيل حياتهم، أو ما تناولوه من طعام، أو ذكرياتهم أيام الدراسة، كما يذكرون أسماء أصدقائهم وأفراد عائلاتهم على الهواء، أو يتبادلون النكات و"الإفيهات" مع بعضهم البعض.. وأخيرًا يعطوننا دروسًا في الوطنية والانتماء.

باختصار شديد، يرتكب هؤلاء جميع الأخطاء التي حددتها أكاديميات الإعلام في العالم أجمع، وحذرت الدارسين من الوقوع فيها عند العمل كمذيعين، لكنهم في الوقت ذاته يحتفظون بوظائفهم، ويمعنون في الخطل، ويتلقون التهاني من جمهورهم على "أدائهم الرائع"، وتنهال على برامجهم الإعلانات29.

شهدنا في وسائل الإعلام تلك تدني اللغة والاتجاه إلى استخدام العامية في الحديث والكتابة، خاصة مع استخدام ألفاظ فجة وممجوجة. كما لاحظنا سيطرة الدافع التجاري والطابع الإعلاني على الإعلام، الأمر الذي زاد من مساحة الإسفاف، وتحول بعض البرامج إلى ساحة للتلاسن وتبادل الاتهامات.

حدث هذا حين تمكنت من الكثير من مذيعي الفضائيات هواية الكلام والاستماع إلى كلام وإدارة حلقات الكلام، حتى باتت بعض

29 ياسر عبدالعزيز، نحن.. والمذيعون الجدد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 16 نوفمبر 2014.

القنوات الفضائية تتعرض لسخرية المشاهدين، وبخاصة حين أوشك المتكلمون على استهلاك كل مخزون الكلام العاقل ولجؤوا إلى كلام من نوع آخر. كان بين هؤلاء بطبيعة الحال، مذيعون ومذيعات تفننوا في الابتكار غير الخلّاق وطرح معلومات غير صحيحة وإبداء آراء واجتهادات غير متوازنة ومناقشة موضوعات بدون إعداد وتعمق. تجاهلوا وتجاهلن في غمرة انبهارهم وانبهارهن بذواقم أن جهودًا تُبذل في مكان آخر لإعادة تقديم مصر وساستها ورجالها ونسائها في صورة أزهى وأعقل استعدادًا لدور جديد.

في ساحة الإعلام التليفزيوني المصري، لم يعد مُهمــًا أن تمتلك وعيــًا مهنيــًا مناسبــًا، وليس ضروريــًا أن تصنع تغطيات حقيقية. لا يحتاج القائمون على هذا الإعلام المرئي سوى لبعض الصور التي يتم اختيارها بعناية، وبعض المكالمات المرتبة جيدًا، فيما يتكفل النجم المذيع بالباقي كله. سيتخذ القرارات الصعبة، وسيصدر الأحكام القاطعة، وسيهدد ويتوعد، ويخون المخالفين في الرأي، وسيصرخ مدافعــًا عن مصر، وسيهتف "تحيا مصر"، وسيجلس الجمهور في البيت ليتابعه، مشدوهــًا معجبــًا بوطنيته وشجاعته30.

مظاهر الإخفاق في الأداء الإعلامي شملت القضاء على الموضوعية والتعددية إلى حد موجع، مع بقاء مظاهر ديكورية تزعم التنوع في حين أنها لا تقدم إلا تنويعات محدودة على الرأي الأوحد. غياب الموضوعية جعل القنوات مثل "الفتوات"، فهي تريد خفض "الصوت" وإعلاء "السوط" لفرض الرأي الواحد بالقوة.

---

30 ياسر عبدالعزيز، 28 نوفمبر: الرابحون والخاسرون، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 نوفمبر 2014.

تحوّل تزييف وعي الناس إلى نشاط مهني، فانتشر الكذب، إما نتيجة الغفلة والجهل وعدم التدقيق في الحقائق واستسهال النقل عن أي أحد وأي مصدر، أو رغبة في تضخيم كراهية الناس للخصوم والمعارضين سواء أكانوا أفرادًا أو جماعات أو دولاً. ولو كان هؤلاء قدموا الحقائق بموضوعية ومهنية متقنة بدلاً من الصراخ والزعيق والأكاذيب والإدعاءات، لكان ذلك أفضل وأوقع وأكثر تأثيرًا على الرأي العام الذي يريد الحقيقة ويدرك خطايا أنظمة سابقة تسببت في كوارث وأزمات لا حصر لها.

لنّ ينسى كثيرون أكذوبة جهاد النكاح في اعتصام رابعة العدوية وغيرها أو أكاذيب أخرى لم يكن لها داعٍ أو ضرورة.. تماماً مثل أكاذيب تخص الولايات المتحدة وسياستها حيال مصر، فلن ينسى أحدٌ أيضاً كل تلك الإدعاءات القديمة بشأن شقيق الرئيس الأميركي باراك أوباما والتنظيم الدولي للإخوان أو الإدعاءات التي تنسب تصريحات زائفة وساذجة إلى وزيرة الخارجية الأميركية سابقاً هيلاري كلينتون.

مارس الإعلام على يد هؤلاء "النجوم" سياسة الإنكفاء واختصار العالم كله في مصر، مع تجاهلٍ واضح للقضايا الإقليمية والعالمية التي تُلقي بظلالها على مصر، التي هي جزءٌ من المجتمع الدولي. حديث هؤلاء المكتوب والمسموع والمرئي يبدو منطلقاً من "جنسيته" أو "تحيزاته السياسية" أكثر مما هو منطلق من "مهنته".

الإعلام ليس بديلاً عن السياسة، إلا أن يكون الأمر من أوله إلى

آخره مباراة في التعبئة العامة والإنشاء الخطابي بلا أفق سياسي يقنع ويمتد أثره. والتعبئة الإعلامية بأكثر مما هو طبيعي عبء آخر ينتقص من الثقة العامة في أداء السلطة وقدرتها على الإنجاز.

المتابع لما يقدمه الإعلام المصري -خاصة المرئي منه- سوف يلاحظ أن الحوارات والأحاديث التي يتم بثها يغلب عليها الانفعال، الذي لا يسمح بالتروي والتفكير. وفي حال جرى عرضُ لقطات بعينها، تتكرر بطريقة مبالغ فيها، فإن الجمهور هنا يكون مستهدفـــاً، من دون أن يفكر أحدٌ أن هؤلاء يتابعون تلك اللقطات دون أن يختبروا -مع كثرة تكرارها- أسفـــاً أو حسرة أو حتى ضيقـــاً.

تَتَعَلّق عملية السيطرة الإعلامية على مشاعر الجماهير وتوجيهها -إلى حد بعيد- بكيفية إخراج الحدث. ثمة شِقّ معرفي مُؤَجّل يعتمد على حبك التفاصيل، وشِقّ شكلي سريع يعتمد على الخطاب والصوت وتعبيرات الملامح وغيرها مِن العلامات. يستميل الشقُّ الأخير وجدان المتلقي ويُلَقِّنُه المشاعر اللحظية المطلوبة. لا تنبني المشاعر المُقحَمَة في أغلب الأحوال على منطق أو تفكير، بل تدفعها دفعـــاً عملية التلاعب الإعلامي المثيرة، تلك التي لا تترك فُرصة إعمالِ العقل لضحاياها.

إلى جانب عملية تشكيل الوعي والأفكار، صار بإمكان الإعلام إعادة برمجة الانفعالات والأحاسيس، وقد باتت مُحَاصَرة، ومُوَجَّهة مِن خلال عشرات البرامج والمعدين والمحاورين، وعدد لا يُحصى مِن الإشارات والإيحاءات. غدا الرابط بين الحدث، وبين ما يخلقه داخل

النفوس من مشاعر معدومـــًا، وإذا وُجِدَ فهو غير منطقي.

لا يقتصر الأمر على المشاعر المتعلقة بمشاهد القتل والعنف. هناك وقائع تستدعي بطبيعتها شيئـــًا من القلق، لكن وسائل الإعلام تقابلها بالارتياح، وهناك أحداث تثير بطبيعتها أيضـــًا الضيق أو الحزن، لكن وسائل الإعلام تلاقيها بالحماسة والسرور. خديعة تستحق الغضب، لكنها تمر وسط مشاعر مرتبكة أقرب إلى البلادة. بين هذا وذاك تختلط الأمور على الجمهور31.

في المقابل، اختار مقدمو البرامج ومن شابههم من كُتّاب الأعمدة الصحفية طريق التبرير للسلطة القائمة، بدلاً من مصارحتها بالواقع ومكاشفتها بالوقائع المتعددة وتقديم الصورة الحقيقية لها حتى لو كانت موجعة وقاسية32.

نسي هؤلاء حقيقة مفادها أنه لا أحد على الإطلاق يملك اليقين أو يحتكر الصواب، ولعبوا دور النجوم الذين يحاسبون الجميع طوال الوقت دون أن يحاسبهم أحد، في ظل غياب مؤلم لمواثيق شرف المهنة ومجالس تنظيم الإعلام والإشراف على أداء العاملين فيه.

أخذت جرعة "الوطنية" الزائدة لدى كتيبة السياسيين والإعلاميين الموالين بشدة للسلطة تهدد بآثار جانبية بالغة الوطأة على البلاد. هذه الجرعة الزائدة دفعت بعض أعضاء جوقة الإعلاميين والسياسيين

---

31 بسمة عبدالعزيز، مشاعر إعلامية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 25 أكتوبر 2014.

32 ياسر أيوب، لكل هؤلاء على الشاشات وأمامها وحولها: كلمة أخيرة قبل أن يسقط كل شيء، مجلة "7 أيام"، القاهرة، 5 أغسطس 2014، ص 33– 34.

الموالين للسلطة إلى المطالبة الصريحة بوقف أي حديث عن حقوق الإنسان واحترام الدستور والقانون؛ لأن "الدولة المصرية في خطر"، وأنه لا صوت يعلو على صوت المعركة ضد الإرهاب، حتى لو كان صوتـــاً حليفـــاً لنا في المعركة، لكنه مختلف في الأسلوب.

هؤلاء لا يحاربون الإرهاب، بل ينفخون في ناره.

ولما كانت الجرعة الزائدة من أي دواء يمكن أن تؤدي إلى وفاة المريض وليس شفاءه، فإن جرعة "الوطنية" التي تتجاوز حدود الاعتدال يمكن أن تؤدي إلى استفحال المرض أو تطوره إلى مرض أخطر فتتحول التنظيمات الإرهابية المعزولة والمرفوضة وطنيـــاً إلى جماعات، ذات ظهير شعبي نسبي[33].

في السنوات الأخيرة، جرى عُرفٌ على أن تحتل المذيعه او المذيع مساحة من الوقت ملكـــاً خاصـــاً، يفعل أو تفعل فيها ما تشاء، تأتيَ بمن تشاء، تقول ما تشاء، لا أحد يحاسبها أو يراجعها إلا إذا عرَّضت مصالح أصحاب القناة للأذى. هم سعداء طالما استطاع المذيع أو المذيعة جلب الإعلانات. كان منطقيـــاً وطبيعيـــاً في ظروف سنوات ما بعد نشوب الثورة أن أي شخص توفرت له عبقرية الكلام واستعد لبرامجه بجهاز يمده بالشائعات والأخبار أن يستهلك ساعات في قضايا تتعلق بالوضع الداخلي في مصر. نعرف الآن، وإن متأخرًا جدًا، حجم الضرر الذي أصاب وحدة المجتمع المصري نتيجة انبهار بعض المذيعين والمذيعات بأسلوب الخطاب الدعوي في السياسة كما في الاقتصاد

---

33 أشرف البربري، حتى لا نخسر الحرب ضد الإرهاب، جريدة "الشروق"، القاهرة، 30 أكتوبر 2014.

والأخلاق، وبأساليب أخرى غير متحضرة وغير مناسبة، بل ومتعارضة أحيانـــاً مع مقتضيات الحفاظ على الأمن الاجتماعي[34].

يُنسب إلى ابن حزم الأندلسي قوله إن اعوجاج اللسان علامة على اعوجاج الحال. ما بالنا، إذاً، بانفلات اللسان؟

إن انتشار البذاءة والسب والقذف والتشهير في عدد من البرامج التليفزيونية، دون محاسبة أو مساءلة وفق القانون ومواثيق الشرف الإعلامي، وتحول منابر الإعلام وتقنياته إلى أدوات لاستباحة المخالفين في الرأي واغتيالهم معنويـــاً، يعد من تجليات الهبوط -المروع أحيانـــاً- في مستوى الحوار في مصر. وهو هبوط يبلغ أدنى مستوياته مع المعارضين الذين يتحولون إلى "خصوم" أو "أعداء"، خصوصـــاً في غيبة ثقافة الحوار وتقاليده المتعارف عليها في المجتمعات الديمقراطية[35].

عندما تنطوي الممارسة الإعلامية على سب أو قذف، من دون امتلاك أي أدلة دامغة، أو عندما تنزلق إلى التحريض على العنف، والكراهية، والتمييز بين المواطنين، أو الطعن في العقائد والأديان، فإن المجتمعات الأكثر حرية وديمقراطية تتدخل لإيقاف هذه الممارسات. لم يعد بالإمكان قمع حرية الإعلام بكل تأكيد، لكن لا توجد أي دولة رشيدة في العالم تسمح بأن يتم ارتكاب الجرائم عبر وسائل الإعلام من دون مراجعة أو محاسبة[36].

---

34 جميل مطر، لا تحملوا الدبلوماسية المصرية ما لا طاقة لها به، جريدة "الشروق"، القاهرة، 24 يوليو 2014.

35 فهمي هويدي، انتخبوا وانتحبوا، جريدة "الشروق"، القاهرة، 12 إبريل 2014.

36 ياسر عبدالعزيز، التحريض على العنف ليس "حرية إعلام"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 نوفمبر 2014.

وهؤلاء الذين يشيرون على الدولة بأفكار سلطوية وتحريضية عبر وسائل الإعلام، يزجون بنا إلى مسارات غير رشيدة، في حين أننا نمتلك بدائل حاضرة أقل كلفة علينا جميعـاً وأكثر نزاهة وفاعلية للمواطن وللوطن وللمجتمع وللدولة.

تُقدم ردود فعل الإعلام والرأي العام بشأن قضايا وأحداث مصرية مختلفة نموذجـاً حقيقيـاً وواضحـاً لأسلوب تعامل مجتمع مسطح مع أزماته؛ الانفعال والصخب والتناقضات والسذاجة في تصديق أي شيء واستسهال قذف أي أحد بالطوب والشتائم، وكأنه أصبح يسعدنا أن نشتم الذي أخطأ أكثر مما يعنينا أن نعالج هذا الخطأ.

النتيجة المؤكدة لما تديره القنوات التليفزيونية من معارك وهمية هو حجب الأسئلة الأساسية الملحة على صعيد البناء القانوني للدولة وعلى صعيد إنقاذ ثروات تضيع إلى الأبد: أراض زراعية يتم البناء عليها بسرعة خرافية، وآثار مستباحة، وصحة وتعليم وأزمات بلا حل.

الاستباحة هي الحل!

سرعان ما بدت "الميديا" أداة سيطرة، ليس للنظام السياسي، ولكن للدائرة المغلقة للثروة والسلطة. هم بارونات ديانة الاستهلاك، وكلما استطاعوا أن يحرضوا أو يثيروا الرأي العام، ويجعلوا المبالغة أو الشراهة أو التجاوز عنوان العلاقات والمواقف، كانت السيطرة على الحُكم مضمونة[37].

---

37 وائل عبدالفتاح، يحدث في رمضان، جريدة "التحرير"، القاهرة، 16 يوليو 2014.

لا مفاجأة، إذًا، في امتداد الفاشية الإعلامية وهستيريا التشويه المنفلتة من كل إطار إنساني أو أخلاقي رشيد لتطال دولاً وحكومات عربية وأجنبية. لا مفاجأة، إذًا، في أن يتحول الخطاب الإعلامي العام والخاص إلى آلة لصناعة "الأعداء" وإلصاق خصائص "الأشرار" بأسلوب مذموم ومرفوض لكل طرف عربي أو أجنبي يتصور أو يتوهم أن علاقته بالنظام ليست على ما يرام38.

صورة مصر أصبحت مذهلة على مصاطب فضائية يتنكر أبطالها لدور المذيع ويمارسون أدوار الحكيم والزعيم والبلطجي وضابط الشرطة. الكلام يكرر نفسه في كل ليلة، والرهان على ذاكرة السمك التي يتصورونها لدى المشاهد39.

صحف أبواق الأجهزة الأمنية وبرامجهم الفضائية تدفعك إلى السخط وربما الإشفاق على من تدربوا في جامعات ومعاهد أو في محطات مهنية على البحث عن المعلومة وتوثيقها ونشر الحقيقة والالتزام بالموضوعية والنزاهة؛ ثم تحولوا في إطار علاقة "الاستتباع في مقابل الحماية والعوائد"، إما إلى مروجين لتقارير أمنية بدرجة رؤساء تحرير صحف أو مرددين لمفردات التقارير هذه كتابة وعلى الهواء مباشرة بدرجة "مفكرين كبار" و"خبراء استراتيجيين" أو منفذين مباشرين لتعليمات دوائر الحكم والنفوذ والمال أو المؤسسات والأجهزة لتخوين هذا وذاك واغتيال آخرين معنويـًا وشعبيـًا بدرجة "صحفيين وإعلاميين مخضرمين"40.

38 د عمرو حمزاوي، أصناف العرب حسب إعلام فاشي، جريدة "الشروق"، القاهرة، 19 يوليو 2014.

39 عزت القمحاوي، مصر ليست كازينو قمار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 فبراير 2014.

40 د. عمرو حمزاوي، تشوهات خطيرة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 19 فبراير 2014.

على الشاشة المضيئة، آثر عددٌ من مقدمي البرامج أن يتصرفوا كمخبرين في جهاز الأمن الوطني وليس كمنتسبين إلى محطة تليفزيونية، ومن ثم أخذوا يقدمون نماذج وأمثلة لانقراض مهنة الصحفي التليفزيوني، أيدوا بها فكرة خضوع البث التليفزيوني لتوجيهات أجهزة أمنية. وهي ظاهرة تعددت شواهدها في الساحة الإعلامية المصرية، غذاها التغير الحاصل في موازين القوى في المجتمع، حين تراجعت قيمة المواطن وارتفعت أسهم الأمن وأهله، بحيث ما عاد السؤال في أي محطة تليفزيونية يعمل مقدم البرنامج، ولكن إلى أي جهاز أمني ينتمي[41]!

في زمن مضى، كان مألوفـــًا أن ترسل الصحيفة أحدهم للعمل مندوبـــًا لها لدى إحدى الوزارات، ولتكن وزارة الداخلية، فإذا بهذا الصحفي يتحول إلى مندوب ترعاه الداخلية في الصحيفة، وتمنحه سفرية هنا وتوصية هناك، ورحلة حج وعمرة تارة ومؤتمرًا في أوروبا ببدل سفر محترم تارة أخرى، المهم.. أن أذى المندوبين المخبرين لم يكن يطال زملاءهم، وكان هؤلاء لا يحقق أي منهم مجدًا صحفيـــًا يُذكر، ويظل دائمـــًا تحت السقف، سقف المهنة الذي يلامس السماء ولا يعرفه إلا من استغنوا عن العمل مندوبين للوزارات في الصحف وعن لوثة المنصب والسلطة، واشتغلوا من أجل الحرية.

تغيرت الدنيا، وتطور الأداء وتجاوز المقابل السفر والحج والمؤتمرات، ودخل إلى ميدان الصحافة المطبوعة –الذي تضاءل أمام

---

41 فهمي هويدي، مؤامرة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 16 إبريل 2014.

سطوة التليفزيون، وأصبح اسمه الشائع (الإعلام)- منافسون أشداء، يوظفون الإعلام من أجل إدارة المليارات، وإدارة العلاقات مع أجهزة الدولة، وخارج حدود الدولة ذاهّا، وظهر جيل جديد من إعلام المخبرين بعد أن طوّروا الأداء، وظل آخرون كما هم؛ مندوبين، غلابة يقومون بالوظيفة، في حين يحسب المخبرون الجدد حساباهم البنكية بالملايين، وتحول بعضهم إلى شريك صغير لأصحاب المليارات[42].

اختراق المؤسسة الأمنية لمختلف قطاعات المجتمع ليس جديدًا في مصر، ولكن في السنوات الأخيرة التي شهدت انحياز السلطة إلى الحلول الأمنية دون السياسية، حدث تطوران مهمان، أولهما التوسع الكبير في دور المؤسسة الأمنية، الذي لم يعد متقدمـًا على دور السياسة فحسب، وإنما صار متقدمـًا على دور القانون أيضـًا. التطور الثاني تمثل في الجهر بدور "الأمنجية" وإضفاء الشرعية عليه إلى الحد الذي جعل الانتساب إلى المؤسسة الأمنية من معايير "الوطنية" وتجلياهّا[43].

في الساحة الإعلامية، كان الصحفي الذي يعمل لمصلحة الأجهزة الأمنية يخفي مهمته، وحين يُكتشف أمره تحت أي ظرف فإنه يصبح محلاً للاحتقار والاستهجان والنفور، لكن الأمر اختلف كثيرًا في الفترة الأخيرة، حتى شاع مصطلح الصحفي "الأمنجي"، وأصبحت الإشارة إليه أمرًا عاديـًا حتى على مستوى رؤساء التحرير.

---

42 نور الهدى زكي، هستيريا التخوين.. وإعلام المخبرين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 نوفمبر 2014.

43 فهمي هويدي، أزهى عصور البصاصين، جريدة "الشروق"، القاهرة، 1 أكتوبر 2014.

تسلل بعض هؤلاء إلى برامج الفضائيات التي أخذت تلهو بالأحداث؛ إذ تسابق مقدموها إلى تحليلها مستندين إلى شائعات، وأقاويل وثرثرات وفذلكات بآراء تخلو من أبسط قواعد المهنية، وهي المعلومات وحاسة الإدراك. ولعل أكثر ما يثير الاستغراب هو تلك المقدمات المليئة بالسفسطة والثرثرة التي لجأ اليها معظم مذيعي التوك شو، وهو دور ليس مطلوبــًا بالمرة، لكنها العدوى اللعينة التي أصابت الجميع وتضرب المهنية وأصول العمل ومواثيق شرف المهنة في مقتل.

تشير الطريقة التي يعالِج بها هؤلاء كثيرًا من القضايا الفكرية والسياسية التي تشغلنا إعلاميــًا إلى أنه لا يهم أن يكون المرء مُلمــًا بجوهر ما يقول، ولا يهم أن يكون قد اطلع على جديد الموضوع الذي يدلي بدلوه فيه وما طاله من مراجعات، ولا يهم أن يتبع أي منهج في عرض ما يطرح من أفكار، ولا يهم أن تتضمن الطروحات التي يتم عرضها شفاهية، أوِ كتابة الفكرة ونقيضها، وأنه دون أن يدري يقوم بتسويقهما معــًا بنفس الحماس. الأهم أننا نفاجأ بأن الساحة الفكرية والثقافية تتلقى هذه الأفكار الهائمة التي لا قوام لها وغير المؤصلة بالاهتمام، ولا بأس من تسخين هذه المعالجات لإكسابها الانتباه. وفجأة نجد أنفسنا أمام ما يمكن تسميته شبكة سجالات الفهلوة، التي تنسج خيوطها حولنا لتورطنا في هذه السجالات التي قد تثير الضجيج، وتشغل الناس، ولكنهما ضجيج وانشغال لا طائل ولا فائدة منهما، في ظل اجترار أحاديث مسيسة، وجهل جدي ومعرفي بالموضوعات وحقائقها44.

---

44 د. سمير مرقس، سجالات الفهلوة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 أكتوبر 2014.

وصل بنا إعلام المخبرين إلى حالة من حالات الهستيريا، في ظل انتشار موجة التخوين، والطعن في الوطنية والاغتيال السياسي للخصوم، ونشر الفضائح وتلفيق الاتهامات التي تنتهي عادة أمام القضاء بعد أن تفعل مفعولها في مجتمع يقتات على سِيَرِ الآخرين المنطوقة والمرئية.

امتد تأثير هذه الهستيريا ليشمل نشرات الأخبار، التي ارتدت في كثير من قنوات التليفزيون ثوبــًا مائعــًا، وكأنها فاصل من برنامج منوعات، في ظل الخلط بين المعلومة والرأي، خاصة في المقابلات المباشرة أو على الهاتف، ناهيك عن الأخطاء الفادحة في أبسط قواعد اللغة العربية.

أصيبت حملات التخوين والتشويه والتشهير في الإعلام الموّجه بالسعار، حتى إنها اتهمت الأصوات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات في مصر بأنها "طليعة" مجموعات وحركات "انتهازية" و"مشبوهة" لا تبحث إلا عن التمويل الخارجي وعن مساومة الحُكم أو السلطة بغية الحصول على عوائد ومنافع شخصية. وزادوا على ذلك باتهامها بأنها تمارس الاستعلاء على الإرادة الشعبية أو على تفضيلات المواطنين، وتتجاهل حتمية تماسك الدولة الوطنية ومؤسساتها ومقتضيات السلم الأهلي، وأنها لا تكترث كثيرًا بسقوط ضحايا من الشرطة والقوات المسلحة ومن المدنيين من جراء جرائم الإرهاب وأعمال العنف المتتالية45.

---

45 د. عمرو حمزاوي، أيام الصمت.. مرتكزات حوار هادئ، جريدة "الشروق"، القاهرة، 24 مايو 2014.

وهذه في مجملها افتراءات وأكاذيب غير مهنية، للتستر على ممارسات الدولة الأمنية وأبواقها الإعلامية، والانزلاق إلى حُكم الفرد وتراجع سيادة القانون وتراكم الفساد.

في حضور هؤلاء على الهواء، يتروي المنطق، وينحسر دور العقل، أما المعاني فهي عادة شحيحة خاوية، لا تعبأ بمدى صحة مضمونها أو دقة أوصافها؛ إذ غاب الحساب، فأساء البعض الأدب.

لكنها الشاشة الساطعة يا عزيزي؛ مجرد مساحة صحفية محجوزة لوجه ما، يمارس لعبة مكشوفة من التواطؤ ويؤدي دورًا معدًا له سلفـًا، ويجعل من كلامه نوعـًا من المأثورات.. في حين يتابعه المشاهد بانبهار، فلا يعود يرى شيئـًا آخر أمامه.

المتلاعبون بالعقول

"أدركت السلطة أنها لن تبقى إلى الأبد تبيع الهواء، وأن الإعلاميين الذين تُربيهم في حديقة القصر غير قادرين على تسويق إنجازات غير موجودة ولا يبدو أنها ستكون موجودة قريباً. ومن هنا انتصر إعلام ريهام سعيد ومنى عراقي على إعلام أحمد موسى وتوفيق عكاشة، لأن الأول هو الأفيون الشرعي الذي تجبر السلطة شعبها على تعاطيه دون مسؤولية قانونية عليها، أما الثاني فهو نوع من الحشيش المخلوط بالحناء وحبوب الهلوسة، سيتعاطاه الناس لفترة ثم يحطموا "الغُرزة" على أدمغة أصحابها بمجرد معرفتهم الحقيقة"46

يمارس المتلاعبون بالعقول عبر وسائل الإعلام استراتيجية الإلهاء بالتفاهة، عبر إغراق النّاس بوابل متواصل من الأخبار والقضايا التافهة والمعارك الوهمية، في مقابل شحّ المعلومات وندرتها، وهي استراتيجية ضرورية لمنع العامة من الوصول إلى المعرفة الأساسية. كما يعمد هؤلاء إلى إغراق الجمهور في الجهل والغباء والخرافة، لنشر عشوائية التفكير والحُكم على الأمور.

كان لافتـــاً أن المجتمع الذي تحاصره ضغوط اقتصادية، ويواجه تحديات التنمية، وقضايا الحقوق والحريات العامة، وتطوير التعليم،

---

46 تامر أبو عرب، عبدالعاطي في العلم.. وريهام في الإعلام، موقع "مصر العربية" الإلكتروني، 15 ديسمبر 2014.

والصحة، وتدعيم التنوع والتعددية، ومبادئ الحُكم الرشيد، وتهدده مخاطر إرهابية، وتموج حدوده من كل جانب بتهديدات وتحديات، تطفو على سطح الإعلام فيه مساجلات صاخبة، تنتقل بدورها إلى الفضاء الإلكتروني المضطرب، وتصبح معارك مصر الأساسية ليست التنمية والديمقراطية، ولكن الجدل حول عذاب القبر وتوجيهات الأنبا بيشوي بشأن حشمة السيدات في الكنائس، وما أورده "صحيح البخاري".

بالمثل، لم يكن هجوم الشرطة على حمام شعبي عام في الفجالة والقبض على رواده بدعوى كونه "وكرًا للشذوذ والجنس الجماعي" حدثـًا فريدًا، وإن كان قد حظي باهتمام كبير نتيجة لملابسات المداهمة التي وقعت في ديسمبر **2014**. أثار هذا الحدث بالذات ضجة واستنكارًا شديدين بسبب التورط السافر للإعلام في صياغة الحدث وليس فقط صياغة الخبر، واختفاء الخط الفاصل بين الصحفي الباحث عن الحقيقة وبين مرشد الشرطة. انتفض الصحفيون والعاملون في الإعلام وغضبوا عن حق لامتهان مهنتهم التي هي أصلاً في محنة فكان التفاخر باختفاء الخط الفاصل بين الباحث والمباحث هو القشة التي قصمت ظهر البعير، ونالت منى عراقي مقدمة برنامج "المستخبي" على قناة "القاهرة والناس" النصيب الأكبر من الهجوم المستحق47، بحكم أنها قادت "غزوة" الحمام واصبحت طرفـًا في القضية، وزادة حدة الهجوم بعد الحُكم في **12** يناير **2015** ببراءة

---

47 ريم سعد، من يحتاج لشرطة الآداب؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 14 ديسمبر 2014.

جميع المتهمين في قضية "حمام البحر" من قمتَي "ممارسة الفجور" و"ممارسة فعل فاضح مخل بالحياء".

لم تشعر المذيعة بالخجل، بعد أن كشفت تقارير الطب الشرعي أن المتهمين لم يسبق لهم إقامة علاقات مثلية، باستثناء ثلاثة تم انتهاكهم ربما أثناء الاحتجاز. وبدلاً من الندم على ما ارتكبته في حق ٢٦ عائلة وملايين المشاهدين، رفعت سيفها الخشبي وصاحت في برنامجها: "قالوا أمنجية، قالوا غير مهنية، قالوا كاذبة تتاجر بآلام الإنسانية. بسيف المنطق منى عراقي تواجه حملات التشهير الممنهجة ضدها. ونقول لهم استعدوا للاعتذار". على الأرجح لن تتلقى اعتذارًا من أحد بل لم نجد بعد براءة من شهَّرت بهم، حرجـــًا في تجاهل فكرة الاعتذار وتعويض الضحايا عما اقترفته في حقهم وحقنا48.

بجانب برامج الجن والعفاريت، هناك البرامج التي تتحدث عن المنشطات الجنسية والعلاقات الخاصة والمثلية، ليخسر الإعلام المصري كل يوم الكثير من قواعده وقدراته أمام زعامات كاذبة وخبرات هزيلة وغياب تام لأهم مبادئ النشاط الإعلامي وهي القيمة والمسؤولية.

لا يعطي الإعلام فقط معلومات خاطئة، حيث المعلومة الخاطئة يمكن تصحيحها بمعلومات أخرى صحيحة، لكنه كذلك يحدد نمط التفكير المسموح به، والذي يجب استخدامه في هذا الأمر أو ذاك،

48 حسام السكري، منى عراقي و"أبشع تحرش في التاريخ"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 14 يناير 2015.

الهدف هو الدفع بنمط تفكير إذًا، وليست معلومات خاطئة فقط. ما يطلق عليه هربرت شيللر باختزال: "التلاعب بالعقول"49، أي ببساطة، تكوين وعيّ زائف، وهي أداة القهر الأهم، كما يسميها "باولو فريري"، والذي يلاحظ بذكاء شديد، أن التلاعب بالجماهير، وتضليلهم، لا يحدث إلا بالتزامن مع ظهور الشعب، أي الأعداد الكبيرة المتجانسة -بدرجة ما بالطبع- من البشر، كإرادة اجتماعية، في مسار العملية التاريخية، أما قبل كذلك، فالقمع المباشر يكفي، دون حاجة إلى تشديد خطاب إعلامي، أو إدارته بطريقة أكثر احترافـــاً، وفاعلية في التاثير على عقول البشر.

بعد 30 يونيو 2013 كان الإعلام المؤيد للسلطة هو البطل، كانت برامج "التوك شو" تحظى بنسب مشاهدة عالية على المقاهي وداخل المنازل. مع الوقت أصبحت كل عبارات التأييد مكررة، وكل عبارات الحرب على الإرهاب مملة، وكل عبارات الحث على الصبر مستفزة، وكل الوعود بحياة أفضل وبوطن أحسن خيالية.

انتهت دفعة التسجيلات الشخصية التي سلّمتها أجهزة الأمن لعدد من مقدمي البرامج التليفزيونية لتشويه النشطاء، وانتهت الإثارة والمشاجرات من البرامج في ظل استضافة ممثلين لتيار واحد طوال الوقت، وبدأت حالة التململ من أداء المذيعين والتنقيب في رواتبهم

---

49 هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام؟، ترجمة: عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 106، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1986.

السنوية والزهد في مشاهدتهم وتفضيل مباريات دوري أبطال أوروبا وحلقات "هبة رجل الغراب".

وضعٌ مقلق؛ لذا كان من الضروري عن دور آخر يقوم به الإعلام لخدمة النظام. هكذا جرى التحول عن النص الدعائي إلى نظرية "إذا لم تستطع أن تقنع الآخر بوجهة نظرك غيّر الموضوع".

المتابع لأداء القنوات الفضائية المصرية بحلول نهاية العام 2014 يدرك بالفعل أن التوجيه قد جاء إليها بتغيير الموضوع وتخفيف جرعة السياسة مقارنة بالوضع قبل عدة أشهر مضت، فأصبحت برامج الفضائح والخرافات والاستشارات الجنسية تفوق في عددها وساعات بثها برامج "التوك شو". حتى برامج "التوك شو" نفسها بدأ تغيير يطرأ على نوعية موضوعاتها وضيوفها ليصبح من المعتاد أن ترى مذيعـــاً لم يتحدث في شيء بخلاف السياسة في السنوات الأربع السابقة يناقش مع ضيوفه أزمة الملل الزوجي أو يستضيف فرقة غنائية أو يُحيي ذكرى وفاة شاعر راحل50.

نعرف من الواقع أن بعض برامج وقنوات "التوك شو" واجهت مأزقـــاً حقيقيـــاً في تراجع أهميتها والإقبال عليها، وبدلاً من أن تعيد النظر في طريقة عملها وأدائها فضلاً عن توجهاتها، إذا بها تريد أن تأخذنا إلى عالم الشعوذة والدجل، وموضوعات الفضح والإثارةن مع تصويرها على أنها أم المشكلات، في تزييف واضح للأولويات والاهتمامات لدى الرأي العام.

---

50 تامر أبو عرب، مصدر سابق.

3 ملايين و460 ألف مشاهدة حققتها حلقة ريهام سعيد عن الجن على موقع "يوتيوب" في 4 أيام، هي وصفة مثالية لإعلام يفشل في إحراز الأهداف فيتفنن في إضاعة الوقت؛ سينشغل الناس لأيام بالقضية، سيتحدث البعض عن رأي الدين فيها، ويدافع البعض عن حق الإعلام في عرض أي قضية، ويستنكر البعض محاولة شغل الناس بقضايا هامشية، ويسخر البعض من المذيعة وموضوع الحلقة، وعندما ينتهي الجدل حول الحلقة ستكون هناك حلقة من برنامج آخر جاهزة لإثارة دوامات جديدة من الجدل.

إذا عُدنا إلى ما تردد على لسان قسم كبير من كُتَّاب الأعمدة الصحفية أو مقدمي البرامج المدجنين التابعين للسلطة، خلال السنوات الأربع التي تلت ثورة 25 يناير، سنجد أنفسنا قد انتقلنا إلى عالمٍ موازٍ من الخيالات السامة، التي تتغاضى عن العواقب المأساوية للطوفان الذي يكاد يغرقنا. ورغم ذلك كانت كل هذه التعليقات تُنقل أو تبث على أنها منطقية وعقلانية في الإعلام الأليف، في حين حاول هؤلاء، بالباع والذراع، الانتقاص ممن يخالفونهم في الرأي وتهميش من يقدمون رؤية أكثر اتزانـــاً وموضوعية.

كان هذا درســاً قاسيــاً عن قوة الحروب الدعائية التي تشن حروبـــاً شرسة على كل من يطالبون بحوار هادئ ونقاش موضوعي حول القضايا المختلفة، من الإعلام إلى السياسة، ومن الثقافة إلى الرياضة، ومن الصحة إلى التعليم.

المعضلة الأساسية هي أن الآلة الإعلامية والفكرية والدعائية التي

تتولى إنتاج رأس النظام (سواء أكان المشير حسين طنطاوي أم الرئيس محمد مرسي أم الرئيس عبدالفتاح السيسي) وتسويقه وتوزيعه، هي نفس الآلة التي تتولى نزع هيبته وتنفير الناس من حوله، بسبب مواقفها الخاطئة وتجاوزاتها.

حتى في اختبار اللغة، رسب كثيرون في فشل ذريع للإعلام.

الأمثلة على المفردات الملتبسة في الإعلام والخطاب العام المصري لا تنتهي، والتباسها يحول دون أن يتفق الناس على حد أدنى من المعاني يكون أساســـاً للتفاهم بينهم، علاوة على تشويهها للنقاش العام.

خذ مثالاً كلمة "المتهمين". في وسائط الاتصال، تجد متكررة كلمة الإشارة إلى "المتهمين" الذين ألقي القبض عليهم هنا أو هناك. ليس خافيـــاً أنه في الأغلبية الساحقة من الحالات، هؤلاء "المتهمون" ليسوا متهمين بل هم مشتبه بهم لا يصبحون متهمين إلا بعد التحقيق معهم وتوجيه قرار الاتهام إلى كل واحد منهم. بشاعة ما يُنسب إلى هؤلاء الأفراد ليست مبررًا لإطلاق مصطلح "المتهمين" عليهم. احترام اللغة والقانون يحتِم ذلك وأيـــاً كان شعور من يكتب ومن يتلَقى تجاه الأفراد المشتبه بهم.

الإشارات إلى "ثأر" الدولة لضحاياها الذين قتلتهم غدرًا جماعات العنف المسلح هي مثال آخر مؤسف على استخدام المفردات الملتبسة. الدولة لا تأخذ بثأر، فهي ليست تنظيمـــاً بدائيـــاً، بل هي مؤسسة تجتهد للتغلب على البدائية ونشر قيم الحداثة. الدولة، بتصديها لجماعات العنف المسلح التي تعتدي على حياة ممثليها، تُقيم

القانون وتفرض سلطتها، وتمارس حقها في استخدام القوة ضد كل الخارجين على النظام العام.

هذه هي المفاهيم التي يتوقع من الدولة ومن وسائط الاتصال أن تبثها في الناس، وهي بها تنشر الثقافة السياسية الحديثة، بل والثقافة الحديثة في أبسط معانيها، وترتقي بالنقاش العام، وتعزز شرعية الدولة ذاتها. اعتبار أن الدولة تعتنق نفس المفاهيم المتخلفة لمجموعات من الأفراد يترل بالدولة إلى نفس مستوى هذه المجموعات ويقوض من شرعيتها، بينما هي في حقيقة الأمر تمارس حقـاً شرعيـاً تمامـاً لها بتصديها للمعتدين على ممثليها.

مثال آخر هو ما درج المسؤولون الحكوميون، وما درجت وسائط الاتصال عليه من الإشارة إلى "الهجرة غير الشرعية"، وإلى "المهاجرين غير الشرعيين"، على الرغم مما في مصطلح "غير الشرعي" من إيحاء بأن مثل هذه الهجرة جريمة، مبرر نعت من يمارسها بأسوأ أنواع النعوت والتعامل معهم بأقصى أشكال القسوة، ومشروعية مقاومتهم بالعنف الذي يليق بالمجرمين، حتى وإن بلغ هذا العنف منتهاه. ليس هذا مجال الحديث عن هذا الشكل من أشكال الهجرة ومسبباتها، ولكن ربما تكفي الإشارة إلى أن مصر طرف في "الاتفاقية الدولية لحماية كل العمال الهاجرين وأفراد عائلاتهم"، بل إنها أول دولة صدّقت عليها، وهذه الاتفاقية صريحة في إطلاقها مصطلح "الهجرة غير المنظمة" على ما درج المسؤولون ووسائط الاتصال عندنا على تسميته "الهجرة غير الشرعية"، وفي تأكيدها على أن هذا الشكل من

أشكال الهجرة ليس جريمة[51].

في السنوات الأخيرة، لم يعُد الإعلام يراعي ضميرًا مهنيـــًا، ولم يعُد يحترم جمهورًا، ولا يحرص على وطن. وجدنا أنفسنا أمام إعلام يبيع ولاءه لأطراف لا نعرفها، منذ أن رفعت الميادين عنه قيود الرئيس حسني مبارك فطغى وتجبر، وحتى شكوى الرئيس عبدالفتاح السيسي منه لنجومه الذين لم نعرف غيرهم طوال السنوات الأخيرة. هذا "اللفيف من الإعلاميين والإعلاميات ومُقدمي البرامج بالفضائيات" بتعبير وكالة الأنباء الرسمية، وكالة أنباء الشرق الأوسط، هو بالضبط من يرتكب الجريمة التي اشتكى منها الرئيس.

للأسف هو لم ير من الإعلام سوى المذيعين، وحين اختاروا شباب العاملين في الإعلام، كانوا أيضـــًا من شباب المذيعين، رغم أن هناك كثيرًا من رؤساء التحرير والعاملين في الإعلام والصحفيين لم يحظوا بشهرة، لكن لديهم القدرة على التغيير، ولو على المشهورين فيمكن للسيسي أن يستعين بهم في الحملات الإعلانية فقط،

أعضاء "اللفيف" لم يذهبوا للقاء السيسي في أغسطس 2014 للتشاور بشأن مستقبل المهنة الذليلة، بل تسابقوا على الجلوس بجوار الرئيس، والتقاط الصور معه، وإلقاء الخطب الرنانة، التي جعلت الرئيس يطلب من أحدهم، وهو عبدالرحيم علي، أن "يحافظ على صحته"، بأن يخفض صوته.

السيسي قال لهم إن الإعلام ليس "منضبطـــًا" وإن عليه وعليهم "دورًا كبيرًا في المرحلة المقبلة من حيث التعبئة الفكرية وتكوين الظهير الفكري، ومسموح بالاختلاف دون إضرار بالوطن"[52].

---

51 د. إبراهيم عوض، مفردات الخطاب العام، جريدة "الشروق"، القاهرة، 28 سبتمبر 2014.

لكننا بالفعل نعيش أزهى عصور الإضرار بالوطن.

اقتصرت نصيحة الرئيسَ عبدالفتاح السيسي إلى العاملين في مجال الإعلام على مسألة فرعية واحدة تخصّ الالتزام بعدم الإساءة أثناء الردّ على الحملات المتجنية من الآخرين، وأعرب عن أمله في أن يصل إعلامُنا بهذا الالتزام إلى الدرجة التي يُضرَب به المثل فيها حتى يصير في مقدورنا أن نقول للعالَم إن لدينا مدرسة منفردة في الإعلام.

وبغض النظر عن التسليم، أو التحفظ، على أن يكون من مسؤوليات الإعلام أن يتولى الرد على مثل هذه الحملات، سواء بالالتزام أو بالانفلات، فإنه كان ينبغي الإقرار بأن الإعلام المصري يمرّ بأزمة حقيقية وأن فراسخ تفصل بيننا وبين المستوى المأمول، كما أنه لا يمكن لأحدٍ أن يزعم أن إعلامنا كان متفوقـــاً يومـــاً ما، بل إن الثورة قامت ومن أهم شعاراتها أن يكون لمصر إعلام يقوم برسالته التي على رأس أولوياتها تلبية حق المواطنين في معرفة الأخبار وخلفياتها ومَن هم المحركون لها وتفسير كيف تجري الأمور واحتمالات سيرها وترجيحات ما سوف يترتب عليها.. إلخ، وأن يُعالِج الإعلام كل هذا في إطار فنون الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية.

وأما الإعلام المصري المملوك للدولة، من صحف وإذاعة وتليفزيون، فإن أزمته قديمة ومعقدة وتتداخل فيها الأسباب والنتائج، وقد دخل مع عصر مبارك نفقـــاً مظلمـــاً، عندما تلاشت القضايا الوطنية والقومية واحتلت المصالح الخاصة صدارة النشاط العام،

---

52 محمد موسى، الإعلام في امتحان رابعة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 13 أغسطس 2014.

وباتت السياسات العامة للوطن تُوضَع بلا شفافية وبمعزل عن أي مشاركة شعبية أو حتى نخبوية، وأصبح من واجبات الإعلام أن يقوم بالتخديم على تحقيق هذه الأهداف ومؤازرتها، في حين وُضِع على رأس المؤسسات الإعلامية آحادٌ من أنصاف المواهب، أو من المتلاعبين بما يعرفون، ممن لا يعنيهم سوى إرضاء صاحب القرار الذي نفحهم مناصبهم بمزاياها ومنافعها الهائلة، وأتى هؤلاء بدورهم بمن هم أقل منهم كفاءة ليسهُل عليهم قيادهم، وأنعموا عليهم بدورهم بالمناصب التنفيذية التي تقوم يوميــاً بتدوير ساقية اختلط فيها الإعلام، الذي من المفترَض ألا يعنيه سوى الجمهور، بالدعاية التي لا يهمها سوى الحاكم. وجرى تجريف المجال من أصحاب الكفاءات الحقيقية، الذين دُفِع بهم دفعــاً إلى خلفية المشهد، ولم يعد لأحد منهم نفوذ في تسيير العمل، بل لم يُتَح لأحد منهم مساحة للنشر أو زمن في الإذاعة والتليفزيون إلا بشق الأنفس وبشروط تُبدِّد أي إمكانية للتعبير عن الرأي بحرية. والحقيقة أن ما حدث بعد 30 يونيو هو مجرد تغيير طفيف في بعض رؤساء العمل، وأما القاعدة التي تشدّ إلى الخلف فما تزال على قوتها ولا تزال تنعم بصلاحياتها إلى حد يُكبّل أحيانــاً المسؤولين الجدد53.

هل تريد صورة للخطأ القديم المستمر بثبات مثير للدهشة؟ انْظُر إلى نشرة الأخبار على التليفزيون، وقارن مع عصر مبارك، ستجد أن كتالوغ العمل لا يزال كما هو وفق قائمة البروتوكول الرسمية التي لا

53 أحمد عبدالتواب، ولكن الإعلام الناجح يلزمه الكفاءة والنزاهة وحُسْن السُّمعة، جريدة "التحرير"، القاهرة، 3 سبتمبر 2014.

تقبل أن يتصدر أحدٌ مكانة الرئيس، فتأتي أولاً أخبار الرئيس، حتى لو كانت مقابلات روتينية لا تتضمن تفاصيل سوى العبارات المحفوظة غيبـــاً عن مناقشة تطورات الأوضاع في المنطقة ودعم العلاقات الثنائية بين البلدين والشعبين..إلخ.

أين تفاصيل أخبار داعش والحوثيين واضطرابات ليبيا؟ وأين أخبار أوكرانيا؟ بل أين أخبار مركبة الفضاء الهندية التي نجحت في الدخول في مدار المريخ من أول محاولة؟ وكيف فعلها الهنود؟ هذه كلها تأتي مختَصَرَة أو يُكتفي بعرضها في جملة واحدة على شريط الأخبار الدوّار. بل إن خبر التأجيل غير المتوقع للحكم في قضية مبارك جرى حذفه في نشرات المساء، مما أجبر الجماهير العريضة على اللجوء إلى القنوات الخاصة والأجنبية لمعرفة تفاصيل الخبر وأسبابه وتبعاته.

هذه العقلية التي لا تزال تتحكم في معظم وسائل الإعلام مقتنعة بمهمة الدفاع عن الخط الرسمي بكل ما هو مسَخَّر تحت يدها، كما أنها تقترف خطأ أفدح بتجاهل ما ترى أنه قد يؤدي إلى وضع المسؤولين في حرج. وهم يفعلون ذلك حتى مع الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام الرأي العام، ومن ذلك غض الطرف عن المخطط الذي يُدار بشكل مركزي، الذي لا يمكن إخلاء ذمة جماعة الإخوان المسلمين من التورط فيه، والذي يدير ماكينة أكاذيب وشائعات يومية من المفترَض أن يوليها الإعلام اهتمامـــاً،بتبيان ما تحتويه من مغالطات والمستهدَف منها، ليس من باب الدفاع عن الحُكم، وإنما لأنها قضايا تهم الرأي العام صاحب الحق الأصيل في المعرفة والذي هو في الأساس الهدف الأول للإعلام.

والمفروض أنه ليس هنالك ما يعيب في الاعتراف بكل هذه الحقائق المؤسفة وفي ذكرها وتكرارها علانية، بل إن هذا أول شرط للبدء في الإصلاح. وأما الخطأ الحقيقي فهو القفز فوق الواقع التعس وافتراض أن لدينا مؤسسات إعلامية لا ينقصها لبلوغ الكمال إلا بعض الرتوش.

اللافت للانتباه أن وفدًا إعلاميـــًا كبيرًا شهد دورة الجمعية العامة رقم 69 التي شارك فيها الرئيس عبدالفتاح السيسي، وضم هذا الوفد 55 شخصـــًا بينهم رؤساء تحرير وإعلاميون بارزون (لا نعرف كم تكلفت رحلتهم ولا من دفع نفقات السفر والإقامة في الفنادق). انحصرت مهمة هؤلاء في تسجيل ما قاله الرئيس ورصد تحركاته ولقاءاته. وأبلغنا أحدهم في تحليل له أن السيسي غيّر وجه مصر أمام العالم في 17 دقيقة (خلال الكلمة التي ألقاها). وقال آخر إن مصر قبل المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة اختلفت عن مصر بعدها. وعلمنا مما كتبه ثالث أنه بعد اللقاءات التي عقدها الرئيس فإن بعض الزعماء قالوا إنهم بدأوا يفهمون ما جرى في مصر، وإن منهم من عبر عن اعتذاره لأنه أساء الفهم في السابق. وذهب أحدهم إلى القول بأن هذه الدورة للجمعية العامة تستحق أن توصف بأنها "دورة السيسي"...إلخ.

المشكلة تتلخص في أن الإعلام هنا قدم رؤية تتسم بالمبالغة وهذا ليس من صميم دورها، وقد تجد صدى لذلك نشرته صحيفة "المصري اليوم" في الزاوية التي تحمل توقيع "نيوتن"، وذكر فيها

كاتبها أنه "بقدرة قادر حوّلت الفضائيات المحلية المصرية الحدث من خلال برامج التوك شو إلى مولد شعبي في طنطا أو دسوق أو قنا، على غرار مولد سيدي السيد البدوي أو إبراهيم الدسوقي أو عبدالرحيم القنائي. (حتى) أصبحنا بلا مبالغة أمام مولد سيدي عبدالفتاح السيسي"54.

انتقد الكاتب بشدة أداء الإعلام المصري في هذه التجربة، وأخذ عليه لجوءه إلى التسطيح والمجاملة والتهليل، والبعد عن العمق وتغييب التحليل، واعتبر ذلك تجسيدًا للأزمة التي يمر بها، حتى أنه يقول: "المشاركة الأهم في دورة الأمم المتحدة الآن يتم التعامل معها بنفس أداء الردح والشرشحة الذي اعتدناه طوال العام. (شوفوا. آهو أوباما بتاع أمريكا. هو اللي طالب يقعد مع السيسي أهه). (شايفين. آهو رئيس مصر قاعد في مقر إقامته أهه. ولا حد يقدر يقول له تلت التلاتة كام). (الرئيس هايلقي كلمة أمام قادة العالم. التخين ما يقدرش يمنعه).

بدا هذا المهرجان الإعلامي مقصودًا وله أسبابه المفهومة، لكنه جاء تكريســـًا للشعار القديم "السياسة في الرئاسة"، وهو ما تمنينا له أن يختلف بعد الثورة55.

في حقيقة الأمر، إن هناك رؤية ملتبسة لدى كلا الطرفين – الرئيس والإعلام– بشأن دور وسائل الإعلام وضوابطها وأهدافها.

---

54 نيوتن، زيارة الرئيس السيسي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 سبتمبر 2014.

55 فهمي هويدي، السياسة في الرئاسة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 28 سبتمبر 2014.

في ٢٢ مايو 2014، أي قبل انتخابه رئيســاً بخمسة عشر يومــاً، قال عبدالفتاح السيسي، في حوار مع عدد من القنوات الفضائية: "سألتقي بالإعلاميين مرة أخرى بعدما يتحقق ما طلبته من الإعلام، فيجب عليكم معالجة مشكلات المجتمع دون تحويلها إلى قضية سياسية". وأضاف أن "الإعلام لديه مشكلة حقيقية في التركيز على الأفق السياسي وتجاهل عدة قضايا أخرى مثل "أولادنا اللي في الشوارع"؛ وتابع: "الإعلام وراء تحويل جميع المشكلات الاجتماعية إلى قضايا سياسية، فهناك مهمة قومية للإعلاميين في الفترة المقبلة، وهي مساعدة الجيش في محاربة الإرهاب". في ٥ أغسطس، بعد أقل من شهرين على انتخابه رئيســاً، قال السيسي إن "جمال عبدالناصر كان محظوظــاً لأنه كان يتحدث والإعلام معه".

في ٢٣ أغسطس 2014، حذر السيسي في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف من خطورة "استثمار الأزمات واستغلالها من أجل خلخلة الدولة". في اللقاء نفسه خاطب الرئيس الصحفيين بقوله "دوركم خطير وعليكم أن تحافظوا على اصطفاف المصريين في مواجهة التحديات". اختزل الرئيس دور الإعلام في عملية الدعاية والتعبئة السياسية. يبحث الرئيس عن "وزارة للإرشاد القومي".

الخبر السيئ أن هذا الزمن ولى ونأمل ألا يعود. هدف الإعلام أن يعكس التنوع داخل المجتمع وأن يطرح كل الأفكار والآراء بما في ذلك الآراء التي يتصور الرئيس أنها تخلخل الاستقرار في حين قد يراها البعض تَنْشُد استقرارًا يقوم على الحقائق وليس الخيالات[56].

---

56 نجاد البرعي، الرئيس والإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 أغسطس 2014.

إن التمدن في الإعلام يعني صناعة ساحات مستقرة للنقاش حول قضايا السياسة ووضعية الدولة ومؤسساتها وأحوال المجتمع وحقوق المواطن وحرياته وظروف معيشته وتشجيع تعددية الآراء والمواقف وتمكين الواقفين في خانات الأقلية الفكرية ومعارضي السلطة والمغردين خارج السرب من إيصال أصواتهم واجتهاداتهم إلى الناس طالما اتسمت هذه بالطبيعة الديمقراطية والسلمية؛ لذا فإنه ينبغي العمل على تحرير وسائل الإعلام من نمط الملكية العامة أو الخاصة غير المراقبة وغير الشفافة والذي يورط الإعلاميين في صراعات السلطة والمصالح، ومتوقفة على كف يد الدولة ومؤسساتها أو أصحاب الملكيات الخاصة عن التأثير على المتداول إعلاميـًا وعلى كيفية تداوله، وعلى تطوير الكفاءة المهنية للإعلاميين ولكافة العاملين بمجال يحتاج أيضـًا إلى التطوير المؤسسي.

ولأنه لا توجد أحزاب سياسية مدنية فاعلة في مصر، فإن وسائل الإعلام صارت تلعب الدور الذي كان يُفترض أن تلعبه الأحزاب، وبالتالي فإن من يسيطر على الإعلام صار يسيطر على الشارع.

نتيجة لهذا الواقع فإن هناك معركة شرسة تدور رحاها منذ سنوات بين كثيرين للسيطرة على الإعلام في مصر.

قبل عام 2000 كان يُقال إن الهدف الأساسي لأي رجل أعمال كبير هو ضمان صداقة أو شراء أحد الصحفيين المؤثرين، ثم اكتشف رجال الأعمال أن امتلاك صحيفة بكاملها أمرٌ أقل تكلفة وأكثر يسرًا، والأهم أنه يشبه امتلاك سلاح استراتيجي؛ لأنه يضمن حماية

الثروة وتعظيمها والتأثير في صناعة القرار.

الصحافة الخاصة في مصر، لم تكن شرًا مطلقـــًا كما يعتقد خصومها. لولا هذه الصحافة، ما تراكم الوعي السياسي الذي قاد إلى ثورة 25 يناير، ولولا هذا النوع من الصحافة ربما ما كانت ثورة 30 يونيو. هذه الصحافة أجبرت نظيرتها الحكومية أو القومية على التطور بعد أن تكلست وابتعد عنها القراء والمشاهدون.

المشكلة أنه وسط إيجابيات محددة للإعلام الخاص، برزت خطورة وجود احتكار في هذه الصناعة الاستراتيجية وبدأنا نلمس بعض آثاره الآن. ثم اكتشفنا أيضـــًا أن هذا الإعلام يحاول إيهام الرأي العام أنه هو الذي أقنع الناس بانتخاب عبدالفتاح السيسي رئيســًا للجمهورية57.

الآن لم نعد نعرف الفارق بين ما هو إعلامي وما هو سياسي في أداء وسائل الإعلام.

لسنوات، لعب الإعلام دورًا أكبر من حجمه، خاصة في ظل ضعف الأحزاب السياسية وهيمنة رأس المال ومصالحه على الأداء الإعلامي. غير أن الأمور اختلفت بعدما فقدت بعض وسائل الإعلام جزءًا من مصداقيتها، حتى إن رئيس الوزراء سابقـــًا د. حازم الببلاوي قال إن "الأمور انقلبت وفقد الإعلام بشكل عام الكثير من تعاطف الناس، وأصبح غير قادر بدرجة كبيرة على اللعب بمشاعر

57 عماد الدين حسين، الإعلام المصري في مفترق طرق، جريدة "الشروق"، القاهرة، 24 أغسطس 2014.

الناس، سواء بنية سليمة، أو بمبالغات متعمدة.. أنا شخصيــــًا، بعدما كنتُ حريصًا على مشاهدة القنوات الفضائية، فقدتُ هذا الحماس بالتدريج"58.

مع ذلك، لوحظ اهتمام السلطة بالإعلام، إدراكــًا منها للدور المؤثر التي تلعبه هذه الوسائل في تشكيل الرأي العام وحتى التأثير فيه وتوجيهه وإحداث التغيير الاجتماعي والثقافي؛ لذا أولت السلطة العلاقة بينها وبين العاملين في هذا المجال اهتمامــًا خاصــًا، فاق في كثير من المناسبات علاقاتها برجال الأعمال. ويبدو أن لدى السلطة في مصر عقيدة ثابتة بأن الإعلام هو أداتها للسيطرة والهيمنة على المستويين السياسي والاجتماعي. السلطة تعتبر أن من حقها "توعية" العاملين في وسائل الإعلام بأهمية تأييدهم لها وتبرير مواقفها وسياساتها، وفي بعض الأحيان تدفعهم ولو بشكل غير مباشر إلى شن حملات ضد خصومها في الداخل والخارج، وإظهارهم بمظهر من يهددون أمن البلاد واستقرارها.

أما إصلاح الإعلام وتنظيمه، فليس أولوية ملحة، رغم الأخطاء التي تقع كل يوم.

ربما كان أولى بالسلطة، أن تُركّز في عملها، وأن تجتهد في أداء ما عليها من واجبات، وألا تشغل نفسها –أكثر من اللازم– بترويض الإعلام. إن المطلوب هو تمكين الإعلام من ممارسة حرياته وحقوقه

---

58 عماد الدين حسين، الببلاوي يواصل حواره الشامل مع "الشروق": (2ـــ2) فض رابعة بالقوة كان قرارًا مصيريــًا.. وضميري مستريح، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

ومسؤولياته التي كفلها وأوجبها الدستور، والتي تتسق مع روح العصر، ومع حاجة المصريين إلى آفاق أوسع من حُرية التعبير59.

على الجميع أيضـًا -من إعلام وسلطة ومجتمع- أن يدركوا أن في هستيريا الانفلاتات اللفظية ما يمهد لتسميم المجال العام وترويع أصحاب الرأي ومصادرة أي قيمة في هذا البلد.

إن الالتزام بالحد الأدنى من الأخلاقيات العامة من فوق منابر الإعلام من متطلبات أي حوار جدي حول المستقبل، فلا حوار محتمل في مناخ مسمم ولا احترام لأحد أيـًا كان قدره إذا كان بعض ما يقال تخجل منه البيوت.

السؤال الذي يشغل الجميع ونحن في الطريق لتأسيس مجالس الإعلام الثلاثة التي نص عليها الدستور هو: كيف تخرج هذه المجالس إلى النور؟ من يشكلها؟ من يعين أعضاءها؟ وما هي كيفية اتخاذ القرار؟ ثم، وهذا هو الأهم: هل ستكون هذه المجالس فاعلة على الأرض؟!

ونحن نناقش كل ذلك، علينا أن نلاحظ أن البنود والمواد المكتوبة في القوانين لا بدَّ أن يكون لها ما يسندها على أرض الواقع.

على سبيل المثال: كيف يكون لدينا إعلامٌ مملوك للدولة فعلاً يوازن الإعلام الخاص الذي تتمدد مساحاته كل يوم والأهم تأثيراته، في ظل أن غالبية الصحف القومية مهددة بالإفلاس والإغلاق؟!

---

59 أنور الهواري، هات الطبلة يا غُلام هات الزُمّارة يا ولدا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 أكتوبر 2014.

ثم كيف يمكن للتليفزيون القومي أن يخرج من مأساته المالية والإدارية ليتحول إلى قنوات إعلامية تستطيع المنافسة وعلى أسس اقتصادية؟ ثم وهذا هو السؤال الأهم: كيف يصبح هذا الإعلام "قوميـــاً" فعلاً، بمعنى أن يعبر عن كل المصريين في حين أنه يتلقى معظم أمواله من الحكومة؟!

لعله قد آن الأوان لتنظيم الإعلام وفق أسسٍ سليمة، وتحريره من سطوة الإعلان وسطوة رجال الأعمال و"تربيطات" جماعات المصالح داخل الجماعة الصحفية، وأن نعيد التوازن إلى إعلامنا بمكوناته العلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية والترفيهية، ونعيد الوقار والرزانة إلى لغة خطابنا الإعلامي، قبل أن يؤثر الانحدار الإعلامي على مكانة الإعلام المصري، بل على مكانة مصر ذاتها إقليميـــاً ودوليـــاً.

الشاهد أنك تجد نفسك حائرًا بين مواد براقة تتحدث عن الحقوق والحريات في نصوص الدستور، وتقدم رؤية إنسانية عميقة وإدراكـــاً جيدًا للقضايا والأولويات، ثم إذا بك ترتطم بحائط الحقيقة: ممارسات مخالفة لهذه" النصوص "الدستورية، وقرارات تباغتك إن لم تكن تصدمك.

من هذا مثلاً القرار الذي أصدره رئيس مجلس الوزراء، المهندس إبراهيم محلب، ويقضي بتشكيل لجنة -من ثمانية أعضاء- لصياغة التشريعات الصحفية والإعلامية، تضم في عضويتها وزيرين حاليين، وثالثـــاً سابقـــاً، بالإضافة إلى عدد من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام. كانت مهمة اللجنة وضع ما سماه القرار "تصورًا لمهام الأجهزة

المنصوص عليها في المواد ٢١١ و٢١٢ و٢١٣ من الدستور وأهدافها وتنظيمها". و"الأجهزة" التي تنص عليها هذه المواد هي: "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام"، الذي يختص بتنظيم شؤون الإعلام المسموع والمرئي وتنظيم الصحافة المطبوعة والرقمية وغيرهما، و"الهيئة الوطنية للصحافة" التي تختص بإدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، وأخيرًا "الهيئة الوطنية للإعلام" التي تختص بإدارة المؤسسات الإعلامية المرئية والإذاعية والرقمية المملوكة للدولة.

"قرار مفاجئ ومخالف لنصوص الدستور".

هذا هو ما دفعت به الجماعة الصحفية للاعتراض على تشكيل هذه اللجنة، التي ضمت في رئاستها المستشار محفوظ صابر، وزير العدل، وفي عضويتها المستشار إبراهيم الهنيدي، وزير العدالة الانتقالية، وشؤون مجلس النواب، والمهندس محمد الأمين، رئيس مجلس إدارة مجموعة المستقبل، والدكتور صفوت العالم، الأستاذ بكلية الإعلام جامعة القاهرة، وأسامة هيكل، وزير الإعلام الأسبق، وعصام الأمير، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ومكرم محمد أحمد، نقيب الصحفيين الأسبق، وصلاح منتصر، الكاتب الصحفي.

في بيان لها، قالت نقابة الصحفيين إنها والمجلس الأعلى للصحافة يستغربان بشدة صدور هذا القرار المخالف للدستور، وأضافت أن ما يفاقم الأمر ويثير المزيد من الشك والريبة بشأن دوافع هذا القرار وأهدافه، أنه صدر متجاهلاً حقيقة وجود مسار آخر أكثر ديموقراطية وتنوعـــًا في التعبير عن الواقع الصحفي والإعلامي، لوضع مشروعات

القوانين المكملة للدستور في ما يخص الصحافة والإعلام، وهذا المسار الذي بدأ عمله بالفعل قبل عدة أسابيع من تشكيل اللجنة المذكورة، حظي بتوافق من كل المؤسسات والهيئات المعنية، ويضم ممثلين من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة واتحاد الإذاعة والتليفزيون وممثلي وسائل الإعلام المرئية الخاصة، فضلاً عن أكاديميين وخبرات قانونية وإعلامية مرموقة.

وطالبت نقابة الصحفيين رئيس الوزراء بالعدول عن مثل قراره؛ لأن تشكيل مثل هذه اللجان يعد اختصاصــاً أصيلاً للمجلس الأعلى للصحافة، والنقابة، وفقــاً لنصوص الدستور، بحيث لا تنازعهما جهة في هذا الحق[60]، وهو ما دفع محلب إلى التراجع سريعــاً، والقول على لسان المتحدث باسم مجلس الوزراء إن اللجنة ستبقى بصفة استشارية، مما يعني عمليـــاً تجميدها.

الشاهد أن اللجنة المذكورة غريبة عجيبة، فقرار تشكيلها -س يث المبدأ- مخالف للمادة 77 من الدستور التي توجب مشاركة نقابة الصحفيين في مشروعات القوانين التي تخص المهنة، كما أنه مخالف للمادة 70من قانون تنظيم الصحافة التي تنص على ضرورة أخذ رأي المجلس الأعلى للصحافة في الأمور المتعلقة بالمهنة.

يمكن القول إن تشكيل لجنة محلب غلب عليه الصبغة الحكومية؛ إذ إن وجود وزيرين حاليين في عضويتها، إضافة إلى وزير ثالث سابق، يصب في

60 أحمد سعيد حسانين، "غليان" صحفي بسبب لجنة محلب لصياغة "التشريعات الإعلامية"، جريدة "التحرير"، القاهرة، 17 أكتوبر 2014.

اتجاه تعزيز هذا التصور، رغم أنهم ليسوا أعضاء أساسيين في مجال تخصص الإعلام.

برزت اعتراضات موضوعية على قرار رئيس الوزراء بتشكيل هذه اللجنة والمهام المنوطة لها، خاصة أن القرار حصر القضية في تشكيل المجالس الثلاثة التي تنظم مهام وشؤون الإعلام فقط، وتجاهل القضية الرئيسية التي تهم الجماعة الصحفية بأكملها، والتي جرى التأكيد عليها في جميع الاجتماعات التمهيدية، وهي وضع التشريعات المكملة للدستور بما يضمن حرية الصحافة خلال السنوات المقبلة، وبما يستدعي معه إلغاء العقوبات السالبة للنشر، وعقوبات مصادرة الصحف، وتنظيم حق إصدار الصحف بالإخطار، وغيرها من المواد المطلوب تعديلها.

شملت الاعتراضات مسألة غياب التمثيل الجيد للجماعة الصحفية في هذه اللجنة، التي ضمت مثلاً، محمد الأمين، مهندس الأدوات الصحية ومالك قنوات "سي بي سي"، وعصام الأمير، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهو في الأصل مخرج، وأسامة هيكل، وزير الإعلام الأسبق، الذي يعرف القاصي والداني ما جرى للتليفزيون والإعلام في عهده، والذي يشيد بالدور الذي لعبته وسائل الإعلام المصرية، خلال الفترة الماضية، مؤكدًا أن "الإعلام نجح في خلق حالة وعي غير مسبوقة لدي الشارع المصري"61.

الأغرب من ذلك أنه لا أحد من أعضاء اللجنة امتلك خبرة في التشريعات الصحفية والإعلامية.

---

61 نور رشوان، أسامة هيكل: الإعلام نجح في خلق حالة وعي غير مسبوقة بالشارع المصري، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 9 نوفمبر 2014.

لا تكمن المشكلة التي أثارها هذا القرار، إذًا، في أن تشكيل اللجنة قد خلا من ممثلين للمجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين، فضلاً عن خلوه من ممثلين لنقابة الإعلاميين "تحت التأسيس" وللمهنيين العاملين في مجال الإعلام بالقطاع الخاص، أو في أنه تجاهل أن هناك بالفعل لجنة تضم هذه الأطراف للقيام بمهمة إعداد اقتراحات بمشروعات قوانين تتعلق بهذه الأمور وغيرها، جرت المشاورات لتشكيلها منذ صدر الدستور، بل تكمن المشكلة –أساسـًا- في أن المهمة التي كلف القرار لجنة الثمانية بالقيام بها، اقتصرت على ما يتعلق بتشكيل هذه الأجهزة الثلاثة واختصاصاتها، وهي فكرة بيروقراطية تجاوزها الصحفيون والإعلاميون، خلال مناقشاتهم حول المهام التي يتعين على اللجنة التي تمثلهم أن تقوم بها، وانتهوا إلى أن هذه المهمة هي وضع اقتراحات بمشروعات قوانين مكملة لمواد الدستور التي تتعلق بحرية الصحافة والإعلام جميعها، بما في ذلك -بالطبع- المواد ذات الصلة بهذه الأجهزة الثلاثة.

ما يلفت النظر في قرار رئيس الوزراء، أنه اختار من مواد الدستور، المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام، ثلاث مواد فقط، وتجاهل ثلاث مواد أخرى - على الأقل - منه، تتعلق بالجوهر وليس بالشكل، وبالحرية وليست بالبيروقراطية، هي المواد ٧٠ و٧١ و٧٢ التي تضمن حرية الصحافة والإعلام، وتؤسس لما يمكن تسميته "نظامـًا إعلاميـًا جديدًا" مع أن من بين مهام هذه الأجهزة أو المجالس– طبقـًا لنص الدستور نفسه– ضمان حرية الصحافة والإعلام المقررة بالدستور والحفاظ على استقلالها وحيادها وتنوعها.

والمواد الدستورية الثلاث، التي أخرجها قرار الحكومة من اختصاصات لجنة الثمانية، هي المواد التي تكفل حق إصدار الصحف وأجهزة الإعلام للأشخاص الطبيعيين، وتنص على حرية إصدار الصحف بمجرد الإخطار، وتحظر -بأي وجه - فرض عقوبات سالبة للحرية في جرائم النشر، وتحظر -بأي وجه - فرض رقابة على الصحافة والإعلام أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها، وتضمن استقلال الصحف ووسائل الإعلام المملوكة للدولة لتكون "تعبيرًا عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية"62.

إن القضية الأساسية هي التوافق من أجل منظومة الإعلام المصري، لكن لجنة محلب جاءت لتنسف هذا الهدف من الأساس، قبل أن توأد اللجنة في مهدها بعد إسباغ الصفة "الاستشارية" عليها.

ربما كانت الفائدة الوحيدة من قرار محلب، هو تحرك الجماعة الصحفية، وتشكيل لجنة إعداد التشريعات الصحفية، من ٢٤ عضوًا من القيادات الصحفية والتليفزيونية، لوضع قوانين تنظيم الصحافة والإعلام وفقًا لدستور ٢٠١٤. ضمت اللجنة ١٢ من الصحفيين، يمثلون هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة وهيئة مكتب نقابة الصحفيين، و١٢ آخرين يمثلون الإعلام الخاص واتحاد الإذاعة والتليفزيون ونقابة الإعلاميين تحت التأسيس63.

---

62 صلاح عيسى، جوهر المشكلة بين حكومة "محلب" والإعلاميين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2014.

63 مينا غالي، "التشريعات الصحفية" تبدأ عملها اليوم لإعداد قوانين تنظيم الإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 أكتوبر 2014.

الأكيد أن حال حرية الصحافة في مصر بعد ثورتين لا تسر أحدًا. .

فقد كانت حرية الصحافة في مصر في المركز ١٦٦ في عام ٢٠١٢ ثم أصبحت في المركز ١٥٩ في عام ٢٠١٣ واحتفظت بالمركز ذاته (١٥٩) في ٢٠١٤، وفقـــاً لتقرير" مراسلون بلا حدود"، الذي يصدر في شهر فبراير من كل عام.

بعد ثورة 25 يناير وانتخاب الرئيس الأسبق محمد مرسي، شهدت الصحافة تضييقـــاً على حريتها، بتجاوز عدد البلاغات المقدمة للنائب العام نحو ٦٠٠ بلاغ، بجانب قتل الصحفي الحسيني أبو ضيف، واقتحام صحف وحرق مواقع والتعدي على أفراد بتهمة أنهم صحفيون، فضلاً عن اتهامات واجهتها الجماعة بالسعي للسيطرة على الإعلام المملوك للدولة عبر تعيينات رؤساء تحرير الصحف القومية .وبعد عزل مرسي وتولي الرئيس عدلي منصور الحُكم بصفة مؤقتة، ثم انتخاب الرئيس عبدالفتاح السيسي، تم إغلاق بعض الفضائيات وإيقاف بعض البرامج، مثل برنامج" البرنامج "الذي كان يقدمه باسم يوسف، وتعرضت صحف للمصادرة، ومنها صحيفة" المصري اليوم"، لنشرها حوار الفريق رفعت جبريل، وكيل أول جهاز المخابرات العامة، الشهير بـــ"الثعلب"، ثم أحيل رئيس تحرير الجريدة، علي السيد، وأحد محرريها لنيابة أمن الدولة العليا بعد تقديم وزارة الداخلية بلاغـــاً ضدها تزعم من خلاله أن الجريدة سرقت أوراق التحقيق في قضية مخالفات انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢، ووجهت لرئيس التحرير والصحفي بالجريدة اتهامات، من بينها "تكدير السلم العام، وادعاء بيانات كاذبة، وسرقة أوراق من

المحكمة".64

ضغوط التضييق على حريات الإعلام قد تكون أمنية أو مالية.

ففي 15 أكتوبر 2014، تعرضت حرية الصحافة في مصر لانتكاسة خطيرة، أثارت غضب الجماعة الصحفية وكل أنصار الحرية، بعد تقدم وزارة الداخلية ببلاغ ضد جريدة "المصري اليوم"، قالت فيه إن الجريدة "سرقت" أوراق التحقيق في قضية مخالفات انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢، في ممارسة تمثل عدوانـــاً صريحـــاً على الحق في تداول المعلومات والقانون الذي يكفل للصحفي حماية مصادر معلوماته، وتشكل عودة لعصور تكميم الأفواه، بعد ثورتين من أجل الحرية.

استمرت التحقيقات مع الزميلين أكثر من ١٤ ساعة، في بلاغ مقدم من مساعد أول وزير الداخلية للشؤون القانونية، بشأن ما أعلنته الصحيفة عن اعتزامها نشر وثائق التحقيق في قضية مخالفات انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢، وذلك قبل أن يصدر قرار من النائب العام بحظر النشر في القضية، التزمت به الجريدة احترامـــاً للقانون.

انتهى التحقيق بقرار نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل علي السيد، رئيس تحرير "المصري اليوم"، وأحمد يوسف، الصحفي بالجريدة، بكفالة ٢٠٠٠ جنيه، على ذمة التحقيق في البلاغ، بعد أن وجهت لهما اتهامات من بينها "تكدير السلم العام، وادعاء بيانات كاذبة، وسرقة أوراق من المحكمة".

---

64 سمر النجار، مصر تتراجع في حرية الصحافة.. وحقوقي: انتهاك لحق المجتمع في المعرفة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2014.

وقال علي السيد، رئيس تحرير "المصري اليوم": "فوجئت في التحقيق بأن وزارة الداخلية هي من قدم البلاغ، مع أنها ليست جهة اختصاص، واعتمدت على مجرد إشارة في الصفحة الأولى، دون التحقق من الأمر، وما أذهلني أكثر أن النيابة وجهت لى ولزميلي أحمد يوسف تهمة هي الأولى من نوعها، وهي اتهام الصحفي باختلاس معلومات من جهات لا تربطنا بها أي علاقة".

وأوضح أن هذه التهمة سابقة خطيرة في التاريخ الصحفي، والهدف منها منع الصحفيين من الحصول على المعلومات، وإسقاط حقهم القانوني في حماية مصادر معلوماتهم، فضلاً عن أن تهمة "نشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير السلم" لم تحدث، لأن "المصري اليوم" لم تنشر شيئــاً من الأساس، والتزمت بحظر النشر، احترامــاً لقرار النائب العام. وتساءل: "القضية تثبت أن جماعة الإخوان جماعة مزورة، وإذا كان للدولة رأي آخر في ذلك، فها هي اتخذت الإجراء القانوني بمنع النشر، فلماذا التحقيق معنا؟!"65.

والحقيقة أنه في ظل عدم وجود أوامر محددة بعدم النشر، من حق وسائل الإعلام ومن واجبها البحث والحصول على الوثائق والمعلومات، غير أن لقبضة الأمن -على ما يبدو- رأي آخر.

عندما قال توفيق عكاشة في أغسطس 2014 إن مدينة الإنتاج الإعلامي قطعت عن قناة "الفراعين" خطوط الهاتف، وفي طريقها لوقف مكيفات الهواء ثم التيار الكهربائي، لم يكن يكذب، عكس

65 انتكاسة لحرية الصحافة بعد ثورتين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2014.

وقائع كثيرة لا حصر لها انطلقت من شاشة قناته. بالفعل قناة "الفراعين" ومعظم القنوات المصرية مدينة بمبالغ طائلة لمدينة الإنتاج، لكن السؤال الذي لم يتوقف أمامه أحد: لِمَ لا تطالب المدينة بالمديونية إلا بعد الغضب على صاحب القناة سياسيـــاً؟ هل هذه السياسة ستستمر؟ هل سيكون لها استثناءات ونعود مرة أخرى للتفرقة بين القنوات على أساس سياسي؟ هل ستظل المدينة خارج حسابات معظم المنتجين الكبار عربـــاً وأجانب؟ هل تتوقف عن الإنتاج الدرامي أم تعود له بقوة بدلاً من المشاركة في مسلسلات معظمها فاشل؟

هنا تكمن أزمة إهدار أموال المساهمين في شركة مدينة الإنتاج الإعلامي التي كان بيد القائمين عليها أن تظل متصدرة البورصة المصرية لو تحولت كما كنا نتطلع إلى مركز إعلامي وفني وثقافي يخدم منطقة الشرق الأوسط كلها[66].

بعيدًا عن الدخول في جدل وتفاصيل كثيرة، ينبغي أن ننشغل بقضيتين أساسيتين في هذا الملف، هما التمويل والمهنية.

تنظيم الإعلام كان أحد أركان بيان 3 يوليو 2013، ومحورًا مهمـــاً من محاور دستور 2014، الذي جاء بمجموعة من المكاسب الإعلامية أهمها تشكيل ثلاث هيئات منظمة للعمل الإعلامي هي "المجلس الأعلى للإعلام" و"الهيئة الوطنية للصحافة" و"الهيئة الوطنية للإعلام" (المواد 211،212،213)، وحظر بأي وجه فرض أي رقابة على الصحف أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها (المادة 71).

66 محمد عبدالرحمن، تخفيف أحمال مدينة الإنتاج الإعلامي، جريدة "التحرير"، القاهرة، 26 أغسطس 2014.

الغريب أن المطلوب هو حزمة تشريعات في مقدمتها قانون لتأسيس المجالس الثلاثة، إضافة إلى تعديل قانون الصحافة وبعض مواد قانون العقوبات المرتبطة بالنشر، ولكن الملاحظ أن معظم الجهود أخذت ترتكز فقط على قانون واحد فقط، هو قانون المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وهذا القانون من المفترض أن يُعنى به ملاك القنوات التليفزيونية والصحف والذين ينتوون تأسيس صحف أو مواقع إلكترونية، في الوقت الذي يتجاهل فيه الناشطون قانونَي الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام وهما مرتبطان بحياة ومصدر رزق عشرات الآلاف من العاملين في تليفزيون الحكومة ومدينة الإنتاج الإعلامي وشركات تابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، فضلاً عن الصحفيين والإداريين العمال العاملين في الصحف المملوكة للدولة والتي يطلق عليها عادة "الصحف القومية"67.

الأكيد أنه لا معنى للاكتفاء بإصدار قانون يختص بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام دون غيره إلا أن تظل الأوضاع في هذه الإمبراطورية الإعلامية التي تملكها الدولة على ما هي عليه الآن، فتظل الأوضاع في مبنى ماسبيرو دون تغيير ويظل اتحاد الإذاعة والتليفزيون قائمـاً باختصاصاته نفسها، وبتشكيله نفسه، وتظل الأوضاع في المؤسسات الصحفية القومية كما هي.. ولا يتحقق ما قصده المشرع الدستوري حين نص في المادة ٧٢ من التعديلات الدستورية على أن "تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات

67 خالد السرجاني، من يعيد هيكلة الإعلام؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 أغسطس 2014.

الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام".

ليست المهمة المطروحة على المعنيين بالأمر على الصعيد الرسمي وعلى صعيد المشتغلين بالمهنة، ممن همهم حرية الصحافة والإعلام، باعتبارها إحدى الحريات العامة التي يكفلها الدستور للمصريين، هي إعداد قانون في ٥٠ أو ٦٠ مادة لإنشاء "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام" ولا هي إعداد ثلاثة مشروعات بقوانين تشمل هذا المجلس والهيئتين الوطنيتين للصحافة "القومية" والإعلام "الحكومي"، ولكن إعداد سلة من التشريعات المكملة لمواد الدستور الخاصة بالصحافة والإعلام.. وهي مهمة ليست سهلة، يرى البعض[68] أنها تتطلب وقتـًا وصبرًا؛ لأنها تشمل تعديلات في قوانين قائمة، وإنشاء لقوانين جديدة، وضمان التناسق فيما بينها، حتى لا تصدر وبها أي عوار دستوري يسفر عن الحُكم ببطلانه.

إن هناك حاجة لإصدار مجموعة من القرارات وسن عدد من التشريعات حتى يكتمل شكل النظام الإعلامي في مصر.

بداية، فإن المطلوب إصدار قانون لإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر، يلغي كل العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر من كل القوانين القائمة، وفي مقدمتها قانون العقوبات، بحيث يشمل إلغاء بعض المواد التي تتناقض مع الدستور، وإعادة صياغة بعضها

68 صلاح عيسى، حق لا تُسلق قوانين تحرير الإعلام؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 أغسطس 2014.

الآخر، وتحديد الحد الأدنى والحد الأقصى للغرامة المالية التي تحل محل الحبس في بقية المواد.. على أن يلغي هذا القانون كذلك عقوبة إلغاء أو وقف بث أجهزة الإعلام.

ومشروع هذا القانون سبق أن وضعت مسودة له، عام ٢٠٠٢، لجنة شكّلتها نقابة الصحفيين، وترأسها المستشار عوض المرّ، الرئيس الأسبق للمحكمة الدستورية، وهو لا يحتاج إلا لمراجعة أخيرة قبل اعتماده.

نشدد في هذا المقام على ضرورة تبني هذه المجالس دورًا لضبط استغلال الإعلام بهذه الصورة الفجة التي وصل إليها، عبر آليات تمنح الحرية المطلوبة دون أي قيد، لكنها أيضـًا تملك آلية للتحقيق في الشكاوى المقدمة وإقرار العقوبة التي تتمثل في غرامات مالية ضخمة إذا ما ثبت الترويج لاتهامات مرسلة لا تستند إلى أي دليل؛ إذ لا يمكن أن تُترك الساحة مفتوحة لكل من يريد أن يشكل وعي الناس طبقـًا لمصالحه الخاصة بلا أي رادع ولا حساب في حال الوقوع في التشويه والتضليل والكذب[69].

كما يتعين إصدار قانون يحل محل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، يحمل اسم "قانون تنظيم حرية الصحافة والإعلام"، يتضمن التعريف القانوني للصحف وأجهزة الإعلام المرئي والمسموع والإلكتروني، وينظم حق إصدار الصحف بالإخطار وحق إنشاء الفضائيات بالترخيص، ويضمن حقوق الصحفيين والإعلاميين

---

69 كريمة كمال، لا تصدّقوهم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 يناير 2015.

ويحدد واجباهم، بما في ذلك حقوقهم في حال تقديمهم للمحاكمة، ويحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يمتلك صحفـًا أو أجهزة إعلام مرئية أو مسموعة أو إلكترونية، ويضم فصلين، أحدهما عن الصحف القومية المملوكة للدولة، يحدد شكل إدارتها وطريقة اختيار رؤساء مجالس إدارتها ورؤساء تحريرها، والآخر عن أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية التي تملكها الدولة.. ثم فصولاً تضم المواد التي تتعلق بتشكيل واختصاصات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وتشكيل اختصاصات الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام.

بالإضافة إلى هذين القانونين الأساسيين، فهناك حاجة إلى ثلاثة قوانين أخرى، حتى يكتمل النظام الإعلامي المصري، ونعني بذلك: قانون تنظيم حرية الحصول على المعلومات طبقـًا للمادة ٦٨ من الدستور؛ قانون بإنشاء نقابة للإعلاميين تنظم الاشتغال بالمهنة، وتكفل إصدار ميثاق شرف إعلامي، تتولى النقابة محاسبة من يخالفه، وهو مشروع تم إعداده بالفعل وتلقاه مجلس الوزراء؛ قانون بتعديل قانون نقابة الصحفيين، يتواءم مع المستجدات التي شهدتها المهنة منذ صدوره قبل ٤٥ سنة[70].

إذا توافقنا على أن موضوعية الإعلام تعني تقديم البحث عن المعلومة وعرضها على حجبها والاجتهاد لمواجهة مواقع المسؤولية السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية بكشف حساب دوري للمنجزات وللإخفاقات، تصبح استعادة الموضوعية إلى الإعلام

---

70 صلاح عيسى، جوهر المشكلة بين حكومة "محلب" والإعلاميين، مصدر سابق.

المصري مرتبطة بمقاومة "توجيهات السلطة" وخطوطها الحُمر، وبالرقابة الذاتية (الإعلاميين) والمؤسسية (وسائل الإعلام) والشعبية (عبر البرلمان والقضاء وجهات عامة متخصصة) على الأهواء والانحيازات التي ترتبها المصالح وبالحؤول دون انتصارها على المعلومة والحقيقة، وبالامتناع الطوعي (من قبل مُلاك وسائل الإعلام وإداراتها والعاملين بها) عن التورط في الترويج للصوت الواحد وفي تخوين المعارضين أو فرض الصمت على أصواتهم وبتوقع الرقابة الفعالة حال المخالفة.

بعبارة بديلة، لن نعيد التمدن والفاعلية والموضوعية إلى السياسة والإعلام إلا بالانفتاح على عمليات شاملة وطويلة المدى للتغيير المجتمعي والمؤسسي ولتجديد النخب والأفكار والأدوات، وليس ذلك بالأمر اليسير في مواجهة مصالح السلطة ومُلاك وسائل الإعلام والنخب التقليدية والمستكينة دومـا لثنائية الاستتباع نظير الحماية والعوائد71.

وصلنا إلى مفترق طرق، وبات الجميع في حاجة ملحة إلى المكاشفة والمصارحة ومراجعة النفس؛ لأنه لم يعد ممكنـا الاستمرار على هذه الوتيرة وذلك الأسلوب الذي لا يفضي إلا إلى صحراء التيه والفوضى والعبث.

حان وقت تغيير الفكر وأسلوب التناول الإعلامي لقضايا المجتمع، حتى لا يخسر كتاب الأعمدة الصحفية وورثتهم على شاشات التليفزيون كل شيء حين يجدون أنفسهم خارج الصورة، يتحدثون بلغة لم يعُد يفهمها الناس أو تجاوزها الزمن.

---

71 د. عمرو حمزاوي، استعادة شيء من التمدن إلى السياسة والإعلام، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 مارس 2014.

ماسبيرو.. رجل الدولة المريض

"المشكلة يا سادة هي الممول والبحث عن الربح حتى لو كان بالتفاهة والهلس، وليذهب الوطن ومستقبله إلى الجحيم.. مشكلة من يدفع فاتورة إعلام دولة فتية ليحل محل إعلام لا يؤدي إلا إلى دولة غبية!"[72]

ثورتان تغيرت فيهما معظم مؤسسات الدولة، عدا جهاز التليفزيون المملوك للدولة، بقي على حاله، ليس في السياسة الإعلامية، بل في نمطية أدائه، وتراجع تأثيره، وأيضـــاً في فشل جميع الحلول التي اقترحها الخبراء لتطوير الأداء والوصول إلى إعلام هادف، لا يكرر أخطاء مرحلة مبارك.

اتسم أداء التليفزيون المملوك للدولة بالبطء والترهل وغياب الكفاءة، في عالم الأسرع يهزم فيه الأقوى أيـــاً كانت مصادر هذه القوة.

يبقى هذا الجهاز التليفزيوني مريضـــاً يحارب الموت الإكلينيكي قبل إعلان الوفاة بعد أن وصلت مديونيته إلى ٢٢ مليار جنيه، في ظل عدم وجود سياسة واحدة تحكم الأمر، ولا معايير تهدف إلى تطوير حقيقي يحقق الأرباح. أعطى التليفزيون بتراجعه الفرصة لتفوق

---

72 د. طارق الغزالي حرب، قول واحد: إنها أجندة إعلامية لدولة غبية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 ديسمبر 2014.

الفضائيات الخاصة، وسط نداءات استغاثة لإنقاذ ماسبيرو من أوضاعه المتدهورة وترهله الوظيفي والإداري.

أكثر من 42 ألفـــًا يعملون في مؤسسة واحدة خاسرة ومدينة بمليارات الجنيهات، بل إن "ماسبيرو" في الحساب الختامي للدولة (2013–2014) كان المؤسسة التي حققت أكبر خسارة بين مؤسسات الدولة بمقدار أكثر من 4 مليارات جنيه، في حين أن لديها ديونـــًا مستحقة لدى الغير تصل إلى 1.4 مليار جنيه.

الرقم أحد أسباب الاندهاش لما يقدمه هذا التليفزيون من خدمة سيئة، فالتليفزيون بقنواته المتعددة وقطاعاته المختلفة يعمل فيه هذا العدد الضخم، دون أن يثمر ذلك عن تحقيق طفرة إعلامية، بل ساهم في ضعف مستوى الخدمة وانتشار الفساد، فضلاً عن تهمة تضليل المصريين إعلاميـــًا على مدى سنوات.

جيش من "الموظفين" يتقاضون رواتب شهرية تصل إلى 220 مليون جنيه تدفع اليوم بالكامل من ميزانية الدولة، ومن أموال دافعي الضرائب. أما التناقضات الصارخة فحدث ولا حرج، ومن ذلك أن توضع القنوات الإقليمية الموجهة لخدمة مناطق جغرافية محددة، كمنطقة قناة السويس ومناطق شمال ووسط وجنوب الصعيد، على القمر الاصطناعي وتُكلف الدولة ملايين الدولارات سنويـــًا، في حين أن فلسفة إنشاء هذه القنوات هي تغطية أقاليمها الجغرافية فقط.

المؤسف حقـــًا أن هناك وظائف في هذه المؤسسة الإعلامية الكبيرة ليس لها أساس أو مسمى في وزارات أخرى، وهناك هياكل

إدارية في ماسبيرو لسنا في حاجة إليها، وكانت القرابة عاملاً من ضمن تضخم العمالة في المبنى، كما أن لصفوت الشريف ومن بعده أنس الفقي دورًا رئيسيـًا في زيادة العمالة، للتقرب من أعضاء مجلس الشعب، وتحسين صورة الحزب الوطني، وذلك لاعتبار أن العمل في الإعلام نوع من الوجاهة الاجتماعية لكثر من العاملين فيه. لعقود طويلة، كان هناك إقبال شديد من الناس للعمل في ماسبيرو، وكان الإقبال أكثر على القنوات المتخصصة والإقليمية، وبعد ذلك رحل كثيرون إلى القنوات الرئيسية في المبنى.

تشهد "تيترات" البرامج على تضخم دور القرابة العائلية، حتى إن هناك عائلات تحكم المبنى ومنهم من هو خفيّ في مناصب إدارية، ومنهم ما هو معلن في أعمال برامجية.

الهبات والعطايا عُرفٌ سائد ومتداول في المبنى المتهالك.

٣٥٠ ألف جنيه قيمة ما يسدده اتحاد الإذاعة والتليفزيون شهريـًا لـ١٤ مستشارًا يعملون في ماسبيرو دون أن يحصل على عمل مقابل هذه المبالغ. كان كل مستشار منهم يحصل على راتب شهري لا يتجاوز الـ١٠ آلاف جنيه، لكن عصام الأمير رئيس الاتحاد والمشرف على وزارة الإعلام قرر زيادة رواتبهم بحكم ترقيتهم إلى وظيفة مستشار، حيث وصل راتب المستشار بعد الزيادة إلى ٢٥ ألف جنيه.

الطريف أن هؤلاء المستشارين لا يأتون إلى المبنى غير يوم واحد أو يومين في الشهر، ولا يمكن الاستغناء عنهم لأنهم لايزالون في سن

الخدمة. قائمة مستشاري ماسبيرو تضم علي عبدالرحمن، رئيس التليفزيون السابق، وعبدالفتاح حسن، رئيس قطاع القنوات المتخصصة السابق، وفريدة أحمد حمدي مكاوي، مستشار في قطاع الشؤون المالية والاقتصادية وعبدالنبي فكري غنيمي73.

بل إن هناك ساعات عمل وهمية للعاملين كي يحققوا "السقف" في الدخل المادي، أي أن البعض يعمل على وضع أسماء غير مشاركة في العمل من زملائه كي يحققوا سقفهم المالي من الرواتب المتغيرة، كما أن هناك برامج ثابتة في الديكور لمدة ٨ سنوات، مثل "صباح الخير يا مصر"، والعاملون في الديكورات يحصلون على مبالغ مادية عن ديكور ثابت.

يضاف إلى ذلك وجود تضخم في قطاع الأمن يتجاوز ١٠ آلاف شخص، كما أن العديد من العاملين في الأمن ووظائف أخرى، من المتقاعدين من رجال الشرطة والجيش، ويحصلون على وظائف ومناصب ومرتبات كبيرة، ولا حاجة لهم في المبنى، إلا أن تعيينهم وتكليفهم بتلك المناصب جاء نتيجة العلاقات الشخصية والوساطة مع أقاربهم في المبنى.

تتسرب الموارد المالية في ظل الإهمال والتقصير وتكدس العمالة، فضلاً عن فشل ماسبيرو في جذب الإعلانات. إن إدارة الإعلانات في التليفزيون المصري اعتادت أن تعمل كوسيط خبيث، مع وكالات

73. ٣٥ ألف جنيه رواتب شهرية لـ١٤ مستشارًا بالتليفزيون، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 سبتمبر 2014.

الإعلانات لفضائيات أخرى، وسيط يفيد الفضائيات ولا يفيد التليفزيون، وما زاد الأمر سوءًا في التليفزيون هو تحالف أصحاب الوكالات الإعلانية مع الفضائيات ضد مصلحة التليفزيون المصري، ليتم سحب الإعلانات منه، مع وجود مرونة سعرية في أسعار الإعلانات في الفضائيات الخاصة، عكس التليفزيون الذي حدد أسعارًا وثبت عليها وهي أعلى من الفضائيات.

إن إسناد الإعلانات إلى وكالة صوت القاهرة أدى إلى هروب المعلن؛ لأنها غير جيدة في تعاملاتها، كما أن المنتج الذي يُقدم غير جيد، والعاملين في المبنى غير قادرين على التميز، وبالتالي يهرب المعلن. تبدو إدارة التسويق في المبنى غير قادرة على تسويق أي شيء، وكان لديهم مباريات دوري كرة القدم المحلي في مواسم عدة، لكن نتيجة الإعلانات كانت ضعيفة للغاية حتى إنها تكاد تكون غير موجودة[74].

حُر، مستقل، مملوك لأفراد وهيئات، كلٌّ بنسب، لا يُعبر عن طائفة دون أخرى، محايد على أرض الخلاف، وواقعي في نقل الحقائق، يبحث عن قيمة ليرسيها، وعن جنيهات كثيرة يطور نفسه بها، يدفع عن نفسه تهمة التوجيه، ويحاول أن ينافس محليـًا ودوليـًا.. ما سبق مجرد حلم، يقتحم يقظة ومنام كل مصري، يتمنى أن يملك إعلامـًا مصريـًا حقيقيـًا، يأبى التليفزيون أن يحقق الصورة ويلبي الحلم، تقف كل محاولات التطوير على عتبته لتعلن أنها باءت بالفشل وبجدارة.

---

74 لماذا يهرب المعلن؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

المنتمون للتليفزيون طرحوا عددًا من الحلول لأزماته التي لا تنتهي، والتي تبدأ بأكثر من 42 ألف موظف –بينهم 33 ألف موظف إداري– وتنتهي بـــ"هروب الإعلانات" ورغبة الدولة في هيكلته، فإذا هم يواجهون أزمات جديدة تتعلق بجدوى كل هذه الحلول المطروحة ومصداقية من اقترحوها.

يقع جزء من المسؤولية على الدولة، التي وضعت التليفزيون تحت عباءتها منذ انطلاقه، مما جعله يفقد القدرة على التطوير وتجديد نفسه؛ لأن الدولة جعلته من أهم أدواتها في التعبير عما تريده وللتأثير في المجتمع المصري كيفما تريد.

ماسبيرو ظل منذ افتتاحه وإلى الآن "شاشة الحاكم".. بل إن وزير الإعلام لأكثر من 22 سنة، صفوت الشريف، انتشرت عنه مقولة: "دي شاشتي"، وكان رؤساء القنوات يرددونها بشيء من التوقير المبالغ فيه: "دي شاشة الوزير".

ولعقود، جمعت علاقة استفادة متبادلة بين التليفزيون المملوك للدولة والحزب الوطني الحاكم. كل منهما استأثر بالآخر، التليفزيون كان بوق الحزب الإعلامي، ينقل حصريـــًا اجتماعاته ومؤتمراته، وتنفرد برامجه بحوارات قياداته، والحزب أيضـــًا يستفيد بأنه يجد الآلة الإعلامية التي يصل من خلالها إلى كل بيت، ويؤكد من خلالها أيضـــًا وبشكل غير مباشر على شفافيته ونزاهته.

بدورها، حمّلت الدولة ماسبيرو أعباء ليس من الواجب عليه تحملها، منها مدينة الإنتاج الإعلامي و"نايل سات" والشركات التابعة

له. وكان هذا مما أثقل كاهل ماسبيرو المنهك اقتصاديـــاً والعاجز إداريـــاً.

رغم الانتقادات التي طالت وزيرَي الإعلام صفوت الشريف وأنس الفقي، فإن المهندس أسامة الشيخ، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون سابقـــاً، يرى أن د. سامي الشريف، رئيس الاتحاد عقب ثورة 25 يناير، هو المسؤول الأول والأوحد عن الانهيار المتسارع الذي يعانيه مبنى ماسبيرو؛ "لأنه بعد الثورة كانت هناك نسبة مشاهدة وإعلانات وبرامج ناجحة، وأخذ قرار مفاجئ بإلغاء البرامج اللي كانت بتجيب فلوس مثل "مصر النهارده" الذي كان بديلاً لـــ"البيت بيتك" وكان وحده يدر عائد ١٣٥ مليون جنيه في العام، مقابل ٣٥ مليونـــاً للإنفاق عليه، لكن سامي الشريف سرح العمالة المتميزة، وكبار المذيعين، ومن هؤلاء خيري رمضان ومحمود سعد وتامر أمين ولميس الحديدي، وكلهم ذهبوا إلى الفضائيات الخاصة، وأصبحوا نواة محطات خاصة ناجحة، وبرحيلهم رحل معهم كوادر الوكالات الإعلانية من صوت القاهرة الإعلاني، والتي كانت تعمل بشكل تجاري وتدر عائدًا في ٢٠١٠، ٤٦٠ مليون جنيه، فعل كل هذا ولم يكن لديه بديل، وبالتالي سحبت حصة الاتحاد من الإعلانات وراحت للقنوات الجديدة "يبقى كأنه حفر قبر الاتحاد بنفسه"75.

---

75 محمد طه، أسامة الشيخ في حوار لـــ"المصري اليوم": (٢-٢) "ماسبيرو" يكفيه ٥ آلاف عامل والباقي "لابسين مزيكا"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 ديسمبر 2014.

في ظل هذه الحالة الرثة لماسبيرو، أثيرت مقترحات ببيع مدينة الإنتاج الإعلامي لتكون شركة مستقلة من شركات الدولة، إضافة إلى إعادة تنظيم ملكية القمر الصناعي ١ و٢ اللذين كلفا ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار[76]. ومن الضروري أيضـًا نقل ملكية شركتَي صوت القاهرة وقطاع الإنتاج إلى شركات حرة ومستقلة تتحمل المكسب والخسارة وتسوق لنفسها، وبالتالي يتم التخلص من هذا العبء في النفقات والعمالة،بما يحقق للتليفزيون فائضـًا يسهم في تسديد المديونيات المتراكمة عليه.

في الفترة الأخيرة، برزت مقترحات بإيجاد بيئة تشريعية جديدة، بينها أن يتم تشكيل الهيئة الوطنية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، وأن يكون هناك تمويل، من السهل أن نحصل عليه من خلال بيع الأراضي التي يمتلكها التليفزيون ولا يحتاجها في جميع محافظات مصر، فهي من الممكن أن تحقق له مليارات الجنيهات. المهم أن يتم هذا التطوير والإصلاح الشامل في إطار جراحة عاجلة لكل قطاعات المبنى[77].

لقد عانى التليفزيون كثيرًا سوء الإدارة؛ وظل لعقود ينظر إلى عواقب إدارته الفاشلة على أنها لا تتعدى لدغة حشرة على جسد هذا الفيل الذي يستعرض قدرته على سحق أي مُتحدٍ حقيقي؛ لذا فإن أولى خطوات النجاح هي إعادة هيكلة العاملين في المبنى.، ويذهب البعض إلى القول بأننا في حاجة إلى عددٍ يترواح بين 7 آلاف و١٠

---

76 ٢٢ مليار جنيه مديونيات ضاعت على "الهواء"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

77 الفضائيات الخاصة تقضي على الأمل في المنافسة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

آلاف شخص فقط لإدارة المبنى بشكل كامل[78]، في حين يقول المهندس أسامة الشيخ إن عدد العاملين بصورة حقيقية في ماسبيرو "حوالي ٤ – ٥ آلاف، الباقي لابسين مزيكا، وبيمثلوا إنهم بيشتغلوا"[79].

تعد الأجور الهاجس الأكبر بالنسبة لأي مسؤول يتولى رئاسة المبنى؛ إذ إنها تلتهم ما يقرب من ٨٠% من ميزانية التليفزيون. وهناك تعاظم في الدخول المادية في ماسبيرو للعاملين خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، وبالتحديد القيادات، وهناك إنفاق بدرجة كبيرة فيما يسمى (اللجان الوهمية)، كما أن هناك ساعات عمل وهمية للعاملين موجودة على الورق فقط، يأتي هذا في الوقت الذي تتضاءل فيه الإيرادات لعدة أسباب، منها أن التليفزيون ليس لديه إدارة في التسويق، وعندما ظهرت الفضائيات أكلت سوق الإعلانات منه، كما أن التليفزيون يقدم خدمات لبعض المصالح الحكومية والوزارات لا يحصل منها على مقابل مادي، وبالتالي هناك تكلفة بدون عائد مادي.

في لقائه مع شباب الصحفيين والعاملين في الإعلام، تحدث الرئيس عبدالفتاح السيسي عن "ماسبيرو"، مشيرًا إلى أنه كلف صفاء حجازي –رئيس قطاع الأخبار في التليفزيون– وعصام الأمير –رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون– وضع تصور للتعامل مع هذا الملف

---

78 معايير العمل في التليفزيون.. الأقربون أولى بـ"التعين"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

79 محمد طه، أسامة الشيخ في حوار لـ"المصري اليوم": (٢-٢) "ماسبيرو" يكفيه ٥ آلاف عامل والباقي "لابسين مزيكا"، مصدر سابق.

خلال 3 شهور، وقال: أعلم أن "ماسبيرو" تدهور تمامـًا، ولكنه قبل ذلك كان يقوم بدور مقبول، ولديه إمكانيات كبيرة وبإمكانه العمل بـ1000 أو 2000 شخص فضلاً عن رواتبه التي زادت لتصل إلى 220 مليون جنيه والتي كانت جزءًا من الزيادة العامة في رواتب الدولة التي وصلت إلى 207 مليارات جنيه بعد أن كانت 70 مليار جنيه قبل 25 يناير80.

وطبقـًا لموازنة 2014-2015 التي اعتمدها الرئيس عبدالفتاح السيسي، ونشرتها الجريدة الرسمية، فقد تم اعتماد مبلغ ٨٣٦ مليونًا و٧٤٥ ألفـًا و٨.٨ جنيهات، لمواجهة زيادات الأجور، وتم ربط الحساب الختامي لماسبيرو بنحو ١٠ مليارات جنيه و٩٩٧ مليون جنيه81.

مقترحات الخبراء والمختصين لإصلاح ماسبيرو تتركز عادة في: الإسراع في تشكيل الهيئة القومية للإذاعة والتليفزيون التي نص عليها الدستور في المادة ٢١٢، وتحويل بعض القطاعات الخاسرة إلى شركات مستقلة عن المبنى، تتحمل المكسب والخسارة مثل شركة صوت القاهرة ومدينة الإنتاج وقطاع الإنتاج و"نايل سات" وشركة CNE للفضائيات، وطرح أسهم باسم العاملين إذا رغبوا، ويتم طرح باقي الأسهم في البورصة.

---

80 علاء الغطريفي، قابلت السيسي.. وماشربتش شاي بالياسمين!!، جريدة "الوطن"، القاهرة، 3 ديسمبر 2014.

81 منصور كامل، الحكومة تناقش هيكلة "ماسبيرو" خلال أيام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 فبراير 2015.

ولا يخفى على أحد أن روشتة الحل يجب أن تتضمن هيكلة المبنى عن طريق تحديد الوظائف وتصنيفها وترتيبها، وفتح باب التقاعد المبكر، واختصار هياكل الإنتاج المتضخمة، وضبط سياسة الأجور والحوافز وفقــاً للعمل الفعلي، وتدريب العاملين، وتجديد الأفكار والدماء في البرامج، وأن يكون التنافس بين العاملين على أساس الكفاءة وليس الأقدمية، وأن يتم تحويل الاتحاد إلى مؤسسة خدمية عامة بدلاً من كونه مؤسسة اقتصادية، وعرض بعض موجات FM للإيجار، مع وضع ضوابط عمل تمنع الازدواجية والجمع بين عملين، فإما العمل في التليفزيون المملوك للدولة أو في الفضائيات82.

يضاف إلى ذلك حلول تتعلق بتطوير قواعد الإعلانات ووضع سياسة تتمتع بالمرونة في جذبها، وتفعيل دور شركات الإنتاج التابعة لماسبيرو، وصيانة مراكز الإرسال، ووضع سياسة إعلامية متكاملة تتناسب مع مصر في مرحلة التحول.

ويقترح البعض وقف التعيينات في المبنى بضع سنوات، مع إيجاد آليات مبتكرة لتشجيع آخرين على الخروج وفق نظام المعاش المبكر. أما أبرز المطالبات فهي تلك التي تنادي باختصار حالة التضخم في الهياكل البرامجية والإدارية خاصة في القنوات المتخصصة والإقليمية، ودمج القنوات، على اعتبار أننا لسنا في احتياج إلى ٢٣ قناة تليفزيونية في ماسبيرو، حتى نتمكن من الإنفاق على التطوير الحقيقي شكلاً ومضمونــاً تغيير الشكل.

---

82 روشتة العلاج: دمج القنوات وتشكيل الهيئة الوطنية للإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

من قلب ماسبيرو، خرجت مقترحات أخرى للخروج من المأزق.

فقد تقدم عصام الأمير، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، بمقترح لتطوير مبنى ماسبيرو إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي، من أجل منع تدخل بعض أجهزة الدولة، وإنهاء أزمة هيكلة التليفزيون.

اقترح عصام الأمير ثمانية حلول لعودة التليفزيون إلى الساحة التنافسية مرة أخرى، ويستطيع أن يحقق الاعتماد على نفسه، أولها زيادة قرشين على الكيلووات في استخدام الكهرباء، بدلاً من ٢ مليم التي كان يحصل عليها التليفزيون المصري نظير خدمة مشاهدة التليفزيون، وثانيها أن تكون الزيادة ٣ قروش، وأن يتم إعفاء الأقل من ٥٠ كيلووات في الشهر، ويتم وضع ضريبة على كل مستخدمي راديو السيارة في مصر، ليستفيد الاتحاد منها بـــ٤٣٠ مليون جنيه سنويـــاً. وحسب عصام الأمير، فإن من ضمن الاقتراحات أن يكون التليفزيون المصري هو من يستغل ويقوم بتشغيل كل الإذاعات المصرية، خاصة إذاعة ٩٠٩٠، وإذاعة نغم، وهتس، وراديو مصر، وميجا؛ لأن هذا يدر دخلاً بـــ٢٠٠ مليون جنيه سنويـــاً بدلاً من ١٠٠ مليون، قيمة إيجار تلك المحطات للقطاع الخاص.

كما تضمنت الاقتراحات أن تكون هناك زيادة في نسبة الإعلانات لتصل إلى ١٥٠ مليون جنيه بدلاً من ٧٠ مليونـــاً، بعد أن يتم تعديل لائحة الإعلانات في الاتحاد، وأن تكون هناك زيادة في التسويق العربي البرامجي والدرامي من ٦٥ مليونـــاً ليكون ١٠٠ مليون جنيه سنويـــاً، ويتوسع الاتحاد في تأجير أجهزة

SNGللفضائيات، وسيكون دخل إيجار الأجهزة ٥٠ مليون جنيه سنويـــاً بدلاً من ٨ آلاف دولار شهريـــاً، وكذلك التوسع في الإنتاج الدرامي. وأشار الأمير إلى أنه إذا أخذت الدولة بكل هذه الحلول فسنحصل منها على ٦٦٥ مليون جنيه سنويـــاً فقط، رواتب للعاملين، وإذا أخذت الدولة باقتراح زيادة ٣ قروش على تعريفة الكهرباء سنحصل منها على ٢٢٥ مليون جنيه سنويـــاً فقط. وقال: "إننا نسعى لنقل القنوات الأرضية إلى التردد الرقمي، وبالتالي ستكون لدينا ترددات فائضة كثيرة، وستكون هناك جلسات خلال المرحلة المقبلة مع وزارت الاتصالات والدفاع والتخطيط والمالية لاستغلال تلك الترددات"83.

غير أن ما قدمه عصام الأمير، يبدو غير كاف ولا عملي؛ إذ إن ضريبة الكهرباء مطلب قديم سبق أن رفضه رئيس الوزراء الأسبق أحمد نظيف، وهذا ليس هيكلاً بل مجرد إجراءات لزيادة الموارد. الهيكل هو عندما تحول ترددات القنوات الإقليمية إلى ديجيتال فيصبح عندنا ٢٤ قناة إقليمية بدلاً من ٦، يمكن تأجير بعضها، وقتها سيكون عندك فرص عمل، ثانيـــاً يجب أن تواجه المستجدات، حيث لا توجد في ماسبيرو إدارة للموارد البشرية وليس لديها إدارة تسويق بشكل علمي، وإنما يوجد تكرار رهيب في المراكز الإدارية داخل هيكل الاتحاد، كل قطاع لديه إدارة مركزية متماثلة يرأسها وكيل وزارة وهو يتبع رئيس القطاع.

---

83 محمد طه، "ماسبيرو" يقدم ٨ اقتراحات لـــ"السيسي" لإنهاء "أزمة الهيكلة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 سبتمبر 2014.

من المهم إيجاد حلول للأزمة المالية، من خارج جيب الدولة، بحُسن إدارة أصول الاتحاد، وهي الأراضي والترددات والأرشيف والبنية الأساسية والكوادر البشرية وتحدثت معه عن شركة المحمول الرابعة التي ستأخذ ترددات، ومن الممكن أن تكون قيمتها المادية تحل أزمة ديون ماسبيرو كلها، بخلاف الترددات التي سبق أن أخذتها شركتا محمول أخريين، ولم يحصل الاتحاد إلا على مقابل قليل.

نعود إلى رؤية خبير في هذا المجال، وهو المهندس أسامة الشيخ، الذي يقول إنه ينبغي إعادة توزيع العاملين في المبنى بطريقة مبتكرة ومنطقية، ومن ذلك نقل تبعية قطاع الأمن [4118 شخصـــاً] إلى وزارة الداخلية؛ لأن حراسة المنشآت مهمتها. كما ينبغي إعادة ترتيب الأوراق المتداخلة، إذ إن أحدًا لا يعرف ما الفرق بالضبط بين رئاسة الاتحاد وأمانة الاتحاد. لسنوات، كانوا كلما وجدوا أنهم بصدد قيادة كبيرة في ماسبيرو لا يجدون لها موقعــاً فإنهم يضعون هذه الشخصية في منصب رئيس قطاع أو الأمين العام. الأمانة بها ١٩٨٥ فردًا، ورئاسة الاتحاد بها ٩٢٩، القطاع الاقتصادي ٩٣٢، الهندسة الإذاعية ١٢ ألفــاً وخمسمئة فرد. الحل هو أن المجموعة التي تعمل في الاستديوهات تصبح نواة شركة لإدارة الاستوديوهات والـــSNG والإذاعة الخارجية والمونتاج للتأجير للغير، والباقي للإرسال، وهم رسميــاً يعملون بمعدل أسبوع في الشهر والأسابيع الثلاثة الأخرى إجازة. عندما يتم التحول إلى ديجيتال وتقيم مشروع كابل قوي باستخدام هذه البنية الأساسية وهؤلاء الذين لديهم خبرة تحتاج مثلهم ١٠ مرات. هكذا يمكن عمل مشروع كابل أرضي فيه ٨٠ قناة

وقنوات خاصة ودولية والمشترك يدفع ١٠ جنيهات شهريـــًا لتحقق صافي ربح ٤٠ مليون جنيه في السنة.

أما قطاع الأخبار فإن عدد العاملين فيه ٣١١٩، وميزانيته ١٢.٥ مليون جنيه في الشهر تلتهمها المرتبات بالكامل. هكذا أغلق مكاتبه وليس لديه مراسلون ولا حتى في إسكندرية، ومراسلوه ومذيعوه الجيدون تسربوا. تذهب مقترحات التطوير إلى ضرورة عمل قطاع الأخبار على أخبار إقليمية وإقامة مكاتب في المحافظات، فلا يصح مثلاً أن يقع انفجار مديرية الأمن في المنصورة فتسبق قنوات خاصة أو عربية ماسبيرو إلى مكان الحدث84.

الثابت أنه لن يكون التليفزيون المصري مستقلاً، إلا إذا تم تشكيل الهيئة العامة للإذاعة والتليفزيون التي نص عليها الدستور، ليعبر عن كل طوائف الشعب، رغم أن قانون رقم ١٣ الذي يحكم التليفزيون أنشئ حتى يكون اتحاد الإذاعة والتليفزيون مستقلاً وليس تابعـــًا.

إن إعلام الدولة يجب أن يتم تأسيسه على القانون، وأن يمنحه هذا القانون استقلالية تحميه من تعسف الحكومات، وتساعده على التطوير، وتعطي القائمين عليه القدرة على الإبداع، ويجب أن يخرج التليفزيون من فكرة السلطة التنفيذية التي تقيد حريته، فلا يمكن أن نلوم إعلام الحكومة لأنه لم يحصل على فرصة حقيقية في التعبير والحرية، بشكل حقيقي غير مكبل بقوانين وروتين وبيروقراطية

---

84 محمد طه، أسامة الشيخ في حوار لـــ"المصري اليوم": (٢-٢) "ماسبيرو" يكفيه ٥ آلاف عامل والباقي "لابسين مزيكا"، مصدر سابق.

عقيمة، وكل مؤسسات الدولة ومنها الإعلام كان أداة من أدوات النظام السابق في التعبير عن فكرهم، وكان مجلس الأمناء يختار من المرضيّ عنهم والمقربين في فكر الحزب الوطني الديمقراطي، أو أن يكون التليفزيون مثل هيئة الإذاعة البريطانية85.

وفي تقديرنا أن التليفزيون لن يتحمل ديونه إلا إذا كانت هناك استقلالية إدارية ومالية. إذا تحررت الإدارة من القيود فسوف ينهض التليفزيون ويصدر أفكارًا مختلفة وجديدة، ربما تُقيله من عثرته وتحسم مصير هذا المبنى المريض بكل الأسقام.

حجر الزاوية في الإصلاح هو إدر اك موقعنا.

لقد تغير العالم، وتغير معه الإعلام بشكلٍ كبير.

في زمن مضى، كانت هناك ريادة للإعلام، وكان هناك أيضـًا احتكار للإعلام في ظل قلة القنوات ومحدودية وسائل الاتصال، لكن اليوم صار كل الناس "إعلاميين"، والملايين من حملة الهواتف الذكية يمارسون المهنة، عبر النقل والأخبار والتعليق، ويؤثرون أيضـًا في مجتمعهم. لم يعد الإعلام خاصـًا بالقلة من الصحفيين، ولا حكرًا على مُلاك الإعلام.

وقد زادت معاناة الناس مع زيادة حريتهم، في تناسب عكسي طبيعي. فقد زاد العبء والمسؤولية عليهم نتيجة زيادة تناقلهم المعلومات، عُدلت القوانين، وأسست المحاكم، ووسعت السجون،

---

85 استقلال الشاشة يبدأ بـ"الخروج من عباءة الدولة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

لمواجهة إطلاق تعليقات خاطئة، أو معلومات مضللة، أو انحياز متعجل. كل شيء تغير، حتى الأدوار تبدلت، كان الصحفيون المصدر، واليوم عامة الناس صارت المصادر. وكنا نسمي في الماضي من يقرأ الجريدة أو يشاهد التليفزيون: المتلقي، أما اليوم فقد أصبح شريكــًا للإعلام: يختار، وينسخ، ويطبع، ويرسل، ويصور، ويضيف، وينقص، ويلون، ويحرر. اليوم كلنا شركاء في الإعلام، الفارق فقط بين متفرغ ومتعاون، أو بين محترف وهاو86.

لقد ساعد الإعلام المملوك للدولة في زمنٍ مضى على الحفاظ على جمهوره العربي في أقصى لحظات الخلاف السياسي، وعندما وقع هذا الإعلام في فخ المبالغة والتهويل والإساءات الشخصية للزعامات العربية فمن نفر من هذا الاتجاه ظل منجذبــًا إلى راديو مصر من أجل البرامج الثقافية والترفيهية الرائعة، مثل "لغتنا الجميلة" لطه حسين و"غواص في بحر النغم" لعمار الشريعي و"روائع المسرح العالمي"، التي قدمها البرنامج الثاني، فضلاً عن الدراما الإذاعية التي قدمت أروع إنتاج أدباء مصر في مسلسلات رائعة. فكان الإعلام المصري كالمطبخ الذي يقدم وجبة شهية غنية بجميع العناصر الغنائية87.

والمتابع للإعلام المصري المملوك للدولة، الذي يقارن بين ما كان وما صار، لا بدَّ أن يصاب بغصة شديدة ويشعر بقلق على مستقبل المواطن الذي يشكله هذا الإعلام وصورة مصر ومكانتها لدى الغير.

---

86 عبدالرحمن الراشد، كلنا إعلاميون، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، 25 نوفمبر 2014.

87 محمد عبدالمنعم الشاذلي، انتبهوا أيها السادة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 16 أكتوبر 2014.

لغز "الصندوق الأسود"

"يجلس القبح كله في الفضاء الواسع.. القبح الليلي كما يسميه البعض أو هو الهم الليلي. تُمسك بمحرك المحطات مرة أخرى وتُعيد الكرة فتنتقل سريعاً من محطة إلى أخرى وكأنك تدرك مسبقاً أنك لن تجد ما يشفي حبك للمعرفة أو العلم أو حتى التسلية الرزينة.. لا شيء هناك سوى هم، نفس الوجوه التي لا تزينها إلا كثير من المساحيق الباريسية.. هي نفس الوجوه التي تكرر بعض من خطاب الكراهية وكثيرا من خطاب التحريض والتطبيل والمجاملة الفجة والكذب المعلب بفخامة الصنعة"88

حدث كل شيء في عام 2014.

أُلغي برنامج "الصندوق الأسود" لعبد الرحيم علي الذي كان يقدمه على شاشة "القاهرة والناس"، كما أعلن توفيق عكاشة عن إغلاق قناته "الفراعين"، واستبُعدت أماني الخياط من قناة "أون تي في" عقب تعليقها المسيء بحق المغرب بلدًا وشعبـًا، واستغنت قناة "التحرير" عن مها بهنسي بعد تعليقها الفج على حوادث تحرش وهتك عرض في ميدان التحرير في يوم تنصيب عبدالفتاح السيسي رئيسـًا لمصر.

---

88 خولة مطر، ضجيج الفضاء العربي، جريدة "الشروق"، القاهرة، 9 ديسمبر 2014.

أبرز مقدمي البرامج الذين اختفوا من على الساحة باسم يوسف، بعد توقف برنامجه الساخر "البرنامج"، الذي كان يعرض على قناة "ام بي سي مصر"، في يونيو 2014، حيث أرجع يوسف سبب توقف برنامجه إلى "الضغوط" التي يتعرَّض لها فريق البرنامج.

وعن قناة "سي بي سي" رحلت دينا عبدالرحمن، مقدمة برنامج "السابعة مساءً"، ومن بعدها عماد الدين أديب، وبرنامجه "بهدوء"، وكذلك المذيع أحمد العسيلي، مقدم برنامج "حكومة منتصف الليل"، والمذيعة إنجي أنور، صاحبة برنامج "3 أيام".

وخلال شهرَي سبتمبر وأكتوبر، ترك معتز بالله عبدالفتاح، مقدم برنامج "باختصار"، قناة المحور، والإعلامية هالة سرحان، مقدمة برنامج "آن الأوان"، بالإضافة إلى مغادرة أسامة منير، برنامج "90 دقيقة" بعد 6 أشهر فقط من انضمامه للقناة.

كما تخلت قناة "القاهرة والناس"، خلال شهر أغسطس 2014، عن نائلة عمارة مقدمة برنامج "حزب الكنبة"، وعبدالرحيم علي مقدم برنامج "الصندوق الأسود".

وفي قناة "أون تي في"، وتحديدًا في 25 سبتمبر، أُسدل الستار على برنامج "آخر كلام" الذي كان يقدمه يسري فودة، حيث كانت آخر كلماته "نحمد الله أن ألهمنا مرجعية الضمير والوطن.. وحان وقت الراحة"[89].

---

89 أحمد محمد عبدالباسط، "2014".. عام "الخروج الكبير" لـــ12 إعلاميـــًا عن شاشات الفضائيات، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 28 ديسمبر 2014.

المشهد الإعلامي يتغير.. وفي قول آخر يُغير من بعض ملامحه.

بينما كانت مقدمة البرامج التليفزيونية ريهام سعيد تعرض حلقة عن الجن، وزميلتها منى عراقي تقتحم وكرًا متهمـًا بأنه وكر للمثليين، وهبة قطب تتحدث عن أوضاع الجماع، كان باسم يوسف وريم ماجد وعمرو حمزاوي قد أُجبِروا على أن يلزموا منازلهم، وبينما كانت محكمة جنح عابدين تبرئ دينا من تهمة إشاعة الفسق في برنامج "الراقصة"، كان عشرات الشباب يقبعون خلف الأسوار بتهم رسم غرافيتي نشر دعاية مضادة للدستور والمشاركة في وقفة احتجاجية.

تغييرات متلاحقة أوحت بحدوث تغيير ما في المشهد الإعلامي المصري، لكن السؤال المعلق في رقبة التغيير ظل عنوانه الأبرز: هل سيؤدي ذلك إلى بداية جديدة للإعلام المصري، أم سيستمر هذا المشهد المرتبك؟

كان توفيق عكاشة -الذي عاد إلى الشاشة وقناته لاحقـًا- وعبدالرحيم علي، المنتميان لمعسكر الإعلام المؤيد للنظام، من أبرز مروجي ما يعرف بـ"الدعاية المضادة لثورة 2011"، فقد واظب علي، صاحب برنامج "الصندوق الأسود"، على بث مكالمات شخصية لعدد من النشطاء المشاركين في تلك الثورة بدعوى كشفه لمؤامرة وتورّط أصحاب هذه المكالمات في قضايا تخابر، على حد تعبيره.

لم يتوقع مقدم "الصندوق الأسود" أن رجل الأعمال نجيب ساويرس سيتدخل بهذه القوة للتصدي لهجومه الإعلامي، وفيما يخص

قناة "عكاشة" فكما هو معلوم فإن الدولة حينما تطالب بسداد فواتير والتزامات مالية متأخرة، فإن ذلك يكون من أجل محاصرة هذه القناة، بالضغط عليها أو للتخلص منها.

الأكيد أن المشهد الإعلامي في مصر يتسم بالفوضى، غير أن هذه التغييرات أو التحولات ربما تعطي مؤشرًا على أن الإعلام الفضائحي، الذي يتعمّد التشهير بالأشخاص، يحمل معطيات هزيمته.

في المقابل، يُبدي البعض توجسًا أقرب إلى التشاؤم، مشيرين إلى أنه على الضفة الأخرى، اختفت أصواتٌ أكثر تعقلاً واعتدالاً مثل يسري فودة الذي توقف برنامجه "آخر كلام" (قناة أون تي في) ، وتعرضت عايدة سعودي، المشرف العام على إذاعة "راديو هيتس"، للإيقاف بسبب تعليقها على أحكام البراءة في القضية المعروفة إعلاميًا بـ"قضية القرن"، قبل تدخل مؤسسة الرئاسة لإعادتها إلى عملها.

حدث هذا وسط أجواء تجعلنا نؤمن "إن المضمون في القنوات الخاصة "تاه"، إلا قليلاً، وذلك إثر قيم جديدة وعادات طارئة. فقد صارت الفضائح على الشاشة جالبة للإعلان والمشاهدين، وصارت الخناقات على الهواء جالبة للإعلان والمشاهدين، وصارت اللغة السوقية والاتهامات والتخوين جالبة للإعلان والمشاهدين، وصارت شتيمة دول والاعتذار المتأخر جالبة للإعلان والمشاهدين"90.

---

90 مفيد فوزي، قبل الفاصل وبعده، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 ديسمبر 2014.

هناك من يرى أنه لا خوف على مستقبل المشهد الإعلامي المصري؛ لأنه يُصلِح نفسه بنفسه، ويدفع بالقول إن "ملاك القنوات التي كانت تقدم هذه البرامج الفضائحية اكتشفوا، في النهاية، أن هذه المنتجات الإعلامية تضر بمصالحهم.. هكذا أدت "أبواق السلطة الحاكمة" مهمتها، ولم تعد هناك حاجة لوجودها"91.

في المقابل، فإن إغلاق قناة "الفراعين" بدا أمرًا متوقعـــاً، فقد كانت القناة تعاني أزمات مالية مستمرة لعدم تحقيقها إيرادات كافية، في حين تكشف واقعة إيقاف برنامج عبدالرحيم علي عن حدوث تغيّر في أجندة تعامل الدولة مع هذا الملف.

الرهان لدى البعض هو أن ما كان مطلوبـــاً بالأمس لم يعد مقبولاً اليوم. ففي السابق رحبت قناة "القاهرة والناس" الخاصة ببرنامج عبدالرحيم علي، وتحملت المسؤولية القانونية جراء بثه، وعشرات الانتقادات بشأن عدم مهنية ما يقدمه. في نهاية المطاف، وجدت القناة أن استمرار "الصندوق الأسود" يمثل تعارضـــاً مع مصالحها (خاصة بعد أن دخل علي في مواجهة مع رجل الأعمال القوي نجيب ساويرس)، ومصالح النظام كذلك، فتمّ التخلي عنه.

بمعنى آخر، فازت سلطة المال في هذه الجولة على أحد وجوه الإعلام (الفضائحي).

---

91 أحمد وائل، بعد عكاشة والحياط- هل سيتوقف الإعلام الفضائحي في مصر؟، موقع "DW" الإلكتروني، 6 سبتمبر 2014.

إنها السلطة مجددًا.

إن جاز استخدام تعبير "الجماعة الصحفية" الذي يفضله البعض، فهذه الجماعة كانت تواجه قوة السلطة فحسب، وبعد تغول النمط الرأسمالي المشوه في البلاد، أصبح العضو الفاسد من الجماعة خادمـاً لسيدين يرعى مصالحه معهما: السلطة ورجل الأعمال. وللحقيقة، فالسلطة هي أكثر الأطراف قناعة، ترضى من الغنيمة بالهتاف، ولا تسأل عما يفعل الخادم في غيابها.

لمزيد من التوضيح نقول إنه لا يمكن أن نحصر السلطة في مستوى السلطة السياسية أو جهاز الدولة، فهي موجودة في كل مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والإعلامية، فكل مجموعة، وكل هيكل، تكون العلاقات فيهما خاضعة لمنطق سلطوي. وإذا مثلت الدولة مركزًا لتراكم الممارسة السلطوية لأنها تهدف إلى إخضاع الكل الاجتماعي لها، فهي لا تنفي مع ذلك عن المجالات الأخرى علاقاتها السلطوية92.

هنا كنا أمام نزالٍ بين سلطة المال وسلطة أخرى سنسميها الإعلام الفضائحي. دائمـاً هناك فائز ومهزوم.

تكررت الأزمة، حين انقطع الإرسال عن برنامج "العاشرة مساء" على قناة "دريم" في 19 أكتوبر 2014، بعد كشف مقدمه وائل الإبراشي عن أدلة جديدة تتعلق بالسيدة التي أنجبت طفلتها في

92 رضا الزواري، في نقد الأيديولوجيا: الدين– السلطة– الماركسية والديمقراطية، عيون، الدار البيضاء، 1988، ص 25.

الشارع أمام مستشفى كفر الدوار بالبحيرة، وأثبت فيها تورط أطباء في منعها من الولادة داخل المستشفى، فضلاً عن حديثه عن واقعة تتعلق تحرش في مدرسة ثانوية للبنات، ووفاة تلميذ سقطت عليه بوابة حديدية في إحدى مدارس مطروح.

وقال وائل الإبراشي إن وقف البث المفاجئ عن برنامجه كان لأسباب سياسية وليست فنية، مستدلاً على ذلك بأنه تم منعه من استكمال الحلقة.

وأضاف الإبراشي أنه تم إبلاغه قبل الحلقة أن وزيري التربية والتعليم والإسكان غاضبان بشدة من فتح ملفات تتعلق بموت التلاميذ في المدارس وبأوضاع المدارس في مصر عموماً، وبالانهيارات في بعض المصانع والمنشآت، مثلما حدث في مصنع العبور، وبالفساد في القطاعين عموماً، وأنه لا داعي لتناول مخالفات تتعلق بالوزارتين، فرفضت ذلك وأكدت ضرورة كشف الفساد وحماية المواطنين ما دمت متسلحاً بالمستندات وبالقواعد المهنية".

واختتم الإبراشي تصريحاته قائلاً: "بدلاً من أن يتفرغ وزير التربية والتعليم ووزير الإسكان لممارسة الضغوط على القنوات وإغلاق البرامج، عليهما أن يهتما أكثر ببناء المدارس والانحياز للطبقات الكادحة سواء في التعليم أوالإسكان ومنع انهيارات المصانع والمباني،

لقد اكتشفت أن إغلاق برنامج عند بعض الوزراء أفضل من إنشاء مدرسة أو مصنع"93.

---

93 حاتم جمال الدين وإيناس عبدالله. "دريم": عطل وراء قطع الإرسال عن "العاشرة مساء".. الإبراشي: تدخلات سياسية.. والوزراء: ليس لنا أي صفة. موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 20 أكتوبر 2014.

وعقّب السفير حسام قاويش المتحدث باسم مجلس الوزراء، على واقعة قطع البث عن "العاشرة مساء" عبر مداخلة تليفونية مع قناة "أون تي في"، قال فيها: "إن الحكومة ليست لها أي صلة بسياسات القنوات، ومحتوى البرامج المقدمة أو تحديد المذيعين، وإن الأمر يخص سياسة القناة". ورفض قاويش التعليق على ما قاله الإبراشي عن ملفات متعلقة بوزيري الإسكان والتربية والتعليم، مشددًا على أن الحكومة حريصة على حرية الإعلام، والالتزام بأخلاقيات وآداب المهنة.

من جهته، أكد أسامة عز الدين، رئيس مجلس إدارة قنوات دريم، أن انقطاع الإرسال عن برنامج "العاشرة مساء" جاء بسبب عطل في "السيرفر" استمر حتى الواحدة إلا عشرة من صباح اليوم التالي، نافيـــًا أن تكون هناك أي أسباب سياسية أو تدخلات خارجية في قطع الإرسال عن برنامج "التوك شو" الرئيسي بالقناة[94].

وقال عز الدين: إن ما تردد على المواقع الإخبارية حول قطع الإرسال عن البرنامج بعد تدخل من مسؤولين كبار بمجلس الوزراء محض افتراء، وإنه لم يتلقَ أي اتصالات من أي مسؤول بهذا الشأن أو غيره، مؤكدًا أن "العاشرة مساء" مستمر على شاشة القناة.

---

94 "التحرير" تكشف أسباب قطع قناة "دريم" الهواء على "العاشرة مساء"، جريدة "التحرير"، القاهرة، 20 أكتوبر 2014.

وعلى الرغم من اجتماع المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، مع وائل الإبراشي، ومطالبته بالعودة إلى الشاشة مرة أخرى95، فإن برنامج "العاشرة مساء" لم يشهد عودة مقدمه الإبراشي، لتستمر فضائية "دريم 2" في إعادة بث حلقات مسجلة من البرنامج لبضعة أيام.

وفي حوار صحفي، انتقد الإبراشي موقف "دريم" والحكومة، قائلاً: "كنت أتخيل أنه بعد ثورة 30 يونيو لن تستجيب القناة لضغوط وزير، فدريم بمصداقيتها عند الجمهور أكبر من أي وزير، خاصة أن ولاءنا الأول والأخير للمواطن، وبالتالي لا أستطيع اتهام دريم أنها تفعل ذلك كثيرًا؛ لأنها دفعت الثمن من قبل، ولكن صدمتي أن يأتي هذا الموقف من وزير أو اثنين بعد ثورة 30 يونيو"96.

غير أن رئيس الوزراء إبراهيم محلب، نظم جلسة صلـــح بين الإبراشي وبين رجل الأعمال أحمد بهجت، مالك قنوات دريم، والدكتور محمود أبو النصر، وزير التربية والتعليم على خلفية قطع البث عن برنامجه، ليقول مقدم البرنامج إنه تم إنهاء الموقف وتصارح

---

95 كريم البكري، "محلب": قلت للإبراشي إني أفتقده وأنتظر عودة برنامجه، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 22 أكتوبر 2014.

96 إيناس عبدالله، "الإبراشي": يقيني أن هناك وزراء لا يستحقون الانتماء لهذه الحكومة.. ولن أعود لدريم إلا بضمانات، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 23 أكتوبر 2014.

كل طرف، وأخرج ما في قلبه، مشـــيرًا إلى أن ما حدث لم يقصد به الإساءة لشخص الوزير97.

وليس عندنا كلامٌ عن مسألة قطع الإرسال، التي هي فضيحة بحد ذاتها كشفت عن المدى الذي بلغته الرقابة على البث التليفزيوني، التي باتت تراعي حساسية السلطة بأكثر مما تحترم المشاهد98، حتى إنها لم تعد تتردد في إهانة مقدم البرنامج أو النيل من سمعة القناة مجاملة للحكومة واستجابة لتحفظاتها. إن دلالة قطع الإرسال واضحة، ولا يحتاج المرء لأن يبذل جهدًا في تسليط الضوء على سلبياتها.

بعد أيام من واقعة قطع البث على برنامج "العاشرة مساء" على قناة "دريم"، قررت قناة "النهار" منع محمود سعد من تقديم حلقة السبت من برنامج "آخر النهار".

إدارة القناة لم تبلغ سعد بإلغاء الحلقة وبث برنامج خالد صلاح، الأمر الذي جعل سعد يفاجأ لحظة وصوله إلى مقر الاستوديو بمدينة الإنتاج الإعلامي، بوجود فريق عمل وضيوف خالد صلاح99، وعندما سأل إدارة القناة عما يحدث كانت الإجابة "مش هينفع تطلع النهارده"، دون إخباره بأي مبررات لذلك100.

---

97 منصور كامل ومحمد كامل ومحمد طه ومحمد الصيفي، محلب لـ"الإعلاميين": لا نية لتكميم الأفواه.. وموقفنا ضعيف في قضايا تحكيم دولي بـ١٢ مليار دولار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 أكتوبر 2014.

98 فهمي هويدي، سُوبة النقد البناء، جريدة "الشروق"، القاهرة، 22 أكتوبر 2014.

99 حاتم سعيد، منع محمود سعد من الظهور على شاشة "النهار" بعد وصوله "مدينة الإنتاج"، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 26 أكتوبر 2014.

100 أحمد فاروق، ننشر كواليس منع محمود سعد من تقديم "آخر النهار"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 26 أكتوبر 2014.

أثير كلامٌ كثير حول العلاقة بين منع سعد من الظهور بالبيان الذي أصدرته قناة النهار، قبل إلغاء الحلقة بساعات، والذي أعلنت فيه منع ظهور "مروجي الشائعات" والاتهامات الأجنبية ضد البلاد أو الجيش، وتابع البيان: "إن شبكة تليفزيون "النهار" وبناء على الإدراك للخطر الذي يهدد الأمن القومي المصري، وبناء على المسؤولية الوطنية التي تفرض على الإعلام دورًا تاريخيـــًا في مواجهة مخطط إسقاط مصر، تؤكد أن السياسة التحريرية للشبكة لن تسمح بهذا النوع من التجاوزات في حق جنودنا في سيناء، أو في حق القوات المسلحة المصرية على وجه العموم، وتدرك الشبكة أن حرية الرأي لا يمكن أن تبرر أبدًا السخرية من معنويات الجيش المصري ومن معنويات شعب مصر الذي يعلق آمالاً كبيرة على هذا الجيش للانتصار في الحرب على الإرهاب".

غير أن المهندس أسامة الشيخ، رئيس قنوات "النهار"، أكد لمحمود سعد أنه ليس المقصود بهذا البيان على الإطلاق.

وبعد أخذٍ ورد، قالت "النهار" إن محمود سعد "مستمر" في تقديم برنامجه عبر شاشة القناة وإن ما تردد من أنباء عن إيقافه عن الظهور على شاشتها "غير صحيح".

وفي بيان صادر عنها، قالت القناة: "تؤكد "النهار" أن محمود سعد (مستمر) في الظهور على شاشتها مؤديـــًا دوره كما اعتدناه دومـــًا في دعم مسيرة الوطن وتوحيد الصف وتنوير المشاهدين ومواجهة الفساد والإهمال بكل أشكاله ودعمـــًا للمواطن والمجتمع والدولة

بكل أركانها من أجل رفعة هذا الوطن"101.

إن فهم ما يجري على الساحة الإعلامية في مصر يجب أن ينطلق من حقيقة مهمة، مفادها أن الإعلام، ليس مستقلاً، فهو يعكس طبيعة وحدود النظام السياسي. الحديث عن إعلام مستقل في بلد مثل مصر يعتبر شكلاً من أشكال المبالغة.

وإذا كانت مواد الدستور الخاصة بالإعلام تؤسس لإعلام حُر ومستقل، فإن النظام السياسي يبدو راغبـًا في توظيفه لخدمة مصالحه، خاصة أن مرحلة التحوّل في مصر تتطلب أدوارًا محددة بدعوى مواجهة أشكال الدعاية المضادة للنظام. لهذا شهدت الشهور الأولى من عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي تدخلات من جانب الرئيس في المشهد الإعلامي، حيث تمّ تنظيم أكثر من لقاء جمع بينه وبين الإعلاميين. رأينا حرصـًا على استقطابهم باعتبارهم حلقة تصل الرئيس بالرأي العام ومن أجل الحفاظ على هالة الزعامة. بل إن السيسي تحدث عن قناة محددة معتبرًا إياها ضد النظام في مصر، وحذر من موقع إلكتروني بعينه.. وهذا توجيه واضح.

هل هناك محاولة لصياغة تصور جديد للإعلام؟

الإجابة المنطقية بالإيجاب. بالتأكيد هناك محاولة، لكن في ظل الارتباك العام وعدم وجود برلمان أو وزارة إعلام، لم يتم إنجاز

101 ميساء فهمي، "النهار" توضح موقفها النهائي من الإعلامي محمود سعد، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 28 أكتوبر 2014.

خطوات تُذكر في هذا الإطار. من ناحية أخرى كشف استطلاع للرأي أجراه مركز "ابن خلدون" للدراسات الإنمائية أن 76% من المصريين غير راضين عن أداء وسائل الإعلام، لافتقاره للحيادية والتنوع، وذلك خلال الفترة من أغسطس 2013 حتى أغسطس 2014.

هذا الاتجاه العام يدفعنا إلى المطالبة بمراجعة الأداء الإعلامي، فهو من ناحية ليس بقرة مقدسة لا يجوز المساس بها، ومن ناحية أخرى فإن دور الإعلام وحدوده ورسالته من الأمور المهمة، حتى لا يسقط في فخ التبعية لأي طرف من الأطراف على الساحة، وحتى لا يتحول إلى جزء من آلة الدعاية، بما يفقده مصداقيته.

وربما تكون أولى الخطوات في المراجعة أن نقر بأن دور الإعلام في عهود سابقة لم يكن مساعدًا ولا مشجعـًا على التوعية والتنوير وتوصيل الحقائق بشكل موضوعي، بل إنه في النهاية يتحمل نصيبه من الإخفاق السياسي. هذا درسٌ مهم؛ لأننا لا يمكن أن نتصور نتيجة مختلفة للأداء الإعلامي طالما أننا نتصرف بنفس الطريقة التي أدت إلى الإخفاقات السابقة102.

لعل ما يحدث على الساحة الإعلامية يعد في أحد أوجهه صراعـًا على قيادة الرأي العام بين تكتلات سياسية وأجهزة أمنية وقوى تتمثل أساسـًا في رجال المال والأعمال.

---

102 د عبدالمنعم سعيد، عن الأحلام والإعلام!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 أكتوبر 2014.

المشهد الإعلامي يبدو حتى اللحظة فوضوياً ويتسم بالعشوائية، وعملية التخلص من الوجوه السيئة أو صاحبة الأداء الفضائحي هو نتيجة لهذا الصراع المكتوم، الذي يصعب تبينه. هكذا عاشت مصر عملية عشوائية لتطهير الإعلام، لكنها تتخذ طابع الرسالة بأن لا أحد يتمتع بحماية الرئيس.

في ظل هذه المعطيات، لا يبدو مستقبل الإعلام واضحاً؛ قد تتجه الأمور لتأسيس مجلس أعلى للإعلام، وهو السيناريو الأفضل، ومن الوارد أن تكون هناك سيطرة مباشرة من جانب السلطة، وهو أسوأ سيناريو محتمل.

حسب توصيف كاتب صحفي معروف، فإن "الحالة الإعلامية فاسدة، و"خربانة"، لكن الرئيس فيما يبدو مضطرًا إلى المراهنة على هذا النوع من الإعلاميين، فلا الوقت يسمح بآخرين، ولا ظروف البلد تسمح. وإذا كان الرئيس يريد إعلاماً في مستوى طموحه. فعليه أن يبدأ معركة تطهير الإعلام برجال الأعمال الذين يملكونه، ويوجهونه لأغراضهم الشخصية، ويوهمون الناس من خلاله أنهم مع الرئيس ومع الدولة.. وهم أبعد ما يكونون عن ذلك"103.

إن مهمة الإعلام في هذه المرحلة أن يعمل على التخلص من حالة السخونة الجارية في المجتمع المصري والتي تولدت بعد عهد الثورات

---

103 محمود الكردوسي، الرئيس والإعلام: لا تراهن ولو سجدوا لك، جريدة "الوطن"، القاهرة، 27 ديسمبر 2014.

والتي أفقدت الكثيرين رشدًا يعجز عن التفكير أو أن يكون التفكير فيه عاجزًا مضطربـــاً وحائرًا ومندفعـــاً. وببساطة، فإن الإعلام يحتاج بشدة إلى الخروج من حالة "التحريض" و"التعبئة" إلى الحالة "المهنية" التي تقوم على المعلومات والمعرفة. كما يحتاج التخلص من حالة عبادة الفرد إلى الولوج إلى ساحة المحاسبة والتقييم، ووزن الأمور وإيرادها في المكان الصحيح. وسواء كان الموضوع هذا أو ذاك، فإن الجوهر خلق المسافة ما بين السياسة والإعلام، فرغم الروابط بينهما، فإنهما مجالان منفصلان، لكل منهما ساحته وميزانه.

وفي تقديرنا أن للإعلام دورًا مهمـــاً في الحفاظ على الدولة في مواجهة المعركة الكبرى مع من يحاولون تقويض أسسها بالإرهاب والعنف والخروج على القانون. المعركة هنا لا تقتصر على مصر، بل إنها معركة ممتدة بامتداد الإقليم الذي نعيش فيه. ومن المدهش أن الإعلام المصري صار إعلامـــاً محليـــاً في الوقت الذي امتد فيه التهديد لكي يشمل ساحة ممتدة من المغرب غربـــاً وحتى باكستان شرقـــاً، عابرًا دولاً وأقاليم، وشاملاً لتنظيمات ذات أسماء متعددة وكلها تعلن عن نفسها من خلال الذبح للأفراد والبربرية من الجماعات والمجتمعات والدول. العبء هنا ثقيل، ولكن الأيام الصعبة تكون مهامها ثقيلة، وما لم تكن مصر قاعدة للوعي والمعرفة بالدين الصحيح فإنه لا مجال للحديث عن بوصلة المستقبل.

إن مصر كلها تمر بمرحلة إعادة بناء المؤسسات، فقد خرج إلى النور دستور 2014، كما أجريت انتخابات رئاسية جاءت بعبدالفتاح السيسي رئيســاً، وتلي ذلك الانتخابات التشريعية. هنا فإن الإعلام على عاتقه مهمتان: الأولى أن يفعل ما تفعله كل مؤسسات الدولة

الأخرى، وهيتحويل مواد الدستور إلى قوانين، فلا قيمة في الحقيقة لمواد تعطي الحرية دون تحويلها إلى قوانين تطبق من خلال السلطة القضائية؛ كما أن المؤسسات التي وردت في الدستور مثل مجلس الإعلام القومي، ومنظمة الصحافة القومية، ومنظمة الإعلام القومي؛ كل منها يحتاج إلى إطار وتقنين تقوده الصحافة والإعلام ونقابة الصحفيين. والثانية أنه ربما آن الأوان لوضع "الصحافة القومية" على الطريق الصحيح للازدهار والنمو بدلاً من الإفلاس والتريف المستديم لميزانية الدولة بتحولها إلى مؤسسات عامة لا تملكها وتتحمل مسؤوليتها الحكومة، وإنما تطرح للشعب المصري لكي يتملكها ويراقبها ويحدد اتجاهاتها عندما يشتري أسهمها دونما احتكار لفرد أو جماعة.

ليس خافيـــاً على أحد أن الإعلام جزء من التطور الديمقراطي في البلاد، وبقدر ما تنجح الصحافة والمحطات التليفزيونية وأشكال التعبير الإلكتروني في تجنب العنف اللفظي والإرهاب الفكري، فإن مسيرة الديمقراطية في مصر سوف تصل إلى نتيجتها المنطقية. هنا فإن متابعة المجتمع الأهلي، والحكم المحلي، والمؤسسات السياسية من البرلمان إلى رئاسة الجمهورية إلى السلطة القضائية؛ كلها تبني الوعي وتنمي المشاركة، وتخلق القيم التي لا غنى عنها في مجتمع ديمقراطي فعال بالعمل والإنتاج104.

هذا هو خيط البداية، للخروج من "متاهة" الأداء الإعلامي المرتبك.

---

104 د. عبدالمنعم سعيد، الإعلام والأحلام مرة أخرى!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 أكتوبر 2014.

نهاية "الإعلام"

"يمكنك أن تفعل أي شيء في الإعلام، ففي دنيا الفوضى كل شيء مباح مستباح، فلا وازع من لياقة أو تقليد أو دين أو أخلاق أو غيرها. فالرسالة المعلنة "شاهد الإثارة والتصق بكرسيك". لكي ترانا هكذا فضائحيين نبيع الوهم وننشر الرذيلة والانقسام والفوضى والخداع والتدليس والكذب والدعاية والتحلل والدجل والشعوذة"105

استبشر الناس خيرًا بإلغاء وزارة الإعلام، بعد أن كانت مجرد جهاز حكومي لتبرير النظام السياسي، ولعبت لعقود دور "الخط الأمامي للدعاية للدولة".

رأى كثيرون في هذا القرار خطوة باتجاه استقلال الإذاعة والتليفزيون ووضعهما تحت إدارة هيئة مستقلة من الكتاب والمفكرين والأدباء والمبدعين والفنانين لبناء الثقافة الشعبية، أسوة بالدول الديمقراطية المتقدمة، وتكون الصحافة للعاملين بها أو موزعة على التيارات الفكرية والسياسية في البلاد، تتحاور فيما بينها حتى يتعلم الناس الرأي والرأي الآخر. ليس فقط في الاتجاه المعاكس الذي لا لقاء بينه وبين الاتجاه الآخر، بل في الاتجاه الآخر أو المقابل أو البديل،

---

105 علاء الغطريفي، إعلام مثل شارعه، جريدة "الوطن"، القاهرة، 15 ديسمبر 2014.

حرصـــاً على وحدة الثقافة الوطنية التي هي أساس وحدة العمل الوطني والحكم الائتلافي دون إقصاء106.

وزارة الإرشاد القومي؛ هكذا كان المسمى البديل لوزارة الإعلام المصرية في خمسينيات القرن العشرين إلى أن تبدلت الحال في عهد الرئيس الراحل أنور السادات بقرار جمهوري رقم 43 لسنة 1982 فأصبح للإعلام وزارة مستقلة تحت مُسمى وزارة الدولة للإعلام ككيان مستقل استمر على مدار 62 عامـــاً.

في عهود ناصر والسادات ومبارك كان هناك اعتمادٌ كبير على هذه الوزارة، لوضع سياسة إعلامية تواكب المشروع السياسي للنظام وتحشد له، بالإضافة إلى دورها في مراقبة وتوجيه الإعلام الخاص. هذه الوظيفة انتهت مع ثورة 25 يناير، ما أدى لفوضى وسيولة إعلامية، في ظل غياب أهداف أو استراتيجية واضحة للدولة في التعامل مع الإعلام. وتزداد حالة السيولة والفوضى الإعلامية مع وصول عدد وسائل الإعلام من فضائيات وقنوات تليفزيونية رسمية، ومواقع إلكترونية إخبارية إلى المئات، ٢٠ منها على الأقل لها جمهورها الذي تؤثر فيه، زاد هذا الجمهور أو قل.

23 شخصية تولت تلك الحقيبة الوزارية، بدءاً من فتحي رضوان في عام 1952 وانتهاءً بالدكتورة درية شرف الدين حتى مساء الاثنين الموافق 16 يونيو 2014، حيث صدر قرار إلغاء منصب وزارة الإعلام

---

106 د. حسن حنفي، أين صحف المعارضة؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 أغسطس 2014.

وتشكيل مجلس وطني بالتوازي مع التعديل الوزاري الذي قام به رئيس مجلس الوزراء إبراهيم محلب.

المادة 72 من دستور 2014 تنص على أن "تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، بما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام. وأن تدار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المملوكة للدولة المصرية بواسطة الهيئة الوطنية لتنظيم الإعلام وتخضع لإدارة محايدة ومستقلة".

لعنة الحزب الوطني والإخوان المسلمين، قادت وزراء إعلام في دائرة القضايا والسجون.

ومن هؤلاء وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف، الذي تولى مهام منصبه من عام 1982 وحتى عام 2004.

كان وبالاً على الإعلام يوم أن اختير لإدارته. من يومها وإلى الآن والتوجيه سيد الموقف، فلا أحد ينكر أن سنواته التي قضاها ضابطـاً في المخابرات حددت علاقته مع الآخرين ورسمت سياسته في إدارة الإعلام، بحيث تحوَّل من إعلام الدولة -هكذا نشأ- إلى إعلام الفرد -الحاكم غالبـاً- على يد صفوت الشريف.

محمد صفوت الشريف، المولود في ١٩ ديسمبر 1933، حصل على بكالوريوس علوم عسكرية، وعمل ضابطـاً في المخابرات المصرية في ستينيات القرن العشرين، إلى أن حوكم في قضية انحراف

المخابرات في عهد صلاح نصر، لكنه استطاع الخروج من أزمته أقوى مما كان عليه.

لا يُحسب له في تاريخه الإعلامي سوى مساهمته في إنشاء مدينة الإنتاج وعدد من القنوات التليفزيونية، وإطلاق القمر الصناعي المصري "نايلسات"، لكنه لم يضع لها ضوابط ومعايير، فكان المرضيُّ عنهم أو كل من كان ذا صلة بالدولة أو الحزب الحاكم، يتم تعيينهم في تلك الجهات ليحصلوا على رواتب مجزية.

وضع صفوت التليفزيون في جيب والصحف في الجيب الثاني، واستخدمهما في تحقيق الهدف الأكبر "مصلحة الرئيس"؛ لذا كان منطقيـًا أن يكون الشريف أحد الأعضاء المؤسسين في الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٧٧، ويظل لسنواتٍ صوتَ النظام.

شغل الشريف عدة مناصب في الحزب الحاكم، كان الأمين العام للحزب من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١١، ورئيسـًا سابقـًا لمجلس الشورى حين قامت الثورة. سبق منصبه في الشورى عمله لسنوات وزيرًا للإعلام، وفي كل مناصبه كان له سند من أقرانه، وبرحيلهم عن النظام بعد ظهور القوى الجديدة "جمال ورفاقه" أصبح من الحتمي أن يصبح "الشريف ورفاقه" من الحرس القديم، وأن يكون أول من يضحي به مبارك في محاولة لتهدئة الثوار، حيث أقاله من منصبه كأمين عام للحزب قبل أيام من تنحيه- أي مبارك نفسه.

عقب ثورة 25 يناير، أحال جهاز الكسب غير المشروع صفوت الشريف للمحاكمة متهمـًا إياه بتحقيق كسب غير مشروع قدره

300 مليون جنيه، وأفادت التحقيقات بأن صفوت الشريف حقق ذلك الكسب مستغلاً مواقعه الوظيفية التي تولاها منذ كان رئيساً للهيئة العامة للاستعلامات، مرورًا برئاسته لاتحاد الإذاعة والتليفزيون وتوليه منصبَي وزير الإعلام ورئيس مجلس الشورى.

الاتهامات التي تكشفت بعد ثورة ٢٥ يناير، وأودعت الشريف سجن مزرعة طرة، لم يكن منها ما مارسه في مجال الإعلام؛ إذ يعتبر كل ما فعله فيه من جرائم لا يعاقب عليها القانون -التوجيه والتسفيه والتغييب- أقل القليل في سجل الاتهامات التي حوكم عنها، بدءًا من استغلال النفوذ والسلطات الوظيفية في تكوين ثروات ضخمة بما يتنافى مع مصادر الدخل المشروعة له على نحو يمثل كسباً غير مشروع، وتنتهي باتهامه بالتحريض على قتل الفنانة سعاد حسني107.

يأبى القدر أن يفرق ما جمعه نظام مبارك. في طرة اجتمع مهندسا إعلام النظام، الشريف الذي يعتبر من الحرس القديم للرئيس المخلوع، وأنس الفقي الذي حمل لواء التجديد في لعبة توريث جمال. جمع الاثنين سجنٌ واحدٌ واتهاماتٌ مختلفة، وصحفٌ وإعلامٌ عانى من كليهما، وتاريخٌ إن لم يذكر جرائمهما فيكفيه أن يسجل سقطاتهما.

أنس أحمد نبيه الفقي، وبالاختصار "أنس الفقي"، مع اندلاع ثورة يناير كان قد تجاوز عامه الـ٥١ بأربعة أشهر، فهو من مواليد ١٤ أكتوبر ١٩٦٠. ترقّى دون مبرر واضح في عددٍ لا بأس به من

---

107 صفوت الشريف التوجيه سيد الموقف. جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

الوظائف المهمة، وشغل مواقع عدة بداية من حصوله على بكالوريوس تجارة شعبة إدارة أعمال من جامعة القاهرة عام ١٩٨٣؛ إذ عمل فور تخرجه مديرًا لتسويق الموسوعات الأجنبية، وأسس عام ١٩٨٥ أول شركة لتوزيع الموسوعات، كما عمل في مجال النشر والترجمة لدوائر المعارف، وأسس مجموعة شركات خاصة في الفترة من عام ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٢، ليعمل بعدها وزيرًا للشباب في حكومة أحمد نظيف، ومن وزارة الشباب لوزارة الإعلام مباشرة في الحكومة نفسها، وذلك من فبراير 2005 وحتى 15 فبراير 2011.

المقربون منه عبَّروا أكثر من مرة عن دهشتهم من صعوده، وأكدوا أنه صعود غير مبرر لا بمهارة ولا بموهبة ولا حتى بعلاقات، إلى أن قامت الثورة، وطفت على السطح قصص وحكايات عن دعم السيدة الأولى وقتها سوزان مبارك له. كان الفقي واحدًا من وزراء حكومة نظيف المحسوبين على "الهانم" ونجلها في مشروع التوريث؛حيث قدم خدمات جليلة، ليس فقط في دعم المشروع، لكن أيضـــًا في السيطرة على الإعلام وتوجيهه حد التدمير.

ارتبط الفقي بمساحات خلاف واسعة مع أغلب أطراف المشهد، وارتبط أيضـــًا بعلاقات بيزنس أودت به وراء القضبان في عدة قضايا تتعلق بإهدار المال العام واستغلال المنصب والتربح منه، والتي طالت معه أشخاصـــًا ساعدوه في مشروعه، ويكفي أنه في ٢٧ سبتمبر ٢٠١٢ حكمت محكمة جنايات القاهرة على الفقي بالسجن المشدد ٧ سنوات في قضية "بث المباريات" والمتهم فيها الفقي

بالإضرار العمدي بأموال اتحاد الإذاعة والتليفزيون بقيمة ١.٨٨٨ مليون دولار لإعفائه القنوات الفضائية من سداد قيمة حق بث المباريات108.

كان للفقي قدمٌ عُليا على التليفزيون. نسي دوره كوزير للإعلام ككل وعمل مُعدًا رئيسيـــًا لأهم برامجه "البيت بيتك" واستغله في الترويج لمشروع "الهانم" (التوريث للابن)، ودخل في صراعات عدة مع الفضائيات المصرية بالسعي وراء إصدار قوانين تعرقل عملها، فكان رحيله عن الوزارة يوم عيد للجميع.

في ٢٥ يناير كتب الفقي -الذي كان عضوًا في أمانة السياسات بالحزب الوطني- نهايته، عندما أصدر أوامره للعاملين في التليفزيون بمنع نقل المظاهرات، وسخَّر إعلامه لنقل صورة غير حقيقية لحجم الاحتجاجات في الشارع المصري وقتها، كان الفقي يتصل بالفضائيات الخاصة ويملي عليها ما تقوله ومن تستضيفه، لكنهم فضحوه، فسقط قناعه وطارده الثوار ببلاغاته إلى أن حبسه أحد هذه البلاغات وعاد به من المطار بعد محاولة هروب.

وجّه إليه جهاز الكسب غير المشروع اتهامـــًا قد أعده المستشار علي غلاب، رئيس هيئة الفحص والتحقيق بالجهاز، والذي كشف فيه أن مقدار الكسب غير المشروع المنسوب للفقي بلغ قيمته 33 مليونـــًا و400 ألف جنيه، ويتعلق بالفترة من عام 2002 وحتى عام

108 "الفقي".. ترك التليفزيون وتفرغ "للتوريث"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

2011، وهي الفترة التي شغل فيها الفقي مناصب رئيس الهيئة العامة لقصور الثقافة، ثم وزير الشباب والرياضة، ثم وزير الإعلام.

لم يترك الرجل في سيرته الإعلامية شيئـــًا يُذكر، لكنه ترك للإعلام تركة يثقل حملها، تتكون من إعلام مُوجَّه.. وتليفزيون أوشك على الانهيار.

أسامة هيكل، الحاصل على بكالوريوس العلوم من جامعة عين شمس عام 1986 لم يكن بمنأى عن الأحداث السياسية المتوترة في مصر، والتي أعقبت ثورة 25 يناير بعد تقلده منصب وزير الإعلام في الفترة ما بين 24 يوليو 2011 وحتى 6 ديسمبر 2011.

وقد قرر النائب العام الأسبق المستشار، عبدالمجيد محمود، إحالة هيكل إلى المكتب الفني للتحقيق معه فيما يتعلق بأحداث ماسبيرو، بتهمة التغطية الكاذبة التي قام بها التليفزيون المصري أثناء المواجهات التي وقعت بين متظاهرين أقباط وقوات الجيش، إلى أن تم تغييره في التشكيل الوزاري الذي أعقب حكومة عصام شرف، قبل أن يعود من نافذة مدينة الإنتاج الإعلامي في أغسطس 2014.

صلاح الدين عبدالمقصود، الذي تقلد منصب وزارة الإعلام في عهد حكومة هشام قنديل في 2012، كانت الشخصية الأكثر عرضة للانتقادات الحادة والهجوم المستمر من قبل النخب السياسية والشارع المصري كذلك البرامج الفضائية، بعد ما صدر عنه من عبارات وتعليقات شكلت علامات استفهام كبيرة واعتبرها البعض خادشة للآداب العامة في أثناء لقاءاته مع بعض المذيعات المصريات

والعربيات.

وكما طاردت لعنة الوطني وزراء إعلام انتموا له سياسيــًا، لم يسلم أيضا عبدالمقصود من كونه منتميــًا لجماعة الإخوان المسلمين، حيث أحيل وزير الإعلام الأسبق إلى محكمة جنايات القاهرة بتهمة الإضرار العمدي بالمال العام؛ لقيامه بتشغيل سيارات البث المملوكة للتليفزيون وبث التظاهرات المؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي في رابعة العدوية.

درية شرف الدين هي وزيرة الإعلام السابقة التي أعلنت عن قرار سياسي بارز بالتزامن مع وجود حكومة حازم الببلاوي والتي تصدرت المشهد عبر شاشات التليفزيون وأعلنت عن بدء فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة من قبل مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي[109].

وزيرة الإعلام السابقة صرحت أثناء توليها منصبها بأن العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون وصل عددهم إلى ٤٢ ألفــًا، في حين أن الجهاز لا يحتاج سوى من 10% إلى ١٥٪ من ذلك العدد. الأجور الشهرية ارتفعت إلى أكثر من ٢٠٠ مليون في عام ٢٠١٣، واقترحت الوزيرة على الحكومة أفكارًا لحل المشكلة، ولكن فيما يبدو أنها لم توفق، ووجدت حكومة محلب الحل في إلغاء وزارة الإعلام والإبقاء على ماسبيرو كما هو، رغم خسائره المتراكمة.

---

109 مصطفى ندا، "المجلس الوطني" ينهي تاريخ 62 عامــًا لـــ"وزارة الإعلام"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 17 يونيو 2014.

في فترة حُكم ناصر والسادات ومبارك كان هناك اعتمادٌ كبير عليها، لوضع سياسة إعلامية تواكب المشروع السياسي للنظام وتحشد له، بالإضافة إلى دورها في مراقبة وتوجيه الإعلام الخاص. هذه الوظيفة انتهت مع ثورة 25 يناير، ما أدى إلى فوضى وسيولة إعلامية، بدأ الإعلاميون أنفسهم يشكون منها، ويتحدثون عن ضرورة وجود ميثاق شرف إعلامي.

تورطت في هذه السلبيات مؤسسات وأجهزة عامة تدير بعض الصحافة والإعلام، ومصالح اقتصادية ومالية خاصة تملك البقية، وطيور ظلام تهيمن على بعض ساحات وسائل التواصل.

يبدو الارتباك واضحـــاً على رجال الإعلام الذين عملوا في مرحلة الاستبداد والسلطوية، وعايشوا الإعلام الحكومي الموجه والمسيطر، وليس بمقدورهم إدراك طبيعة التغيرات التي يمر بها النظام السياسي، وبالتبعية دور الإعلام في المرحلة الجديدة، ويمكن القول إن رجال الإعلام الحكومي يعدون عقبة كأداء في مسيرة عملية التحول الديمقراطي، فهم أكثر مقاومة لعملية التحول بما تتضمنه من فقدان للنفوذ والمكانة التي تنبع من مداهنة الحكومة وموالاتها على حساب كل قيم الإنسانية، وعلى رأسها قيم الحرية، المهنية والديمقراطية.

ولا يقل إعلام رجال أعمال نظام مبارك ارتباكـــاً واضطرابـــاً من الإعلام الحكومي، فهذا الإعلام يعمل لخدمة مصالح أصحاب رأس المال وأجندتهم، ويحددون مواقفهم من التحولات الجارية من منظور ضيق للغاية، وهو منظور المصلحة المباشرة، ومن ثم تتسم

مواقفهم بالتذبذب الشديد، فتارة يكونون مع النظام وأخرى يلعبون دورًا سلبيـًا في حال إدراك أن التحولات تسير على غير هواهم110.

غير خافٍ على أحد أن من علامات الاستبداد التحكم شبه التام في الإعلام، إما بتحكم الدولة المباشر، أو بفرض القوانين، أو عن طريق أصحاب القنوات ورجال الإعلام الموالين، أو بتطوع الإعلام بفرض الرقابة على نفسه.

لم تعد الرقابة تصلح وسيلة للمنع ولا مشجبـًا للشكوى، مع احترامنا لنواح المهنة، فما لا تذيعه محطة تستطيع إرساله عبر "يوتيوب" أو وضعه على فيسبوك وتويتر، وما تمنعه صحيفة لن تعييك الحيلة بنشره على مدونة إلكترونية، أو توزيعه على المواقع المفتوحة ومجموعات البريد الشخصية، وغالبـًا ستجد جمهورك الذي تريد الوصول إليه.

كانت نتيجة استخدام أساليب بالية وأفكار قديمة في عصر متطور أن فقدت مصر ريادها الإعلامية وأصبحت تشكو وتعاني في ظل منافسة قنوات عربية. وولت أيام كان مقال في "الأهرام" أو برنامج في "صوت العرب" يكفي لهز أركان أي دولة في المنطقة. ويمكن القول إن "صوت العرب" كله له دور كبير في إسقاط حلف بغداد

---

110 د. عماد جاد، دور الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 ديسمبر 2014.

ومشروع ايزنهاور، ومن ثم كانت الإذاعة المصرية من الأهداف المرصودة في العدوان الثلاثي عام 1956[111].

لقد قدم الإعلام المصري في زمن مضى أجمل وأكمل ما في مصر، ولعله كان مبالغــاً في ذلك بإغفال السلبيات، لكننا الآن أصبحنا نقدم أقبح وأبشع ما في مصر بكثير من المبالغة عبر أداء إعلامي لا يخلو من الرداءة.

وفي ظل انتشار إعلام تجمد ولم يطور نفسه فكريــاً وفنيــاً وثقافيــاً، وصار بليدًا سخيفــاً في برامجه وتافهــاً في اختيار قضاياه وبطيئــاً في نقل الأحداث، انتقد البعض "الإعلام المصري الرسمي الغارق في الفشل حتى أذنيه والمشبع بالجهل والتخلف وانعدام المواهب وغياب الرؤية السياسية والاجتماعية والإنسانية"، وكذا الإعلام الخاص أو "إعلام الإثارة والبحث عن الفضائح والمتاجرة بآلام الناس ومظاهر فقرهم.. إعلام النميمة وتسطيح العقول ونشر الوهم.. الإعلام الذي يصنع من الحبة قبة.. ويرى أنه النيابة والقضاء متجاهلاً القضاء والنيابة"[112].

ربما جاز القول إن المشكلة الحقيقية التي تواجه الإعلام في مصر هي تراجع قدرة الإعلام على أداء دوره الذي لا غنى عنه في المراحل التي تلي إسقاط النظم، وهو الدور المتعلق ببناء الدولة وتسهيل عملية تحولها باتجاه الديمقراطية الحقيقية. فرغم تزايد حجم الاستثمارات في

---

111 محمد عبدالمنعم الشاذلي، مصدر سابق.

112 وحيد حامد، اغضبوا.. أو موتوا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 فبراير 2015.

المجال الإعلامي إلى الحد الذي أحدث تخمة إعلامية في مصر، فإن معاناة الأقنية الإعلامية الناشئة من نفس المشكلات التي يعاني منها الإعلام سواء الحكومي أو الخاص، قد جعل من تلك الأقنية تعميقـاً لأزمة الإعلام وليس مساهمة في حلها113.

ثم إنه على الرغم من إقرار دستور 2014 مواد لتنظيم المشهد الإعلامي في مصر، بما في ذلك المواد التي تضمن حرية واستقلال الإعلام وتلك التي تصون كثيرًا من حقوق العاملين في مجال الإعلام، ظل أهل المهنة مقصرين ومتقاعسين عن طرح التصورات ومشروعات القوانين الكفيلة بتفعيل الدستور فيما يتعلق بالمهنة، ولم يتم الالتزام بأي جدول زمني واضح لإنجاز المطلوب في هذا الشأن، الأمر الذي خلق حالة من الفراغ دفعت الحكومة للتدخل، فأعلن رئيس الوزراء إبراهيم محلب عن تشكل لجنة تتولى عملية وضع مشروعات القوانين المنظمة للإعلام، وهو ما اعترضت عليه نقابة الصحافة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة.

نضيف إلى ذلك أن العلاقة بين الإعلام والسلطة التنفيذية ظلت ملتبسة، في ظل سعي الأخيرة للسيطرة على وسائل الإعلام وتوجيهها. وما بين الإعلام التعبوي والإعلام بوصفه سلطة رابعة، تقع المشكلة الحقيقية للإعلام ويقع أيضـاً الحل أو الوضع الأمثل لما يجب أن يكون عليه دور الإعلام. ومن هنا يأتي الحديث المتكرر عن

---

113 د. صبحي عسيلة، معركة القوانين المكملة: الإعلام المصري بين مطرقة الحكومة وتقاعس الإعلاميين، دورية "الملف المصري"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، العدد 4، ديسمبر 2014، ص 8.

الإطار التشريعي الحاكم لعمل الإعلام، بوصفه الضمانة الأولى –وإن تكن غير الوحيدة– التي تكفل للإعلام القيام بالأدوار التي يناط به القيام بها في اي مجتمع من المجتمعات114.

وسط هذه الفوضى الضاربة بأطنابها في وسائل الإعلام، نسينا أن صورة مصر في الداخل أو الخارج لا ترسمها الحملات الدعائية وشبكة العلاقات العامة والمساجلات الإعلامية، وإنما ترسمها بالدرجة الأولى الحقائق الماثلة على الأرض.

آن الأوان أن تعرف وسائل الإعلام أنها تعمل في إطار محتوى واضح وضوابط محددة، ولا بدَّ أن تحترم المنظومة القيمية للجمهور الذي تخاطبه، فلا إساءة إلى الأشخاص في ذواتهم، أو مقدساتهم أو أديانهم ومذاهبهم، ولا للتحريض الطائفي والعنصري، أو الشحن بين المجتمعات والدول.

لتكن وسائل الإعلام تلك عضدًا للبناء والإصلاح والتقريب لا سيركـــًا على الهواء مباشرة للكذب باسم المصداقية، والتشاحن والتباغض باسم الحوار، ودس السم في العسل باسم الحرية، والعنف اللفظي والإرهاب الفكري باسم النقاش.

إن إنكار الأزمات أو محاولة التستر عليها للتجمل أمام الآخرين أو الإحالة إلى مؤامرات الآخرين، لا يُقنع أحدًا ولا يحل قضية، لكن الذي يُبيِّض الصفحة ويرد السهام ويخرس ألسنة الناقدين ويجهض

---

114 المصدر نفسه.

جهود المتآمرين هو واقع الحال في مصر؛ إذ إن صلاحه وحده كفيل بتحقيق كل ما سبق. أما إذا ظل بيتنا من زجاج فلن يصلح منه إعادة طلائه بالألوان الجذابة، أو إحاطته بالستائر التي تحجب ما بداخله عن الأعين. أو تغطيته بالطنين الإعلامي الذي يشيد به، فإنه سيظل نوعـــاً من المخدرات التي تُغيب العقل بعض الوقت، لكنها لا تحول دون الإفاقة على الحقيقة في نهاية المطاف115.

الحقيقة هي ما ينقص وزراء الإعلام المتعاقبين على المنصب في مصر.

على سبيل المثال، فإن مشكلات ماسبيرو المتراكمة على مدى عقود أصبحت الملف الساخن أمام وزير الإعلام –بغض النظر عن اسمه– بعد ثورة 25 يناير، فلم يحرص على وضع استراتيجية إعلامية تواكب المرحلة، وبعد إلغاء الوزارة حل أمين عام اتحاد الإذاعة والتليفزيون محل الوزير، ولم يشعر أحد باختلافٍ يُذكر، وبقيت الحال على ما هي عليه116.

درية كانت آخر وزيرة إعلام في مصر، في حين أن صفوت الشريف كان قد توقع يومـــاً أن يصبح آخر وزير إعلام في مصر، لكن أشياء كثيرة تأتي متأخرة في المحروسة.

---

115 فهمي هويدي، إذا ظل البيت من زجاج، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 نوفمبر 2014.

116 مي عزام، السيسي.. ماسبيرو.. "جوبلز" المصري، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 أكتوبر 2014.

صحافة "كفر البطيخ"!

"المانشيت واحد، واسم وشعار الجريدة مختلف. الأخبار واحدة، ليس لأن رجلاً جالساً في مكتب مظلم يُملي أخبار الصباح على غرف الأخبار، ولكن لأن النظام يجعلنا نسخاً -باختلافات طفيفة- لنفس المانشيت"117

تعد قصة الصحف القومية في مصر واحدة من أشد القصص "درامية" في تاريخ الصحافة المصرية.

تلك الصحف التي بناها وتملكها أفراد وعائلات في مصر ما قبل ثورة يوليو 1952، مثل مؤسسة "أخبار اليوم" التي كانت مملوكة لآل أمين (مصطفى وعلي أمين)، ومؤسسة "الأهرام" التي كانت مملوكة لآل تقلا (سليم وبشارة تقلا)، ومؤسسة "دار الهلال" التي كانت مملوكة لآل زيدان (إميل وجورجي زيدان)، ومؤسسة "روز اليوسف" التي كانت مملوكة لفاطمة اليوسف.

عبرت هذه الصحف عن تيارات وأفكار ورؤى مختلفة قبل يوليو 1952، ولكن ما إن قام تنظيم الضباط الأحرار بثورته حتى بدأت

---

117 أحمد رجب، لماذا تكتب كُل الصحف نفس المانشيت كُل يوم؟، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 27 نوفمبر 2014.

تُغير جلدها وتتلون جميعها بلون ورؤية العصر الجديد التي تبلورت حول فكر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، وبدأت تدافع عن توجهاته وسياساته، وتحمد وتمجد قراراته118.

في ٢٤ مايو ١٩٦٠، أصدر عبدالناصر قانون تنظيم الصحافة الذي نقل ملكية الدور الصحفية الأربع الكبرى، التي كانت قائمة آنذاك، وهي "الأهرام" و"دار الهلال" و"دار روز اليوسف" و"دار أخبار اليوم" إلى ملكية الدولة.

بتلك الصحف التي انتُزِعت من أيدي أصحابها، بدأت الدولة تكوين امبراطوريتها الإعلامية الضخمة. كان الهدف تعبئة الرأي العام والسيطرة عليه وتوجيهه إلى حيث يريد الحاكم. لم يكن عبدالناصر يتكلم "والإعلام كله معاه" كما يردد البعض، وإنما كان يتكلم "والإعلام كله مملوك له".

في 28 مايو 1960، عقد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعـــاً في قصر القبة مع رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف والمجلات المصرية، وكان أول اجتماع بعد صدور قانون تأميم الصحافة في 24 مايو؛ حيث جرى احتلال مكاتب رؤساء تحرير الصحف ورؤساء مجالس الإدارة في الليلة السابقة واستدعاء المعينين الجدد لمقابلة علي صبري بمكتبه في حي مصر الجديدة.

---

118 د. محمود خليل، الصحف القومية تبدأ رحلة صناعة "الفرعون ذي اللحية"، جريدة "الوطن"، القاهرة، 22 أغسطس 2012.

بعدها أرسل صلاح سالم برقية شكر إلى الرئيس عبدالناصر باسم جموع الصحفيين على الخطوة التي اتخذها بتملك الشعب لأجهزة الصحافة في مصر، قال فيها بالنص: "لقد أكدتم المعاني الأصيلة لحرية الصحافة"، وقال أيضـــًا: "لقد رفعت أعتى القيود وأخطرها عن كاهل الصحافة وحميتها من الانحراف وأبعدها عن مصالح الأفراد وأهوائهم ونزواتهم والتي لطالما اصطدمت بآمال وأهداف أمتنا"119.

الغريب أن الصحف لم تعلق على قرارات التأميم لمدة 4 أيام كاملة، حتى اجتمع برؤساء تحريرها الرئيس جمال عبدالناصر، الذي تحدث قائلاً: "في كلامي عاوز أتكلم بصراحة علشان تعرفوا وجهة نظري وأريدكم أن تتكلموا بصراحة لكي أعرف وجهة نظركم".

في هذا الاجتماع، قال عبدالناصر للقيادات الصحفية إنه آن الأوان لأن تعبر الصحافة عن الشعب لا عن الطبقات المرفهة والفارغة، وأن الشعب لا يوجد في "نادي الجزيرة" ولا "السهرات بتاع بالليل"، بل في قرية "كفر البطيخ"؛ حيث لا تشغل الفتيات أنفسهن كل صباح بالبحث عن فستان مختلف يذهبن به إلى النادي، بل عن عمل يشاركن به في إعالة أسرهن. يومها قال عبدالناصر أيضـــًا: "أنا أطلب منكم أن تعاونونا في رسم صورة المجتمع اللي إحنا عاوزين نعمله.. أنتم كصحافة مجندين لخدمة البلد، مش لخدمة ناس أبدًا، واللي مش مؤمن بالمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني... أنا

---

119 أحمد عادل، موقع "الرأي للشعب" الإلكتروني، 10 يونيو 2014.

مستعد أدّي له معاش ويروح يقعد في بيته، ولكن اللي بيشتغل لازم يكون مؤمن [به]"120.

أضاف عبدالناصر إلى هذه القضية الأساسية أن ثمة حدودًا لتناول مشكلات المجتمع الجادة؛ إذ قال: "نلاقي مقالة بتقول بيعوا القطاع العام.. أسمي الكلام ده إيه؟ أسميه انحراف... نناقش كل الأمور ما عدا موضوع الانحراف". وستكتفي السلطة بجعل "المنحرف"، "يقعد في بيته"، مستمتعــًا بمعاشه.

بعد أيام قليلة كانت كل الصحف -التي انتقلت ملكيتها إلى الاتحاد الاشتراكي لتصبح مملوكة للتنظيم الذي يعبر عن "تحالف قوى الشعب العامل"- تنشر تحقيقات صحفية عن "كفر البطيخ". وبعد أسابيع كان المسرح القومي يفتتح موسمه بمسرحية بعنوان "كفر البطيخ" من تأليف سعد الدين وهبة.

نسي هؤلاء ما قاله أحمد لطفي السيد في مطلع القرن العشرين من أن الصحافة في الأمة "برلمان غير منظم، وكل صحفي يشبه نائبــًا عن قسم من الأقسام الانتخابية في البلاد"121.

بينما سيطر الضباط سيطرة كاملة على الإذاعة منذ اللحظة الأولى، اتخذت سيطرتهم على الصحافة أشكالاً متغيرة. كانت الرقابة

120 د. شريف يونس، الزحف المقدس: مظاهرات التنحي وتشكل عبادة ناصر، دار التنوير، القاهرة، 2012، ص 55.

121 د. إسماعيل حلمي، الديمقراطية في الصحافة المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص 141.

أول هذه الأشكال، لكنها كانت رقابة مركبة، فبالإضافة إلى الوظيفة التقليدية، وهي منع نشر أخبار ومقالات معينة، كانت الرقابة تفرض أيضـــاً نشر ما يريده الضباط، كما كانت ترسل نسخة من المواد المحذوفة لوزارة الداخلية، الأمر الذي كان مصدر إرهاب للصحفيين، خاصة في ظل تعطيل القوانين بموجب الأحكام العرفية وتحرر سلطة الضباط في الاعتقال وإنشاء المحاكم الاستثنائية بلا أي حساب لحقوق أو حريات.

كان العام 1954 حاسمـــاً في تقرير مصير الصحافة، فقد طوردت الصحف والمجلات المختلفة حتى تم إغلاقها بالعشرات في ذلك العام، ولم يبق من الصحف اليومية سوى "الأخبار" الموالية، و"الأهرام" المحافظة، و"الجمهورية" التي أسسها الضباط الأحرار، وحفنة من المجلات الأسبوعية الموالية أو التي أُجبِرت على الولاء.

أصدرت سلطة الضباط بيانـــاً بعد أزمة مارس 1954 أدانت فيه 23 صحفيـــاً و15 جريدة وجلة بالحصول على مصروفات سرية في "العهد البائد"، لكنها لم تُحِلْهم إلى محكمة، بل ولم يُتخَذ أي إجراء ضد الصحف والصحفيين، ولم يُمنعوا من الكتابة، مما يُبيّن أن الغرض كان محصورًا في التشهير العام بالصحافة وتبرير اتخاذ أي إجراء ضد النقابة التي اتخذت موقفـــاً جذريـــاً ضد حكمهم في أزمة مارس، فتم حل مجلس النقابة وتعيين لجنة لإدارتها، بحجة أن سبعة ممن وردت أسماؤهم في الكشف المذكور أعضاء فيه. وفيما بعد عُيّن صلاح سالم الذي أصدر البيان (وأحد أعضاء مجلس قيادة الثورة) نقيبـــاً

للصحفيين.

بعد عام من الحل، صدر قانون نقابة الصحفيين الذي أحكم قبضة السلطة على الصحافة، حيث حوّلها إلى جهاز مهني بحت، وحظر عليها القيام بأي دور سياسي، وأخضعها لإشراف وزارة "الإرشاد القومي" –والاسم دال في حد ذاته– المستجدة عام 1953 (الإعلام والثقافة حاليــًا) في ممارسة كثير من صلاحياتها المهنية، ومُنِح الوزير فوق ذلك سلطة حل مجلس النقابة في أي وقت، وحظر القانون ممارسة مهنة الصحافة على غير أعضاء النقابة، واستُبعِد في الوقت نفسه مُلّاك الصحف من عضويتها، وأبقى لهم حق ممارسة المهنة بصفة مؤقتة، أي حسب المشيئة، فأصبح رزق الصحفي والنشاط الصحفي لمالك الصحيفة مرهونــًا بالكامل بإرادة النظام، بالقدر نفسه الذي كفلت به الرقابة إخضاع سياسة النشر بالكامل لرؤاهم ومصالحهم122.

كان الهدف في تلك الفترة ينحصر في منع نقد حكم الضباط، وحرمان المعارضين من استخدام سلاح الصحافة، واستُخدم لذلك سلاحا الرقابة والتهديد. أما بعد إتمام تعقيم الحياة السياسية، فقد أصبح الهدف هو جعلها تتكلم باستمرار بلسان الضباط.

وكان الضباط قد بدؤوا في هذا المضمار بإصدار صحفهم ومجلاتهم الخاصة، فأصدروا في سبتمبر 1952 مجلة "التحرير"، ثم

122 د. شريف يونس، مرجع سابق، ص 49– 51.

أصدروا جريدة "الجمهورية" اليومية في نوفمبر 1953، ثم "المساء" في أكتوبر 1956، و"بناء الوطن" الشهرية. إلا أن هذه الصحف التي قُصد بها أن تكون لسان حال الضباط بشكل مباشر أثبتت فشلها من ناحية إقبال الجمهور عليها، وظلت الجرائد والمجلات الخاصة القليلة المتبقية أكثر نجاحــاً، برغم محاولات عبدالناصر المتكررة لإنهاض صحفه وتغيير رؤساء تحريرها. من هنا، ازداد هنا اهتمام السلطة بتوجيه تلك الصحف الناجحة لتروّج لسياساتها. كانت أهم خطوة اتُّخذت في هذا المقام هي تعيين محمد حسنين هيكل رئيســاً لتحرير "الأهرام" في منتصف عام 1957.

بدأ التوجيه السياسي المباشر للصحف بالفعل بعد انتصار مارس 1954 على المعارضة الديمقراطية، بعقد اجتماعات مع رؤساء تحرير الصحف لتوضيح الخط السياسي للضباط ليلتزموا به. وأوضح حسين الشافعي لكبار الصحفيين في ندوة عن "الرسالة الاجتماعية للصحافة" (1955) هدف تجنيد الصحافة للعمل في تعبئة السكان، أن "مصر الثائرة اليوم لتحبّ من الصحافة أن تكون دائمــاً المرآة الحقيقية لهذه الثورة بمُثلها ومبادئها، حتى تنتهي بالرأي العام إلى أن كل من يطّلع على جريدة أو مجلة يجد فيها الثورة ممثلة في أحاديثها ومُثلها وأهدافها... [وفيما مضى] رحبنا بالصحافة، ولكن كان من بينها صحف لم تقدّر الظروف، وقد انتهى أمرها ولن تعود"[123].

---

123 المرجع نفسه، ص 52- 53.

هكذا، إما أن تصبح الصحيفة واجهة دعائية للنظام، وإما أن "ينتهي أمرها".

ليس خافيـاً أنه في الدول غير الديمقراطية عادة ما تحتكر الحكومة وسائل الإعلام من إذاعة وتليفزيون وصحافة، ووفق درجة سلطوية النظام واستبداده، تكون السيطرة على وسائل الإعلام، فالنظم المستبدة عادة ما تفرض سيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام ولا تسمح بالإعلام الخاص، وكلما تراجعت قبضة النظام على السلطة، تراخت قبضتها على وسائل الإعلام وتسمح بظهور الإعلام الخاص، وكلما سار النظام على طريق التحول الديمقراطي، كلما تزايدت درجة تحرر الإعلام الحكومي وتطور دور الإعلام الخاص.

في زمن المنجزات الحقيقية، لا يكون الإعلام بطل التحولات ولا الفن صانعها الأول. يُفترض أن يكون كلاهما مرآة للواقع، وليس مقبولاً بأي حال أن يقدما لنا صورة تخالف هذا الواقع وتجمّله.

مع تزايد اهتمامات النظام الأيديولوجية، والتبلور التدريجي لسياساته، أصبح مطلوبـاً من الصحف ما هو أكثر من مجرد الانصياع لتعليمات العسكريين. كان المطلوب هو إظهار التأييد للنظام ودعم توجهاته الأيديولوجية على طول الخط. بُذلت محاولاتٌ لتحقيق ذلك عن طريق ربط الصحف بالاتحاد القومي، باعتباره الجهاز المسؤول عن تعبئة الجمهور خلف النظام القائم –حينذاك– فصدر قرارٌ جمهوري عام 1958 يقصر حق الترشح لعضوية النقابات المهنية، بما فيها نقابة الصحفيين، على أعضاء الاتحاد القومي، كما

تقرر تكوين لجنة بالاتحاد تضم رؤساء تحرير الصحف، تكون مهمتها تحقيق "التعاون" بين الصحافة وقيادات الاتحاد القومي،

وفي عيد الثورة عام 1959 حدد عبدالناصر مطالبه في شأن الصحافة من ناحية دورها الأيديولوجي:

"الصحافة بتهمل العمل اللي الناس بيعملوه.. العامل اللي بيعمل... مهتمين جدًا [: الصحف] بإخواننا العاطلين بالوراثة... إحنا النهارده عايزين الرجل اللي شايل شوال والرجل اللي بنى مصنع [أي العمال والمستثمرين معـــاً]... [ولكن ما يُنشر في الصحف] شيء لا يمثل هذا المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني اللي إحنا عايزين نبنيه... طبعـــاً ممكن الكلام دا بنوقفه بالأوامر، ولكن مش حنوقفه بالأوامر، لازم يقف بالوعي"124.

لم تكن المشكلة أن ما تبقى من الصحف والمجلات يعارض النظام، فقد كان الجميع مؤيدين لكل ما يصدر عنه، وقد أبعدت السلطة بالفعل "المغضوب عليهم" من صحفيي الصحف الخاصة بالضغط أو بالاعتقال. كانت القضية هي أن الصحف في ظل الفقر الشامل للحياة السياسية لا تجد سوى الفضائح والجرائم لضمان رواجها، وبالتالي كان من الصعب أن تستجيب لنداء عبدالناصر. وهكذا تم في النهاية اللجوء للأوامر.. بتأميم الصحف، مما أخضعها للسلطة الإدارية لعبدالناصر بشكل مباشر.

124 المرجع نفسه، ص 54- 55.

هكذا تحول الصحفيون إلى موظفين لدى النظام، الذي أصبح بوسعه استخدام عصا التهديد بالاستبعاد بقرار إداري في صمت في أي وقت، أو نقل الصحفي، كما حدث فعلاً، إلى مؤسسات أخرى، كشركة للأسماك أو شركة "باتا" للأحذية، بقرارات إدارية، بغير حاجة إلى إعلان.

نجحت هذه الأدوات والإجراءات المتنوعة من تأميم ورقابة وتدخل إداري وسياسي مباشر في عمل الصحفيين وكتاباتهم، في جعل الصحف بوقـــاً للنظام.

انفصل الصحفي عن القارئ وبات همه الوحيد هو إرضاء النظام ورجاله، أو على الأقل تجنب بطشهم. انتقل ذلك التوجه إلى للقراء أنفسهم. فبشهادة فتحي غانم، رئيس تحرير "صباح الخير" –حينذاك– ، والمنشورة عام 1965 في "روز اليوسف"، أصبحت الصحافة:

"عاجزة عن مخاطبة المجتمع. ولقد لاحظت من اهتمام الفلاحين أو العمال أو الموظفين... بالنشر في الصحافة، أنه اهتمام... يدل على الرغبة في مخاطبة المسؤولين. وكان الصحافة ليس لها دور إلا دور موظف البريد أو التلغراف. ولقد امتد هذا الطابع على أغلب ما يُكتب حتى في التحليلات السياسية. فغالبـــاً ما أشعر أنها ليست موجهة للقراء. وإنما كاتبها يتمنى في قرارة نفسه أن يقرأها جمال عبدالناصر، وهو يكتبها بهذا الغرض وحده".

هكذا لم يعد الرأي العام معنيـــاً بأمر نفسه، ولكم يعد يخاطب بعضه بعضـــاً، وإنما أصبح يخاطب السلطة للحصول على مكاسب أو

للشكوى من مشكلات إدارية أو مالية، أو لإقناع عبدالناصر بتوجهٍ ما. من هنا، حسب فتحي غانم، كان:

"المفكر الحقيقي الوحيد في المجتمع والذي يقود الفكر ويؤثر بفكره ويتفاعل مع الشعب هو جمال عبدالناصر... من فوق رؤوس المثقفين وإعلانات الصحفيين... وإذا كان هناك شيء في الصحافة يقدم المعلومات والمبادرة والخدمة الصحفية فهو ما يكتبه محمد حسنين هيكل"125.

ظلت الأفكار من نصيب الرئيس وكاتبه الصحفي المفضل، في حين كانت العرائض والشكاوى والمقترحات من نصيب الشعب. ولم تكن الصحافة في هذا السياق سوى إحدى أدوات الوساطة، تنقل العرائض للسلطة، وتنقل "فكر الزعيم" للشعب.

أصبح معظم رؤساء تحرير الصحف القومية يهمهم ولاء شخص واحد، والصحيفة تصدر للحاكم فقط ولا تصدر للناس.

في تلك الفترة، شاع مصطلح "كلام جرايد"، بمعنى أنه كلام لا قيمة له ولا اعتبار.. وهو المصطلح الذي عاش لعقودٍ لاحقة.

لم يكن وصف "القومية" قد تم خلعه بعد على هذه الصحف، حتى بعد أن تولى الرئيس أنور السادات السلطة عام 1970. وقد كان لهذا "الوصف" قصة تبدأ خطوطها باللحظة التي قرر فيها الرئيس السادات إلغاء الاتحاد الاشتراكي عام 1976.

---

125 المرجع نفسه، ص 58- 59.

بعد إلغاء هذا التنظيم الذي تم تحديده كمالك لهذه الصحف، طبقـاً لقانون تنظيم الصحافة عام 1960، أصبحت هذه الصحف بلا مالك، وربما يذكر كثيرون كيف كان السادات يحب العيش في ظل مُسمى "كبير العائلة"، ويعشق ارتداء الجلباب والعباءة الشهيرة ليجمع الناس حوله ويحدثهم بـ"حديث الحكمة". من هذا المنطلق تفتق ذهن الرئيس السادات عن فكرة، تتمثل في: إنشاء تنظيم جديد بديل للاتحاد الاشتراكي، يحقق حلمه في تسيد "العائلة"، وفي الوقت نفسه يشكل وريثـاً للاتحاد الاشتراكي في ملكية هذه الصحف، وكان له ما أراد حين تم إنشاء مجلس الشورى بوصفه "مجلس عائلة"، ليصبح مالكـاً رسميـاً لهذه الصحف التي بدأت منذ ذلك الحين تتمتع بوصف "القومية" طبقـاً لنصوص قانون سلطة الصحافة الصادر عام 1980.

كان ذلك أعجوبة مصرية، فقد انفكت الملكية العامة للصحف، وحلت محلها ملكية "خاصة" لمؤسسة "عامة" هي مجلس الشورى، بالإضافة إلى أفراد يحصلون على أرباح سنوية، ويفترض أن عليهم تحمل الخسائر إذا جدت، ولكن ذلك كان مسألة نظرية. الولوج في تعقيدات هذه الحالة سوف يكون مضنيـاً، خاصة أن القضاء المصري تجنب هذا التعقيد في القضايا المعروضة عليه حينما لم ترد مسؤولية لا على مجلس الشورى ولا المجلس الأعلى للصحافة ولا مجالس الإدارة والجمعيات العمومية، وهي التي كان يجري من خلالها تعيين الأعضاء المعينين بنسبة ٥٠٪ في هذه المجالس المنوط بها الموافقة على القرارات التنفيذية ووضع الموازنات التقديرية والفعلية لكل مؤسسة[126].

---

126 د. عبدالمنعم سعيد، ماذا نفعل مع الصحافة القومية؟!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 أكتوبر 2014.

وإذا كان من السهل على هذه الصحف أن تُغير جلدها وتلّون نغمتها بلون العصر الناصري، فقد كان من الأسهل عليها أن ترتدي "عباءة" السادات طوال سبعينيات القرن العشرين، وأن تصبح أداته في الدعاية لسياساته المضادة لسياسات عبدالناصر، والتي وصفها البعض بأنها كانت انقلابـــاً متكامل الأركان على توجهات الحقبة الناصرية.

وعندما بدأ السادات في تنفيذ ورقة أكتوبر 1974 والاتجاه ناحية الغرب والخروج من المعسكر الشرقي، انصب تركيزه على الإعلام المملوك للدولة، من خلال محاور عدة، منها: الحرص على توجه تعليمات إلى قادة المؤسسات الصحفية والإذاعية؛ الاستمرار في تغيير قيادات المؤسسات الصحفية بما يضمن الاطمئنان إلى وضع الشخصيات الموالية للسادات في المراكز المؤثرة في صنع القرار الصحفي، وبصفة خاصة رؤساء مجالس الإدارت ورؤساء تحرير الصحف المملوكة للدولة؛ محاصرة الدور السياسي والمهني لنقابة الصحفيين والعمل على تحويلها إلى نادٍ اجتماعي127.

وعندما اغتيل الرئيس السادات في حادث المنصة الشهير عام 1981 ورث حسني مبارك ملكه وأدوات حكمه، ومن بينها الصحف القومية، التي بدأت تيمم وجهها شطر الرئيس الجديد، وتقوم بدورها المعهود في الدعاية لنظامه وتفسير سياساته وتبرير قراراته على مدار

127 حمادة إمام، انقلاب الأصدقاء، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص 162.

ثلاثين عامـــًا، انتهت بثورة المصريين في الخامس والعشرين من يناير 2011.

رفعت ثورة 25 يناير –منذ اليوم الأول لقيامها– قائمة من المطالب، كان من بينها تطهير الآلة الإعلامية، التي تشتمل على جهاز التليفزيون المملوك للدولة، والصحف القومية المملوكة لها أيضـــًا من خلال مجلس الشورى، فقد كان وصف "القومية" الذي تم خلعه على هذه الصحف وسيلةً للتعمية على وضعها الحقيقي كوسيلة دعاية للرئيس، وأداة لـــ"صناعة الفرعون" عبر ستة عقود.

كان لـــ"التطهير" الذي دعا إليه الثوار في ميدان التحرير معنى واحد، هو منح هذه المؤسسات الصحفية القومية استقلالها عن أية سلطة سياسية لتمارس عملها بالمستوى المطلوب من المهنية، ولتستطيع أن تعيد هيكلة أوضاعها داخل السوق الصحفية في مصر، مستعينة في ذلك بالعديد من الكوادر المتميزة التي تحتشد بها والتي رفضت أن تشارك في شحن بطارية العمل بهذه الصحف كآلةٍ للدعاية للنظام السياسي والرئيس الحاكم بأمره، فأصابها الغبن والتهميش لعقودٍ طويلة.

بعد الثورة، سارت الأمور في بر مصر بالصورة التي نعلمها والتي أدت في النهاية إلى اعتلاء الإخوان المسلمين عرش السلطة في مصر، فتسيدت الجماعة مجلسَي الشعب والشورى، ثم فاز مرشحها محمد مرسي في انتخابات الرئاسة، وأصبح مجلس الشورى "الإخواني الهوى والغالبية" هو مالك الصحف القومية، بحكم القانون. وبعد ثلاثة أشهر

-بالتمام والكمال- من عقد أول جلسة له يوم 28 فبراير 2012 قرر مجلس الشورى فتح باب الترشح لرئاسة تحرير الصحف القومية، وشكّل لجنة بمعرفته لاختيار رؤساء التحرير من بين المتقدمين. وفي يوم الأربعاء الموافق الثامن من أغسطس 2012 كان الموعد مع إعلان أسماء رؤساء تحرير الصحف القومية الجدد.

سبق هذا الإعلان الكثير من الجدل حول أسس تشكيل اللجنة واختيار أعضائها، والمعايير التي تحتكم إليها في اختيار رؤساء التحرير، وأعقبه اعتراض تيارات متنوعة من أبناء المهنة على العديد من الأشخاص الذين تم تسميتهم لرئاسة تحرير الصحف والمجلات المملوكة للدولة، فمن قائل إن بعض هذه الشخصيات تنتمي إلى جماعة الإخوان، ومن قائل إن بعض هذه الشخصيات لا تتمتع بالخبرات ولا القدرات التي تمكنها من قيادة الإصدارات المختلفة التي تصدر عن الصحف القومية المصرية، والقاسم المشترك الأعظم بين كل الغاضبين من حركة اختيار رؤساء تحرير الصحف القومية تمثل في الحديث عن "أخونة" الصحف القومية، بعد أن آل حكم مصر إلى "الجماعة".

و"الأخونة" هنا لا تعني بأي حال تعيين شخصيات صريحة في انتمائها إلى الجماعة كرؤساء لتحرير هذه الصحف؛ إذ يكفي أن يفهم أي رئيس تحرير جديد أن الجماعة هي جهة تعيينه حتى يقوم بالدور المرسوم في الدعاية للنظام "السيد" والرئيس الذي أفرزه هذا النظام، دون أن يتحمل هذا النظام حتى مؤونة توجيهه؛ لذا لم يكن مستغربـــًا

أن يختار "أهل الشورى" بعض الشخصيات التي كانت معروفة بدفاعها المستميت عن مبارك ونظامه، وعدائها الصريح للثورة. فتلك الشخصيات أقدر من غيرها على "أخونة" المؤسسات الصحفية؛ لأنها تجيد لعب دور البوق الدعائي أكثر من غيرها لــ"حساب" من يدفع فاتورة "حساب" هذه المؤسسات128.

لم تمض ساعات على جلوس الشخصيات المختارة على مقاعد رؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية، حتى بدأت هذه الصحف رحلة اللهاث وراء أخبار الرئيس وأفراد حكومته، لتُقدمها في ثوب الحكمة والوطنية والدهاء.

يقول الفيلسوف الإسباني جورج سنتيانا: "الذين لا يستطيعون تذكر الماضي محكوم عليهم أن يكرروه".

ويبدو أن هذا تحديدًا هو ما نفعله في مجال الإعلام.

إن إعلامنا يعملُ بحماسة ولسان وجاهلية القبيلة أكثر مما يعمل بمهارات وأدوات وآليات الإعلام المُعاصر. وهو يحرص على استرضاء ولي النعم على حساب الحقيقة والموضوعية.

أما السلطة أو مؤسسة الحُكم فهي تمارس سياسة احتواء الجمهور -وخاصة جيل الشباب- من خلال أدوات وطرق متعددة. فمن خلال وزارات الشباب والرياضة يتمُ الصهر والإشراف، الثواب والعقاب، الأولويّات والممنوعات والتوجيه والإغواء. ولذلك

---

128 د. محمود خليل، مصدر سابق.

فالرياضة، البعيدة عن السياسة والتساؤلات، تحظى بالرعاية الأكبر، بينما الثقافة المليئة بالتساؤلات وإيقاظ الفكر والضمير، تحصل على الرعاية الأدنى. أما لعبة الجزرة والعصا فتُمارس من خلال الأجهزة الأمنية المحصية لكل شاردة وواردة، لكل الطموحات والأحلام والمواقف. فالدخول إلى الجامعات والحصول على البعثات. وامتلاك جواز السفر، والالتحاق بوظيفة، والترقيات وأمثالها يقررها التقرير الأمني وتوصياته وتحذيراته.

وفي عالم الإعلام المقروء والمسموع والمرئي، يمّرر إلى ذهن المواطن كل ما يوجِّه ويسيطر ويخدع ويشوش ذهنه ومشاعره ونفسيته؛ ليبقى مستسلمـــًا للوضع الذي يعيشه وقابلاً لمحدداته ومبررًا لنواقصه.

صار من تقاليد المتابعة الصحفية اعتبار كل كلام رئيسي الدولة والحكومة أخبارًا مهمة، وجميع أقوالهما أفعالاً، الأمر الذي أشاع في أوساط السلطة أن النشر في الصحف دليل على أن المعاملة تمت والمشروع أنجز. وهو ما أصبح يقدم لنا تعريفـــًا جديدًا للخبر؛ إذ لم يعد ما حدث بالفعل ولا هو المؤكد أو المرجح حدوثه، ولكنه ذلك الذي نتمنى حدوثه يومـــًا ما. لذلك فإن كبار المسؤولين كثيرًا ما أصبحوا يستعرضون منجزاتهم على صفحات الصحف بأكثر مما يقيمونها على أرض الواقع. وهم في ذلك يراهنون على ثلاثة أشياء، أولها قوة تأثير تلك الوسائل. وثانيها ضعف ذاكرة المواطنين. أما الثالث والأهم فهو اطمئنانهم إلى أن أحدًا لن يحاسبهم أو يراجعهم فيما أعلنوا عنه[129].

---

129 فهمي هويدي، إنما الأخبار بالنيات، جريدة "الشروق"، القاهرة، 20 نوفمبر 2014.

يتم ذلك بدعمٍ من مؤسّسة فقهاء السّلاطين التي تحث على عدم الخروج على طاعة وليّ الأمر، حتى لا تكون فتنة. وإذا أريد غمس المجتمع في فتنة طائفية فإنّ لديها التاريخ وكتب التراث وأساطير الصّراعات السّابقة وكل الرمزيات والتفاسير الدينيّة لتغرف منها جميعــًا ما تشاء130.

ومن يتابع قراءة الصحف "القومية" يجدها تتشابه في التناول، ويُجمع رؤساء تحريرها على رأي واحد يكون بالموافقة أو الاستنكار حسب مجريات الأمور، ومن يقرأ جريدة من الجرائد القومية لا يحتاج إلى قراءة بقية شقيقاتها.

ونلاحظ في صفحات الآراء الحُرة التي يجب أن تكون مفخرة الصحف القومية لا يتسع صدرها إلا للمقالات التي لا تتخطى الخطوط الحُمر والتي هم وضعوها حماية لهم من شر يصيبهم، وإذا تجاوزت أي مقالة هذه الخطوط الحُمر فإن المسؤول عن هذه الصفحة يسارع على الفور برفضها، وإذا تجاوز عنها فإن رئيس التحرير لا يرحمه.

ولنا في مرحلة محمد مرسي وإعلام عصره القصير خير مثال.

بمجرد أن تسلم عبدالناصر سلامة منصب رئيس تحرير "الأهرام"، بادر إلى إلغاء الصفحة التي كانت ترصد حجم الإنجاز ونقاط التقصير في ما تضمنه البرنامج الانتخابي للرئيس خلال المائة يوم الأولى

---

130 علي محمد فخرو، عامل الدولة العربية مع شبابها، جريدة "الشروق"، القاهرة، 23 أكتوبر 2014.

لحكمه. والمطالع لعدد "الأهرام" الصادر يوم الجمعة (10 أغسطس 2012) الصادر صبيحة قرارات الرئيس محمد مرســـــي بإقالة رئيس المخابرات ورئيس الحرس الجمهوري وقائد الشرطة العسكرية ومحافظ شمال سيناء بعد مذبحة رفح، يلاحظ خبرًا بارزًا (ص 39) عنوانه: "اعتبروها الميلاد الحقيقي لصلاحياته.. قوى سياسية ترحب بقرارات الرئيس عقب أحداث سيناء". ويشير الخبر إلى ترحيب عدد من السياسيين والحزبيين بقرارات الرئيس، معتبرين هذه القرارات الميلاد الحقيقي لصلاحيات رئيس الجمهورية، ورد فعل طبيعيـــًا إزاء هذه الأحداث، وأسفل هذا الخبر خبر آخر عنوانه "حركات ثورية: الرئاسة تصحح مسار الثورة وتستكمل التحول الديمقراطي".

ومن ينعش ذاكرته ويحاول أن يسترجع ما نشرته جريدة "الأهرام"خلال الثلث الثاني من شهر مارس عام 2005 –بعد صدور قرار مرسي بتعديل المادة 76 من الدستور– سوف يجد أن الجريدة لم تجدد حتى في ألفاظها "المطلقة" التي تستخدمها في وصف قرارات الرؤساء من فصيلة (الترحيب– تصحيح المسار– استكمال التحول الديمقراطي) وخلافه. راجع على سبيل المثال هذا المقتطف من مقال كتبه إبراهيم نافع بتاريخ (14 مارس 2005)، يقول فيه: "يبدو واضحـــًا من متابعة الجدل الوطني والسجال الذي ترتب على قرار الرئيس حسني مبارك التاريخي بطلب تعديل المادة (76) من الدستور، أن هناك اتفاقـــًا عامـــًا من جانب كل القوى السياسية والفكرية المصرية، على أن قرار الرئيس يعد بحق قرارًا تاريخيـــًا، وبداية لعملية إصلاح وتطوير حقيقي في النظام السياسي المصري، والملاحظ أن كل

الكتابات التي تناولت القرار تعاملت معه بقدر أهميته، وأكد معظم الكتاب الذين ينتمون إلى مدارس فكرية وسياسية متنوعة أنه نقلة تاريخية في الحياة السياسية المصرية".

وإذا كان لفظ "العيدية" ذا صلة تاريخية بالرئيس مبارك في الكثير من عناوين الصحف القومية خلال ثلاثين عامـًا من حكمه، فإن صحيفة "الجمهورية" لم تجتهد في البحث عن لفظ جديد في وصف عددٍ من القرارات التي صدرت عن حكومة د. هشام قنديل بعد أيام من تشكيلها، فتصدر عددها الصادر يوم 16 أغسطس 2012 العناوين الآتية: "عيدية حكومة قنديل للمواطنين: إعفاء الفلاحين وبدو سيناء المتعثرين من مديونياهم.. 500 مليون دولار لدعم الإسكان ومياه الشرب والكهرباء والصحة والنقل.. 131 مليون جنيه مساعدات لــ211 ألف عامل.. جولات حُرة لرئيس الوزراء في المستشفيات وأقسام الشرطة والحدائق العامة".

لم تكتف الصحيفة بذلك، بل كان الخبر الرئيسي على صفحتها الأولى من ذلك العدد عبارة عن تصريحات للدكتور عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، تقدّم تبريرات لقرارات الرئيس مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل وإقالة المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان وحل المجلس العسكري، قدم فيها العريان تفسيرًا لقرار إلغاء الإعلان الدستوري الذي جعل الرئيس يستأثر بالسلطة التشريعية، قائلاً: "استحواذ الرئيس على السلطة التشريعية.. أشبه بأكل الميتة"، بمعنى أنه يشكّل عبئـًا على الرئيس أكثر من كونه ميزة

له. وأضاف أن "أحداث رفح ومنع مرسي من حضور عزاء الشهداء.. وراء إقالة طنطاوي وعنان".

أما ممتاز القط، صاحب مقال "طشة الملوخية" الشهير الذي كتبه في مقام مداهنة مبارك وحكى فيه لقرائه كيف أن الرئيس لا يهنأ بعيش حياته الطبيعية كغيره من المصريين، فلم يكن مستغربـًا أن يكتب في عموده في جريدة "الأخبار" بتاريخ 11 أغسطس 2012 قائلاً: "لستُ إخوانيـًا ولم أعطِ صوتي للدكتور مرسي، لكنني أحترمه وأقدره كرئيسٍ للجمهورية؛ لأن احترامه هو جزء من احترام مصر وشعبها، والحرية لا تعني أبدًا النيل من الرئيس وانتقاد أدائه بأفظع الألفاظ والكلمات النابية،رغم دماثة خُلقه ومحاولاته الجادة للعمل وسط ظروف صعبة. الحرية لا تعني أبدًا محاولة الاعتداء على رئيس الوزراء أو قذف سيارات الوزراء بالأحذية. الحرية لا تعني النيل من قواتنا المسلحة ورموزها؛ لأن الهدف الحقيقي في النهاية هو إحداث الفتنة والوقيعة الكبرى بين المواطنين تمهيدًا لسقوط الدولة".

ولا يكتفي ممتاز القط بتوظيف مهاراته في الدفاع عن الرئيس، بل لا يتأخر عن توظيفها أيضـًا في "تبييض وجوه" رجاله، وها هو يتحدث عن رئيس وزراء العهد الإخواني، قائلاً: "طبعـًا من حق الدكتور هشام قنديل أن يلعن اليوم الأسود الذي قبِلَ فيه العمل وزيرًا ثم رئيسـًا للوزراء، وأقول لكم بكل صراحة ومن واقع خبرتي الطويلة في العمل كمحرر داخل مجلس الوزراء عاصرت فيها 5 رؤساء للوزراء آخرهم الدكتور أحمد نظيف- أقول لكم إن تجربة

الدكتور هشام قنديل تختلف جملة وتفصيلاً؛ لأنه يعمل في ظروف قاهرة ومستحيلة، ووسط مناخٍ من الشك والريبة وأخلاقيات شاذة أصبحت هي العملة الرديئة التي يتبادلها الناس، جاء العالم الدكتور هشام قنديل ليجد سفينة الوطن تكاد تجثم في أعماق اليم بعد توقف كل أدوات الإنتاج، وعدم وجود أي موارد حقيقية جديدة. والأخطر أنه جاء في ظل ثقافة مجتمع يتعجل جني ثمار أشجار لم نزرعها بعد وحالة من الانفلات اختلط فيها الحابل بالنابل".

لم يكن رئيس الوزراء هشام قنديل هو الوحيد الذي نال حظه من "التدليك اللفظي" على يد القط، بل كان للدكتور سعد الكتاتني – رئيس مجلس الشعب سابقـًا– نصيب موفور من ذلك. فقد كتب هذا الصحفي في عموده المنشور في "الأخبار" بتاريخ 13 أغسطس 2012 قائلاً: "دماثة أخلاق الكتاتني وذكاؤه وتلقائيته عناصر مهمة في إعجاب وتقدير وإشادة المواطنين به، والذين أتيحت لهم الفرصة كاملة لمتابعة وقائع جلسات المجلس عبر القناة الخاصة بالبرلمان. ورغم قصر المدة التي قضاها الكتاتني في رئاسة مجلس الشعب فإنه ترك بصمات واضحة لا يمكن لتاريخ العمل البرلماني أن يتجاوزها أو يتناساها". وأضاف القط: "وليس من المبالغة أن أقول إن الدكتور سعد الكتاتني قدم نموذجـًا نتمنى تكراره في أسلوب الأداء لرئيس البرلمان ومدى قدرته على الجمع بين الصرامة والحسم وأيضـًا اللين واللطف مع بعض تجاوزات أو هفوات وأخطاء أعضاء البرلمان". لم يكتف القط بهذا القدر، بل استطرد قائلاً: "الرجل يحاسب نفسه إذا أحس بأنه قد قسا على أحد الأعضاء فيسارع في أقرب لحظة بمداعبته

وهو ما يكشف عن معدن أصيل لبرلماني قدير أثق في أن وطنيته وانتماءه سوف يتيحان الفرصة كاملة أمامه للعودة إلى البرلمان، سواء تم ذلك عن طريق القضاء أو في أي انتخابات برلمانية جديدة".

وعلى مدار الفترة من 10 إلى 17 أغسطس 2012، رصد أستاذ الصحافة، د. محمود خليل، ما لا يقل عن 15 مقالاً صحفيـاً تدافع عن الرئيس محمد مرسي ورئيس الوزراء هشام قنديل، استندت جميعها على الهجوم على معارضي الرئيس واتهام قوى معينة بمحاولة إجهاض تجربته من خلال تسفيه قراراته، ومفاجأته بأحداث تهدف إلى هز ثقة الشارع فيه، والحديث هنا كان ينصرف إلى "مذبحة رفح"، ومنعه من حضور جنازة ضحايا المذبحة، والاعتداء بالأحذية على رئيس وزرائه، بالإضافة إلى تحليل قراراته على أرضية المدح الذي يصل بـ"الممدوح" إلى ساحة"الفرعون"131.

من ذلك -على سبيل المثال- مقال نشرته جريدة "الأهرام" للكاتب مؤمن خليفة يصف فيه قرارات مرسي بإقالة القيادات العسكرية قائلاً: "في رأيي المتواضع أن معظم الأوصاف التي أطلقت على قرارات الرئيس بالثورية أو بالقنبلة لم تكن دقيقة في وصفها؛ لأن الرئيس استجاب لمطالب الشعب، والذين يتابعون المشهد في الشارع المصري بدقة وتمعن يدركون أن الرئيس كان سيقدم على هذه القرارات عاجلاً أم آجلاً، فلا وجود لدولة مدنية يحكمها العسكر. ما فعله الدكتور محمد مرسي هو عين العقل وخطوة على طريق

---

131 المصدر نفسه.

الاستقرار لتأسيس الدولة المدنية التي يحلم بها المصريون، ويكفي أننا كنا تحت حكم العسكريين منذ60 عامـــًا"132.

ثم جاء عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، لنجد أن الإعلامُ بأكمله معه، بالحق وبالباطل، بفهم وبدون فهم، يتنافس على إرضائه الإعلامُ القومي والخاص والحزبي، بما يمثل قوة جبارة لم تتوفر لأي رئيس من قبله، بما في ذلك الرئيس عبدالناصر نفسه، بما يمثل حالة –لم يسبق لها مثيل– من الطغيان الإعلامي لصالح الرئيس، وبما يغيب معه الحد الأدنى من التوازن الإعلامي المطلوب لاكتمال الصورة وحماية الحقيقة وصيانة الوعي العام من تخدير الاتجاه الواحد133.

في عهد السيسي، اختار المجلس الأعلى للصحافة –بعد تأخير لعدة أشهر– قيادات صحفية لم تُثبِت –في معظمها– أنها أفضل حالاً من حيث الكفاءة والمستوى عن الأسماء السابق الإشارة إليها، إلا من رحم ربي.

وفي غياب الاهتمام الاقتصادي للمالك الاسمي للصحف القومية، لم تأخذ الصحافة من شكل القطاع العام سوى الترهل وقلة المسؤولية، في حين ظلت كل مؤسسة مرتبطة بتراثها الإداري السابق على التأميم، فظل العديد منها أقرب إلى الدكاكين رغم ضخامتها، بما يعنيه ذلك من فردية القيادة، وغياب الوصف الدقيق للوظائف الذي يحدد مسؤوليات وامتيازات كل وظيفة.

---

132 مؤمن خليفة، ضربة معلم، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 15 أغسطس 2012.

133 أنور الهواري، لماذا نعارض السيسي؟!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2014.

عانت المؤسسات الصحفية القومية على مدار سنوات من غياب تصحيح هياكلها المالية وزحام شديد في أعداد العاملين بها، ورغم الحديث المستمر عن تصحيح الهياكل المالية لهذه المؤسسات، والتفاوض في هذا الشأن مع رؤساء الحكومات المتعاقبة، فإن السلطة أو الحُكم كان يرى أنه من الأفضل أن تظل الحال كما هي عليه. كان هناك إصرار على بقاء الأزمة، وأن تتم المعالجة بـــ"القطاعي"، دون إصلاح جذري134.

بعيدًا عن سوء مآل المؤسسات الصحفية القومية، اشتعلت أزمة أخرى بين الأعضاء المنتخبين في مجالس إدارتها وبين المجلس الأعلى للصحافة، على خلفية تلكؤ المجلس لأكثر من شهرين كاملين عن إعلان التشكيل الجديد لمجالس الإدارة.

في المرتين، لم تعكسِ الاختيارات تغييرًا يبرر التلكؤ الذي يزيد الأداء المرتبك ارتباكـــًا. بين التغييرين لم يقدم المجلس ملحوظة تحريرية أو إدارية أو مالية لمؤسسة من هذه المؤسسات. علمـــًا بأن هذا المجلس يختلف عن كل المجالس السابقة؛ إذ جاء راكبًا موجة ثورية، كان من المفترض أن ينعكس أثرها في عمله، وبالتالي في المؤسسات، سياسيـــًا بأخذ خطوة من السلطة، واقتصاديـــًا بوقف إهدار الموارد المادية والبشرية135.

---

134 شريف عارف، الكاتب الكبير مكرم محمد أحمد في شهادة للتاريخ: زمن "الزعيم الأوحد" انتهى، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 يناير 2015.

135 عزت القمحاوي، فرصة وحيدة وحصرية لإنقاذ الصحافة القومية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 يناير 2015.

في ظل ارتباك واضح، اختل ميزان القوى الإعلامي في المجتمع، بحيث صار الإعلام الخاص هو الذي يبادر بالهجوم، في حين اكتفى الإعلام المملوك الدولة بموقف الدفاع.

تجلى ذلك خلال الأزمة التي فجَّرها بيان إعلان عدد من رؤساء تحرير الصحف الخاصة عن شروعهم في تأسيس "غرفة صناعة الصحف الخاصة" في نوفمبر 2014، والهجوم الكاسح على هذه الخطوة في بيان نقابة الصحفيين، حيث أكد المجلس "أن وقائع وتحركات ومحاولات مريبة ومثيرة للقلق شهدها الوسط الصحفي والإعلامي أخيرًا، يسعى إليها بعض رجال الأعمال للهيمنة على الإعلام الوطني وإفقاده استقلاله"136.

ذكّر بيان النقابة هؤلاء الزملاء بأن الغرف الصناعية يؤسسها ملاك الصناعة وليس الذين يعملون فيها بأجر، وبأنهم أعضاء في نقابة تضم الذين يبيعون قوة عملهم، دون الذين يشترونها، وبأن قانونها لا يجيز للعضو أن يكون مالكـًا لصحيفة أو مساهمـًا في ملكيتها، وأنذرهم بأنه سيطبق هذا القانون على كل من يخالف منهم، وهو ما يعني فصلهم من عضوية النقابة، وحرمانهم بالتالي من تولي مواقع رئاسة التحرير.

وقبل أن ينتهي الأسبوع، أصدر من تبقى من هؤلاء الزملاء، بعد أن انسحب الباقون، بيانـًا آخر، أكدوا فيه حرصهم على وحدة

---

136 محمد علي، "نقابة الصحفيين" تفتح النار.. غرفة صناعة الصحافة "تعكس تحركات مريبة ومثيرة للقلق"، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، 9 نوفمبر 2014.

العمل النقابي، ممثلاً في نقابة الصحفيين، وقالوا فيه إن بيانهم السابق قد أسيء فهمه، والصحيح أن التي أسيئت كانت صياغته، وأنكروا أنهم طلبوا الانضمام إلى الغرفة، والصحيح أنهم الذين أعلنوا تأسيس الغرفة بعيدًا حتى عن الملاك الأصليين للصحف، وأعلنوا عزمهم تشكيل رابطة لمحرري الصحف الخاصة في إطار نقابة الصحفيين تدافع عن مصالحهم، في حين قرر مديرو عموم الصحف الخاصة، خلال اجتماع المساهمين البدء في إجراءات تأسيس غرفة صناعة الصحف الخاصة137.

والحقيقة أن إصرار البيان المذكور على أن تقتصر غرفة صناعة الصحف على الصحف الخاصة دون القومية، يعكس روحــاً تنافسية غير بناءة، ويقدم تبريرات إضافية للهجة الحادة والمتشككة التي صيغ بها بيان نقابة الصحفيين.

أيــاً كانت الأوضاع السابقة على غرابتها، فإن الوضع الحالي ربما كان فيه ما هو أكثر عجبــاً.

لقد اختفى مجلس الشورى من دستور ٢٠١٤ الذي أعطى حريات واسعة للصحافة والإعلام عامة، ولكنه من الناحية "المؤسسية" تجنب تمامــاً تعبير "الملكية"، فالمادة ٢١١ التي تقضي بإنشاء "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام" تحدث عن "تنظيم" شؤون الإعلام و"حماية" حرية الصحافة ومنع الممارسات الاحتكارية والتأكد من وجود أدوات

137 صلاح عيسى، "نيوتن" يجدها.. ولكن ليس في غرفة صناعة الصحف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 نوفمبر 2014.

اتباع المعايير الأخلاقية. والمادة ٢١٢ تنص على إنشاء "الهيئة الوطنية للصحافة" كمنظمة مستقلة تقوم على إدارة وتنمية المؤسسات الصحفية "المملوكة للدولة" وما لديها من ممتلكات مع تحديثها وضمان حيادها والتزامها بالمعايير المهنية. وكذلك جاء الحال مع "الهيئة الوطنية للإعلام" في المادة ٢١٣ لكي تكون مماثلة لما جاء في المادة السابقة ولكن فيما يخص الإعلام المرئي والمسموع؛ وهنا يتكرر مرة أخرى تعبير "المملوكة للدولة"، كما يتكرر مرة أخرى تعبير "الاستقلال" وأن الأمور كلها سوف يحددها القانون.

مع استمرار تدهور حال المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، استمر سيناريو الدفاع عن الحاكم من جهة، والشكوى من الديون المتراكمة على تلك المؤسسات من جهة أخرى.

خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة دفعت الحكومة مرتبات أو قدمت دعمــاً لجميع المؤسسات من أموال دافعي الضرائب والموارد العامة للدولة والمملوكة للشعب المصري كله. فمن الناحية الاقتصادية فإن مؤسساتنا جرى لها ما جرى لكل المؤسسات الصحفية في العالم وهو التدهور المتسارع للصحافة المطبوعة. وفي مصر فإن عدد قراء الصحف عام ١٩٩٠ بلغ 3.5 مليون قارئ، وفي عام ٢٠٠٩ هبط الرقم إلى مليون ونصف مليون وفي الوقت الراهن فإن التوزيع الداخلي للصحف في مصر يتعدى بالكاد مليون نسخة. وفي عام واحد ما بين ٢٠١١ و٢٠١٢ هبط توزيع الصحف بنسبة ٢٩,٩٪. وكما حدث في الإعلام التليفزيوني، حيث تراجع نصيب الإعلام

"القومي" –أي الحكومي– من المشاهدين لصالح الإعلام الخاص، فقد حدث نفس الأمر تقريبـــاً في الصحافة. وفي الحقيقة فإنه ما عدا "الأهرام" و"الأخبار"، فإن باقي المؤسسات الصحفية تعاني الإفلاس الاقتصادي، ويسير معظمها في ذات الاتجاه الذي سارت فيه صحف التعاون والشعب من قبل حيث لم يعد هناك من حل لمعضلتها إلا من خلال تفكيكها وتوزيعها على صحف أخرى فكانت سببـــاً في زيادة أعباء هذه الأخيرة بالإضافة إلى وضع نهاية لها138.

والحقيقة أنه لم يعد من المقبول إنفاق كل تلك الأموال على إعلام حكومي خاسر ماديـــاً؛ وضعيف مهنيـــاً؛ في بلد يعاني عجزًا اقتصاديـــاً يضعه على ضفاف الإفلاس.

ليس معلومـــاً ما الذي أثلج صدر البعض –ومنهم محمد سلماوي، رئيس اتحاد الكتاب– في أن يقول السيسي في أغسطس 2014 إنه "لن يقبل أن تسقط الصحف القومية"139، في وقت يعرف فيه الجميع أن تلك الصحف تعاني مديونيات لا تستطيع سدادها تصل إلى عشرة مليارات جنيه؛ وتحتاج إلى سيولة مالية لمواجهة نفقاتها التي لا تقل عن المليار جنيه شهريـــاً140.

دفعت أزمة الصحف "القومية" إلى أن يناشد صلاح عيسى الرئيس السيسي التدخل لإنقاذها، حيث "سرد ما تعانيه هذه

---

138 د. عبدالمنعم سعيد، ماذا نفعل مع الصحافة القومية؟!، مصدر سابق.

139 محمد سلماوي، إنقاذ الصحافة القومية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 سبتمبر 2014.

140 نجاد البرعي، إعلام كفر البطيخ، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 سبتمبر 2014.

المؤسسات الصحفية القومية من مشكلات، تدفع بعض رؤساء مجالس إدارات المتعثر منها أحيانــًا إلى الهروب من الأبواب الخلفية هربــًا من الدائنين"، قبل أن يختم قائلاً: "إن الإدارة الحالية لم تتوصل بعد إلى ترجمة عملية للسياسة التي أعلنتموها بشأن ضرورة الحفاظ على المؤسسات الصحفية القومية، وعدم السماح بسقوطها، وهو ما يتطلب أولاً وضع سياسة قصيرة الأمد، لتعويم الخاسر منها، حتى يستطيع أن يتخطى ما يواجهه من عقبات، وتهيئة الظروف أمام المؤسسات المستقرة منها، لكي ينطلق الجميع -بعد ذلك- في إقامة أساس إعلام المصالح العامة، الذي تمثل هذه المؤسسات حجر الزاوية فيه"141.

استجابة لهذه النداءات، أمر السيسي بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والمؤسسات الصحفية القومية بهدف وضع خارطة طريق تكون قابلة للتنفيذ للنهوض بالصحف القومية واستغلال أصولها الاستغلال الأمثل.

جاء ذلك خلال لقاء الرئيس، مع أعضاء المجلس الأعلى للصحافة برئاسة رئيس المجلس جلال عارف، والأمين العام صلاح عيسى، وحسن عماد مكاوي، أحد أعضاء المجلس ورؤساء المؤسسات الصحفية القومية ورئيس وكالة أنباء الشرق الأوسط، وبحضور رئيس الوزراء المهندس إبراهيم محلب، ووزير المالية، هاني قدري.

---

141 صلاح عيسى، خطاب مفتوح للرئيس عبدالفتاح السيسي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 نوفمبر 2014.

في الاجتماع المذكور، طالب السيسي بأن تتوصل هذه اللجنة إلى 10 أو 12 قرارًا تكون قادرة على حل مشكلات المؤسسات الصحفية القومية؛ حيث يكون جزء من هذه الحلول من خارج "الصندوق" أي وضع "حلول غير تقليدية".

وأكد أن الدولة لن تسمح بسقوط المؤسسات الصحفية القومية، قائلًا: "نريد أن تفوق المؤسسات الصحفية وتشتغل"، مضيفـــًا أن الدولة تريد أن يكون الإعلام القومي إعلامـــًا ناجحـــًا ولا بدَّ أن نكون متأكدين من ذلك142.

زاد إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، على ذلك بالقول إن هناك توجيهات واضحة من الرئيس السيسي بالحفاظ على المؤسسات الصحفية القومية ومساندها لكي تعود لأداء دورها التنويري في المجتمع، موضحـــًا أن هناك تكليفـــًا من الرئيس بإصلاح هذه المؤسسات، وأن تدار بشكل أفضل. وأضاف، أثناء زيارته لمؤسسة دار المعارف: "نعلم أن هناك مشكلات وتحديات في المؤسسات الصحفية القومية، لكننا سنساندها، وسيتم تشكيل لجنة لبحث مشكلات هذه المؤسسات والعمل على حلها، وإذا كنا لا نملك الموارد فإننا نملك التوكل على الله، وإرادة الإصلاح والجهد"143.

---

142 وكالة أنباء الشرق الأوسط، "السيسي" يأمر بتشكيل لجنة لحل مشاكل المؤسسات الصحفية القومية، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 8 ديسمبر 2014.

143 منصور كامل، محلب في "دار المعارف": الدولة تساند المؤسسات الصحفية القومية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 يناير 2015.

غير أن هناك من يرى أن تلك المؤسسات الصحفية "الحكومية" تعتبر شاهدًا على تبديد أموال المصريين من أجل نشر صور "تعبيرية" للحكام في الصفحة الأولى، كما حدث في الصورة الشهيرة التي نشرها "الأهرام" في عهد أسامة سرايا للرئيس حسني مبارك متقدمــًا الرئيس الأميركي باراك أوباما وزعماء دوليين آخرين، على خلاف الحقيقة.

كان مبارك أيضــًا "يؤمن بدور تلك الصحف ويتمسك بوجودها"؛ هكذا نقل عنه نقيب الصحفيين الأسبق مكرم محمد أحمد في ١٧ يونيو ٢٠٠٦ خلال ندوة نظمها معهد الأهرام الإقليمي للصحافة ونَشرت جريدة "المصري اليوم" تغطية لها. غير أن مبارك نفسه كان يرى أن الصحفيين "دول عالم "لَبَطْ"144، و"إما أن لهم مصالح خاصة، وإما أنهم لا يفهمون"145، وقال ذات لقاء مع محمد حسنين هيكل: "إن الصحفيين يدَّعون أنهم يعرفون كل شيء، وإنهم "فالحين قوي"، والأفضل أن ينكشفوا أمام الناس على حقيقتهم، وإنهم "هجّاصين" لا يعرفون شيئــًا"146.

خلال لقاء الرئيس السيسي بمجموعة من شباب الصحفيين والعاملين في الإعلام، قفزت مسألة مؤسسات الإعلام "القومية" إلى الواجهة.

---

144 محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2012، ص 50.

145 المرجع نفسه، ص 51.

146 المرجع نفسه، ص 50.

رحب السيسي ببعض المقترحات التي تم طرحها أثناء اللقاء ومن بينها تطوير مؤسسات الإعلام القومية لتقوم بدورها جنباً إلى جنب مع الإعلام الخاص وتحقق التوازن المطلوب على الساحة الإعلامية، وتؤكد دورها كمنبر للتواصل بين الدولة ومختلف مؤسساتها وبين الشعب. ودعا شباب العاملين في الإعلام إلى إعداد ورقة عمل تتضمن مقترحات محددة لتطوير مؤسسات الإعلام "القومية"147.

مجددًا، الحديث عن الأزمة، في ظل غياب الحلول الممكنة.

إن إصلاح حال الإعلام المصري لن يتم إلا بتخلي الدولة عن ملكيتها للمؤسسات القومية، وتحويل كل مؤسسة إلى كيان اقتصادي مستقل (ليكن شركات مساهمة تحدد فيها حدود قصوى لملكية الأسرة الواحدة) بمجالس إدارة منتخبة بكاملها، تُحاسَب أمام جمعية عمومية حقيقية.

ربما كان المخرج أيضاً بأن تتحول وسائل الإعلام المملوكة للدولة إلى إعلام الخدمة العامة، ولكن حتى الآن لم تُبذل أي جهود لتحقيق ذلك. كما يجب البحث عن صيغ للحفاظ على حقوق العاملين في الإعلام المملوك للدولة، وحتى حينه أيضاً لم تُبذل أي محاولات لتحقيق ذلك أو حتى بحثه للوصول إلى صيغ وأفكار تستفيد من التجارب الدولية المشابهة للتجربة المصرية الراهنة.

---

147 محسن سميكة وحسين رمزي، التفاصيل الكاملة للقاء السيسي مع شباب الإعلاميين والصحفيين، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 2 ديسمبر 2014.

في حديث مستقبل مهنة الصحافة، فإن قضية الصحافة "القومية" تقف في وسطها تتحدى الجميع، وهي التي تضم أكبر عدد من الصحفيين الأعضاء في نقابة الصحفيين، وهي التي باتت تشكل نزيفـــاً ماليـــاً واقتصاديـــاً للدولة النازفة أصلاً من محن أمنية واقتصادية مروعة.

السؤال هو: هل المطلوب هو دعم الفشل؟!

إن دعم ميزانيات هذه المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة بمليارات الجنيهات يعني عمليـــاً إهدار هذه المليارات دون حل المشكلة من جذورها.

ليس مفهومـــاً -على سبيل المثال- سر تمسك هذه المؤسسات الصحفية بإصدارات لا معنى لها، ولا قراء، ولا هدف، ومع ذلك فإنها تصدر، ليكون صدورها في كل أسبوع أو شهر نموذجـــاً حيـــاً لإهدار المال العام.

يرى د. عبدالمنعم سعيد أن المؤسسات الصحفية العامة تنقسم إلى قسمين: أولهما يضم "الأهرام" و"الأخبار"؛ وثانيهما يضم باقي المؤسسات. وأساس التقسيم -وفق د. سعيد- هو أن الأولى رغم أنها لجأت إلى الدولة/ الحكومة للحصول على أموال فإنها لا تزال تدفع مرتبات العاملين فيها، كما أن لديها أصولاً طائلة من أراض واستثمارات، بل إن لديها شركات تعمل في أوضاع "شبه احتكارية". وبشكل عام فإن لديها قطاعات للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات.

ببساطة فإن كلتا المؤسستين لا تزالان واقفتين على أقدامهما رغم العمالة الزائدة إلى حدود غير مقبولة اقتصاديـــاً. ورغم ذلك فإن كلتيهما تحتاجان إلى عملية نقل دم مالية للخروج من فترة الركود التي ألمت بهما ويمكن توفيرها من السوق العامة بأن تتحول كلتاهما إلى شركة قابضة تضم شركات القطاعات المشار إليها وتطرح أسهمها للشراء والتداول مع شرطين: أن يكون المشتري مصريـــاً؛ وألا يحصل المشتري على أكثر من ١٪ من الأسهم. هذه القطاعات قدمت أحيانـــاً ما يفوق مليارين من الجنيهات، ودفعت أرباحـــاً وحوافز و"أبناطـــاً" ومكافآت في الأعياد الصغرى والكبرى ومع افتتاح المدارس، وفي الإمكان أن تقدم الآن ما هو أكثر إذا ما أديرت وفق أسس اقتصادية. القسم الثاني من المؤسسات الصحفية، وهذه للأسف تعاني الإفلاس منذ فترة طويلة، وتعيش في كنف الحكومة منذ سنوات، وليس متصورًا إنقاذها إلا بحلول جذرية، منها خصخصتها والاستفادة من الاسم التاريخي لها مثل "روز اليوسف" أو "دار الهلال"، إضافة إلى "دار التحرير". الحل الآخر الممكن هو تجميعها في شركة واحدة قابضة تضم المنتج الأكثر نجاحـــاً في كل مؤسسة (مجلات روز اليوسف، والمصور، وأكتوبر) على أن تضم لها كل الأصول الباقية من مبان ومطابع وأصول أخرى تعطي مرونة لإدارة الشركة على تجهيزها للطرح العام148.

---

148 د. عبدالمنعم سعيد، الصحافة القومية مرة أخرى!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 أكتوبر 2014.

شكل الملكية وحده لا يحل معضلة الصحافة "القومية"، وفي الحقيقة كل الصحافة المصرية، فكلها تواجه مثل ما يحدث في الصحافة العالمية من التراجع في التوزيع، ومعه تقلص الإعلانات. وما جرى في العالم خلال الأعوام القليلة الماضية هو تغير كبير في الصحافة المطبوعة وتحولها التدريجي من مؤسسات إعلامية تندمج فيها وسائل التعبير عن الرأي من الكتابة على الورق إلى الكتابة الإلكترونية إلى الأشكال الفضائية للتعبير التليفزيوني. لقد انكسرت الحواجز ما بين أشكال التعبير المختلفة نتيجة الثورة العلمية التكنولوجية الحالية والتي جعلت مؤسسات مثل "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" وأمثالهما في أوروبا وآسيا قادرة على الصمود وعبور هذه الأزمات المصيرية وأن تؤسس لأشكال جديدة من الإعلام يتضخم قراؤها ومشاهدوها كل يوم.

تم ذلك من خلال عملية مضنية لتغيير "المحتوى" المتميز بالعمق التاريخي للتطورات الجارية (الزمان)، والقدرة على توقيعها على الأرض بما فيها من جغرافيا وديموغرافيا (المكان). وهكذا فإن تغييرات عميقة تجري الآن في طبيعة الفنون الصحفية تجعل قدراتها أكبر بكثير مما كانت عليه في التأثير والمساهمة في بناء المجتمعات.

هذه الأفكار مازالت بعيدة عن التطبيق في الصحافة المصرية عمومـــًا، وخاصة الصحافة "القومية"، التي تواصل سياساتها البالية في تمجيد السلطة، وتكتفي بالجأر من الشكوى من تراكم مديونياتها دون أن تبتكر الحلول أو تدرس تجارب الآخرين في تطوير الإمكانات

وتعزيز الموارد.

في ملف الصحافة "القومية" -وغيرها- يجب أن يدرك الجميع حاجتنا إلى صحافة ووسائل إعلام وتواصل يفرض تنوع توجهاتها وانحيازاتها الأيديولوجية والفكرية والسياسية وتعدد أنماط ملكياتها وأشكال إدارتها حدًا أدنى من مهنية العمل ومن موضوعية التعامل مع الأخبار والآراء بالبحث عن الشق المعلوماتي ومكون الحقيقة بجانب التعبير عن التوجهات والانحيازات.

نريد وسائل إعلام لا يتقلص دورها إلى النقل غير النقدي لرؤى وتفضيلات السلطة التنفيذية أو أن تصمت عن توثيق وكشف اختلالات وتجاوزات وانحرافات أفعال الحكام والحكومات حين ينتهكون حقوق وحريات المواطن أو يرهقون المجتمع وتنظيماته الوسيطة تلويحـــًا بالقمع وتهديدًا بالاستثناء أو يتغولون على السلطتين التشريعية والقضائية أو يطمسون المعلومات والحقائق بشأن نتائج الخطط والبرامج وغيرها149.

نريد صحافة حُرة حقيقية لا صحافة يكبلها النظام أو يكبلها رؤساء تحريرها طواعية من أجل بقائهم في مناصبهم آمنين سالمين. لا نريد صحافة المنافقين والمرتعشين. لا نريد صحافة الطبل والزمر فقد سئمنا منها وأصابنا الغثيان منها منذ ستة عقود.

---

149 د. عمرو حمزاوي، هنا وهناك.. أفكار حول تغول السلطة التنفيذية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 8 نوفمبر 2014.

ونحن نفتقد الصحافة التي لا تنسى البحث عن المعلومة والإعلام الذي يحترم الموضوعية والتعددية على الأقل بين الفينة والأخرى، ووسائل التواصل التي تناهض احتكار السلطة التنفيذية للحقيقة ولا تتحول إلى ترويج هستيريا الرأي الواحد وفاشية التخوين والتشويه عند الاختلاف.

الخبر المؤسف، أنه مازال في مصر من يَحِن إلى إعادتنا إلى زمن إعلام "كفر البطيخ".

اخترناه!

"ولهذا فإن علينا ألا نعجب إذا عرفنا أن الملك بموجب ألقابه الرسمية "سيد المصريين" أو "ربهم"، وهو أيضاً "السيدتان"، أي ملتقى الإلهتين الحاميتين اللتين تحميان الشمال والجنوب"150

في عام 1979، كتب الفيلسوف الفرنسي ريجيس دوبريه محذرًا من أن "وسائل الإعلام تتجه نحو الشخصي لا نحو الجماعي؛ نحو الأحاسيس لا نحو العقل؛ نحو الفردي لا نحو الكوني. هذه الخصائص الثلاث الملازمة لأركان الإعلام الجديدة، والتي هي في الواقع واحدة، سوف تُحدِّد طبيعة الخطاب المسيطر وبروفيل حامله. إنها تفرض استراتيجة فردية وفوضى جمعية. لا حاجة بعد الآن لـ"كودات"، ولا لـ"إشكاليات"، ولا لـ"سياج" من المفاهيم"151.

المشكلة الجوهرية تحدث حين تتحول وسائل الإعلام إلى أداة للتلاعب بالرأي العام، من أجل مصالح خاصة، أو أن تصبح ساحة تابعة للسلطة، ليس لها استقلال ذاتي ولا قواعد مشروعة في التعامل مع قضايا الساعة بمهنية وموضوعية152.

---

150 د. إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، العدد 183، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1994، ص 25.

151 Régis Debray, Le Pouvoir intellectuel en France, Paris: Ramsay, 1979, p.97.

152 Laurent Joffrin, Média-paranoïa, Paris: Seuil, 2009.

إن الإعلام ليس جزيرة معزولة عن المجتمع الذي يعيش على سطحه ويؤثر في أحشائه، وإنما هو مشدودٌ ومربوط طوال الوقت بظروف هذا المجتمع والمستوى الذي حققه من النضج والتطور على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما أن منظومة الإعلام في أي بلد شديدة التأثر والحساسية تجاه قضية الديمقراطية وما إذا كانت موجودة أصلاً أو معدومة بالمرة، وكذلك باقة الحريات ومدى تمتع الناس بها أو حرمانهم منها كلها أو أغلبها. وهذا يعني أنه يصعب إيجاد إعلام حقيقي متطور أو قابل للتطور في بلد يعاني أهله البؤس والحرمان عمومــاً، والحرمان من الحرية على وجه الخصوص153.

والمتابع للإعلام المصري -المرئي تحديدًا- لا يملك سوى الشعور بخيبة الأمل في ظل تدهور حرفية ومهنية الإعلام على يد الكثير من "نجومه"، الذين حوّلوا مصر التي يتشدقون بالتغزل فيها من جوهرة ثمينة إلى مجرد سلعة في يد "تاجر خائب".

مزادٌ الكل يسعى فيه لتحقيق أعلى الأرباح حتى وإن كان الثمن النهش في الجسد المريض. ورغم أن السباق المحموم من أبجديات العمل الإعلامي، فإنه تحول في مصر من السعي لتقديم "قيمة" للمتلقي إلى ممارسات ساذجة ومراهقة إعلامية عجزت عن التفرقة بين حرية التعبير وبين اللهو بمقدرات وطن يمر بظروف بالغة الدقة154.

153 جمال فهمي، مصدر سابق.

154 لينا مظلوم، الإعلام المصري.. ومنطق "التاجر الخائب"، موقع "بوابة الوفد" الإلكتروني، 11 نوفمبر 2013.

في ظل التكدس الرهيب في وسائل الإعلام في مصر، فوجئنا بأنه بدلاً من أن يزداد المجتمع علمـــاً واستنارة سقط في مستنقع من الإسفاف والانحدار وغياب المفاهيم والمسؤولية. لقد لعب الإعلام المصري دورًا كبيرًا في إسقاط نظامين وعزل رئيسين وخاض معركة ضارية ضد فساد نظام رحل وتخلف جماعة سطت على السلطة. هذا الإعلام سقط مرة واحدة في مستنقع الإسفاف أمام فهم خاطئ للحرية ومحاولة يائسة لتصوير مجتمع ديمقراطي لم يولد بعد وليست لديه المؤهلات التي تجعله يخوض تجارب الديمقراطية الحقيقية بوعي وإدراك.

يمثل الإعلام المصري الآن واحدة من أخطر الأزمات التي تواجهها مصر، خاصة مع حالة الانفلات التي تعيشها سياسيـــاً وأخلاقيـــاً وفكريـــاً، وأصبحت الحكومة بكل مؤسساتها عاجزة عن مواجهة هذا الأخطبوط الذي يهدد أمن مصر واستقرارها. من السهل أن تسمع نقدًا حادًا من كبار المسؤولين للإعلام المصري، ولكن لم يتحرك أحد لإنقاذ السفينة.

إن كل قناة يقف خلفها طابور طويل من أصحاب المصالح يدافعون عن وجودهم ويستخدمون كل الوسائل لتحقيق المزيد من هذه المصالح، بل إن الأموال التي تدفع من هذه القنوات تمثل لغزًا حائرًا؛ لأن الإعلام الآن لا يحقق أرباحـــاً أو مكاسب تتناسب مع ما تتحمله هذه القنوات من نفقات155.

155 فاروق جويدة، إعلام الدولة أم دولة الإعلام؟، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 30 يناير 2015.

كانت البدايات قد ظهرت في السنوات الأخيرة من عهد مبارك، حين تسربت الطبقة الجديدة من الأثرياء وأصحاب المال والنفوذ إلى مجالات الإعلام والعلاقات العامة، "وهكذا وقعت عملية تجريف مصر، وكان أسوأ ما فيها ما جرى للتعليم، بعدما جرى للإعلام والثقافة"156.

يتعين هنا أن نشير إلى هشاشة وتشوه الثقافة السياسية في المجتمع المصري، ذلك أنه حين عُطلت الديمقراطية وتم حل الأحزاب منذ خمسينيات القرن العشرين فإن الناس هجروا السياسة واستقالوا منها. إلا أن الأغلبية الساحقة إن لم يكن الجميع عادوا إلى السياسة بعد ثورة 2011، فدخلوا إليها بغير خبرة أو تراكم معرفي، وظلت وسائل الإعلام هي المرجع والباب الذي تعرفوا منه على السياسة، الأمر الذي نقل إلى المجتمع تحيزات وتشوهات الأداء الإعلامي، فغرس في الوجدان العام بذور القابلية للبغض والكراهية، التي تجلت ثمارها في مرحلة ما بعد ثورة يناير157.

ليس معروفــاً ما إذا كان الغموض الذي يحيط بدائرة القرار السياسي راجعــاً إلى عوامل الحيرة وعدم اليقين التي تكتنف التفاعلات داخل تلك الدوائر، أم أنها من تقاليد الإدارة العليا في مصر، التي تعتبر السياسة ملكــاً للرئاسة ولا شأن للرأي العام بها، أم أنها من بصمات عسكرة النظام التي تعتبر كل أنشطة العسكر أسرارًا

---

156 محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 194.

157 فهمي هويدي، أزمة مصر في عام الكراهية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 24 ديسمبر 2013.

لا يجوز للأغيار الاطلاع عليها. أيـًا كان الأمر فالشاهد أن المجتمع انفصل عما يجري في طوابق السياسة العليا.

يلتفت المواطن حوله ليعثر على وسيلة إعلام تعمل فقط في توصيل المعلومة الدقيقة التي تم التحقق من مصادرها وجرى نقلها بأمانة، فلا يجد سوى من يوصلون الكذب الساذج إلى المنازل، وهم لا يعرفون أن العالم قد تغير، والجمهور أيضـًا تغير.

ورغم أن المشهد الإعلامي بعد ثورة 25 يناير يعطي انطباعـًا باتساع هامش الحريات، فإن ذلك جاء على حساب الالتزام المهني والمجتمعي، خاصة في ظل وجود نخبة سياسية واقتصادية تعيش بقدم في زمن مبارك الذي لا يموت نظامه ولا شبكاته، وقدم في التطورات الاجتماعية الكبيرة التي تشهدها، دون أن تفهمها، وها هي تواصل تقديم الإعلام، الحكومي والخاص، بنفس الطريقة الكاذبة القديمة.

وكلما مارس باحثٌ التفتيش عن الحقائق وسط ركام من أحداث وتغطيات إعلامية لا تنتهي، اكتشف أن غالبية هذه الحقائق تم طمسها بما يشبه العمد، ثم أعيد استعمالها في غير مواضعها، أو إعادة استخدامها بما يفيد مستخدميها، بغض النظر عن الحقيقة التي انتهكت.

هذا حدث، ومازال يحدث، دون أن يطل علينا أحدٌ في وسائل الإعلام لتصحيح وضع أو لتصويب معلومة، وكأن الجميع قد استعذب حالة التزييف الجماعي التي يعيشها الرأي العام في كنف إعلام يمارس جزء كبير منه التضليل يوميـًا، ويعمد إلى تزييف

الحقائق وتزويرها، بما يعنيه ذلك من إهدار حقوق وتشويه شخصيات.

ومع تعمد النخب المسيطرة اليوم في مصر فرض القيود على حرية التعبير عن الرأي والحريات الإعلامية، جرى تنميط المحتوى الإعلامي (في الصحافة وفي القنوات التليفزيونية) انطلاقاً من مضامين أحادية هي تأييد ترتيبات ما بعد 3 يوليو 2013، وأولوية "الحرب على الإرهاب"، والتجريم الجماعي للإخوان المسلمين ومؤيديهم وحلفائهم في اليمين الديني، وتشويه المدافعين عن حقوق الإنسان والمطالبين بالتحقيق في الانتهاكات وممارسات الدولة الأمنية158.

لقد أحدثت صحافة خدمة السلطان وأبواق الأجهزة الأمنية وبرامجهم الفضائية تشوهات حادة في المساحة الإعلامية المصرية والمهن المرتبطة بها. وهذه التشوهات يتصدر قائمتها الطويلة إلغاء قيمة المعلومة والحقيقة والموضوعية والنزاهة المهنية، وإحلال ممالأة السلطان ونفاق الحكام وقبول الالتحاق بدوائر النفوذ والمال بحثاً عن الحماية والعوائد والمصالح الشخصية (معنوية ومادية) كمنظومة بديلة ليس لها إلا أن تفسد العمل الصحفي والتليفزيوني.

ويلي ذلك خطر صرف نظر واهتمام الأجيال الوسيطة والشابة العاملة في المجال الإعلامي عن الاجتهاد والتطور الذاتي وتنمية القدرات المهنية ومن ثم عرقلة الارتقاء جماعياً بالصحافة وبالقنوات

158 د. عمرو حمزاوي. هامش لديمقراطية.. مرض البداية. جريدة "الشروق". القاهرة، 12 نوفمبر 2013.

الفضائية. جيل الشيوخ والمجموعات المتقدمة في العمر حسمت اختياراتها وبين صفوفها أسماء كثيرة لم تنقلب على المعلومة والحقيقة والموضوعية، وأسماء أكثر قبلت الاستتباع وخدمة السلطان وتمارسهما بإمكانات تتفاوت.

الأجيال الوسيطة والشابة هي التي تتحول إلى ضحية بدفعها بعيدًا عن القراءة والإطلاع والمتابعة والتوثيق واختبار أساليب جديدة في الكتابة الصحفية والتغطية التليفزيونية، والزج بها إلى البحث عن موضع قدم في شبكات الممالأة والنفاق الواسعة ومزاحمة من سبقوهم إلى الاستتباع وبنفس الأدوات المعهودة – الترويج لتقارير الأجهزة الأمنية وتنفيذ تعليمات الحكام والنافذين وملاك الصحف والقنوات الفضائية.

أما التشوه الثالث الذي طال العاملين والمشتغلين في المجال الإعلامي وتجاوزهم فيتمثل في صناعة صورة نمطية بالغة السلبية عن الصحافة والبرامج التليفزيونية كمواطن لنشر الإفك وساحات تغيب عنها المعلومة والحقيقة والموضوعية وتعجز عن تناول قضايا الوطن وتحدياته الكبرى بجدية وبعين على التقدم والتنمية والعدل والحق. لذلك تخفق الصحافة والبرامج التليفزيونية في الاضطلاع بالمهمة المقدسة المنوطة بالإعلام في المجتمعات المعاصرة، مهمة السلطة الرابعة التي تراقب باسم الصالح العام ونيابة عن المواطنات والمواطنين السلطات العامة ومؤسسات وأجهزة الدولة والجهات الخاصة وتتتبع أفعالها وممارساتها وتكشف اختلالاتها ومناحي الفساد بها وتطالب

بتغييرها وتصر على الشفافية والمعلومة والحقيقة، إن في السياسة أو خارج سياقاتها159.

ولعل متابعة البيانين الصادرين على التوالي من المسؤولين عن القنوات الفضائية واتحاد الإذاعة والتليفزيون، ثم رؤساء تحرير أغلب الصحف القومية والخاصة والحزبية، في أكتوبر 2014، تكشف جانبـــاً من أزمة الإعلام في مصر.

اختصر البيانان دور الإعلام والصحف في مكافحة الإرهاب عبر مساندة الدولة، وعدم نشر البيانات والكتابات التي تروّج للإرهاب وتشكك في مؤسسات الدولة، دون حديث عن دوره الأساسي في محاربة الأفكار التي تصنع الإرهاب، لكن أيـــاً من البيانين لم يفصح إلى أي حد تكون هذه المساندة، هل تخص المعارك الدائرة ضد المجرمين، أم يمكن أن تطال حق نقد السياسات العامة للسلطة في ما لا يتعلق بالإرهاب، مثل الانحيازات الاقتصادية، وتردّي الخدمات العامة، وضعف كفاءة تشغيل هذه الخدمات، وسياسات إجراء الانتخابات البرلمانية، وقرارات وتشريعات لها علاقة بحياة الناس، أم أن رؤساء التحرير قرروا تأجيل الأمر كله إلى ما بعد القضاء على الإرهاب؟

وماذا عن التوقف عن نشر البيانات المتعاطفة مع الإرهاب؟ هل يعني هذا مثلاً أنه لو أن جماعة ما، تبنت عملية إجرامية ما، عبر بيان

---

159 د. عمرو حمزاوي. تشوهات خطيرة. جريدة "الشروق". القاهرة، 19 فبراير 2014.

منسوب إليها، أنه لن يُنشر في الصحف، أو فيديو ما، بثته إحدى الجماعات لعملياتها يُظهر كيف جرت ويجيب عن أسئلة للرأي العام، لن يُنشر؟

في أثناء الحرب على الإرهاب مثلاً، وقبل الذكرى الثالثة لثورة يناير، استنفرت القوات الأمنية وخرج وزير الداخلية ليؤكد جهوزيتها، وقال قوله المأثور: "اللي عاوز يجرّب يقرّب"، وبعد ساعات فجَّر إرهابيون مديرية أمن القاهرة. هل الإشارة إلى تقصير ما في السياسات الأمنية هنا يعد في نظر رؤساء التحرير دعماً للإرهاب؟ وهل نشْر فيديو السيارة التي فجرت المديرية في كل القنوات بما يؤكد التقصير كان عملاً غير وطني؟

بهذا المنطق، بأي معيار وطني أو مهني يرى رؤساء التحرير تلاعب "وكالة أنباء الشرق الأوسط" الرسمية بمضمون مقال جريدة "نيويورك تايمز" الأميركية وتزوير ترجمته، فحدثت المساجلة الشهيرة بين جريدة "الأهرام" التي تورطت في نقل الترجمة والجريدة الأميركية الشهيرة؟ بيان الوكالة تقريباً ذهب إلى ما ذهب إليه رؤساء التحرير في بيانهم، حين قال إن الوكالة تُحركها الثوابت والمصالح الوطنية وعدم المساس بالأمن القومي. هل المصلحة الوطنية تعني تلفيق التراجم والكذب على الرأي العام؟ هل يكون الصحفي وطنياً حين يتمسك بمهنيته ولا يكذب، أم أنه من الأفضل له أن يكذب من أجل الوطن؟ هل وطنية الصحفي في مهنيته واحترامه للرأي العام والقانون والدستور ولوائح المهنة ومواثيقها، أم في تفسيره للأشياء بمنطق المصلحة الوطنية

حتى لو كان سيكذب ويخدع الناس ويخدع حتى السلطة التي يحرص عليها حين لا يقول الحقيقة؟160

وطنية الصحفي في مهنيته.. أن لا يكذب، وأن يكون موضوعيـــاً ودقيقـــاً ونزيهـــاً وقريبـــاً من الحقيقة.

بيان رؤساء التحرير يبدو معتدلاً إذا قورن بحملة الترهيب والتنديد التي انطلقت في بعض المنابر الإعلامية، ونادى بعضها بالكف عن الحديث عن الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، كما لم يتوقفوا عن الغمز والتنديد وتوجيه أصابع الاتهام إلى المنظمات الحقوقية ودعاة المجتمع المدني. وهو ما استسلم له بعض عناصر النخبة حتى نقل عن عميد حقوق القاهرة السابق وأستاذ القانون لاحقـــاً، قوله إن حرية الرأي والتعبير يجب أن تتنحى جانبـــاً لحين وقوف الدولة على قدمين ثابتتين. أما البعض الآخر فذهب إلى أبعد بكثير161. فمنهم من نادى باستخدام البطش والعنف بحق المخالفين. ومنهم من وجه خطابه إلى الرئيس السيسي قائلاً: "لا تكتفِ بـــ"سيناء" يا سيادة الرئيس، وأعلن مصر من أسوانها إلى مطروحها "ثكنة عسكرية" إذا لزم الأمر، وتُقطع اليد التي تكتب حرفـــاً ضدك.. يُقطع اللسان الذي يتجرأ ويسألك: "بتعمل إيه؟".... ضع الأخلاق جانبـــاً وكن فاشيـــاً يا سيادة الرئيس. اقتل كل أعداء دولتك التي تحلم بها.. إنهم كفار. إنهم صهاينة، بل أشد خطرًا

160 أحمد الصاوي، أن تكون صحفيـــاً ووطنيـــاً، جريدة "التحرير"، القاهرة، 28 أكتوبر 2014.

161 فهمي هويدي، السيناريو الكابوس، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 نوفمبر 2014.

وحقارة، ولا تنسَ أن تعيد "كلاب الداخل" إلى مواسير الصرف التي خرجوا منها"162.

إن إحدى مشكلات الكتابة الصحفية أو التعليق التليفزيوني في زمن الخوف أن ضغوطه ترفض حتى الحياد والاستقلال، وإنما تصر على الإلحاق والاستتباع. وهي في ذلك ترفع شعار "إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا". وهو ما ينتهي بتصنيف غير الموالين ضمن المشتبهين وغير المرضي عنهم. وهذا التصنيف يدرجهم ضمن قوائم النظام السوداء، وهذه لها تبعاقما التي لا حدود لمراتب الأذى فيها.

الضغوط التي تمارسها أجهزة الدولة على وسائل الإعلام المقروءة والمرئية تحشر المسؤولين عن التحرير في مأزق، وهؤلاء يتوزعون على أربع فئات: فمنهم الصامدون الذين يتمسكون بأصول المهنة والولاء للجمهور ويبذلون جهدهم للحفاظ على ذلك الموقف ولذلك يبدون الاستعداد لمراجعة السلطة والحوار معها، ويرفضون الاستسلام لضغوطها. ومنهم المرتعشون الذين يسارعون إلى الالتزام بالتعليمات تأكيدًا للولاء وحرصـــًا على كسب رضا السلطة، حتى إذا كان ذلك على حساب الحقيقة والجمهور. ومنهم المزايدون الطامحون الذين يوسعون من نطاق التجاوب إلى حد الانبطاح الذي يجعلهم سلطويين أكثر من السلطة ذاها. أما الفئة الرابعة فتضم الذين حسموا

162 محمود الكردوسي، سيادة الرئيس.. طَنِّش "العسكري" اللي جواك. جريدة "الوطن"، القاهرة، 25 أكتوبر 2014.

أمرهم من البداية وأصبحوا ممثلين للأجهزة الأمنية في الجريدة أو القناة التليفزيونية، وهم الذين يوصفون في خطابنا الإعلامي بـــ"الأمنجية".

مع شيوع التصاغر السياسي واستمراره، تراجعت القامات التي تنتسب إلى الفئة الأولى، وصارت القيادات الصحفية الجديدة تتوزع بين فئات المرتعشين والمزايدين والأمنجية. وأصبح صاحب الرأي المستقل ضحية للثلاثة مجتمعين. وبات عليه أن يدفع ثمن استقلاله مرتين، مرة لأنه ليس مرضيـــًا عنه من السلطة وذلك يكلفه الكثير في بلد تسيطر فيه السلطة على المقدرات والمقاليد. الأمر الذي يهدد أمنه واستقراره وموارده وطموحاته ومصالحه هو وأسرته. ومرة ثانية لأنه يتعرض للمعاناة في عرض أو نشر مادته، من جانب المرتعشين والمزايدين والأمنجية[163].

لم ينجح رؤساء تحرير الصحف المصرية في أول اختبار تعرضوا له بعد البيان الذي أصدروه دفاعـــًا عن النظام والمهنة، في أعقاب اجتماعهم في 26 أكتوبر 2014. ذلك أنهم كانوا قد أعلنوا في بيانهم عن رفضهم التطاول والتشكيك في مؤسسات الدولة. وأكدوا حرصهم على حرية التعبير وعلى التناول الموضوعي للأخبار والتقارير. وشاءت المقادير أن تصدر خلال الأيام القليلة التالية ثلاث وثائق سياسية وحقوقية تناولت الأوضاع الراهنة بمنتهى الموضوعية، وخلت من أي تطاول أو تشكيك، كما أنها خرجت من كيانات لا علاقة لها بالإخوان وكانت في مقدمة الذين احتشدوا ضد نظامهم في

163 فهمي هويدي، الكتابة في زمن الخوف، جريدة "الشروق"، القاهرة، 1 مايو 2014.

30 يونيو. رغم ذلك تم تجاهل تلك الوثائق؛ إذ إن أغلب الصحف قاطعتها، في حين أن صحيفة أو اثنتين اختزلت بعضها ونشرت مضمونها مبتسرًا. ولولا مواقع التواصل الاجتماعي التي تناقلتها كاملة لما سمعنا بها[164]. رسالة الوثائق الثلاث يمكن تلخيصها فيما يلي:

• بيان الحزب الديمقراطي الاجتماعي صدر في 28 أكتوبر 2014 وانطلق من تأييد موقف السلطة في مواجهة الإرهاب، مع تقدير الدور الذي تقوم به القوات المسلحة، بما يعني أنه يصطف في معسكر تأييد النظام، لكنه انتقد السياسات المتبعة في سبعة أمور هي: إصدار قوانين توسع من اختصاص القضاء العسكري وتضيف إليه جرائم يرتكبها مدنيون ضد منشآت مدنية بالمخالفة للدستور ـــ التضييق على منظمات المجتمع المدني من خلال التخوين والترهيب، وعدم طرح بدائل تشجع دورها التنموي والحقوقي ـــ تعديل قانون العقوبات بما يضع كل نشاط سياسي أو نقابي أو حزبي تحت طائلة مواد فضفاضة يمكن أن تصل إلى عقوبة الإعدام ـــ رفض الحكومة الاستماع إلى أية آراء أو مقترحات بشأن قانون التظاهر، الذي لم يحقق نتائج على الأرض سوى تقييد حق التظاهر السلمي الذي كفله الدستور ـــ عجز الحكومة عن التقدم بأية سياسات أو رؤية تتعامل مع الاضطرابات في الجامعات. واللجوء إلى استخدام شركات أمن خاصة فيما ينذر باستمرار التوتر والعنف في المحيط الطلابي ـــ

164 فهمي هويدي، نتيجة الاختبار الأول، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 نوفمبر 2014.

استمرار الغموض بشأن الانتخابات البرلمانية والإصرار على أن تتم تلك الانتخابات في ظل قوانين معيبة تسعى لتقليص العمل الحزبي والعودة بالمجلس التشريعي إلى سيطرة العصبيات والمال ـــــ تقاعس الحكومة عن اتخاذ أية إجراءات أو الإعلان عن أي برنامج لتطوير أجهزة الشرطة والنيابة والقضاء بما يرسخ العدالة الانتقالية.

- بيان أصدرته 15 منظمة ومجموعة حقوقية مستقلة في 30 أكتوبر 2014 بخصوص توسيع صلاحيات القضاء العسكري، بمقتضى القانون رقم 136 لسنة 2014 الذي أخضع جرائم التعدي على طيف واسع من المنشآت والمرافق العامة للقضاء العسكري. على أن يستمر العمل به لمدة عامين؛ إذ ذكرت المنظمات المذكورة أن القانون يسمح بمحاكمة أي مدني يتهم بتخريب الممتلكات العامة أمام محكمة عسكرية. وهي التهمة التي كثيرًا ما توجه إلى المتظاهرين المعارضين للحكومة. وهذا القانون يعد خرقــًا للمادة 204 من دستور 2014 التي اشترطت لمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري أن يكون هناك اعتداء مباشر على المنشآت العسكرية. عبرت المنظمات الخمس عشرة في البيان عن قلقها من تلك الخطوة، وخشيتها من تبعات تقويض نظام العدالة المدني بدعوى محاربة الإرهاب. ودعت إلى سحب القانون حفاظــًا على التوازن الضروري بين الإجراءات الفعالة لمكافحة الإرهاب والاحترام اللازم لحقوق الإنسان الأساسية بموجب الدستور المصري والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر.

• الوثيقة الثالثة تمثلت في التقرير الذي أعده مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في 31 أكتوبر 2014 لكي يقدم ضمن تقارير المنظمات المستقلة إلى مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ضمن الاستعراض الدوري الشامل لملف الحقوق المصري (5 نوفمبر). النقطة الجوهرية في التقرير أن جميع العناصر المعارضة لمتظاهرين أو نشطاء أو مدافعين عن حقوق الإنسان قدموا لمحاكمات غير عادلة أمام المحاكم العادية أو العسكرية، ووجهت إليهم تهم وفقـًا لقوانين لا تتفق ومعايير حقوق الإنسان. وكانت إجراءات محاكمتهم أبعد ما تكون عن ضمانات المحاكمات العادلة. الأمر الذي أدى إلى اخضاعهم لعقوبات قاسية، في حين لم تتم محاسبة أفراد قوات الأمن على الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبوها بحقهم.

مع نشوء بوادر مكارثية في الإعلام المصري تحاول إقصاء وتخوين المخالفين في الرأي، وتنادي بإعلام الصوت الواحد والرأي الواحد، ظهر من يسخر من هذا التوجه الاستبدادي، ومن هؤلاء حسام السكري، الذي كتب قائلاً:

"في ظل الاصطفاف الوطني الذي ننعم به اليوم، لا يصبح من المفيد أن نسمح لأي من هذه الأصوات المارقة ببلبلة الرأي العام. ومع وجود عدد كبير من المحطات والقنوات التليفزيونية والإذاعية يظل احتمال تسرب الأصوات النشاز واردًا. السيطرة الكاملة قد تتحقق لو أخذنا قرارًا شجاعـًا بإغلاق جميع محطات التليفزيون والإذاعة، ولا مانع أيضـًا من إغلاق الصحف. يكفينا إذاعة واحدة،

ومحطة تليفزيون وربما صحيفة. وهو ما سيسهل السيطرة على ما ينشر أو يبث. فلا جدوى من إنفاق هذه المبالغ الطائلة على مختلف الوسائل الإعلامية طالما أننا نعرف الرأي الصائب والطريق الصحيح. طريق راديو زاريا ودولتها"165.

منذ ثورة 25 يناير، عاش الإعلام المصري أطوارًا عدة تذبذب فيها تأثيره على الرأي العام المصري إلى حد كبير.

فقد تحول الإعلام بشكل مذهل بعد نجاح الثورة في إطاحة نظام مبارك، وحاول تغيير جلده، وأخذ في الشهور الستة التالية للثورة يتحرى العزف على نغمة الشارع، ويجتهد في نقل همومه ومشكلاته ومطالبه إلى صانع القرار، ويستند بقدرٍ ما إلى الشفافية والعلانية في التعامل مع الأحداث.

رأينا الإعلام الخارج للتو من معركة خاسرة في نقل الأخبار والحقائق في ظل التفوق الواضح لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص، ووسائل الإعلام الحديث بشكل عام. يحاول غسل سمعته وتنشيط دوره.

هكذا أخذ الإعلام المصري يُذكّر نفسه باستمرار بأنه أداة للرقابة قبل أن يكون بوقـًا للدعاية، كما لو أنه اكتشف تلك الحقيقة متأخرًا. إلا أن الأمر لم يخل أيضـًا من منغصات كان أبرزها حكاية "الخط الأحمر" في وصف الجيش وأسلوب إدارته للمرحلة الانتقالية.

---

165 حسام السكري، إذاعة زاريا ودولتها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 أكتوبر 2014.

بموازة ذلك، شهدت الصحف الخاصة تطورًا كميــًلا بعد ثورة 25 يناير، حيث ظهر العديد من الصحف المستقلة والحزبية، وقد عبر المحتوى المقدم من قبل هذه الصحف عن حالة الاستقطاب التي عاشها المجتمع المصري، وانقسمت بين مؤيدٍ ومعارض لتيار الإسلام السياسي. وعملت هذه الصحف على استدراك أخطاء ما قبل ثورة يناير مباشرة، والتي تسببت في تراجع تأثيرها على المجتمع، ولجوء كثيرين إلى وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة أساسية للحصول على الأخبار. توسعت الصحف الخاصة في حضورها على الأرض من خلال أعداد كبيرة من المراسلين الصحفيين، وأفردت مساحة لمشاركات ما بات يُسمى بـــ"المواطن الصحفي"، كما اتجهت إلى تطوير مواقعها وبوابها الإلكترونية وإنشاء وتنشيط صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي166.

كان من اللافت للغاية خلال هذه المرحلة اختفاء وزارة الإعلام، حيث تم تشكيل وزارة د. عصام شرف دون أن يكون من بين أعضائها وزير إعلام. تفاعل الشعب بالخطوة –التي كانت الثانية من نوعها بعد اختفاء وزارة الإعلام مؤقتــًا من حكومة د. مصطفى خليل في أكتوبر 1978– وظنها ضربــًا من ضروب الاستجابة لاستحقاق تحرير التليفزيون الرسمي من قبضة السلطة، وتم تعيين د. سامي الشريف رئيســًا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون (أوائل مارس 2011)، غير أن معين التفاؤل نضب وشح مع تسمية المجلس الأعلى

---

166 رانيا مكرم، مصدر سابق، ص 5.

للقوات المسلحة، المحرر العسكري أسامة هيكل وزيرًا للإعلام (7 يوليو 2011)، لتبدأ أجهزة الإعلام في الخروج من عباءة الثورة لترتدي "السترة الميري"167.

يومها قال وزير الإعلام الجديد إنه تلقى تكليفـــًا محددًا بإعادة هيكلة الإعلام المصري، مشيرًا إلى "أننا في مرحلة حساسة جدًا في تاريخ مصر"168.

كان دخول أسامة هيكل بوابة ماسبيرو إيذانـــًا ببدء الانقلاب من دولة الثوار إلى دولة الجنرالات ودخول الإعلام إلى عالم العسكرة؛ ذلك العالم الذي عرفه هذا الجهاز جيدًا منذ قيام حركة الضباط في يوليو 1952، وكان أهم مؤشر على ذلك صعود دور مراسلي المجلس العسكري.

ويمكن القول إن ليلة (9 أكتوبر 2011) كانت ليلة فارقة في كشف هذا التحول، حين وقعت أحداث ماسبيرو التي راح ضحيتها ما لا يقل عن 28 مصريـــًا غالبيتهم من الأقباط، وأصيب فيها المئات. والكل يذكر كيف تحولت الشاشة الفضية الرسمية يومها إلى شاشة سوداء تدعو المصريين المسلمين إلى حماية جنود الجيش المصري من الهجمة المباغتة التي قام بها مسيحيون ضدهم، وأخذ يتحدث عن

---

167 د. محمود خليل، الإعلام المصري.. من "الثورة".. إلى "السترة الميري".. إلى "اللحية"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 يناير 2012.

168 منصور كامل وأبو السعود محمد ومحاسن السنوسي، أسامة هيكل: الحكومة كلفتني بإعادة هيكلة الإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 يوليو 2011.

سقوط ضحايا من أفراد الجيش المصري، وبدأت الأعصاب تلتهب، والحناجر التليفزيونية تزعق وتدعو وتحرض.

الأدهى من ذلك أن ملايين المصريين فوجئوا ليلتها بقوات الشرطة العسكرية تقتحم استوديوهات الهواء الخاصة بقناة "الحرة" وقناة "25 يناير". وتابعوا بشغف المذيع الذي يرتعد والمذيعة التي تصرخ على الهواء مباشرة رعبـًا من مرأى القوات وهي تشهر سلاحها في وجوه من في الاستوديو. قبل هذه الواقعة بعدة أيام تمت مداهمة مكتب قناة "الجزيرة مباشر مصر" بالقاهرة للمرة الثانية على التوالي من جانب قوات الأمن، وتم إيقاف بث القناة من القاهرة.

كانت الرسالة الواضحة يومها تقول: إن الخطاب الإعلامي أصبح ينتج تحت تهديد السلاح ويتم إعداده في أروقة المجلس العسكري169. وقد سبق هذا الحدث بشهر وقوع محاولة اقتحام السفارة الإسرائيلية في 9 سبتمبر 2011، وبدأ مصطلح البلطجة يولد، ومع ميلاده أحيل مصطلح "الفلول" نسبيـًا إلى التقاعد إيذانـًا بوضع الثورة نفسها على رفوف التاريخ. أخذ الخطاب الإعلامي يثير قضية اندساس مجموعة من البلطجية بين المتظاهرين في المواجهات والاحتجاجات الثورية.

عقب أحداث السفارة وموقعة ماسبيرو، خرجت وثيقة د. علي السلمي إلى النور، في محاولة تهدف إلى "دسترة" أوضاع الجيش المالية

---

169 د. محمود خليل، الإعلام المصري.. من "الثورة".. إلى "السترة الميري".. إلى "اللحية"، مصدر سابق.

والتشريعية، وتراوحت نوافذ الإعلام ما بين الترويج لها والهجوم عليها، وكان ذلك قبل الأحداث الفارقة التي شهدها شارع محمد محمود التي سقط فيها ما يزيد على 42 شخصـاً.

خلال هذه الأحداث ازداد تأكيد الخطاب الإعلامي على قصة البلطجة في وصف الثوار، ولم تنس القنوات التليفزيونية والكثير من الصحف أن تسير على هوى المجلس العسكري في الحديث عن أن ضحايا أحداث ماسبيرو ومحمد محمود وقصر العيني –بعد ذلك– تم قتلهم على يد مجهولين. ومع بيان وزير الدفاع –حينذاك– المشير حسين طنطاوي إلى الأمة في 22 نوفمبر 2011، بدأت ساعة الصفر للتشويه الصريح للثورة والثوار، وبدا الخطاب أكثر جرأة عن ذي قبل في الدفاع عن فكرة الحُكم العسكري والترويج لمسألة ترشح المشير طنطاوي كرئيس للجمهورية.

وبالإضافة إلى التأكيد على بلطجية الثورة والثوار، وأن استمرار المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية ضرورة، بل والتفكير في إهداء كرسي الرئاسة إلى رئيس المجلس، أخذ الخطاب الإعلامي الرسمي وكذا بعض أدوات الإعلام الخاص تلعب دورًا مشبوهـاً في خلق نوع من الانقسام بين أفراد الشعب المصري. تواطأت وسائل الإعلام تلك مع نخبة عتيقة محنطة بشكل أدى إلى ممارسات وطنت حالة من صناعة الفرقة وصناعة الانقسام فضلاً عن صناعة الفوضى. بلغ الأمر بإحدى القنوات الخاصة حدًا غير مسبوق حين قدمت خطابـاً إعلاميـاً "فرعونيـاً" يدافع عن العسكر وحُكم

العسكر[170].

ومع بيان المشير، بدأ الخطاب الإعلامي ينقسم بين ثوار التحرير المطالبين بتنحي المجلس وروّاد العباسية المطالبين باستمرار المجلس. وفي الوقت الذي حاولت فيه الكثير من النوافذ الإعلامية الرسمية والخاصة أن تبدو متوازنة بين الفصيلين، كانت –من حيث تدري أو لا تدري– تجتهد في التسويق لدولة الجنرالات، لتقدم نموذجـًا للأداء التعبوي الذي يرتدي الزي العسكري، بما يعتمد عليه بناء الخطاب تحت تهديد السلاح، والدعاية للسلطة القائمة بالحق وبالباطل، والاعتماد على تسفيه واتهام الخارجين على المجلس العسكري والرافضين استمراره، والاستناد إلى رسالة إعلامية مشوشة تستطيع أن تداعب خيال الجمهور المشوش، وتصونه من أي خطاب إعلامي آخر ومغاير يمكن أن يدفعه إلى السير في الاتجاه المعاكس.

أبت بورصة الإعلام أن تصمد كثيرًا على فكرة الترويج لدولة الجنرالات بعد أن بدأت اللحى تملأ شوارع مصر على هامش الانتخابات البرلمانية التي بدأت في 28 نوفمبر 2011. فمع الساعات الأولى لبدء التصويت بالمرحلة الأولى ظهرت مؤشرات تؤكد أن الإسلاميين في صعود، هنا بدأ الإعلام هو الآخر يلتفت إلى ضرورة الارتقاء إلى مستوى الحدث، وكانت الوجوه التي تزينها اللحى هي الأكثر سطوعـًا على شاشات التليفزيون وعلى صفحات الجرائد،

170 المصدر نفسه.

وأخذ الخطاب الإعلامي في قيئة الرأي العام للدولة الجديدة "دولة الإسلاميين".

من الأمور الفارقة بصورة كبيرة في أداء الكثير من القنوات التليفزيونية الرسمية والخاصة، أنها حاولت بعد فوز الإسلاميين (حزب الحرية والعدالة وحزب النور) بأغلبية المقاعد في المرحلة الأولى شن نوع من الهجوم على هذه الفصائل في محاولة للتأثير على اتجاهات الناخبين، ومن عجب أن هذا النمط في الأداء أدى -كما هو معتاد- إلى حصد الإسلاميين للمزيد من المقاعد خلال المرحلة الثانية، ليثبت بما لا يدع مجالاً للشك عجز الإعلام عن التأثير الفاعل في اتجاهات الجمهور، وأن المصريين يتعاملون بقدر كبير من العناد مع توجهات الخطاب الإعلامي؛ إذ ينظرون إليه كمكون من مكونات السلطات الواجب عنادها، وأن الحق دائمـــاً لا بد أن يكون في الاتجاه الذي لا تروج له السلطة171.

لقد كانت النخب الليبرالية، التي تحتل مساحات كبيرة وتمول قطاعـــاً أكبر من النوافذ الإعلامية (الخاصة على وجه التحديد)، تعيش مأزقـــاً يرتبط بحالة التوجس والقلق التي سيطرت على أفرادها جراء إحساسهم بقرب ساعة اعتلاء الإسلاميين للسلطة، بما يمكن أن يترتب على ذلك من إقصاء لأفراد تلك النخبة كصناع للإعلام من ناحية وكمنتجين للرسالة الإعلامية من ناحية أخرى، وإحلال نخبة

---

171 المصدر نفسه.

جديدة محلهم تبشر بالفكر الجديد الذي يتبناه الإسلاميون حال سيطرهم على الحُكم.

ورغم اهتمام الإعلام بالأحداث التي شهدها شارع قصر العيني ومجلس الشعب والتي راح ضحيتها 14 شخصـــاً على الأقل، فإنه لم يربط بينها وبين حالة التخاذل التي تعامل بها الإسلاميون بجميع أطيافهم مع المشهد الثوري. والتفت الإعلاميون بالدرجة الأكبر إلى التعبير عن ذعرهم من الصعود الإسلامي المدوي في الانتخابات وما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج تضر بمصالحهم ليباع دم الضحايا رخيصـــاً مرة أولى برصاص الشرطة العسكرية وثانية بتخاذل الإسلاميين وثالثة بغيبوبة الإعلاميين الذين استغرقوا في التفكير في المستقبل، بالإضافة إلى الاستمرار في العزف على النغمة التي أنتجها إعلام دولة الجنرالات، والتي أصبحت تنظر إلى الثوار كبلطجية.

وكما هو معلوم، فإن الانقسام استمر خلال مرحلتَي الانتخابات الرئاسية، حتى وصل محمد مرسي إلى السلطة. بدأ النظام عهده باستدعاء إعلاميين إلى النيابات، كما حدث مع محمود سعد وريم ماجد وإبراهيم عيسى وجمال فهمي، وكان ذلك مجرد مقدمة لما هو أسوأ؛ إذ وقعت اعتداءات على صحفيين أثناء أحداث مختلفة ومنها أحداث قصر الاتحادية، واستُدعي باسم يوسف مقدم برنامج "البرنامج" بتهمتَي إهانة الرئيس وازدراء الأديان، وتم تحويل كل من جابر القرموطي وشيماء أبو الخير إلى النائب العام بتهم مختلفة؛ لتبدأ مرحلة جديدة وقاسية من العصف بالحريات وتكميم الأفواه ومطاردة

الإعلاميين172.

قاد الإعلام المرئي الخاص حملة واضحة ضد نظام مرسي، وكانت العداوة تتجاوز في كثير من الأحيان أي معيار مهني أو أخلاقي من معايير ومواثيق الشرف الصحفي. وبدا جليـــاً أن مصالح مالكي تلك القنوات تتعارض وتتقاطع مع رؤى الإخوان المسلمين وحلفائهم، التي فشلت بدورها في تقديم خدمة إعلامية تستحق الاحترام أو المتابعة سواء في الإعلام المملوك للدولة (ماسبيرو) أو القنوات المحسوبة على التيار الإسلامي، التي سقطت في غالبيتها في مستنقع التطرف والتشدد وتشجيع الفكر الظلامي.

كانت الحرب مفتوحة ومعلنة، حتى إن أنصار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل حاصروا مدينة الإنتاج الإعلامي في مدينة 6 أكتوبر غير مرة. تصاعدت حدة المواجهة، خاصة خلال معركة تمرير الدستور، ووصلت ذروتها مع بدء العد التنازلي لثورة 30 يونيو.

والشاهد أن حرية الإعلام كانت أولى ضحايا عهد الرئيس مرسي، الذي أخضع أجهزة الإعلام الرسمي لوزير من جماعته، كتم أصوات المعارضين، وبدّل رؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية بصحفيين يدينون له بالولاء، وأغلق صحفـــاً وقنوات تليفزيونية بقرارات إدارية، وقدم إعلاميين للمحاكمة بتهمة إهانته والمساس هيبته، وعيَّن مجلســاً أعلى للصحافة يقوده أتباعه، وسمح مشروع

---

172 خالد السرجاني، باسم يوسف ليس وحده، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 ابريل 2013.

دستوره بحبس الصحفيين بعد أن كان دستور 1971 يحظر ذلك.. كانت الطامة الكبرى عندما قرر حلفاؤه الاعتداء على مقر جريدة "الوفد"، وفرض حصار على مدينة الإنتاج الإعلامي التي قرروا تعديل اسمها إلى مدينة الإنتاج الإسلامي173.

الأنكى من ذلك أن الأشهر الستة الأولى من عهد محمد مرسي شهدت حملة ملاحقات للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، بلغت أربعة أمثال ما تعرضوا له خلال عهد حسني مبارك الذي استمر 30 عامـــاً174.

ثم جاءت ثورة 30 يونيو، لنشهد في الإعلام بشكل عام حالة من السُعار، يرى البعض أنها كانت انعكاســاً لحالة السعار التي وُجِدَت على الأرض في جانب من الشارع المصري175.

بعد أن استفتح المنافقون والشتامون دورهم الخالد خلال ثورة 30 يونيو وفي أعقابها، فُتِحت صنابير الحوارات والأغاني عن آخرها في تمجيد القائد والمنقذ، ولم تتوان قنوات التليفزيون ومحطات الإذاعة عن تكرار الأغاني التي تتغزل في القائد الجديد مرة تلو الأخرى، ونشرت

---

173 حمدي قنديل، الحريق في مصر كلها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 ديسمبر 2012.

174 أحمد شلبي ومحمد ماهـــر وحازم يوسف، "الشبكة العربية": ملاحقات الإعلاميين 4 أضعاف عهد مبارك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 يناير 2013.

175 أحمد فاروق، يسري فودة: السيسي شخص لديه قدرة على قراءة الموقف.. ومن حقه الترشح للرئاسة، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 6 نوفمبر 2013.

الصحف صوره على صدر صفحتها الأولى أو الأخيرة، كأننا في سباق أينا يكون أقرب إلى قلب القائد الجديد.

أصبحت الصحف والقنوات التليفزيونية كلها "تتشابه علينا"، بلا تفرد في الشخصية، ولا تنوع في الآراء، ولا تميز في التغطية الخبرية ولا العلامة التجارية لكل إصدار أو قناة.

الحاصل أن "مزيفين" نالوا مكانًا دائمًا على شاشات التليفزيون، وقالوا ما يبدو الجمهور مُهيّأً لسماعه، وانْسَلُّوا متزلقين في السائل الذي يحمي جنين الفكر المشترك176. وسرعان ما ازدادت شهرة "المزيفين" طرديًا مع مسايرتهم الأفكار المسبقة والرياح السائدة، وتحريضهم بطريقة مكارثية على إقصاء المخالفين في الرأي أو الأيديولوجيا، كي يخلو لهؤلاء المزيفين وجه السلطة.

في تلك الفترة، لعب الإعلام التقليدي، وفي القلب منه الإعلام الخاص، دورًا مهمًا في تشكيل وعي المجتمع حول "المخاطر" التي تحدق بالدولة، ونجح في حشد الجماهير ضد حكم جماعة الإخوان المسلمين، من خلال التركيز على أخطائها وسلبيات حُكمها.

من الضروري فهم ما يجري في سياق ما تمت به إدارة الحرب الإعلامية في مصر، منذ الفترة التي بدأت بتولي محمد مرسي للرئاسة، وحتى اللحظة الراهنة؛ شبكات المصالح العملاقة التي تشكّلت،

---

176 باسكال بونيفاس، المثقفون المزيفون: النصر الإعلامي لخبراء الكذب، ترجمة: روز مخلوف، دار ورد، دمشق، 2013، ص 23.

وبسرعة شديدة، بكفاءة عالية؛ لتكوين قنوات تليفزيونية، ومنابر إعلامية والدفع ناحية ضخ رسائل إعلامية ثابتة وشديدة التأثير، وهي شبكات عرّفت نفسها منذ اللحظة الأولى، وبدقة وكفاءة حقيقيّة، كضدٍ للثورة، مع سقوط حسني مبارك المدوّي، واختزلت ثورة 25 يناير في الإخوان المسلمين، لاعتبارات العدد والتنظيم، ومن ثم، ومع الوقت، اعتمد كثير من متابعيها هذه الرؤية عن أنفسهم. بعد عزل مرسي، بدأ الإعلام يردد بأن الإخوان لم يكونوا الثورة، بل إنهم كانوا ضدها.

عن طريق هذا فقط، يصبح من الممكن فهم تغيّر السياسات الإعلامية المفاجئ، في جميع هذه القنوات بالتزامن، في التعامل مع قضية بعينها مثل قطع الكهرباء، فالمشكلة التي أفسح مجال واسع لنقاشها، والتحدث عنها، وتوضيح الفشل في التعامل معها، خلال صيف 2013، أصبحت في الصيف التالي قضيّة صبر واحتمال واجب التحلّي به ريثما نبني الدولة على مهل، حيث إن الأشياء لا تحدث بين يوم وليلة طبعـــاً[177].

يتعين أن نشير أيضـــاً إلى أن المرحلة التالية لثورة 30 يونيو شهدت تناقص أعداد الصحف الخاصة بشكل ملحوظ، بسبب توقف أغلبية الصحف التي تمثل التيار الديني في مصر، وتحول بعضها إلى إصدار أسبوعي، ليصبح عدد الصحف الحزبية 8 صحف (الوفد، الأهالي، الشعب، الكرامة، النور، الحرية والعدالة، الأحرار، والعربي)،

177 أحمد جمال سعد الدين، آكلو الجواسيس، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 30 إبريل 2014.

و25 صحيفة يومية وأسبوعية هي: (الأسبوع، وطني، الموقف العربي، الشروق، صوت الأمة، الخميس، الوطن، الدستور، صوت الملايين، الجماهير، الفجر، فيتو، المصريون، الأنباء الدولية، النبأ، المصري اليوم، اليوم السابع، التحرير، النهار، الموجز، الفتح، الناس، البديل، والشارع)178.

ما حدث من الإعلام أثناء التصويت في الانتخابات الرئاسية للعام 2014 كان ثقيلاً ومخزيـًا ويكشف عن اختلال كامل في العلاقة ما بين الإعلام والرأي العام. ما حدث لا يمكن فهمه أو الدفاع عنه، أو حتى تركه يمر من دون تسجيل أو رصد، وربما كانت المرة الأولى التي تتكاثر فيها النخب الإعلامية، بكامل عددها تقريبـًا، على الرأي العام، كما أعتقد أنها المرة الأولى التي يستبيح فيها الإعلام جمهوره لدرجة سبه علانية وبألفاظ مخجلة، ومعايرته، ووصلت الأمور إلى التهديد المباشر من بعض الإعلاميين، والمذهل حقـًا أنه بالتوازي مع ذلك كان الإعلام يعتمد على ما يعتقد أنه صواب عبر متابعته غير الدقيقة لحقائق أمور التصويت، أو ربما، كما يميل كثيرون، كان يفعل ذلك وفق أوامر مباشرة من بعض قيادات عهد بائد، وفي كل الأحوال، وأيـًا كانت الدوافع، كان ما ارتكبه الإعلام جريمة كاملة، وفي لحظة هي مرتبكة بالأساس، لم تكن تحتاج لمزيد من الارتباك والعبث والتجاوز كما فعل الإعلام.

---

178 رانيا مكرم، مصدر سابق، ص 6.

الإعلام، قرر فجأة في تلك الانتخابات الرئاسية أنه الوصي على الشعب، يعلمه ويهذبه ويؤدبه ويربيه، بعدوان واضح على جميع معايير المهنة وأخلاقياها، ووصلت الأمور لانفلاتات غير معقولة، بعضها طائفي، يعاير الأقباط مثلاً أن كنائسهم احترقت وأهم مضطهدون فكيف لا يصوتون ويقفون بجوار الرجل الذي أنقذهم، وبعضها طبقي يصرخ في وجه الفقراء والمساكين بأهم سيعاقبون في أعمالهم وفي رواتبهم ولا يلومون إلا أنفسهم حينما يجدون خصومات في رواتبهم، والبعض الآخر فاشي وسافل بلغ السباب العلني بأقذع الشتائم، كل هذا حدث دون خجل أو مراجعة، أو اعتذار أو حتى تبرير خائب يغلق هذا الملف على جروحه وتقيحاته، بل اعتبروا ذلك دورًا وطنيــًا إلزاميــًا من لم يقم به يعد في صفوف الخونة، وهذا هو العار بعينه. المؤسف أن التطاول وصل للجنة المشرفة على الانتخابات وهم من رجال القضاء، والذين اضطروا تحت كل هذه الضغوط الرهيبة، كما ذكر أحدهم، إلى مد التصويت ليوم ثالث حتى يستريح الإعلام ويهدأ، وتخمد ثورته الكاذبة الخادعة غير الأخلاقية والمنافية لشرف المهنة[179].

الفضيحة اكتملت مع تقارير المراقبين الدوليين، الذين أشادوا إجمالاً بالانتخابات ومعاييرها التي ماثلت المعايير الدولية، وكانت ملاحظاهم السلبية فقط على الإعلام الخاص وما فعله، فحتى الإعلام الحكومي تمت الإشادة بأدائه وحياديته، وطبعــًا لم تستطع تقارير

---

179 عمرو خفاجي، عدوان على الرأي العام، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 يونيو2014.

المراقبة المصرية إلا أن تذكر الشيء نفسه والملاحظات ذاتها، أما الفضيحة الأكبر أن وسائل الإعلام لم تقدم الاعتذار عما حدث وهو اعتذارٌ واجبٌ وضروري، احتراماً للرأي العام واحتراماً لهذه المهنة المقدسة.

في السنوات الأربع الأولى لثورة 25 يناير، لمع نجم عددٍ من المتفوقين في وصلات النفاق والردح الإعلامي، ممن أعادوا أمجادَ سمير رجب في جريدة "الجمهورية"، وممتاز القط صاحب مقالة "طشة الملوخية" في جريدة "أخبار اليوم"[180]، وأسامة سرايا الذي كتب مقالة التهمت الصفحة الأولى من جريدة "الأهرام" في 4 مايو 2008 الذي يوافق عيد ميلاد مبارك، جاءت تحت عنوان: "يوم أن وُلدَت مصر.. من جديد". وقد شغلت صورة عملاقة لمبارك أشبه بجدارية نحو ثلثَي الصفحة، وأسفل الصفحة تعليق يبدأ بعبارة "مبارك رمز وجودنا..". وتنتهي كلمة سرايا بمخاطبة المحتفى بميلاده قائلة: "ما دمتَ بخير فإن مصر وشعبها بك ومعك بخير دائماً"[181]. ولاستكمال جرعة عبادة الفرد المكثفة، تضمن عدد "الأهرام" نفسه ملحقاً خاصاً من أربع صفحات بمناسبة عيد ميلاد مبارك، فضلاً عن صفحات إعلانية لتهنئة الرئيس. وتصدرت قائمة المهنئين في هذا العام، شركة حديد أحمد عز، رجل الأعمال المحتكر لهذه الصناعة والقيادي في الحزب الحاكم وصديق جمال، نجل مبارك[182].

---

180 ممتاز القط، حمال الهموم، جريدة "أخبار اليوم"، القاهرة، 30 يوليو 2005، ص 1.

181 أسامة سرايا، يوم أن ولدت مصر من جديد، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 4 مايو2008، ص 1.

182 راجع الملحق الخاص عن الرئيس حسني مبارك وصفحات الإعلانات، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 4 مايو 2008.

ويجوز التذكير بما أورده كاتب السلطة سمير رجب في مدح مبارك ذات يوم في مقال له في صحيفة "مايو" الناطقة باسم الحزب الوطني المنحل؛ إذ قال نفاقـًا ورياء وتزلفـًا: "حسني مبارك هو الدُرة الثمينة التي وهبنا إياها الله سبحانه وتعالى ليظل دائمـًا وأبدًا وأملاً ورمزًا ونورًا وضياء". واستخدمت أيامها الجريدة مصطلح "البيعة"، وهي أمور تقترب من آليات صناعة الحاكم الفرد المتفرد183.

والذاكرة لا تنسى أن سمير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير سابقـًا، قرر في يوم الاستفتاء على بقاء مبارك لفترة رئاسية -ضمن الفترات الرئاسية التي تولاها تباعـًا- أن يضع في الجانب الأيسر من مقالته على الصفحة الأخيرة من جريدة "الجمهورية" آية قرآنية تقول "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله" (الآية العاشرة من سورة الفتح). وهي واقعة ليست خارجة عن سياق مقرئ قرآن شهير ابتدأ تلاوته في إحدى المناسبات الدينية قبل دخول مبارك، ثم ضبط نفسه وقسم الآية نصفين "وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ".. بحيث توائِم قراءته دخول مبارك وهو يقول "مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ".

من سلالة رجب والقط وسرايا، ذاع صيت قناة الفراعين وصاحبها توفيق عكاشة، وأصبح مرتضى منصور ضيف الضيوف على غرار نجم النجوم، واختير رؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارات

183 محمد فتحي يونس، صناعة الآلهة: دراسة في أساليب الدعاية للقادة السياسيين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012.

صحف، بل ووزراء إعلام لا يجيدون العمل الإعلامي فضلاً عن الكتابة نفسها، وتحوَّل عددٌ كبير من مُقدمي البرامج التليفزيونية –من عمرو أديب ولميس الحديدي إلى أماني الخياط وأحمد موسى ونائلة عمارة ومحمد الغيطي– إلى حديث المصاطب، بعد أن اختلط الأمر عليهم بين دورَي الصحفي والناشط السياسي.

تسببت هذه "الزعامات" التليفزيونية وغيرها في حدوث انقسام في الشارع المصري. كان الإعلام هو المسؤول عن توسيع هوة الخلاف واحتدام الصراع بين ثوار يناير وثوار يونيو، ونصب الإعلام شركاً للدفاع عن هذا والهجوم على ذاك وتحوَّل المذيعون إلى منصات لإطلاق الصواريخ كل ليلة.

بموازاة ذلك، غابت قيم الحرية والتعددية والموضوعية والعقلانية عن المجال العام والمساحات الإعلامية بعد أن أعيد تأسيس هيمنة منظومة السلطة ومؤسساتها وأجهزتها النافذة على المجال العام، ووظفت هي سطوتها ووظفت النخب الاقتصادية والمالية المتحالفة معها ملكيتها لوسائل الإعلام لتوجيهها المباشر لمصلحة بناء نموذج سلطوي، وتشويه الطلب على الديمقراطية وتخوين المدافعين عن الحقوق والحريات، وقبلت النخب القابعة في واجهة المساحات الإعلامية أن يقتصر دورها على التبرير للسلطة والترويج للخوف ولهيستيريا العقاب الجماعي ولمقايضة الحرية بالأمن وأن تتجاهل الحقائق والمعلومات بشأن المظالم والانتهاكات أو تتعامل معها بمعايير مزدوجة، أو بالأحرى عادت لقبول كل ذلك بعد فترات انقطاع أو

صمت قصيرة العمر أعقبت يناير 2011[184].

ضج كثيرون بالشكوى من تدهور مستوى الأداء الإعلامي، ومنهم أصحاب أقلام كانوا حتى وقتٍ قريب من أشد من المنافحين عن السلطة القائمة، حتى أن إحدى هؤلاء كتبت مقالاً موجهـــاً إلى السيسي قالت فيه نصـــاً:

"ازداد تعجبي في حفل أكتوبر، حين طالبت بإعلام غير مسيء، وكأنك يا سيدي لا تعلم ما يدور حولك في دائرتك الضيقة!.. رجالك يا سيدي هم من يصنعون الوحوش، ولا أحد سواهم!... أنتم من تزرعوهم في الفضائيات بالأمر، فيستقوون بكم، ويصيبهم جنون العظمة، فيتمادون في التفحش الإعلامي!.. نجد منهم على سبيل المثال من يخوض في عرض نساء دولة شقيقة، ثم إذا به في أقل من شهر يعود للظهور على شاشة أخرى!.. نجد منهم على سبيل المثال أيضـــاً من اشتهر بتأليف الشائعات على خلق الله وتوقيع الناس في بعض، ثم فجأة تخصص له برنامج على قناة فضائية، حيث وصف فيه منافسك أثناء الانتخابات بلفظ شديد البذاءة، مما اضطر إدارة القناة لقطع الهواء عليه، فإذا برجالك بعدها يحاولون تصعيده سياســـياً وكأنهم يكافئونه على لفظه البذيء!.. نجد منهم أيضـــاً من "تردح" لمعارضيك بالعين والحاجب، فيتم إيقاف برنامجها لسقوطها

---

184 د. عمرو حمزاوي، النقطة الأبعد، جريدة "الشروق"، القاهرة، 23 يناير 2015.

الجماهيري، لكنها لصلتها المعروفة برجالك تستعد الآن للظهور مرة أخرى على نفس القناة الفضائية"185.

وتتابع غادة شريف قائلة: "لقد سبق أن وجهت لكم يا سيدي مقالة عتاب بعد إعلان فوزكم، وكتبت فيها: "كما أزعج الكثيرين جلوسك إلى بعض الصحفيين والإعلاميين، حيث منهم الوصوليون والوصوليات والأمنجية والأمنجيات!"، وكنت أقصد هؤلاء وغيرهم، لكن يبدو يا سيدي أنك راض بما يفعله رجالك، فمن كنت أقصدهم استمروا في حضور لقاءاتك المعلنة واجتماعاتك "غير المعلنة"!.. أحدهم يا سيدي قالها صراحة في برنامجه بأن علاقته بالرئاسة مثل الزواج العرفي!.. فكيف تشكو من الإعلام المسيء وأنتم رعاته الرسميون؟!.. رجالك يا سيدي هم من يباعدون بينكم وبين الإعلاميين المحترمين باصطفائكم هؤلاء.. الجميع يعلم أن هؤلاء أبعد ما يكونون عن المهنية، ولولا أنهم "تبعكم" لما قامت لهم قائمة.. رجالك يا سيدي لا يريدون إعلاميين محترمين، بل يريدون الذين "على راسهم بطحة" حتى يكون ولاؤهم لك، وليس للوطن، فيسبحون بحمدك عند اتخاذك أي قرار، وعند اللزوم ينقضُّون مسعورين ينهشون من يعارضك أو ينتقدك".

في هذا "الإعلام" تبدلت المواقع، فأصبح المذيع ضيفـًا، وأصبح الضيف بلطجيـًا أو نصابـًا أو "خبيرًا"، وأصبح كلاهما يصرخ

---

185 د. غادة شريف، عفوًا سيدي الرئيس.. من يصنع الوحوش؟!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 أكتوبر 2014.

ويشتم ويضرب أمام أنظار مشاهدين يتعجبون لذلك "الإعلام" الذي اجتاحته حفلات الجن والعفاريت، وأسئلة اللواط والإلحاد، واللهاث وراء ميلودراما الغلابة وفواجعهم186.

ليس المرء بحاجة إلى جهدٍ كبير كي يلاحظ أن غالبية الأحداث التي تنشغل بها وسائل الإعلام وتبرزها برامج "التوك شو" هي غالباً قضايا واهتمامات بعيدة عن متن الأجندة العاجلة والضرورية التي يحتاجها الوطن والمواطنون، وبالتالي ينشغل الرأي العام بقضايا ليست بالضرورة هي القضايا التي يجب أن ينشغل بها.

وفي ظل ظروف جعلت مصر منذ 25 يناير 2011 تنتقل من مرحلة انتقالية إلى أخرى، وجدنا الإعلام يركز على قضايا ليست بالضرورة هي القضايا الكبرى، التي بات الإعلام ورجال السياسة يُرحلونها إلى فترات لاحقة، أو تؤجل هي من تلقاء نفسها تحت دعوى تركها للنظام المستقِر المستمر، الذي طال انتظاره187.

بات الإعلام مثل حكومات تسيير الأعمال، يتعامل مع اللحظة الآنية ويقدم أقراص أسبرين لصداع حاد في ملفات السياسة أو الاقتصاد أو الأمن أو الرياضة، لكنه لا يتحرك بشكل مدروس للتصدي لقضايا تتعلق بالمستقبل وسبل النهوض والتقدم على أسس راسخة وسليمة.

---

186 محمود الكردوسي، الرئيس والإعلام: لا تراهن ولو سجدوا لك، مصدر سابق.

187 عمرو خفاجي، الأمل المراوغ، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.

حينما تبدأ الأحداث في الخفوت، ويهدأ كل هذا الغبار، ستبدأ أسئلة المستقبل في طرح نفسها على الرأي العام، ليتنبه المواطنون عندها ويبدأوا بدورهم في السؤال عن مستقبلهم، وماذا يجري – حقيقة– في حاضرهم؛ هنا فقط سيكتشف المواطن الخديعة الكبرى التي تعرض لها على يد إعلام أغرقه بحكايات هامشية ومعارك ثانوية وأحداث يومية، دون أن يساعد في إيجاد تصورات واضحة وحلول فعالة لقضايا المستقبل.

يقول هربرت شيللر "إن تضليل عقول البشر هو، على حد قول باولو فرير، "أداة للقهر". فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى "تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة". فباستخدام الأساطير، التي تفسر وتبرر الشروط السائدة للوجود، بل وتضفي عليها أحيانـــاً طابعـــاً خلابـــاً، يضمن المضللون التأييد الشعبي لنظام اجتماعي لا يخدم في المدى البعيد المصالح الحقيقية للأغلبية. وعندما يؤدي التضليل الإعلامي للجماهير دوره بنجاح، تنتفي الحاجة إلى اتخاذ تدابير اجتماعية بديلة"188.

شمل التضليل وقائع كثيرة، منها على سبيل المثال أنه في كل مرة يرغب فيها أحدٌ في الهجوم على احتجاجات الشوارع وفي دعم عنف الشرطة أو الجيش تجاه المتظاهرين، يتم استخدام قول منسوب إلى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، خلال أحداث ومواجهات

---

188 هربرت شيللر، مرجع سابق.

لندن في أغسطس 2011، نصه: "عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي فلا يحدثني أحدٌ عن حقوق الإنسان".

يقول وائل جمال في مقال مهم يفند تلك الأكذوبة: "والحقيقة أن الاقتباس مزيف ولم يقله كاميرون. وفي 26 سبتمبر 2013 نفت السفارة البريطانية في القاهرة رسميـــاً أن يكون كاميرون قد قال هذا في خطابه في أكسفورد شاير يوم 15 أغسطس 2011. بل ووزعت السفارة النص الكامل للخطاب على الصحفيين الحاضرين للقاء مع السفير جيمس وات، حسب وكالة أنباء الشرق الأوسط الحكومية المصرية. في الخطاب، يمكنكم الاستماع إليه كاملاً على يوتيوب، يتحدث كاميرون كثيرًا عن تمكين الشرطة من وقف "العصابات" وعن إعطائها الدعم القانوني لمواجهة العنف.. إلخ. لكن ما لا يذكره أحد أن كاميرون تحدث أيضـــاً عن ضرورة تحليل أسباب نشوء تمرد الشوارع العاصف. أما ذكر حقوق الإنسان الوحيد فجاء في خطاب آخر، قال فيه رئيس الوزراء البريطاني إن "أي ادعاءات زائفة عن حقوق الإنسان لن تمنعه من نشر أسماء المطلوبين على ذمة الجرائم التي ارتكبت أثناء الأحداث"189.

هكذا أيضـــاً تداولت المواقع الإلكترونية معلومات زائفة عن امتلاك قطر نسبة من أسهم صحيفة "الغارديان" البريطانية، وتحدث صحفيون وكتاب عن هذه المعلومة الخاطئة في مقالات صحفية وبرامج تليفزيونية، في سياق الرد على انتقادات الصحيفة للسياسات

189 وائل جمال، الوقائع الصحيحة لثورة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

في مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو. واكتملت الصورة بانتقاد أحمد المسلماني، المستشار الإعلامي للرئيس المؤقت، للصحيفة اليسارية، أحد أعرق الإصدارات البريطانية؛ إذ قال إنها "سقطت تماماً في بئر الكراهية والتحريض"، وإنها "تنقل من مواقع وصفحات الثورة المضادة، وبذلك انضمت الصحيفة إلى الإعلام الأسود المعادي لحق الشعب المصري في حماية ثورته وصناعة المستقبل"190.

من المضحك حقاً اتهام "الغارديان" بأنها مملوكة لقطر، في حين أن الجريدة ليست كذلك، وإنما تعتمد على نظام الوقف. يقول موقع الجريدة على الإنترنت إنها تنشر من قبل شركة "الغارديان للنشر والإعلام"، وهي النشاط الرئيسي لمجموعة الغارديان الإعلامية التي يمتلكها مساهم واحد فقط هو "ذي سكوت ترست" (أو وقف "سكوت")، الذي أنشئ في يونيو 1936 "ليحمي القيم الليبرالية والحريات الصحفية"، "بضمان الاستقلال التحريري والمالي"191.

أما اتهام الجريدة بالتحول إلى معسكر الإعلام الأسود أو أنها أصبحت جريدة صفراء، فهو اجتراء يصل إلى حدود الافتراء، لا يقدر عليه إلا أولئك الجهابذة الذين معرفتهم الكاملة بدهاليز العمل في الجرائد المناهضة لمصر والتي تعمل لصالح الاستخبارات الأجنبية والموساد والإسلاميين، وفقاً لنظرية المؤامرة.

---

190 المسلماني: ما تنشره "الجارديان" بشأن مصر لا قيمة له، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 أكتوبر 2013.

191 History of the Guardian, “theguardian” website, http://www.theguardian.com/gnm-archive/2002/jun/06/1.

إن بيتنا من زجاج؛ إذ تزخر الصحف بالعناوين المضللة أو الاقتباسات المبتسرة، أو تلك التي لا علاقة بالمتن. ولدينا وسائل إعلام تُغذي الإحساس بالمؤامرة. يكشف مثلاً توفيق عكاشة الذي يستمع له الكثيرون في المقاهي والبيوت كيف "ترسل شركة بيبسي العالمية شفرة خطة الإخوان من خلال دعايتها"، ويفسر ذلك بأن إسرائيل تدفع لبيبسي حتى تساعد الإخوان، ويستند إلى إعلان بعينه، مشيرًا إلى الأرقام المكتوبة على فانلات لاعبين كرة القدم في الدعاية، وينبه إلى مؤامرة قادمة يوم 2014–1–25، وذلك بتجميع الأرقام الموجودة في الإعلان. عكاشة أيضـــًا له جمهوره. والجرائد توزع أكثر وأكثر عندما تنشر مثلاً تقريرًا بالوثائق عن مؤامرة تستهدف العراق ومصر وسوريا، بهدف إعادة تقسيم المنطقة. لا أحد يلاحظ أن الأوراق المنشورة على أساس أنها سُربت من اجتماع سري تم في الفترة ما بين 16 و 18 أغسطس 2013، بقاعدة عسكرية أميركية في منطقة دارمشتات بألمانيا، سُجلت الدقائق على طرفها باللغة العربية، كما لفتت مجلة "الإيكونوميست"البريطانية، رغم أن المشاركين ليسوا عربـــًا.

وعلق عليها كذلك موقع (www.conspiracywatch.info)، مستغربـــًا أن المعلومات المذكورة لم تسفر عن أزمات دبلوماسية أو اعتراض رسمي من السلطات المصرية192.

---

192 داليا شمس، "عوكل" يعرف أكثر، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

مآلها إلى الفشل كل مساعي السلطة التنفيذية والمؤسسات الأمنية والمصالح الاقتصادية والمالية والإعلامية الكبرى المتحالفة معها لتبرير الأزمات المتراكمة والمظالم والانتهاكات المتكررة عبر الإحالة إلى مؤامرات كونية أو إقليمية، واستدعاء مقولات الخطر والخوف على المواطن والمجتمع والدولة من أعداء الداخل والخارج، والتشديد على حتمية "الحل الأمني". فقطاعات شعبية متنوعة لم تعد تستسيغ حديث المؤامرات الكونية والإقليمية ما لم يرتبط به عرض مقنع لمرتكزات وعناصر استراتيجية المواجهة ولسبل تحسين ظروف الناس المعيشية ووضع المواطن والمجتمع والدولة على طريق التنمية والتقدم، وكثيرون يدركون أن المظالم والانتهاكات والسلطوية التي تتجدد دماؤها تخلق بيئات مجتمعية قابلة للإرهاب والعنف وتشجع على تغوله[193].

الشاهد أنه عقب ثورة 30 يونيو، تبنى القائمون على وسائل الإعلام في مصر فلسفة قوامها "التحريض هو أقصر مسافة إلى كل الأهداف"، في حين اختفى مفهوم المحاسبة والمساءلة وفق معايير مهنية، لتدور المكلمة التي تشوه الإدراك وتُغيب الحقائق كما طواحين الهواء.

قامت جوقة تقود الإعلام المصري في كثير من أوعيته بدورٍ، لا يؤدي فقط إلى مزيد من صناعة الكراهية، ولكن يسهم أيضـــاً في تراكم حالة الالتباس وما ترتب عليها من بناء مواقف تتناقض في مبناها وتتنافر في معناها لتشكل حالة من الازدواجية المقيتة، والتي تجمع في الشخصية الواحدة بين الرأي ومضاداته والحجة ونقيضها.

---

193 د. عمرو حمزاوي، مآلات فشل، جريدة "الشروق"، القاهرة، 18 ديسمبر 2014.

ومن المؤسف حقــاً أن يحدث ذلك الانفصام إلى الدرجة التي تتعدد فيها المعايير وتختلف المواقف في ظل اختفاء الميزان الذي يحقق معاني الإنصاف والعدل في الحُكم على مسار الأحداث وعالم الأشخاص وكذلك عالم الأفكار194.

ساهمت هذه الجوقة بكل نشازها في الترويج للصيغة العسكرية- الأمنية، التي عادت للسيطرة على الدولة والشأن العام وأزمات السياسة، والتي يصعب أن تنتصر للحقوق وللحريات المتساوية أو تُمكّن فعلاً للدولة المدنية ولمجتمع المواطنة اللذين نحتاجهما جميعــاً للنجاة من الأزمات الراهنة ولإنقاذ السلم الأهلي والعيش المشترك ولاستعادة إنسانيتنا الضائعة.

وتورطت أبواق إعلامية من الوجوه القديمة والجديدة في تشويه وتزييف الوعي العام، وعاثت في المساحة العامة ترويجــاً لمقولات تبريرية لانتهاكات حقوق الإنسان والانتقاص من الحريات، وغرســاً لمقولات الكراهية، وتغييبــاً للمعلومة والحقيقة، ونشرًا للإفك.

في الخطاب السياسي والإعلامي، بدا المسيطرون على مقاليد الأمور أكثر ميلاً لأصوات التصعيد والانفعال ودعاة إذكاء الحريق، بأكثر من الاستجابة لصوت العقل والرشد.

على هذا المنوال، أخذ الوزراء والمحافظون يمطروننا بكلمات المديح وبرقيات الولاء في االتصريحات والمناسبات والأعياد، ونافسوا في النفاق سائر وسائل الإعلام.

---

194 د. سيف الدين عبدالفتاح، الميزان المُنصف في بناء الموقف، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 نوفمبر 2013.

ولعل البعض يجهل أن إقامة الدولة البوليسية والحكومة العسكرية والعودة إلى قانون الطوارئ، هو منزلق خطر لا يعيد إنتاج دولة الاستبداد فحسب، ولكنه يُفرغ الثورة من مضمونها، ناهيك عن أنه يفتح الأبواب على مصراعيها لتأجيج نار الحريق وتوسيع نطاقه.

والحقيقة أن من استفادوا ويسعون للاستمرار من الاستفادة من الفساد يعرفون جيدًا خطر وجود ديمقراطية وتداول حقيقي للسلطة عليهم، فقد اعتادوا أن ينموا ويكبروا ويتوغلوا في كنف سلطة فاسدة؛ ولذا وجدناهم يحاولون استعادتها.

مع موت صحافة الخبر، وغياب اليقين في وسائل الإعلام، انتشرت الصحافة التعبوية التي أصبحت تخدم النظام بأكثر مما تخدم القارئ، وتخاطب الانفعالات بأكثر مما تخاطب العقول حتى باتت تحث على التهليل بأكثر مما تحث على النقد والتفكير.

موت صحافة الخبر من أصداء موت السياسة وتراجع سقف الحريات العامة. ذلك واضح في الأخبار والتقارير الصحفية التي باتت تُنسب إما إلى مصادر سيادية أو مصادر أمنية.

ما عاد سرًا أن المؤسسة الأمنية المصرية هي التي تقف وراء الصحافة التعبوية، من خلال تزويدها بنوعية معينة من الأخبار والتقارير الجاهزة لديها والتسجيلات التليفزيونية التي تقوم بها. ولأنها المصدر الذي دأب على أن يوصل إلى الرأي العام ما يخدم سياساته وليس ما يريد أن يعرفه القارئ، فإن مجال حركة الصحفيين بدا محكومـًا بحدود البث الذي ترغب فيه المؤسسة الأمنية، من ثم فإن

كفاءة الصحفي أصبحت لا تقاس بمقدار حصوله على الأخبار التي تهم القارئ أو تثير فضوله ـــــ وهذه أبوابها مغلقة في الغالب- لكنها أصبحت تقاس بمدى قربه أو بعده من تلك المؤسسة. وما صارت تتباهى به بعض المنابر الإعلامية مدعية أنه "انفرادات"، لا يعبر عادة عن أي جهد يبذله الصحفيون، ولكنه يعكس مدى قوة ارتباطهم بالمؤسسة الأمنية195.

يعرف المشتغلون بالمهنة أن الأجهزة الأمنية لها رجالها في مختلف وسائل الإعلام، الذين زرعتهم ورعتهم طوال العقود التي خلت حتى أوصلت بعضهم إلى أعلى المناصب في المهنة. وذلك أمرٌ مفهوم، بل هو إجراء طبيعي في أي دولة بوليسية تحاول التأثير على الرأي العام بتقارير وأخبار مضللة أو تتعمد إخفاء جوانب من الحقيقة196.

علاقة الأجهزة الأمنية بالإعلام مرت بمرحلتين أساسيتين. في الأولى كانت تلك الأجهزة تحرص على أن تعرف ما يجري في الصحف من خلال رجالها الذين زرعتهم أو جندتهم. وفي نفس الوقت كانت تحاول استمالة الكتاب وأصحاب الرأي بأساليب حذرة وغير مباشرة. في المرحلة الثانية، أصبحت الأجهزة تستخدم الصحفيين في التأثير على الرأي العام من خلال الترويج لأخبار بذاتها أو تبني وجهات نظر تخدم سياسات بذاتها. ما عادت تكتفي باستمالة

---

195 فهمي هويدي، موت صحافة الخبر، جريدة "الشروق"، القاهرة، 8 فبراير 2014.

196 Frances Stonor Saunders, The Cultural Cold War: The CIA and the World of Arts and Letters, New York: The New Press, 2000.

أصحاب الرأي، وإنما أصبحت تجندهم وتلقنهم بما تريد. وفي المرحلتين، فإن علاقة رؤساء التحرير مع الأجهزة الأمنية كانت قائمة، لكنها في المرحلة الأولى كانت علاقة حوار، وفي المرحلة الثانية أصبحت علاقة تبعية واستخدام.

في المرحلة الأولى كانت الأجهزة الأمنية تستخدم المحررين وكانت اتصالات رؤساء التحرير تتم مع القيادات السياسية. وفي المرحلة الثانية التي تراجع فيها دور أهل السياسة اختلفت الصورة تماماً، بحيث أصبح الاتصال الأساسي للأجهزة الأمنية يتم مع رؤساء التحرير مباشرة الذين أصبحوا عيوناً وأعواناً لها. وأصبح المحررون يتلقون تلقيناً شبه يومي من عناصر تلك الأجهزة. وحين أصبح الأمر بهذه الصورة، فإن تبعية الجميع للأجهزة الأمنية أصبحت أمرًا مألوفاً لا خفاء فيه ولا حياء منه197.

وفي كل الأحوال، بقي نفرٌ من الصحفيين ممن يكتبون تقارير عن زملائهم لجهات أمنية مختلفة، وما نعرفه "أن بعضاً من كتاب التقارير صاروا نجوماً في الصحافة والتليفزيون في الوقت الراهن. وطول الوقت كانت موهبتهم الوحيدة تنحصر في وفائهم للذين زرعوهم ورعوهم حتى أوصلوهم إلى ما وصلوا إليه"198.

هنا يطوف في الذهن قول الكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين: "وفي صحفنا، لا تخلو صحيفة على الإطلاق من "محررين نشطين"

---

197 فهمي هويدي، يصنعون التاريخ ويكتبونه، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

198 المصدر نفسه.

يعكفون على كتابة التقارير إلى أصحاب السلطة مع اختلاف في المستويات: بدايةً ممن يرتفع مستواه على الكتابة إلى المباحث. وهي كتابات أثرت كثيرًا في حياة الصحافة والصحفيين وعلاقات المهنة بالسلطة"199.

لا عجب، إذًا، أن تجد إعلاميين تحركهم رؤوس أموال فاسدة وجهات أمنية معروفة يهاجمون أي صوت معارض أو متعقل وسط هذا الكرنفال الصاخب، كما لو أنهم يرفضون هذا التعدد في الآراء ويحاولون وأد التجربة الحزبية الوليدة قبل نموها. استخدم هؤلاء دعايتهم الشعبوية للانتقاص من شأن المعارضين أو من يتحفظون على التأييد الزاعق للسلطة، ولسان حالهم يقول: فليذهب المتعقلون والمخالفون إلى الجحيم، وليعد من يقدمون رشى انتخابية من سلع تموينية وخدمات شخصية مقابل أصوات البسطاء، ولتبق السلطة بيد من بيده السلطة الآن للأبد.

يروج إعلاميو رؤوس الأموال الفاسدة وأجهزة الدولة الأمنية، لمفهوم رشوة الناخبين للحصول على أصواتهم حتى تظل اليد العليا لمن يملك الأموال التي يسرقها من الفقراء، ثم يعيد إليهم فُتاتها مقابل أصواتهم ليبقى في السلطة أو موقع النفوذ، فتكتمل دائرة الفساد الجهنمية200.

---

199 أحمد بهاء الدين، "محاوراتي مع السادات"، ط 2، دار الهلال، القاهرة، 1987.

200 زياد العليمي،حتى لا تعود فسادستان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 نوفمبر 2013.

ومن أبرز المآخذ على خطاب هذه النخب الإعلامية، والتي تشترك فيها مع كثير من القوى المدنية،احتكار الوطنية؛ إذ إنهم قد يتحدثون عن الوطنية وكأن الله قد اختصهم بها دون سواهم.. ليقعوا في نفس الخطأ الذي وقع فيه بعض الإسلاميين الذين يتحدثون عن الإسلام وكأنهم قد احتكروه دون سائر المسلمين201.

وفي حقيقة الأمر، فإن أكثر عوام المصريين قد يكونون أكثر وطنية وإسلامـــًا وتجردًا وإخلاصـــًا من الطرفين، لو كانوا يعلمون.

في إطار نهج إقصائي كريه، عمد هؤلاء إلى تشويه شخصيات سياسية وثقافية واقتصادية، لا لشيء سوى لأنها ترى الأمور من منظور مختلف عن السائد، ومن ذلك ما جرى مع قامة محترمة مثل د. محمد البرادعي نائب الرئيس، الذي استقال احتجاجـــًا على استخدام القوة لفض احتجاجات رابعة العدوية والنهضة؛ خشية السقوط في دائرة عنف لا تنتهي. حدث هذا وهو الذي بطبيعة الحال لا يتفق مع عهد محمد مرسي جملة وتفصيلاً، لكن كانت له رؤيته بشأن كيفية الخروج من الأزمة بعيدًا عن الحل الأمني بتداعياته وكُلفته البشرية الكبيرة.

بلغ الأمر بالإعلام وهو يمارس عملية شيطنة البرادعي أن يزعم أنه ترأس أحد اجتماعات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين في الخارج، وأن جدول الأعمال تركز على كيفية إفشال خريطة الطريق. وبعد

---

201 د. ناجح إبراهيم، خطاب القوى المدنية يحتاج إلى مراجعة (1 ـــ 2)، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 نوفمبر 2013.

ذلك زعمت بعض وسائل الإعلام أن قيادات ممن يسمون أنفسهم تحالف دعم الشرعية ذهبت إلى جنيف من أجل تقديم ملف لمفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ضد الرئيس عدلي منصور والمشير عبدالفتاح السيسي، تتهمهما فيه بانتهاك حقوق الإنسان، وأن هؤلاء عرضوا الملف على د. البرادعي من أجل استشارته في تفاصيل إثارته في بعض وسائل الإعلام أو من أجل أن يتولى هو نفسه تقديمه في وسائل أخرى.

ويوم غادر البرادعي مصر، بعد استقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية، قال خبير أمني إنه سافر إلى بروكسل، وإن أعضاء من قيادة التنظيم الدولي للإخوان استقبلوه على سلم الطائرة. قال ذلك على الهواء في أحد البرامج الحوارية. ورغم أن الجميع يعلم أن البرادعي سافر إلى فيينا وليس إلى بروكسل فإن البرامج الحوارية جعلتها مادة لكي تنال منه، وحتى تضعه في موقف العداء للنظام الذي تأسس في 3 يوليو، مع أنه أحد الذين صاغوه وشاركوا فيه.

رأينا مسعى في وسائل الإعلام لتحويل البرادعي إلى العدو الأول للنظام الجديد وللشعب المصري بديلاً عن جماعة الإخوان، ووقف وراء هذه الحملة بقايا نظام ساهم البرادعي في إسقاطه.

بدأت هذه البقايا عملية الانتقام من قبل أن يترسخ وجودها في السلطة؛ إذ خذت تشوه صور البدائل المتاحة لكي تصبح هي المؤهلة لكي تتبوأ السلطة في أعقاب نهاية الفترة الانتقالية. بدت هذه الحملة غير منقطعة الصلة عن ارتفاع خطاب "افرم يا سيسي"، واتهام

حكومة د. حازم الببلاوي بارتعاش الأيادي، ذلك الخطاب الذي يدعم الاتجاه القمعي داخل الحكومة بقيادة جناحها الأمني ويهاجم الاتجاه الأكثر ديمقراطية الذي يعمل على إيجاد صيغ سياسية لبناء دولة تستجيب لأحلام الحرية والعدالة الاجتماعية202.

وهو خطاب ينسحب على كل أشكال المعارضة ويجرمها، سواء كانت من بطل رياضي يرفع إشارة رابعة العدوية مثل محمد يوسف بطل الكونغ فو الذي تم ترحيله بعد أن فاز ببطولة عالمية، أو إعلامي ساخر مثل باسم يوسف، أو حتى نائب رئيس الوزراء د. زياد بهاء الدين حينما يجرؤ على الاعتراض على قانون التظاهر فتتهمه كاتبة صحفية بأنه "صاحب مشروع إفشال الدولة"203، وحسام عيسى، وغيرهما من الوزراء المحسوبين على ثورة 25 يناير، وأبرز اتهام لكل هؤلاء أنهم من رجال البرادعي204.

بل إن المتحدثين باسم عصر مبارك، الذي انتقص من كرامة المصريين وتسبب في إفقارهم، أخذوا يرددون أن يونيو هو الثورة وليست يناير، ومن ثم فإن قائدنا هو عبدالفتاح السيسي، وليس الشعب وانتفاضته. حملة الشعلة الإعلامية لعصر مبارك لم يختفوا أصلاً. انتقل هؤلاء من "صباح الخير يا مصر" و"البيت بيتك" و"مصر

202 د. رباب المهدي، الأيادي المرتعشة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.

203 د. غادة شريف، موت يا حمار!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 نوفمبر 2013.

204 خالد السرجاني، لماذا يصمت البرادعي؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 نوفمبر 2013.

النهارده"، إلى محطات "سي بي سي" و"التحرير" و"روتانا مصرية" وغيرها، من دون أن تطرف لهم عين. ولم يكن هناك بأس من التضحية ببعض الرموز السياسية في طرة، "لبعض الوقت". تدريجيــًا، أخذت تلتئم أجنحة العصر المباركي سياسيـًا واقتصاديـًا وإعلاميـًا، وتواصل التحليق الذي لم ينقطع بثورة، أو بيان للتخلي عن الحُكم[205].

عمدت "النخبة" الإعلامية إلى التأسيس لميلاد طاغية جديد، أيـًا كان اسمه، غير قابل للنقد تلميحـًا أو تصريحـًا، "دكر" بالتعبير العامي المبتذل، يروض البلد بمن فيها، ويعيد الأمن، فينام الجميع في رحاب الأحلام السعيدة. وفي هذا ترويجٌ لمصطلح "المستبد المستنير" أو "المستبد العادل"، وهو الحل الذي ارتآه جمال الدين الأفغاني حلاً لمشكلات الشرق، ورد عليه كثيرون لاحقـًا[206].

صناعة الطاغية هنا مشهدٌ أو موقفٌ به تكرارٌ لما كتبه صلاح عيسى في مقال له في جريدة "الأهالي" المعارضة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، حين رصد قرب نهاية الفترة الأولى للرئيس مبارك هجمة غواية محكمة من جانب "رابطة صناع الطغاة"، كما وصفهم عيسى وقتها. في هذا المقال، استقرأ عيسى ما حدث لمبارك وعصره

---

205 محمد موسى، لأننا نحب جيشنا وقائده، جريدة "الشروق"، القاهرة، 30 أكتوبر 2013.

206 د. عزت قرني، العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 30، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يونيو 1980، ص 39.

المديد فيما تلى ذلك، وهو يتحول إلى طاغية بأيديهم، ربما قبل أن يكون قد حسم أمره.

ثم عاد صلاح عيسى في عام 2012 وكتب تحت العنوان نفسه، منتقدًا "رابطة صناع الطغاة" في عهد محمد مرسي "التي نظمت حملة البلاغات ضد الصحفيين، وفي ظنها أنها بذلك تحصن الرئيس ضد النقد، وتهدد كل من يفكر في أن يرشه بالماء بأن ترشه بالدم.. فكانت النتيجة أن أساءت إلى الرئيس، ولو كنت منه، لأمرت بأن يلحق هؤلاء بكتاب الشيخ نكلة لمحو أميتهم السياسية!"207.

ونخشى أن الصورة القاتمة بقيت كما هي، والدور المشبوه لأعضاء تلك "الرابطة" استمر على حاله، مع تغير الأسماء والعهود. بالغت تلك الرابطة بممثليها في النخب المختلفة في الصراخ والتضليل، حتى استقطبت كثيرين من العامة إلى أفكارها المشوهة وتصوراتها المضللة.

لا يكل هؤلاء من وضع المصريين أمام خيارين، ومن الإصرار على أن يختار المواطن أحدهما. لقد ساهم هؤلاء في دفعنا نحو العيش في لعنة الثنائيات الأبدية.

خيَّرنا هؤلاء المزايدون والمهللون بين أن نشارك في حملة مديح الجيش وتسويق السيسي أو أن نصمت. وجزاء الذين يفتحون أفواههم بما يخالف هذا السيناريو أن يتعرضوا للتشويه والتخويف والتخوين.

---

207 صلاح عيسى، رابطة صناع الطغاة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 أغسطس 2012.

وهؤلاء من الدببة "الذين نصَّبوا من أنفسهم حماة للجيش ودعونا إلى تقديسه، فأساؤوا إليه من حيث لا يحتسبون؛ إذ زعموا تارة أنه "فوق الجميع" وحدثونا تارة أخرى عن أنه يمثل "خطــًا أحمر" لا يجوز الاقتراب منه ناهيك عن تجاوزه، وقرأنا أن منهم من طالب "بقطع لسان" كل من داس للجيش على طرف أو ذكره بغير المديح والإجلال. وقال قائلهم إن أي ذكر من ذلك القبيل يعد إهانة له وإهدارًا لثوابت الأمة"208.

في إحدى الفضائيات المصرية، وصف متصلٌ من الإسكندرية باسم يوسف، مقدم برنامج "البرنامج"، بأنه عميل، وقال: لولا القوات المسلحة كان زمانا منداسين بالجزم. وأضاف المذيع من عنده: قلت لكم المرحلة دي عايزة دكر، وللمتغاظين من الكلمة دي، (واتسعت ابتسامته)، أقول لهم عندنا عبدالفتاح السيسي.

أما المتصل فرانسوا فقال إن السيسي هو كل الزعماء في واحد، ناصر وزغلول وعرابي، ومن يتطاول عليه صرصار ندوس عليه.

تعامل الإعلام (المرئي والمطبوع) مع عبدالفتاح السيسي نموذجٌ لحالة يجب أن نراجعها ونعيد النظر فيها بمعايير مهنية. تعامل كثيرون منا مع الرجل بنفس الطريقة التي كانت مع حسني مبارك؛ كانت الصحف تذهب إلى قرية كفر المصيلحة سنويــًا منذ عام 1981 وتستنطق بعضــًا من أهلها بكلمات الإشادة بمبارك وحكايات عن

---

208 فهمي هويدي، الخط الأحمر، جريدة "الشروق"، القاهرة، 31 أكتوبر 2013.

جديته وعبقريته منذ الطفولة، والطريف أنه حين رحل مبارك عن الحكم ذهب بعض الصحفيين إلى كفر المصيلحة يستنطقون أهلها، لعنـــاً وسبابـــاً في الرجل، واكتشفوا فجأة أنه لم يفعل شيئـــاً لأهل القرية وكان جاحدًا لهم. المهم في كل هذا أن مبارك ليس ابن كفر المصيلحة فعليـــاً، بل هو من عزبة الراهب التي تتبع كفر المصيلحة، وفي الأرياف هناك بعض العزب أو الكفور تتبع القرى الكبيرة؛ ومن ثم فكل الزيارات والتغطيات الصحفية من داخل كفر المصيلحة، كانت بعيدة عن مسقط رأس مبارك، فضلاً عن أنه تربى خارج المنطقة، حيث كان والده موظفـــاً بسيطـــاً يتنقل بأسرته حيث مكان عمله، وكان ذلك دأب الإدارة المصرية، حتى منتصف القرن العشرين؛ إذ حرصت على ألا يعمل الموظف في قريته أو منطقته السكنية، خشية الانحياز والتأثر لصالح أو ضد أحد في عمله.

بعد قرارات 3 يوليو 2013، هرول صحفيون ومراسلون بحثًا عن أقارب السيسي أو جيران أسرته قديمـــاً، وزيارة إلى محل أحد أقاربه، قيل إنه عمه، في خان الخليلي، وبدأنا نسمع حكايات عن الرجل في طفولته، بل تحدث أحدهم، عن أدق علاقات السيسي مع مرسي، علمـــاً أنه قريب من الدرجة الرابعة. ويوم الاستفتاء على الدستور، ذهبت إحدى الكاميرات إلى لجنة بمنطقة الجمّالية، ويخرج التعليق أن أهالي الجمّالية يردون الجميل إلى السيسي، رغم أن اللجنة لم تكن أكثر زحامـــاً من كثير من اللجان داخل القاهرة وخارجها، ثم كيف يمكن أن نصور التصويت بأنه نوع من رد الجميل؟! مشروع الدستور الذي صوّتنا عليه، هو دستور مصر والمصريين الذي وضعته لجنة

الخمسين، وكانت تمثل أطياف الأمة المصرية، ولم يضعه السيسي وليس دستوره هو، إنه دستورنا جميعــاً.

ما لا يدركه هؤلاء أن السيسي ليس بحاجة إلى ذلك كله، بل إن هذا الأداء المهني المتردي يمكن، على المدى البعيد، أن يكون له تأثير سلبي على الرجل وعلينا جميعــاً[209].

لا يمكن أن يكون هذا الإعلام مُحبــاً للسيسي ولا للقوات المسلحة، ولا نتصور أن تؤدي هذه المبالغات المكشوفة إلى تعزيز الدور الحقيقي للإعلام. وهؤلاء الذين يقمعون في وسائل الإعلام كل من يبدي تخوفه من لعب الجيش دورًا سياسيــاً في مرحلة ما بعد 3 يوليو 2013، لا يكتفون بالدفاع عن احترام القوات المسلحة وتقدير دورها النبيل في الدفاع عن الوطن، ولكنهم يريدون تحويل الاحترام إلى نوع من التقديس، والاحترام صيغة مسكونة بالمحبة التي تحتمل التفاعل والأخذ والرد في إطار الحرص والثقة. أما التقديس فإنه يقترن بالخضوع والخوف.

إنه دورٌ خطيرٌ ومريب لجماعات المصالح التي تدير وسائل الإعلام وتتكسب من ورائها أموالاً طائلة ونفوذًا كبيرًا ونجومية معيبة بكل المقاييس.

إنهم يكررون أغنية "اخترناه" التي شنفت آذان الرئيس مبارك في أحد الاحتفالات الصاخبة، ويريدون منا أن ننشد معهم أغنية "تسلم

---

209 حلمي النمنم، الإعلام والسيسي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 يناير 2014.

الأيادي"، وأن نردد أغنية شعبان عبدالرحيم التي يقول فيها: "دي مشاعري ودي أحاسيسي والكل بعينه خاف.. لو كله زي السيسي إحنا ماكوناش نخاف.. دايمًا تفكيره مبتكر والناس كلها عاشقاه.. صحيح ده راجل دكر والشعب كله وراه".

أغرقنا هؤلاء في سيلٍ من أغنياتٍ مبتذلة لا تخلو من رياء، مع أن الوقت وقت جد؛ لإنقاذ مصر من خرابٍ دام 33 عامـــًا هي مدة حُكم مبارك والسنوات الثلاث العجاف التي تلت ثورة 25 يناير.

منذ عهد مبارك وحتى اللحظة، وجدت السلطة التنفيذية والمصالح الاقتصادية والمالية والإدارية والحزبية المتحالفة معها أو الموالية لها في وسائل الإعلام التقليدية كالصحافة والبرامج الإذاعية والتليفزيونية مساحتها المفضلة لممارسة احتكار الحديث باسم الوطن والمجتمع والدولة، ولإلغاء وجود المواطن الفرد، وفرض صوتها على الناس كصوت أوحد، ولنزع المصداقية عن كل ما عداه تارة تخوينـــًا وتارة تشويهـــًا.

وضعية السيطرة على وسائل الإعلام وممارسة الضغط الأمني المستمر على المجموعات المدافعة عن الحقوق والحريات وعلى المجتمع المدني الذي تغلق أمامه ساحات الفعل العلني بقوانين قمعية وعلى المواطن المهدد عبر استخدام قوانين قمعية أخرى بالاستبعاد من المجال العام ما لم يمتثل لصوت "الصالح العام" الأوحد تزينان للسلطة التنفيذية في مصر: 1) الاستغناء عن السياسة بإماتتها وقصر صناعة القرار على المؤسسات والأجهزة والدوائر الرسمية، و2) الاكتفاء

بإنتاج مقولات شديدة العمومية عن دفع الوطن والمجتمع والدولة إلى الأمام لا رؤى ولا أفكار ولا توجهات محددة بها، و3) واختزال المواجهة الضرورية للإرهاب وللعنف في أدوات عسكرية وأمنية لا ينكر أحد مركزيتها ثم توظيفها لتعميم المعالجة الأمنية لجميع قضايا المواطن والوطن والمجتمع والدولة210.

المؤسف أن جميع هذه المضامين تروج لها وسائل الإعلام ذات الملكية العامة والخاصة بكثافة بالغة، لتزداد عقدة الإعلام استحكامـــاً.

210 د. عمرو حمزاوي، للسلطة نهجها فماذا عنا؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 25 نوفمبر 2014.

موت "التوك شو"

"البلطجية الآن أفندية، ببدل وكرفتات، ويظهرون على الفضائيات، البلطجية يدشنون فضائياً ويعترف بهم، نفر من البلطجية يمارس قطع الطريق على الهواء مباشرة، يغتالون مخالفيهم أو منافسيهم بدم بارد، يمعنون في القتل المعنوي، قتل خارج القانون"211

في مصر، "التوك شو" علينا حق!

فإن كنت من المهتمين أو المضطرين إلى متابعة أي من قنوات التليفزيون في مصر، سواء أكانت حكومية أم خاصة، سياسية أم رياضية، عامة أم دينية، فإن شبح برامج "التوك شو" سيحوم داخل مساحة الشاشة، وينقض عليك كأنه قدرٌ محتوم.

بوسعك طبعـــاً استخدام جهاز التحكم عن بُعد، لكن "الريموت كونترول" لن يرحمك، وستجد نفسك تنتقل من مضيف إلى آخر، كلهم يُجارون السائد ويتحدثون عن الموضوع ذاته، في حين يتنقل الضيوف من هذه القناة إلى تلك، ومن هذا البرنامج إلى ذاك، على اعتبار أن "المصلحة واحدة" و"كله في مدينة الإنتاج"!

---

211 حمدي رزق، .. وبلطجية الفضائيات ببدل وكرفتات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 16 أغسطس 2014.

في الغالب الأعم، سيكون المحاور أو المضيف جالسًا إلى طاولة ما، ليتحدث نصفه العلوي إلى الجمهور مباشرة، في "مونولوغ" على شكل محاضرة أو عظة أو وصلة ساخرة، وإن لزم الأمر فلا بأس من استضافة ضيف أو أكثر للحوار، مع مداخلة هاتفية وقت اللزوم. ولن يكون بوسعك أن تقاوم الدهشة وربما الضحك حين تجد المضيف الحائر ما بين شهوة الكلام وضرورات الفاصل الإعلاني، يطلب شايـــًا أو قهوة على الهواء، أو يسأل زملاءه "هل التسجيل جاهز؟"، أو يكلم شخصية غامضة في غرفة التحكم عبر سماعة الأذن طالبـــًا منه التزام الصمت حتى يسمع ضيفه، أو مقترحـــًا فكرة أو ضيفـــًا لحلقة مقبلة، مع الإشارة بين الفينة والأخرى إلى تعليقاتٍ ظريفة يرددها على مسامعه المخرج أو المُعد في غرفة التحكم!

هكذا صنع المصريون آلهة من تمر اسمها "التوك شو" المصري، على نسق "تكلم براحتك"!

ولعل المتابع لأداء وسائل الإعلام، على اختلاف أشكالها وتوجهاتها، سيلاحظ سيطرة الأسلوب الأول، وسيادته على غيره من الأساليب.. فوسائل الإعلام، لا سيما التليفزيون وبرامج "التوك شو"، أصبحت تعتمد بشكل رئيسي على مجريات الأحداث، وعلى الأخبار اليومية، وتعتمد هذه البرامج في مضامينها على "التساهيل"؛ لذا ترتفع وتنخفض في أدائها حسب الأحداث، ولما تسفر عنه مجريات الأمور. وقد انتقل هذا الداء إلى كثير من البرامج اليومية، وغير اليومية، بحيث أصبح المشاهد على موعد مع سيل من البرامج

المتتالية التي تتناول الموضوعات ذاتها،وبالضيوف أنفسهم، وبالتعليقات نفسها.

على شاشات التليفزيون، ظهر هؤلاء منفلتين في إطلاق الأحكام العشوائية على سياسات ومواقف دول وجماعات، بدون روية أو عودة إلى مصدر يحقق وينقي ويعقل. آخرون استضافوا خبراء نميمة برعوا في عمليات غسيل سير الناس واغتيال شخصيات لها وزن واحترام.

في البرامج الحوارية أو ما يطلق عليها Talk Show تبارى مقدموها في استثارة المشاهد والتهجم على ضيوفهم والخروج عن حرفة الإعلامي المفروض حياديته، والخروج على مظهر ووقار المهنة. فنجد مذيعين ومذيعات حاصلين على أعلى الشاهدات الاكاديمية لا يتورعون عن الرقص مع ضيوفهم، ولكن إذا أخذ هذا الضيف موقفــًا معاكســًا فإن نصيبه التطاول والتجرع، ثم ما يلبث الموقف المعاكس أن يختفي إذا أحجم الضيوف المعاكسون عن الظهور.

لم يكتف مقدمو البرامج بذلك، بل راحوا يجرحون الدول الصديقة والكبرى، من دون مراعاة للحرفية واللياقة أو حتى الأدب.

المتابع لكثير من القنوات التليفزيونية في فترة ما بعد ثورة 25 يناير يجد أنها فقدت الهوية المميزة لها، فلا فرق بين قناة وأخرى في تغطية الأحداث اليومية؛ هناك تنويعات في الأشكال، غير أن المضمون واحد؛ هناك اختلاف في مستوى الصوت وطبقته، غير أن البصمة الصوتية والأداء واحد؛ هناك اختلاف في ألوان الملابس والمكياج، غير

أن الهيكل البرامجي واحد، وهو ما قد يصيب المشاهدين بقدر غير قليل من النفور، ومن عدم القدرة على الاستمرار في المشاهدة، والمؤكد أنه قد حدثت حالة من تكدير المزاج العام للمشاهدين212.

وفي حقيقة الأمر، فإن هذا أولاً ليس "توك شو" بالمعايير المتعارف عليها في الإعلام على المستوى العالمي. فلا نحن نقدم شكلاً يقترب مما يقدمه مضيفون مخضرمون مثل ستيف ألن وجاك بار وأوبرا وينفري وإد سوليفان ورش ليمبو، ولا نحن وضعنا ضوابط مهنية لهذا القالب من البرامج. نستطيع القول إن ما نراه الآن في مصر ليس إلا محاولة تجريدية أو حتى تكعيبية لتطوير مفهوم "المصطبة" الشهيرة في الريف، والتي كان الرئيس أنور السادات من عشاقها خلال زياراته المتكررة لقريته ميت أبو الكوم.

الطريف أن برامج "التوك شو" قد بدأت في الغرب في خمسينيات القرن العشرين، وأخذت في التراجع والانحسار تدريجيـــاً، باستثناء برامج "توك شو" السهرة -ذات الطبيعة الساخرة والاسكتشات الكوميدية- التي يقدمها مضيفون مثل جاي لينو وديفيد ليترمان وجون ستيوارت وجيمي فالون. في الفترة الأخيرة، بدأت تلك النوعية من البرامج تختفي من التليفزيون لتظهر على راديو الإنترنت، والمدونات مثل Baugh Experience.

غير أننا في مصر نتعامل مع هذه البرامج كما لو أنها "اكتشاف" العصر، ونفرط في استخدامها كأنها من أحدث القوالب الإعلامية في الراديو والتليفزيون على حد سواء.

---

212 د. سامي عبدالعزيز، "ورطة" الإعلام وأزمته الحالية!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 نوفمبر 2013.

والجمهور المغلوب على أمره يتساءل: هل كُتِبَ علينا أن نتخلص من تليفزيون المنوعات ومذيعات الربط وجملة "سيداتي آنساتي سادتي"، لندخل في عصر اللون الواحد كأنه زي المنتخب القومي؟!

أين القوالب الأخرى؟ أين الصحافة الاستقصائية؟ أين القنوات الإخبارية؟ بل أين باقي محافظات مصر من تلك البرامج النائمة في حضن مدينة الإنتاج الإعلامي مركزة على العاصمة، ولا تقدم شيئــًا يُذكر من محافظات الدلتا والصعيد والمحافظات الساحلية إلا في مناسباتٍ نادرة، ذرًا للرماد في الأعين.

كثيرٌ من تعليقات الناس، وما تؤكده بحوث المشاهدين، تشير إلى أن الناس أصابتهم تخمة برامجية فأصبحوا لا يقدرون على متابعة وسائل الإعلام، وأصيب البعض منهم بجلطة فكرية، فأصبح لا يقدر على تنفس الأفكار الصحيحة ولا يميز بين الغث والثمين منها، وأصيب البعض منهم بغيبوبة كاملة، فأصبح يعيش في عالم غير العالم الحقيقي. وفي كل الأحوال تأثر المزاج العام للمواطنين.

تقول تقارير المشاهدة إن نسب مشاهدة البرامج السياسية انهارت تمامــًا في نهاية عام 2013 لصالح برامج المنوعات ("ذا فويس"، و"أراب أيدول")، وهو ما يدفع القنوات بشكل تلقائي إلى تقليص مساحات السياسة لصالح مساحات الترفيه، ولكن لا أحد يطرح السؤال الصحيح، هل انهيار نسب مشاهدة البرامج السياسية نتيجة لملل مفاجئ أصاب الجمهور، أم لانخفاض مفاجئ في سقف البرامج السياسية، حوَّلها إلى برامج بلا روح، يعفّ عنها الجمهور.

إن عزوف الناس عن برامج "التوك شو" المسائية، كما يؤكد أغلب المراقبين والمتابعين للفضائيات المصرية، له أسبابٌ عدة، لا تقف فقط عند حدود الشعور بالملل من تكرار الكلام والوجوه والضيوف.

ربما لا تكون العلة في "التوك شو"، وإلا لما شعر الجمهور المتابع للاعلامي الأشهر لاري كينغ بالأسف لاعتزاله تقديم برنامجه الشهير "كل ليلة خميس" على قناة بعد CNN بعد 6120 حلقة؛ بالعكس، طالبه الجمهور بالاستمرار أيـــًا كانت الوسيلة، تليفزيونية أو إذاعية.

ونحن نرجح أن العلة تكمن في الطريقة التي دخل بها "التوك شو" مدينة الإنتاج الإعلامي المصرية وخرج منها في صيغة مبهمة ومرتبكة أصابت الناس بالاستقطاب والملل واليأس والبلادة، خصوصـــًا بعد ثورة 25 يناير التي انتعش بعدها سوق "التوك شو "في مصر. رغم أن المستفيدين من هذا الانتعاش خصصوا برامجهم لاحقـــًا للانقضاض على الميدان، معظمهم طبعـــًا وليس جميعهم.

إن هناك شروطـــًا وقواعد مهنية مستقرة لبرامج "التوك شو"، إذا خرج القائمون على البرامج عنها صار من الممكن تصنيف ما يقدمونه باعتباره بأنه كلام فارغ دون تجن.

في الدول المتقدمة، متوسط مدة أشهر برامج التوك شو هو أقل من 60 دقيقة؛ لأنهم يعتبرون أن وقت الجمهور من ذهب.

في مصر، الحد الأدنى لأي برنامج ساعتان، وتصل بعضها أحيانـــًا إلى الضعف، فالهواء مفتوح وعلى المشاع، وطبعـــًا نلاحظ جميعـــًا أن هناك برامج يترل فيها موسيقى الختام وأسماء فريق العمل، في حين أن

الضيف يحاول استكمال عبارات يريد أن يلقيها على المشاهدين، والمذيع غير قادر على منعه من الاستمرار.

يضاف للفقرة السابقة أنه لا يوجد التزام بحد أقصى للفاصل الإعلاني، ما يدفع بعض المشاهدين لمشاهدة الفقرات المهمة عبر يوتيوب فقط حفاظـاً على أعمارهم، والمتعارف عليه نظريـاً أن مدة الفاصل الإعلاني تتراوح ما بين 3- 5 دقائق كل نصف ساعة بث تليفزيوني، على أن ترتفع أسعار الإعلانات كلما زادت الإقبال على البرنامج لضمان عدم زيادة المدة الزمنية للفاصل الإعلاني، لكن ما يحدث أن الواقفين في غرفة التحكم، يتلقون المدد الزمنية للإعلانات دون إنذار مسبق، ما يؤدي في أغلب الأحوال لعدم تقديم المضمون المتفق عليه مسبقـاً كما هو، هذا إذا كان هناك أصلاً مضمون متفق عليه بالمعنى الاحترافي للتعبير.

أيضـاً في الدول التي يتابع مشاهدوها برامج "التوك شو"، هناك مدة متعارفٌ عليها للتقرير التليفزيوني، والمداخلة الهاتفية، لا تزيد في الأغلب عن 3 دقائق.

هنا، يمكن أن يستمر الاتصال لنصف ساعة وأكثر، حتى إن المشاهد ينسى من كانوا ضيوفـاً في الاستوديو، لا يوجد التزام بأي قاعدة تتعلق بالوقت أو بأسلوب محدد لسيناريو البرنامج. لا أعمم بالتأكيد، فهناك استثناءات، لكن حتى هذه الاستثناءات أحيانـاً تحت الضغوط تتخلى عن القواعد التي يلتزم بها فريق العمل.

الأمر نفسه ينطبق على المدد المخصصة للحوار مع الضيوف؛ في

"التوك شو" الحقيقي معظم الحوارات لا تزيد عن 25 دقيقة، ما عدا حالات خاصة يمتد فيها الحوار إلى 50 دقيقة. الأسئلة مكتوبة بعناية، والضيف يجيب على السؤال، وليس على ما يريد قوله.

يرتبط بغياب القاعدة الأخيرة في برامج "التوك شو" المصرية، الكثير من المخالفات المهنية الأخرى، حيث يحق لضيوف المدللين من المذيعين، الهجوم على أي شخصيات دون التزام بآداب الحوار، ويحق لهم تحديد من يجري مداخلات هاتفية، أو منعها لو أرادوا، ويحق لهم بث ونشر أي أرقام أو وثائق يفاجأ بها المذيع الذي لا يقوم عادة بدور محامي المشاهدين إلا لو كان استدعى الضيف للهجوم عليه .

في برامج "التوك شو" في مصر، هناك ضيوف يعلم القائمون على البرامج مدى مخالفتهم للقواعد ومع ذلك يكون مبرر استضافتهم أنهم يجذبون المشاهد. هذا التعبير الغامض والملتبس لا يتحدثون عن المضمون والجودة وإنما يركز على تحقيق نسبة مشاهدة مرتفعة، أياً كانت الوسيلة213.

باختصار يمكن تبسيط طريقة اختيار الضيوف للظهور في برامج "التوك شو"، باستخدام نموذج "حوض السمك"، فكل أطقم البرامج يقفون أمام حوض سمك لا يجدد إلا نادرًا، بالتالي تتشابه الأسماء / الأسماك، التي تظهر على الشاشة ثم تعود مرة أخرى للحوض انتظارًا لمهمة جديدة.

---

213 محمد عبدالرحمن، قل هري شو .. ولا تقل توك شو، جريدة "الأخبار"، بيروت، 19 مايو 2014.

أخيرًا في برامج القنوات الملتزمة بمعايير مهنية وسياسة تحريرية واضحة، لا يتكلم المذيع للكاميرا إلا في إطار ضيق ومحدد مهنيـــاً وزمنيـــاً، ويكون هدفه التمهيد للحوار، أو الربط بين فقرة وأخرى، والكلام يكون مكتوبـــاً قبل التصوير وليس مرسلاً حسب ظروف كل حلقة.

هنا تتراوح فترة توجه المذيع أو مقدم البرنامج بالكلام للجمهور مباشرة، ما بين 5 إلى 45 دقيقة على الأقل، سواء في فقرات متصلة، أو عبر إنهاء وافتتاح فقرات البرنامج بكلام مرسل من المذيع، والجميع يتكلم بدون حوار مكتوب مسبقـــاً، وهو ما يساهم في زيادة المعلومات الخاطئة أو الشحن في اتجاه غير صحيح، والكلام الذي يصدر من المذيع أمام الملايين ثم يظهر عدم دقته لا يمكن استعادته مرة أخرى من أذهان الجمهور.

كل ما سبق لا يعني أن "التوك شو" سيستمر طويلاً في مصر. هناك حالة رفض جماهيرية رصدتها القنوات المصرية بالفعل ويتكلمون عنها في الكواليس، لكن الأمر مرتبط بالقدرة أولاً على الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها دوليـــاً، والاهتمام بتحويل التليفزيون إلى صندوق للرؤية لا أن يكون توأمـــاً سياميـــاً للراديو، حيث الكلام هو البطل والصورة غائبة.

من المهم أيضـــاً التخلص من الوجوه المكررة التي ترفض التجديد، وحتى لو جددت والتزمت بقواعد "التوك شو"، فاستعادة المصداقية ليست بالأمر الهين.

الامر مرتبط أيضـــًا بالرغبة في طرح وجوه جديدة، تدربت بالفعل على العمل الإعلامي وتعرف القواعد المهنية جيدًا، ومهمتها بناء شعبية من المضمون المقدم على الشاشة لا من الأداء الارتجالي للمذيع نفسه. هنا ستجبر المنافسة الجميع على بذل مجهود أكبر في استعادة الجمهور مرة أخرى. حتى ذلك الحين، الكرة كالعادة في ملعب المشاهدين، الذين يجب أن يتوقفوا عن الجلوس مسحورين أمام الشاشات، دون أن يصنفوا المعروض، هل هو "توك شو" أم شيء آخر!

الدعوات لإصلاح المشهد التليفزيوني انطلقت حتى من القنوات الخاصة؛ إذ يرى محمد هاني، نائب رئيس مجلس إدارة قنوات "سي بي سي"، أن "هناك حاجة إلى إصلاح حقيقي للإعلام بشكل شامل، وأن تكون هناك ثورة حقيقية والثورة لا تعني "الهيصة"، ولكن لا بدَّ من نظرة إلى أدق التفاصيل مثل نوع الوجوه التي تظهر على الشاشة والخطاب المقدم". ويشير هاني إلى أن العاملين في الإعلام "لا بدَّ أن يكون لديهم الشجاعة في أن يواجهوا أنفسهم، وأن يكون هناك إصلاح من الداخل"214.

غير أننا لم نر حتى الآن ما يؤكد جدية الإصلاح وإعادة ترتيب البيت من الداخل في الإعلام المرئي المصري.

إن برامج "التوك شو" في مصر لم تكتف بأن تكون "التطور الطبيعي للحاجة الساقعة"، فتستغني من الأصل عن الجمهور –ربما

---

214 محمد هاني لـ"التحرير": "الإعلام المحايد" وهم، جريدة "التحرير"، القاهرة، 21 نوفمبر 2014.

باستثناء برنامج باسم يوسف قبل توقفه- أو تتحدث بلغة عربية رصينة مفهومة للمشاهد العربي -مثلما يفعل يسري فودة قبل توقفه- أو تقدم الخبر دون توابل انفعالات وآراء شخصية -كما يفعل شريف عامر- وإنما قدمت وصفة المضيف المتحدث مباشرة إلى الكاميرا بطريقة خطابية أو لجلجة تجعلك تحار أحيانًا في المعنى المقصود. لا عجب إذًا أن يجد بعض رسامي الكاريكاتير والرسوم المتحركة في أمثال هؤلاء وجبة دسمة تستحق تسجيلها وتجسيدها في أعمال فنية.

في برامج "توك شو" السهرة في أميركا مثلاً، قد يستهل المضيف حلقته بحديث مونولوج -عادة ما يكون ساخرًا- ثم يشرع في استضافة ضيوفه واحدًا بعد الآخر أو على شكل مجموعة. نادرًا ما تكون السياسة هي المحور، لكن هذه البرامج تستضيف رؤساء دول وشخصيات عامة ونجومًا من العيار الثقيل، لتتحدث عن جوانب جديدة وخفية من حياتهم ونشاطهم الإنساني أو الخيري.

وإذا كانت برامج "التوك شو" التليفزيونية في أميركا تستضيف عادة مشاهير لتناول أحدث أعمالهم أو أنشطتهم أو الحديث عن حياتهم الشخصية، وتلك التي في اليابان تنظم جلسات حوار تُدعى "توكو بانغومي" في أوقات الذروة في القنوات الرئيسية الأربع هناك، ويشارك فيها عدد من الكوميديانات والمشاهير.. فإننا في مصر اخترنا أن يكون مضيفو تلك البرامج، ومعظمهم رؤساء تحرير صحف حاليون أو سابقون أو من رموز إعلام غابر -إلا من رحم ربي- ممن

لا يمتلكون خبرات حقيقية في عالم التليفزيون، فلا هم يعرفون الكثير عن التصوير أو المونتاج أو باقي تفاصيل هذا العمل. هم فقط جلسوا على الطاولة إياها وتحدثوا. بعضهم أجاد، وكثير منهم وقعوا في الفخ فأطلقوا أحكامـًا غير مهنية، ورددوا معلومات سرعان ما يتبين عدم صحتها أو دقتها، مع بروز مثال الصحفي/الناشط السياسي الذي يخلط بين دوره المهني في استقصاء الأخبار والمعلومات أو ما يعتقد أنه يشكل الحقائق النسبية في موضوعه وبين دوره التنظيمي أو السياسي.

وفي هذا السياق، يرصد الباحث القدير نبيل عبدالفتاح حالة من السيولة والإثارة والاستعراضات السياسية واللفظية والمرئية في برامج الحوار السجالية، وانتشار ظاهرة المحاكمات الموازية التي يجريها الإعلام وبعض أهله والبرامج الحوارية والأخرى السجالية الصاخبة على بعض الفضائيات، ما تسبب في إثارة بعض شرائح الرأي العام، وأهالي المجني عليهم ضد قضاء الدولة وقضاها، على نحو أدى إلى زعزعة الثقة في الجماعة القضائية، وكيل الاتهامات القاسية إلى بعض القضاة215.

لقد جاءت مرحلة، من مراحل عدة في السنوات الثلاث التالية لثورة 25 يناير، انتشرت فيها برامج الكلام كما ينتشر الفطر البري المعروف باسم "الكمأ" أو "الفقع" في مطلع الربيع. غذت تلك البرامج واقع الاستقطاب الرهيب الذي أصاب المجتمع السياسي في مصر. هذا الاستقطاب دفع إلى الواجهة الإعلامية بالحريصين عمدًا

215 نبيل عبدالفتاح، النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، دار العين، القاهرة، **2013**.

على نسف أسس الثورة وبالمنبهرين والعائدين والساخطين والمنافقين. بعض هؤلاء جاء مستعدًا لمرحلة إعلامية جديدة انتقل خلالها بقدرة قادر عظيم من كلام الثورة والديمقراطية والحريات والكرامة وحقوق الإنسان، ومن كلام العبادة والتدين والخلافة الإسلامية والدولة الدينية إلى كلام بعضه أيضـــًا في العبادة، ولكن هذه المرة، عبادة الفرد216.

لقد دخل المئات إلى مهنة الإعلام من بوابة "مذيع برامج"، ومعظمهم غير مؤهل علميـــًا أو ثقافيـــًا، وبعضهم لا يتحلى بدرجة الرشد والأهلية الاجتماعية الملائمة لوظيفة تتطلب ممن يشغلها أن يتصل بالناس، فضلاً عن أن يكون حارســـًا على بوابتهم الإعلامية، في مجتمع يكاد يكون نصفه من الأميين.

وبعيدًا عن فئة قليلة ومميزة من المذيعين الدارسين والجادين والموهوبين موهبة حقيقية، هناك عشرات ممن التحقوا بهذه المهنة وهم أبعد ما يكون عن متطلباتها وأخلاقياتها ومعاييرها ومهاراتها.

ولأن بعض وسائل الإعلام المصرية لا تدار بطريقة مؤسسية ولا تقيم وزنـــًا للمعايير المهنية أو لا تدركها في الأساس، فإن كثيرين من أصحاب الأداء المشوه والممسوخ باتوا نجومـــًا للأسف؛ لأن القائمين على القنوات التي يعملون بها لا يدركون الفارق بين أن تكون مذيعـــًا أو ممثلاً هزليـــًا أو بلطجيـــًا في حارة217.

---

216 جميل مطر، برامج الكلام، جريدة "الشروق"، القاهرة، 5 مارس 2014.

217 ياسر عبدالعزيز، اشتغل مذيعـــًا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 يناير 2013.

يتحمل الجمهور أيضاً مسؤولية كبيرة عن تفاقم تلك الظاهرة؛ إذ يشجع قطاع من المشاهدين والمستمعين الممارسات الحادة والشاذة التي تصدر عن بعض المذيعين، بل وتتم مكافأة هؤلاء المذيعين أيضاً بأن يزيد الإقبال على مشاهدتهم أو الاستماع إليهم كلما خرجوا عن المألوف أو بالغوا في إهانة المعايير المهنية أو تلفظوا بالعبارات المبتذلة أو اصطنعوا المعارك الوهمية.

غير أن ما يعنينا هنا هو أن التجارب تثبت مرة بعد أخرى أن هذا الإعلام القائم على "التوك شو" لا يؤمن بحرية التعبير أو تعدد الآراء، بقدر ما يهدف إلى ضمان مصالح معينة لأصحاب المال والأعمال الذين يمولون هذه البرامج وتلك القنوات.

تأمل ما جرى حين حاول باسم يوسف، مقدم برنامج "البرنامج" على قناة "سي بي سي"، أن ينتقد في حلقته الأولى –بعد غياب طويل– المزايدات في الإعلام والسياسة بعد ثورة 30 يونيو.

في الجزء الأول من تلك الحلقة، قال باسم إن المصريين مختلفون حول تسمية ما حدث في 30 يونيو "انقلاب أم ثورة". ولخّص الأحداث في فقرة جاء فيها: "سنة كفاية، سنسحقهم، شرعية شرعية، حرس جمهوري، الإخوان بيقتلوا بعض، الجيش اللي بيموّت بعضه، عجبك اللي حصل في رابعة، ترحيلات أبو زعبل، انقلاب ثورة، انقلاب ثورة، مصر تحارب الإرهاب، مرسي راجع، ضرب في سيناء، آر بي جي في المعادي، يستاهلوا الحرق، شكلك إخوان، مصر أم الدنيا وهتبقى قد الدنيا، تسلم الأيادي، رابعة رمز الصمود، اللي

ماتوا ملهمش ذنب وبتوع الجيش يعني اللي ليهم ذنب، قمع الداخلية رجع تاني، بكرة تشوفوا مصر، إنت مع مين، لازم أبقى مع حد، يا خاين يا عميل يا إرهابي".

وعرض باسم يوسف أغنية "بعد الثورة جالنا رئيس"، وجاءت كلمات الأغنية كالآتي: "بعد الثورة جالنا رئيس.. كان مفكرنا قراطيس.. جاء بالصندوق وسبناه يسوق عشان عايزين مالنهضة ندوق.. والرئيس طلع كداب.. والنهضة كانت فكرة هباب.. خوّف شعبه بالإرهاب.. ساق في غباوته ولم جماعته ولبسنا في الشلة بتاعته.. والشعب قرر يثور.. ياخد جماعته ويغور.. مش عايزين إخوان any more.. حارب الشعب فنزل الشعب حرق للشعب وكمل لعب.. والسيسي طرقع بيان قرر يـــ... الإخوان.. قاله معاك يومين كمان.. قاله أحيه.. بتعمل كده ليه.. معايا شرعية تمشّيني ليه.. السيسي لعبها صح.. الإخوان ابتدوا بالدح.. حسوا إن الكرسي بح.. اعتصموا في رابعة ونهضة وجيزة والهتافات كانت لذيذة.. أحيه أحيه بتعمل كده ليه معايا شرعية تمشيني ليه.. والسلطة بدأت تضيع.. قفشوا خيرت وبديع.. صفوت اللي طلع فظيع.. عمل سكسوكة هرب في فلوكة.. كان ناقص يلبس باروكة. اعتصموا في رابعة ونهضة وجيزة والهتافات كانت لذيذة.. والإعلام ماسابش حد لو قلت رأيك تتشد.. تبقى إرهابي وتتمد.. تبقى إخوان وعميل وجبان.. وكمان مسنود من الأمريكان".

وفي الجزء الثاني عرض باسم فقرة عن مدى معرفة المصريين

بالرئيس المؤقت عدلي منصور، وطرح معلومات عنه. كما تناول بشكل ساخر تعظيم المصريين وعدد من وسائل الإعلام للفريق أول عبدالفتاح السيسي وزير الدفاع.

قامت قيامة البعض، وتقدم كثيرون ببلاغات إلى النائب العام ضده، واتهموه بـــ"العمل على إشاعة الفوضى في البلاد وإثارة الفتنة وتهديد الأمن والسلم الاجتماعي"218. كان الهجوم ثلاثيـــاً من الإخوان المسلمين وحلفائهم، وفلول نظام مبارك وبقايا عصره، وعدد من النُخبة الفاسدة التي لا تعرف أن تعيش وتكتز الأموال والمناصب إلا في كنف نظام استبدادي يقدمون له فروض الطاعة والولاء. اجتمع مُريدو هذا الثلاثي القبيح على كلمة غير سواء تمثلت في هجوم عنيف لا يخلو بعضه من بذاءة ضد البرنامج ومقدمه219.

كل جريمة باسم يوسف هي أنه استكمل مشوار لفت النظر إلى السلبيات والثغرات، التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، إلا أن السابحين في العمق من أصحاب المصالح في النظام القديم –ومنهم رجال المال ورجال العمل في الدولاب القديم ومنهم رجال مؤسسات أمنية وتيارات رجعية– كل هؤلاء دخلوا من بوابة 30 يونيو بغرض

---

218 أحمد شلبي، النائب العام يأمر بفتح تحقيق مع باسم يوسف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 أكتوبر 2013.

219 د. طارق الغزالي حرب، وكشف "البرنامج" حلف أعداء الديمقراطية: الإخوان والفلول والفاسدين!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

الخلاص من الفاشية الثيوقراطية التي هددت مصالحهم ومصالح كل الناس.

رأى هذا الحلف الجديد أن انحياز القوات المسلحة بقيادة عبدالفتاح السيسي لثورة 30 يونيو فرصة لكي يسلكوا طريق دعم نفوذ هذا الحلف، وتثبيت مصالحهم، وإعادة الأمر إلى ما كان عليه من سلطة تزاوج المال، وعودة الدولة القمعية الأمنية. عندها اصطنعوا المعارك التي تجعل من القوات المسلحة وقيادها مادة للاستقطاب وليس للإجماع كما كانت، وتشكل على الأرض فريقا "كمل جميلك" و"السيسي رئيسي" و"مش بمزاجك" وغيرها من التشكيلات التي دخلت صراعـــاً مع بعض قوى ثورة 25 يناير220.

ظهر ذلك بوضوح أمام مسرح راديو عندما رُفِعَت صورة السيسي في مواجهة صور باسم يوسف؛ وهذا ما كان يريده الحلف الجديد القديم الذي دخل على الثورة في 30 يونيو. أراد أن يحتمي بالقوة الخشنة التي تثبت أنها الظهير المدافع والمساند للثورة، وهو القادر على الإنجاز الثوري في لحظات الصراع الفاصلة في طريق تحقيق أهداف الثورة. حدثت هذه المزايدات رغم أن السيسي وقف مع المؤسسة العسكرية على مسافةٍ واضحة من هذا الاستقطاب المريب.

هكذا تعرض باسم يوسف لهجوم من الكاتب الصحفي مصطفى بكري، الذي تقدم مدافعـــاً ومنافحـــاً عن المؤسسة العسكرية، واتهمته فنانة مثل غادة عبدالرازق بإيذاء مشاعرها وخدش حيائها.

---

220 أمين اسكندر، أراجوز ومصر ميدان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 نوفمبر 2013.

وقال اللواء سامح سيف اليزل، الخبير العسكري، إن ما شاهده في الحلقة "يعد هجومـــاً مباشرًا على القائد العام (للقوات المسلحة، السيسي)، يصب في صالح جماعة الإخوان ومن يساندها، كما أنه يسيء إلى 30 يونيو"221.

كان بيان قناة "سي بي سي" –التي تولت في تلك الفترة عرض "البرنامج" بشكل حصري– تعبيرًا عن رعشة هذا الحلف من صوت لاهب يجسده باسم يوسف. الغريب أنهم لم يتحملوا سوى حلقة واحدة رغم أن مرسي وجماعته تحملوا عامـــاً كاملاً، رغم ما نعرفه عنهم من ضيق الأفق والتعصب في الرأي.

نأت القناة بنفسها عن باسم يوسف، وأصدرت بيانـــاً قرأته ليس الحديدي، تضمن رفض مجلس إدارة قنوات "سي بي سي" لبعض ما جاء في الحلقة الأولى من "البرنامج"، حيث أعلن أن الشبكة تابعت ردود الفعل لشعبية على الحلقة الأخيرة من البرنامج، والتي جاءت في معظمها رافضة لبعض ما جاء في الحلقة. وأكد مجلس إدارة القناة أنه سيظل داعمـــاً لثوابت الشعور الوطني العام ولإرادة الشعب المصري، مشيرًا إلى أن الإدارة ترفض استخدام أية ألفاظ أو إيحاءات أو مشاهد تؤدي إلى الاستهزاء بمشاعر الشعب المصري أو رموز دولته222.

---

221 داليا عثمان وأكرم عبدالرحيم وباهي حسن ومعتز نادي،"باسم" يفجّر المعارك بـــ"الحديث عن الجيش"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 أكتوبر 2013.

222 أحمد الريدي، قناة "CBC" تعتذر عن "إيحاءات" برنامج باسم يوسف، موقع "العربية نت" الإلكتروني، 27 أكتوبر 2013.

انتهى الأمر بأن قرر مجلس إدارة القناة إيقاف إذاعة الحلقة الثانية من الموسم الثاني لبرنامج "البرنامج"؛ "لحين حل المشكلات الفنية والتجارية" مع منتج البرنامج ومقدمه، باسم يوسف.

وأصدرت القناة بيانـــًا قرأه هذه المرة خيري رمضان، وجاء فيه أنه "تأكيدًا على ما جاء بالبيان الصادر من مجلس الإدارة يوم السبت 26- 10- 2013 بخصوص الحلقة الأخيرة من برنامج "البرنامج" والتي تمت إذاعتها بتاريخ 25- 10- 2013، وحيث إننا فوجئنا بالمحتوى الإعلامي المسلم لإدارة القناة بحلقة اليوم للبرنامج والذي يخالف ما ورد ببياننا الصادر، ما يعني استمرار إصرار منتج البرنامج ومقدمه الدكتور باسم يوسف على عدم الالتزام بالسياسة التحريرية للقنوات والواردة ضمن وثائق العقد الموقع بيننا مع منتج البرنامج ومقدمه وبعد ردود الفعل الشعبية الغاضبة، رغم أننا وفور إذاعة الحلقة الأخيرة قد لفتنا انتباه منتج البرنامج ومقدمه بضرورة الالتزام بما جاء بالبيان الصادر بتاريخ 26- 10- 2013، يُضاف إلى ذلك عدم التزام منتج "البرنامج" بتسليم أعداد الحلقات المتفق عليها رغم استلامه مستحاقته المالية وإصراره علي الحصول على مبالغ إضافية لإنتاج حلقات جديدة، ما يمثل إخلالاً في العقد المبرم بيننا، وعليه تقرر وقف البرنامج ولحين حل المشكلات الفنية والتجارية مع منتج ومقدم البرنامج، وعلى الله فليتوكل المؤمنون. رئيس شبكة قنوات سي بي سي – مهندس (محمد الأمين)"223.

---

223 محمد عاشور، إدارة "CBC" تقرر وقف "البرنامج" بعد إخلال باسم يوسف بشروط التعاقد، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 1 نوفمبر 2013.

بدا القرار نوعـــًا من الغباء، وفيلمـــًا هابطـــًا أنتجته مجموعة من المزايدين وأصحاب المصالح، ممن يسيطرون على سوق الإعلام الخاص في مصر. إن حرية التعبير هي أم الحريات، إذا اقتصرت على من نتفق معهم فهي شعار أجوف، والشجاعة هي في الدفاع عنها وليست في قمعها.

حصد البيان سخط محبي "البرنامج" الذين شنوا هجومـــًا حادًّا على القناة ترجموه إلى آلاف التغريدات التي تدعمه وتتضامن معه على تويتر، وعشرات الصفحات التي تطالب بمقاطعة القناة على فيسبوك، وفي المقابل حصد باسم يوسف مزيدًا من الإعجاب، وأغنية سريعة من فريق "تاكسي باند" كتبها ولحّنها مادو تحمل عنوان "باسم يوسف فين؟"، تقول كلماتها "واحد اتنين.. باسم يوسف فين؟ وقفوله البرنامج علشان بيقول إيحاءات، مش ده أيام مرسي، كان ماشي على هواك، قالوا عليه خاين.. وعميل للأمريكان، كان ممكن ليكو يطبّل.. لو كان فعلاً جبان.. ياما فضح الفساد.. لو ناسيين اللي فات ومخافش على نفسه.. واسألوا مرتضى سيديهات"224.

باسم يوسف كان نافذة مهمة لكثير من الناس. لم يكن برنامجه منشورًا أيديولوجيـــًا، أو نشرة حزبية معارضة، وإنما كان متنفســـًا للمعارضين بل ولبعض المؤيدين ولحزب الكنبة، كي يروا أمور حياتهم وطريقة السلطة في حُكمهم بطريقة ساخرة.

منْع "البرنامج" كان كاشفـــًا لأزمة كبيرة في الإعلام المصري. أزمة موروثة من بنية نظام يرى في الإعلام أداة ترويض للشعب، وترويج للثقافة السائدة.

---

224 حميدة أبو هميلة، أزمة باسم يوسف و"CBC".. أين الحقيقة؟، موقع "التحرير" الإلكتروني، 3 نوفمبر 2013.

مكان الإعلام لم يتغير وكان إرشادًا مع النظام الاشتراكي (أو مع رأسمالية الدولة...)، وحساسًا للاقتراب من الخط الأحمر لمبارك وزمرته عندما دخلنا عصر (السماوات المفتوحة). النظرة واحدة، الإعلام كتلة واحدة يديرها مملوك خاص في السلطة (يفهم طبيعة المرحلة، من عبدالقادر حاتم إلى صفوت الشريف وانتهاءً بأقلّهم إدراكًا أنس الفقي) ويتابعها مندوبون للسلطة (ضباط، رؤساء تحرير، أصحاب محطات تليفزيونية)225.

قبل أن تبدأ الألفية الثالثة، تغير شكل ملكية الإعلام، في ظل هجمة من جانب رجال الأعمال بهدف امتلاك أو إصدار وسيلة إعلام، سواء أكانت مرئية أو مطبوعة، ومن ذلك القنوات الخاصة "دريم"226 (2001)، و"المحور"227 (2002)، و"الحياة"228 (2008).

---

225 وائل عبدالفتاح، ليس مجرد نفاق عادي، موقع "التحرير" الإلكتروني، 4 نوفمبر 2013.

226 قرر أحمد بهجت إنشاء قناة "دريم" الفضائية، من منطلق دفعه سنويًا نحو 40 مليون جنيه إعلانات في التليفزيون المصري والفضائيات، فقرر استثمار هذا المبلغ في إنشاء المحطة لكي تغطي تكلفة الإعلانات على "دريم" أول قناة فضائية مصرية خاصة في 2001 برأسمال يبلغ تقريبًا 40 مليون جنيه مصري، وهو موزع بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري بحصة تبلغ 10% أي 4 ملايين جنيه، ورجل الأعمال أحمد بهجت بنسبة 90%، الباقية أي 36 مليون جنيه.

227 تأسست المحور كثاني قناة فضائية مصرية، وذلك في هيئة شركة مساهمة برأسمال مدفوع بالكامل، قيمته 14.115 مليون دولار، مقسمة على كل من: أحمد معروف بنسبة 9.25% أي تقريبًا 1.305 مليون دولار "باع حصته"، واتحاد الإذاعة والتليفزيون بنسبة 5% أي تقريبًا 705.775 ألف دولار، والشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" بنسبة 4.66% أي 658 ألف دولار، ومدينة الإنتاج الإعلامي بنسبة 3.02% أي

وشارك رجل الأعمال أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني الديمقراطي –حينذاك– في شركة "البيت بيتك" بحصة حاكمة (51%)، في إطار اتفاق لتأسيس محطة تليفزيونية فضائية جديدة باسم "البيت بيتك"229.

وربما يعود ذلك –فضلاً عن أهداف تجارية واستثمارية– إلى الشعور بقوة وتأثير وسائل الإعلام وقدرتها على التأثير في الرأي العام، خصوصـاً عندما يتعلق الأمر بقضايا رجال الأعمال. وعلى حد تعبير د. أحمد بهجت فإن "المالك يتدخل في الإعلام ويبقى عبيط إذا لم يتدخل"230. ويقول محمد حسنين هيكل: "كل من يُسمي نفسه رجل أعمال يسعى أو سيسعى لامتلاك جريدة. ومن لديه جريدة سيسعى لامتلاك قناة تليفزيونية. وربما يجمع بين الجريدة والقناة في

426.243 ألف دولار، ومجموعة سما "حسن راتب وآخرون" بنسبة 78.07% أي 11.019 مليون دولار "ارتفعت إلى ما يزيد على 80%".

228 يمتلك "الحياة" عدد من رجال الأعمال، ويتولى رئاسة مجلس إدارتها رجل الأعمال السيد البدوي شحاتة، عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، ورئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الصناعات. تم توجيه ميزانية ضخمة، تصل إلى 70 مليون جنيه، يوضع ثلث الميزانية (25 مليونـاً) في إنتاج البرامج الخاصة بالقناة و15 مليون جنيه لشراء أفلام سينمائية جديدة، و20 مليونـاً لشؤون القناة الهندسية و5 ملايين جنيه للبرامج الرياضية وحدها، بالإضافة إلى تكلفة الاستوديوهين. تشير التقارير إلى أن د. السيد البدوي يساهم بـــ 50 مليون جنيه من ماله لإطلاق قنوات "الحياة".

229 منال لاشين، عز ينافس تليفزيون أنس الفقي بنجوم الإعلام الخاص، جريدة "الفجر"، القاهرة، 6 سبتمبر 2010، ص 2.

230 نعمان الزياتي وزينب إبراهيم ومحمود عبدالعظيم، أحمد بهجت في حوار العمر: قناة دريم قنبلة ذرية، مجلة "الأهرام الاقتصادي"، القاهرة، 14 سبتمبر 2009.

وقت واحد. وهذا وضع ستكون له توابعه الكثيرة. والهدف من كل هذه الإصدارات أن تكون الصحف والقنوات التليفزيونية منابر للدفاع عنهم والترويج لفكرهم. وتطويع المجتمع لما يريدونه. وأنا دهشتي كبيرة من أحوال رجال الأعمال في مصر"231.

يمكن القول إن كثر ما يميز تجربة رأس المال الخاص العامل في مجال الإعلام في مصر، هو عدم وجود رأسمال متخصص في النشاط الإعلامي، وإنما يأتي التوجه للاستثمار في المجال الإعلامي غالبـاً كمكمل لإمبراطور اقتصادية متعددة النشاطات، لكي يخدم مصالحها ويعبر عنها، كما يُلاحظ أن ثمة اتجاهـاً من قبل ممولي الإعلام الخاص إلى إنشاء ما يمكن وصفه بأنه "لوبي" الإعلام الخاص، للمحافظة على مكتسبات معينة232.

في أروقة الإعلام ومسرح الأحداث في مصر، اختلط الترقب بالخوف؛ إذ إن انفتاح شهية أصحاب الثروة في استثمار أموالهم في صناعة الإعلام، أدخل معايير جديدة جعلت للمكاسب والأرباح قيمة تعلو في بعض الأحيان على القيم المهنية وعلى مبادئ حرية الرأي والتعبير233.

---

231 يوسف القعيد، جلسة مع الأستاذ في عيد ميلاده الـ85، جريدة "الدستور الأسبوعي"، القاهرة، 26 سبتمبر 2008.

232 رانيا مكرم، مصدر سابق، ص 7.

233 سلامة أحمد سلامة، رأس الذنب الطائر!، جريدة "الشروق"، القاهرة، 11 أكتوبر 2010.

لكن الإعلام بقي أداة في يد الدولة وأجهزتها المختلفة. ظل للسلطة مفتاح في باب كل وسيلة إعلام، وكان هذا شرط الاستمرار. كان الريموت كونترول في أمن الدولة، حيث كاد الضباط أن يتحولوا إلى معدّين لبرامج التوك شو بها، يديرون أو يتحكمون في إيقاع الغضب والطاعة234.

ومع انتقال ملكية الحكومة إلى القنوات الخاصة، فإنه كان انتقالاً تحت السيطرة؛ لأنه وضع شرطــاً في الملكية يضمن فلترة، وثقة إلى حدود أن أصحاب المحطات كانوا موظفين عند حاشية مبارك، أو من النوع الذي يسمى رجال أعمال وهو مجرد شخص حصل على تصريح بجمع الثروات من مبارك، يعرف أنه وليّ نعمته.

ويلفت البعض الانتباه إلى ضعف مناعة رجال الأعمال أمام السلطة وضغوطها السياسية والاقتصادية؛ إذ يقول حمدي قنديل: "لا يعرف أحد في هذا البلد من أين تأتي الأوامر العليا، سواء كان الأمر يتعلق بالتليفزيون أم بغيره، والأرجح أن هناك دوائر عليا متعددة لكل منها مصالحها وتقديراتها، ولكل منها وزنها أيضــاً، وإذا كنت صاحب قناة فضائية فعليك أن تستكشف الطريق الأكثر أمانــاً في هذه الغابة متعددة المسالك الحاشدة بالوحوش المتنمرة. أما إذا كانت

234 وائل عبدالفتاح، ليس مجرد نفاق عادي، مصدر سابق.

لديك أعمالك الخاصة فلا بدّ أن تكون أكثر حذرًا وحرصـــاً حتى تحمي أموالك وقنواتك معـــاً"235.

تجلت تلك العلاقة الوطيدة بين رجال الأعمال –من مالكي القنوات التليفزيونية الخاصة– والسلطة في سلسلة حوارات صحفية، قال فيها أحمد بهجت: "يعني لو جالي تليفون قال إقفل قناة "دريم" هاعمل إيه؟ هأقفل قناة "دريم".. هنقدر نعمل إيه.. هنحارب الدولة؟ ما نقدرش"236. وحين سئل عما إذا كان قد فكر يومـــاً في التخلص من القناة بسبب المشكلات التي تسببها له بعض برامجها رد قائلاً: "مرتين، كنت عايز أقفلها، مرة بعد حديث الأستاذ هيكل في الجامعة الأميركية، وبعد حاجة تانية حصلت من فترة، بس لم أنصح بهذا يعني هما مش مرحبين بأنها تتقفل"237.

أما نجيب ساويرس فقال ردًا على سؤال عما إذا حدث وأن تضايقت الدولة من برامج تعرضها قناته "أون تي في": "الحمد لله لحد دلوقتي أنا ماشي جنب الحيط ومش عايز أزعل حد، بس ممكن حد يطلع يقول حاجة غلط في القناة ويبقى ليها تبعات ونتمنى ده ما

---

235 حمدي قنديل، إعلام "دريم" المحترم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 أكتوبر 2009.

236 شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الأولى.. أحمد بهجت: لو قالولي اقفلها.. ح أقفلها واطلع من بره، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 يوليو 2010.

237 شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الثانية.. أحمد بهجت: الإعلام المصري ماشي بسياسة "حط الكوز تحت البزبوز"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 يوليو 2010.

يحصلش"238. ساويرس أكد أيضـــًا أن قناته لا تحقق له ربحـــًا ماليـــًا: "مافيش نجاح مادي، فشل اقتصادي وصداع ضخم جدًا، وبالتالي في أي لحظة عامل حسابي إن أنا ممكن أقفلها"؛ لذا فهو يبرر هدف إطلاق قناته بالقول: "بالنسبة لي أرى أن بلدي لها فضل عليّا، ومش عايز أبقى ناكر للجميل ولا مقصر، وشايف إن قناة زي كده مستقلة سياسية مهمة جدًا وشايف إن كل ما ييجوا يكلموا قطر عن الجزيرة يقولولها دي قناة خاصة ومالناش دعوة بيها ومش تابعة لينا، طب ماشي إحنا كمان عندنا قناة خاصة عشان لما يغلطوا فينا نغلط فيهم"239.

ومن الواضح أن الاستثمار في صناعة الإعلام -المطبوع والمرئي- في مصر يواجه مشكلة عويصة، حيث يمكن الضغط على أصحاب رأس المال والمستثمرين من خلالالمؤسسات المالية أو الضرائب أو السلطات الأمنية والسيادية، "لإجبارها على تغيير أساليبها والنزول بسقف حرياتها، والتدخل لدى محرريهاوكتابها ومُقدمي البرامج لمراعاة

---

238 شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الثالثة.. صاحب قناتيّ "أون تي في" و"أو تي في" يتحدث عن علاقة الفضائيات الخاصة بالعمل السياسي: (1- 2) نجيب ساويرس: أنا ماشي جنب الحيط.. ومش عايز أزعل حد"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 يوليو 2010.

239 شيماء البرديني، الفضائيات والدولة: 8 سنوات من "حروب الهوا" الحلقة الرابعة.. صاحب قناتيّ "أون تي في" و"أو تي في" يتحدث عن علاقة الفضائيات الخاصة بالعمل السياسي: (2- 2) نجيب ساويرس: أطلقت القناتين اعترافـــًا بجميل البلد.. ومستعد لإغلاقهما في أي وقت، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 يوليو 2010.

الحدود والقيود المفروضة، وإلا تعرضت لمضايقاتوملاحقات يصعب تجاوزها"240.

بعد ثورة 25 يناير، لم تتغير بنية الإعلام ولا موقعه، لكنه فقد المملوك الفاهم ومندوبيه المحترفين في الإيقاعات. حاولت الشؤون المعنوية في عصر المجلس العسكري وفشلت، وحاولت المجموعات الإعلامية المحيطة بمحمد مرسي وفشلت أيضـــاً، حيث فقدت الإدارة عبر الهاتف فاعليتها.

ومع غياب مركز/ وليّ النعمة خلال فترة ما بعد ثورة يناير، صعد الإعلام وهبط في موضوع الحريات، إلى أن تصورت بقايا الدولة القديمة أن 30 يونيو هو أوان ترميم الدولة القديمة، وإعادة دوران ماكيناها كما كانت. وجرى البحث هنا في الإعلام عن مركز يضمن المصالح، ويكون هو الخط الأحمر، وتصورت المحطات أن خطتها الآن هو بناء المركز الذي يحمي مصالحها، وتحميه برسائل إعلامية تعيد زهوة "الترويض/ الترويج"241.

أرادت الدولة العميقة بروافدها من الفلول الفاسدين والمتملقين القدامى والجدد أن يكونوا هم خيول السلطة الجديدة وحاملو المباخر لها، حتى يأكلوا جزءاً من الكعكة242.

---

240 سلامة أحمد سلامة، رأس الذئب الطائر!، مصدر سابق.

241 وائل عبدالفتاح، ليس مجرد نفاق عادي، مصدر سابق.

242 د. محمد أبو الغار، مستقبل الحريات وباسم يوسف، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 نوفمبر 2013.

زاد من تعقيد المسألة أن الإعلام المرئي الخاص في مصر نشأ وعمل في فضاء غير منظم أو محكوم بميثاق شرف ملزم. ومع التزايد الملحوظ في عدد الفضائيات الخاصة بعد ثورة يناير، تبلور مفهوم جديد في المشهد الإعلامي وهو "الإعلام التجاري"، تمثل في ظهور نمط جديد من الممولين للقنوات الفضائية، يعمل كلٌ منهم على تمويل قناة فضائية أو أكثر يتناسب مضمونها مع مصالحه أو مصالح البيزنس الذي يديره إذا جاز التعبير.

وبرزت في هذا الإطار، نوعية القنوات ذات الطابع السياسي والإخباري، لا سيما في ظل هيمنة المناخ السياسي عقب الثورة، فتربعت برمج "التوك شو" على عرش البرامج التليفزيونية في تلك القنوات. وكما هي الحال في المجتمع، انعكست أيضًا حالة الانقسام على توجهات القنوات الفضائية ومحتواها الإعلامي، وساد جو من الشحن والشحن المضاد بين أطراف مختلفة، بعضها داعمٌ لثورة 30 يونيو وبعضها الآخر معارض لها أو متحفظ على مآلاتها وقراراتها.

بدت السياسة في تلك القنوات غير معنية بالموضوعية بقدر اهتمامها بالتوجهات السياسية ومصالح رأس المال الخاص الذي يمتلكها، خاصة في ظل نمط ملكية يخلط بين الإدارة والتحرير، الأمر الذي جعل الفضائيات الخاصة عرضة في مناسبات كثيرة لأن تكون بوقًا دعائيًا لهذه المصالح، ومثالاً صارخًا على الانفلات وغياب المهنية، وهو ما أسهم في زيادة حالة الاستقطاب في المجتمع243.

---

243 رانيا مكرم، مصدر سابق، ص 6-7.

بمعنى آخر، أصبحت وسائل الإعلام طرفـــاً في الصراع السياسي الحاد بين القوى السياسية وفئات المجتمع، وسط ارتهان الكثير من وسائل الإعلام لتوجهات رأس المال، وعدم القدرة على الاستفادة من مساحة الحرية التي أتيحت لها، ليتحول المشهد برمته إلى فوضى244.

هنا تصادم القادمون من عالم "النيو ميديا" -مثل باسم يوسف- بحريته، وطموحاته، مع العائدين إلى دولة السيطرة بإرشادها وتصنيعها مركز نظام مملوكي جديد.

الغريب حقـــاً أن بعض من كانوا يمجدون باسم يوسف وقت انتقاده لسياسات جماعة الإخوان المسلمين، أخذوا يرجمونه بعد أن شعروا أنه ينتقد المزايدات السياسية والإعلامية التي تنافق السيسي.

في عهد الإخوان، كان السؤال هو: لماذا يخافون من الأراجوز؟

هذا هو السؤال الذي طرحه باسم يوسف أكثر من مرة، متحدثـــاً عن نفسه في مواجهة "أصحاب مشروع دولة الخلافة".. الذين يحاولون بناء صنم كبير في قلب مدينة مسّتها روح الثورة.

في قصيدة فؤاد حداد بعنوان "الأراجوز"، قد نجد الإجابة:

"أنا والدي مات مبسوط

لأنه عَكَس أمر الملك

أيام ما كان الملك ملك

---

244 د. صبحي عسيلة، مصدر سابق، ص 8.

ومصروف الأمل مضغوط"245

سخرية باسم يوسف، الطبيب الذي أطلق برنامجه في البداية على موقع يوتيوب، مبنية على عمل جاد، ومعرفة تجعله صياد مفارقات التقت مع مزاج تكسير الأبوية بثقلها السلطوي.

"هنا تصادم الأراجوز والخليفة مرسي الذي تربى على السلطوية وعاش في ظلها وأصبح له مكان؛ لأنه ابنها البار.. وكلما خضع للسلطوية ترقى في مكانه واتسعت سلطاته.. إلى أن قادته الصدفة لأن يصبح في أعلى هرم السلطوية نفسها. الأراجوز حرم الخليفة من متعة إعادة بناء صنم الهيبة.. وتألق في اللحظة نفسها التي حشدت الجماعة كل قوتها لإعادة بناء صنمها.

"ولأن باسم في حرب مع بناة الأصنام، تحول كل مكان إلى مسرح للاستعراض من المسرح إلى الشاشة.. ومن المقهى إلى مكتب النائب العام.. كلها مسارح للحرب بين الأراجوز.. والخليفة الذي بدلاً من بناء برنامج سياسي.. يبني هيبته الفارغة.. وفي الحرب بينهما يكسب باسم "وتختاره "تايم" ضمن أهم 100 شخصية مؤثرة" على حساب مرسي الذي تصور أنه يقود الغزوة الكبرى"246.

صم الإخوان المسلمون وحلفاؤهم آذانهم عن نصيحة من قيادي إسلامي سابق، هو د. ناجح إبراهيم، الذي قال: "إن المادة التي

---

245 فؤاد حداد، الأراجوز: يضرب علي الوجيعة ويلاقي على الطبطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.

246 وائل عبدالفتاح، حكايات من القاهرة: الأراجوز والخليفة، جريدة "السفير"، بيروت، 20 ابريل 2013.

يطرحها باسم هي من إنتاجنا وكلماتنا ومواقفنا وفيديوهاتنا.. ولو أن أصحاب هذه الفيديوهات استفادوا من سخرية د. باسم اللاذعة وصوّبوا خطابهم وصححوا مسارهم أو استفادت مؤسسة الرئاسة أيام د. مرسي من الأخطاء القاتلة التي ذكر بعضها – ما وصلنا إلى ضياع كل شيء"247.

نسخة مكررة من هذا الخطأ في التعامل مع برنامج باسم يوسف، ارتكبها هذه المرة أصحاب الأعمال والمصالح بعد عودة "البرنامج" في نوفمبر 2013.

وربما كنا في حاجة بحق إلى هذه الحلقة لضرب حالة التجييش، التي يسعى البعض لخلقها من خلال الإعلام "الموجه". النغمة التي أخذت تظهر تدريجيـــاً، وترتفع نبرها هي نغمة لا يخطئها كل من يؤمن بالدولة المدنية الحديثة، ويتمنى وجودها. نغمة تكرس لمكارثية وليدة تسطر خريطتها، وتضع قاموسها يومـــاً بعد يوم. نغمة تعيد خلق "التابو" مستغلة حالة الحنق على الإخوان، وحالة الجزع من كل ما يرتكبونه في الشارع من فوضى إلى إراقة الدماء من سيناء إلى الوراق إلى الإسماعيلية إلى الدقهلية248.

أدرك باسم الخطر، الذي بدأ يلوح في الأفق فقرر ضربه بسلاح السخرية، ولسان حاله ما قاله "أراجوز" الشاعر سيد حجاب:

---

247 د. ناجح إبراهيم، د. باسم.. الشيطان الذي سيهدي التيارات المدنية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 نوفمبر 2013.

248 كريمة كمال، لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

"راجل والرجولية لا عضلات

ولا ألابندة وسيما وحركات

الرجولية الحقيقية ثبات

قدام جبونية أي جبان

أراجوز أنا وأحمي أرى إيه؟

أحمي قراريط الناس من مين؟

من الناس الأرى أرى إيه أرى إيه؟

من الناس القراميط الملاعين"249

نحن نواجه خطر الإرهاب، ونحن ندفع ثمن هذا في كل لحظة، لكننا لسنا على استعداد لأن ندفع الثمن من مستقبل هذا البلد ليظل يرزح تحت السيطرة الأمنية أو العسكرية؛ لأن لكل من هاتين المؤسستين دورٌ محدد ومكانة معروفة، ينبغي تقديرها دون المبالغة في ذلك على حساب ملامح الدولة المدنية التي نريدها لمصر.

نسي الغاضبون من باسم يوسف وبرنامجه عقب ثورة 30 يونيو أن السخرية كانت –وستظل– أداة وسلاحـــاً مصريـــا شهيرًا لتحمل الظلم وللتكيف معه وللتمرد عليه. وتجاهل هؤلاء أن النكتة سلاح معروف في مصر لانتقاد الحكام وبطانة السوء250، من أيام جمال عبدالناصر إلى عهد محمد مرسي، وما بعد ذلك.

249 سيد حجاب، مختارات سيد حجاب، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2005.

250 عادل حمودة، كيف يسخر المصريون من حكامهم، دار سفنكس، القاهرة، 1994.

هل ننسى لافتات المعتصمين في التحرير خلال الثمانية عشر يومــًا الخالدة: شاب أشعث الشعر يرفع لافتة تقول "هتمشي هتمشي، إنجز عشان أحلق"؛ رجل يحمل طفله على كتفيه ولافتة تقول "ارحل كتفي وجعني"؛ لافتة أخرى تنادي "ارحل.. الولية عاوزه تولد والولد مش عايز يشوفك"، وأخرى "طبيب أسنان: جاي أخلع مبارك"، ثم وفي يوم الرحيل رفع شابٌ لافتة تقول "ارجع يا ريس، كنا بنهزر معاك"، ممهورة بتوقيع "الكاميرا الخفية". حتى النكتة السائدة "الشعب المصري أبهر العالم في 25 يناير وأسقط مبارك. وحيبهر العالم ويرجع مبارك"، تشير إلى تلك الطبيعة الساخرة لدى المصريين.

إن الإلغاء المفاجئ والغامض للبرنامج من قناة سي بي سي" المصرية، ثم وقف عرضه لاحقــًا بعد ضغوط على قناة "ام بي سي مصر"، لفت الانتباه بشكل كبير إلى مسألة تقييد الحريات الإعلامية في مصر، رغم أن باسم يوسف لم ينتقد السيسي وإنما انتقد المهووسين بتمجيده، في وقتٍ تمتلئ فيه موجات الأثير بالتملق للجيش وقائده.

خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده لشرح تفاصيل وقف "البرنامج" لثاني مرة أو في ثاني قناة، قال باسم يوسف: "لا ألوم القناة [ام بي سي مصر] على ما حدث، والظروف والضغوط كانت أكبر من أي شخص، حاربنا وكان هناك نوع من الصراع".

وأضاف: "قرار المنع تم دون معرفة محتوى الحلقة، وهذا يدل على أن هناك رغبة لوقف البرنامج، ولو عرضنا البرنامج على اليوتيوب لن

نستطيع الإنفاق عليه، واعتبر أن وقف البرنامج انتصار له، ورسالة أقوى من استمراره؛ من الآخر الرسالة وصلت"251.

الرسالة جاءت صادمة، حيث لم يكن متصورًا أن يكون ذلك مصير برنامج ساخر تمتع بجرأة عالية في تناول الشأن العام، بعد ثورة 25 يناير. وقد مارس تلك الجرأة اللاذعة إزاء رئيس الدولة بصورة أسبوعية طوال السنة التي حكم فيها د. محمد مرسي الذي لم تخل حلقة من نقد ممارساته وإضحاك الملايين عليها. إلا أن صدور أولي الأمر لم تعد تحتمله بعد 30 يونيو. حيث ظل يتعرض للضغوط والترهيب طوال عشرة أشهر ، إلى أن اضطر إلى التوقف في نهاية المطاف.

لم تعد المشكلة مقصورة على أننا حُرِمنا من نموذج فريد من السخرية السياسية بدد بعض مشاعر الإحباط والكآبة التي باتت تحاصرنا، ذلك أن المشكلة الأكبر تمثلت في أن الضغوط التي أدت إلى تعثر البرنامج ثم أفضت إلى إيقافه جاءت دالة على أن مؤشر حرية التعبير في انخفاض مستمر، وأن ضيق الصدر بالنقد لم يعد يحتمل حتى السخرية التي هي إحدى صور التنفيس التي لجأ إليها المصريون على مدار تاريخهم، وكل الذي حدث أن باسم يوسف نقلها من الشارع إلى التليفزيون؛ لذا فإن كل فعله الإيقاف أنه منع بث البرنامج على التليفزيون، في حين أن عرضه مستمر في الشارع252.

---

251 أحمد يوسف، باسم يوسف: منع البرنامج تم دون معرفة محتوى الحلقة.. والرسالةوصلت، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 يونيو 2014.

252 فهمي هويدي، وصية الملك خيق، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 يونيو 2014.

باسم يوسف رفع كلمة "النهاية".

نهاية لا تخلو من ذكاء، كعادة النجم الذي اخترق الدائرة المغلقة للإعلام وغير مفهوم السخرية من مهارات فطرية إلى عمل دؤوب. وهذا ما تم رفضه في لحظات الانتقال إلى حُكم جديد حينذاك.

أدرك باسم اللحظة المربكة. ولم يرغب في أن يكون ضحيتها، أو بطلها الانتحاري. تعامل بما يجعله منتصرًا هو وفريقه المميز. انتصار بمعنى إضافة قيمة جديدة لمهنة الإعلام تضع المهنة في مقابل السلطة لا خادمة لها ولا منافسة لها، فالمذيع ليس رئيسـاً بالإنابة عن الرئيس وليس منافسـاً له في وضع الجماهير في جرابه.

الانتصار في تقديم معنى جديد يكشف الفزع الذي ينشره المبشرون بالحكم الجديد أو الباحثون عن فرصة عمل في فرق الحراسة أو الخدم، ومواجهته ليس بالتفاوض السري تحت الطاولة، أو القبول باللعب في هامش الديمقراطية أو في فرقة تجميلها، ولكن بإعلان أن "الملك عارٍ".. والضغوط أكبر مما يتحمله برنامج253.

أخذت الحرية تختفي تدريجيـاً كما يسحب الضوء تدريجيـاً من المسرح ليصعد الحاكم الجديد، الذي أراته جوقة المنافقين صنمـاً ليبقوا هم في أماكنهم المميزة باعتبارهم "بناة أصنام". كلمة "النهاية" التي حملها باسم يوسف أمام عدسات المصورين، كانت كاشفة عما يتم في الخفاء من مقاولي هدم الحريات، الذين انتشروا فجأة في كل

---

253 وائل عبدالفتاح، عندما أنقذ باسم يوسف نفسه، جريدة "التحرير"، القاهرة، 4 يونيو 2014.

مكان يريدون إعادة "السقف" إلى مستوى ما قبل مبارك.. أو على الأقل يعيدون الحرية إلى مساحتها العفنة: الهامش.

إن وقف بث حلقات "البرنامج" ليس فقط قرارًا قمعيـــًا، وليس فقط إنذارًا لكل من يجرؤ على نقد الأوضاع العامة في مصر، لكنه أيضـــًا كاشف عن أمر آخر بالغ الأهمية. ذلك أن المشكلة لا تكمن فقط في أن إحدى القنوات منعته وأخرى دفعته إلى التوقف، وإنما المشكلة الأكبر أنه ما من قناة أخرى في مصر باتت مستعدة لاحتماله. وإذا كنا نتحدث عن نحو عشرين قناة تابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون الحكومي وعشرات القنوات التابعة للقطاع الخاص، فلا بدَّ أن يثير دهشتنا ألا نجد بين ذلك الكم الكبير من القنوات واحدة تتمتع باستقلال حقيقي يجعلها قادرة على احتمال برنامج ينتقد الأوضاع العامة والشخصيات العامة بجرأة وحرية254.

في ظل سياسة المنع والمنح، والتحكم في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، واصلت برامج "التوك شو" في مصر مسيرة في اتجاه واحد: مديح أهل السلطة، وحماية أصحاب المصالح.

وأصحاب المصالح هؤلاء هم بارونات الإعلام من رجال الأعمال، مثل محمد الأمين وأحمد أبو هشيمة وحسن راتب وأحمد بهجت وصلاح دياب وغيرهم من مُلاك وسائل الإعلام والقائمين على إدارتها. هم في نهاية الأمر أصحاب مصالح يبحثون عنها دائمـــًا، بل

---

254 فهمي هويدي، لحظة كاشفة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 5 يونيو 2014.

إن بعضهم ينشئ تلك الوسائل من أجل دعم مصالحه تلك، التي تكون في الغالب أكبر بكثير من تكلفة الاستثمار في الوسيلة الإعلامية.

وسرعان ما يتحالف رأس المال مع عدد من الوجوه العاملة في حقل الصحافة أو التليفزيون، من أجل توجيه الرأي العام أكثر من تقديم عمل إعلامي مهني يلتزم الموضوعية والدقة، ويدعم حرية الرأي والتعبير. هنا نشأت ظاهرة برامج المصاطب، التي تفتقر إلى كثير من مقومات العمل التليفزيوني وفق معايير متعارف عليها عالميـــاً.

نريد إعلامـــاً يوحِّد الشعب على كلمة سواء، ولا يفرقه. إعلام يركز على الأولويات، والحاجات الملحة للمجتمع. فقه الأولويات الإعلامية يجب أن يسود على ما عداه.

الإعلام ينبغي أن يكون إعلامـــاً محترفـــاً.. لا وجود للهواة في عصر المحترفين.. ولا مكان لأنصاف المواهب وللذين يخلطون عملاً نافعـــاً ومعلومة صحيحة بعمل ضار وبمعلومة خاطئة. في دنيا الإعلام المحترف لا وجود للخطأ الثاني.. خطؤك الأول هو خطؤك الأخير. الإعلام في مصر المستقبل هو إعلام يقوم على المعلومة والحقائق أكثر من اعتماده على الرأي والتعليق. معظم برامجنا ومضامينا الإعلامية تقوم على الرأي، والرأي نسبي، وآفة الرأي الهوى والمصلحة. ليست المشكلة في الآراء، ولكن في كون معظم هذه الآراء غير مبنية على معلومات أو على حقائق.

الإعلام في مصر يجب أن يقوم على الفصل بين الملكية والإدارة.

معايير المهنية والاستقلالية يجب أن تسود العمل الإعلامي. ينبغي أن يكون له إطار قانوني يحكم أصحابه ويحكم العاملين به. إطار قانوني يحدد التزامات كل قناة وما ينبغي عليها القيام بها للاستمرار، كما يحدد الحقوق التي تكتسبها هذه القناة، وتسعى جاهدة للمحافظة عليها. ترك الأمور للصدفة، وللحلول الشخصية، وللمبادرات التي تقوم على المزاج الشخصي لأصحابها، ليس من الإعلام في شيء. والإعلام في مصر المستقبل يجب أن يلتزم العاملون به بمواثيق الشرف الإعلامية. نحن لا نخترع العجلة. مواثيق الشرف الموجودة في الشرق هي نفسها الموجودة في الغرب. هناك قيم عامة وأفكار ينبغي تطبيقها في كل الأماكن. هل يختلف أحد على أن تطبيق المصداقية والمهنية، وتحري الدقة، والموضوعية، وحماية الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة، والامتناع عن التحريض والكراهية والعنف، هي كلها أفكار إنسانية ينبغي الأخذ بها هنا أو هناك؟!

وهذا غيض من فيض.. يا أهل "التوك شو".

معركة الفضائيات

"بعض ما يحدث في إعلامنا هو انتكاس حقيقي، لا يليق بتاريخنا ودورنا في هذا المجال"255

كان المشهد عبثيـــاً إلى أقصى حد.

ففي قاعة واحدة، جمع وزير الإعلام الإخواني صلاح عبدالمقصود رموزًا إعلاميةورؤساء قنوات فضائية وصحف خاصة، ومعهم رموز من قادة الإسلام السياسي يتقدمهم القيادي السلفي حازم أبو إسماعيل، الذي طالما حرّض على الإعلام والإعلاميين، وقاد أول حصار لمدينة الإنتاج الإعلامي، وذهب أنصاره للاعتداء على مقر جريدة "الوفد". كما ضم الاجتماع عاصم عبدالماجد، الذي يعد من رموز جماعات العنف الديني خلال ثمانينيات القرن العشرين، وخالد عبدالله مقدم البرامج بقناة "الناس" الدينية.

كان عنوان الاجتماع هو "مستقبل الإعلام في مصر ووضع ميثاق شرف إعلامي". بدا مستغربـــاً أن نجد الداعين إلى قتل العاملين في مجال الإعلام وإرهابهم وترويعهم يشاركون في النقاش حول مستقبل الإعلام، تحت رعاية وزير مختص يسيطر وجماعته على أكثر من 80%

---

255 حلمي النمنم، بؤس إعلامي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 ديسمبر 2014.

من الإعلام المملوك للشعب، لكنه يتهم الإعلام بالتضليل والإعلاميين بالانفلات256.

أول قرار بقانون اتخذه محمد مرسي عندما امتلك السلطة التشريعية، كان إلغاء الحبس الاحتياطي للصحفيين في قضايا النشر. تلك هي رؤية صلاح عبدالمقصود وزير الإعلام في الاجتماع المذكور، غير أن ضياء رشوان نقيب الصحفيين قال إن ما ألغاه الرئيس باليمين أعاده باليسار في أكثر من موضع في قانون حماية الثورة الذي صدر بعد الإعلان الدستوري.

الحكومة والذين معها اعتقدوا أن الأمر المنطقي هو الموافقة الفورية في الاجتماع على "ميثاق شرف صحفي"، لكن ضياء رشوان قال إنه لا خلاف على الميثاق، لكن الأولوية أيضـًا ينبغي أن تكون لإلغاء القوانين المقيدة والسالبة للحريات الإعلامية في القوانين الحالية، وإنه لا يُعقل أن يلغي مبارك قانون حبس الصحفيين ويعيده مرسي وبتوسع شديد في قانون حماية الثورة. صلاح عبدالمقصود حاول صياغة القضية باعتبارها حماية للثورة، لكن ضياء رشوان قال: وهل الصحفيون هم أعداء الثورة؟!

الخطير حقـًا هو ما قاله صلاح عبدالمقصود من أن المشرع أو الشارع أو الحكومة يحتاج أولاً علامات أو دلائل أو تحرك من الإعلاميين لمحاسبة أنفسهم قبل أن يتم إلغاء هذه القوانين. عبدالمقصود

---

256 يحيى قلاش، محنة الإعلام ووعظ الشيطان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 إبريل 2013.

قال إنه ضد هذه القوانين السالبة للحرية، لكن جوهر حديثه يعني أنه لا إلغاء لهذه القوانين قبل أن يحاسب الإعلاميون أنفسهم.

في ذلك الاجتماع، ألقى حازم أبو إسماعيل محاضرة على الصحفيين بشأن الأداء الإعلامي المطلوب، وهو الذي زعم في حديث لقناة العربية أن علاقته بالإعلام ممتازة، ووصف حصار مدينة الإنتاج الإعلامي بأنه رائع، مؤكدًا أنه كان عملاً سياسيـــاً[257]. تصريحات تعبر عن حالة من العشى السياسي، وربما الحول السياسي، تمامـــاً كالذي يقصد هدفـــاً فيذهب إلى طريق آخر لا يوصل إلى الهدف.

لقد كشفت تجربة حُكم الإخوان النقاب عن تخوفات تستبدّ بالإسلاميين لعجزهم عن ترويض الإعلاميين والتفاعل مع المثقفين والفنّانين فتجعلهم يشنّون حملات شعواء على هؤلاء بدعوى التطهير والتأديب.

والحاصل أنه خلال عام من حُكم الإخوان المسلمين، بات الإعلام المصري يرسف في قيود المنع والإغلاق والمطاردة والمحاكمة والحصار، وجرى استهداف وسائل الإعلام والتضييق عليها وتخويف العاملين فيها ومطاردة مالكيها؛ لأسباب تم تصنيعها وافتعالها بطريقةٍ آخذة في الاتساع.

أصبحت البلاغات ضد الصحفيين والكتاب والناشطين ظاهرة؛ لأن آحاد الناس تتقدم بهذه البلاغات وتهتم بها النيابة العامة،

---

257 عمر خالد، "أبو إسماعيل": علاقتي بالإعلام ممتازة وحصار "الإنتاج الإعلامي" رائع، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 إبريل 2013.

وتستدعي المبلغ ضدهم وتفرج عنهم بكفالات، وهو ما يعني أنه ستتم إحالتهم إلى المحاكم بتهمة إهانة الرئيس. ويغفل هؤلاء أن الجرائم التي تقع عن طريق النشر الصحفي أو البث التليفزيوني أو الإلكتروني هي في كل الدول التي تحترم حرية التعبير تقام عبر الدعاوى المباشرة وليس عبر آحاد الناس، وبالتالي فإن من يقدمون هذه البلاغات يهينون الرئيس؛ لأنهم يضعونه في موقع الخصومة المباشرة مع أفراد من المجتمع258.

يجب ألا ننسى أيضـــًا أن "من تصدّر لخدمة العامة، فلا بدّ أن يتصدّق ببعض من عرضه على الناس؛ لأنه لا محالة مشتوم، حتى وإن واصل الليل بالنهار"، كما يقول ابن حزم الأندلسي.

هز استدعاء الصحفيين بشكل يومي شبه متكرر أمام النيابة والقضاء منظومة حرية الرأي والتعبير على نحو فادح، وعاد بالدولة المصرية إلى عصور الحاكم الفرد. وبلغ الأمر حد أنه قبل مليونية "إسقاط الرئيس" في 30 يونيو 2013، أرسلت وزارة الاستثمار إنذارًا إلى القنوات الفضائية الخاصة، تتوعد فيه بإغلاق أي قناة دون الرجوع إلى القضاء إذا لم تلتزم بالمعايير المهنية والحيادية، في تغطية الأحداث التي تمر بها البلاد.

الخطابات المرسلة استندت إلى أحكام سابقة لصالح العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تمنحها حق غلق أي شاشة وتسويدها بقرار

---

258 خالد السرجاني، من الذي يهين الرئيس؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 إبريل 2013.

من الحكومة دون الرجوع للقضاء، لمدد تصل إلى 45 يومــًا وأكثر، تمهيدًا لمراقبة التغطيات الإعلامية خلال مظاهرات 30 يونيو.

وفي إطار سياسة تضييق الخناق على القنوات الخاصة، اتخذ يحيى حامد، وزير الاستثمار قرارًا بتغيير مجلس إدارة المنطقة الحرة الإعلامية، ليتم إقصاء ممثلي قنوات "دريم"، و"سي بي سي"، و"النهار"259.

قبل ذلك بشهور، أرسلت وزارة الاستثمار خطابــًا لقنوات "سي بي سي" تتدخل فيه فيما ليس من اختصاصها وهو مضمون البرامج التي تعرض على شاشات القنوات، وكل ذلك يعني أن استهداف الإعلام أصبح سياسة معلنة، وممنهجة، وهو ما يتطلب تصديــًا من نوع خاص يختلف عن الأساليب السابقة التي كانت تعتمدها الجماعة الصحفية والإعلاميين260.

امتد هذا التوجه إلى ماسبيرو.

شهد المبنى حالات لا تحصى من التدخل في سياسات البرامج التحريرية، وفي اختيارات الضيوف، فضلاً عن قمع حرية التعبير، رصدها تقارير حقوقية وإعلامية عدة261.

---

259 محمد طه ومحمد عبدالعاطي، الحكومة تنذر الفضائيات بالغلق إذا لم تلتزم بالمهنية "في مظاهرات إسقاط الرئيس"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 يونيو 2013.

260 إبراهيم الطيب، كيف تتصدى الجماعة الصحفية للهجمة الشرسة على حرية الإعلام؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 إبريل 2013.

261 وائل علي، "الشبكة العربية" تطالب "ماسبيرو" بالتوقف عن تكميم أفواه الإعلاميين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 يونيو 2013.

وفي تقرير لها حول مبنى الإذاعة والتليفزيون في عهد أول رئيس منتخب، قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان إنه منذ تولى صلاح عبدالمقصود مهام منصب وزير الإعلام، خلفاً للواء أحمد أنيس في إطار وزارة د. هشام قنديل، تعرض أكثر من 28 من إعلاميي ماسبيرو لأشكال مختلفة من التضييق باستخدام أدوات الإدارة البيروقراطية، تراوحت بين الإحالة للنيابة العامة في حالة واحدة (8 إعلاميين) والتحويل للتحقيق الإداري مع توقيع جزاءات تعسفية بالخصم من الراتب والوقف عن العمل والمنع من دخول مبنى الإذاعة والتليفزيون وإلغاء البرامج أو تغيير صفتها من برامج تبث على الهواء إلى برامج مسجلة في 18 حالة مختلفة.

وقال التقرير إن أكثر الإجراءات حدية تم اتخاذها ضد من يُعرف عنهم معارضة النظام أو من تكررت مشاركتهم في فعاليات احتجاجية للمطالبة بتحسين ظروف العمل بماسبيرو. ومن المهم ملاحظة أن تحديد المعارضين في هذا الإطار لم يختلف باختلاف النظام الحاكم، ما يؤكد أن مشكلة السلطة تتعلق بممارسة المعارضة بأي شكل كأمر لا يمكن التهاون في مواجهته. وقد شملت مظاهر المعارضة التي عوقب بسببها إعلاميون: المشاركة في فعاليات احتجاجية والتعبير عن معارضة النظام بشكل صريح، والتعبير عن رأيهم في طريقة العمل داخل ماسبيرو، وترديدهم عبارات تستخدم في الاحتجاجات.

ففي فبراير 2012 قام وزير الإعلام السابق ورئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون السابق ورئيس القناة الأولى السابق بتحرير محضر رسمي

ضد ثمانية من الإعلاميين العاملين بماسبيرو يتهمهم فيه بإهدار المال العام من خلال تعطيلهم العمل بأحد الاستوديوهات والتجمهر أمامه.

والواقعة في الأساس كانت تتعلق بمطالب لتعديل هياكل الأجور وتحقيق العدالة بالمساواة بين العاملين في وظائف متماثلة بين قطاعات التليفزيون المختلفة. وبعد عام كامل وفي عهد وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود، فوجئ الإعلاميون الثمانية باستدعائهم من قبل نيابة بولاق أبو العلا للتحقيق معهم في القضية الخاصة بهذا المحضر.

كما تم إيقاف مقدمة برنامج "الضمير" الذي يُذاع على القناة الثانية هالة فهمي عن العمل وذلك بسبب تقديمها حلقة من برنامج ظهرت خلالها تحمل الكفن حدادًا على الدولة بعد منع قضاة المحكمة الدستورية من دخول المحكمة ومحاصرتها من قبل بعض المحسوبين على تيار الإسلام السياسي، فضلاً عن قيامها بانتقاد النظام الحاكم.

وألغى اتحاد الإذاعة والتليفزيون برنامج "ستوديو 27" الذي كان يقدمه المذيعان عاطف كامل وكامل عبدالفتاح بالقناة الأولى، وذلك للتخلص منهما بسبب رفضهما المتكرر تدخل القيادات في البرنامج وتحديد الضيوف الذين ينتمون دائمـــًا لتيار الإسلام السياسي، وفرض العديد من الأسئلة على مقدمي البرنامج.

وتمت إحالة المذيعة بثينة كامل للتحقيق بعد خطأ في أثناء عرض أحد التقارير الخاصة بإحدى جولات وزير الدفاع، حيث ظهر صوتها فجأة وهي تردد عبارة "شالوا ألدو وحطوا شاهين"، وبعد انتهاء النشرة تم إيقافها عن العمل وتحويلها للتحقيق، كما أحيلت مرة ثانية

للتحقيق على خلفية قراءتها إحدى النشرات والتي تزامنت مع مليونية "الشرعية والشريعة"، حيث قالت أثناء استكمالها أخبار النشرة "وما زلنا مع النشرة الإخوانية.. حيث نفت جماعة الإخوان الأنباء التي ترددت حول محاصرة الإخوان للمحكمة الدستورية العليا"، وهو ما ترتب عليه إيقافها عن العمل قرابة الشهرين.

وقال التقرير إن من يديرون هذا الجهاز يهتمون باختيار ضيوف البرامج وما يصدر عنهم حتى في أدق تفاصيله. وعادة ما يتعرض الإعلاميون للعقاب بسبب استضافة شخص بعينه أو بسبب ما يعد تهاونـــًا منهم بالسماح للضيف بقول ما يعتبر مسيئـــًا للنظام أو رموزه دون تعقيب. ومن أمثلة ذلك: إحالة فريق برنامج "نهارك سعيد" للتحقيق وهم مقدمة البرنامج سارة حنفي، والمعدة تغريد الدسوقي، والمخرج ريمون فؤاد، وذلك بعد استضافة البرنامج مدير تحرير جريدة الكرامة "عماد صابر" في فقرة الصحافة، والتي انتقد فيها أداء الحكومة والمؤسسة العسكرية في التعامل الأمني في سيناء وحزب الحرية والعدالة، وتحدثه عن مشروع النهضة والمائة يوم الأولى من حُكم مرسي.

كما تم إيقاف المذيعتين عزة الحناوي وهبة عز العرب مقدمتي برنامج "مع الناس" بالقناة الثالثة، عقب إذاعة حلقة كانت تتحدث عن الاستفتاء على الدستور، بالإضافة إلى مناقشة المؤتمر الخاص بالمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع، الذي قام خلاله المرشد بسب الإعلاميين قائلًا: "أنتم آكلون السحت، ولكم الويل

على ما تفعلونه"، وكان ضيف الحلقة الكاتبة الصحفية فريدة الشوباشي؛ وفي تعليقها على المؤتمر استنكرت سياسات الرئيس د. محمد مرسي، وانتقدت الأوضاع والسياسات التي تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما لم ترض عنه رئيسة القناة سوزان حامد التي أمرت بقطع الاتصال والخروج بفاصل. وبعد الفاصل جاءت مكالمة تليفونية من عضو حزب الحرية والعدالة عبدالظاهر مفيد، الذي قام بتوجيه السباب للكاتبة دون التطرق لموضوع الحلقة، فضلاً عن استفساره عن اسم مقدمة البرنامج لتقديم شكوى بحقها لوزير الإعلام.

وتمت إحالة المذيعة ماجدة القاضي، مقدمة برنامج "ستوديو مصر" على قناة "نايل سينما"، للتحقيق بتهمة الخروج عن النص، على خلفية استضافتها في إحدى حلقات البرنامج، الفنان محمود قابيل، وسؤاله عن مدى تمتع مرسي بكاريزما من عدمه فأجاب قابيل بعدم امتلاك مرسي أي كاريزما، وقد تم وقفها عن العمل حتى بعد نقلها لقناة "نايل لايف".

وأحيلت المذيعة ريادة سمير بشبكة الشباب والرياضة الإذاعية للتحقيق الإداري على خلفية شكرها متصلاً كان ينتقد الرئيس محمد مرسي قبل أن يقوم الكونترول بقطع الاتصال عنه، ما دفع المذيعة لتوجيه الشكر للمتصل واستكمال البرنامج، حيث رددت عبارة "نشكر المتصل وهانكمل البرنامج عادي"، وقد قررت الشؤون القانونية خصم الحوافز الشهرية للمذيعة، ومنعها من تقديم برامج

بشكل منفصل.

وإضافة إلى النماذج السابقة التي يتداخل فيها تمرير الصوت المعارض للنظام بالمساس بصورته فإنه حتى النقل المحايد لممارسات مسؤولي النظام التي تمثل إحراجـــًا له يعتبر خطأ يتحمل مسؤوليته من نقله. والنموذج الأبرز لذلك كان إحالة المخرج المنفذ الذي أشرف على الحلقة الخاصة من برنامج "واجه الشعب" التي تمت إذاعتها من مجلس الوزراء أثناء الجلسة التي عقدها هشام قنديل مع عدد من قيادات ومذيعي التليفزيون المصري التي أدلى فيها قنديل بتصريحات أثارت كثيرًا من الجدل حول النظافة الشخصية للسيدات للتحقيق، بناءً على تعليمات من وزير الإعلام صلاح عبدالمقصود.

ويمكن أيضـــًا إدراج التعليقات العفوية لأحد المذيعين على الهواء مما يُشتم فيه السخرية من سياسات الحكومة، ومن أمثلة ذلك إحالة مقدمة برنامج "الشارع السياسي" على القناة الفضائية المصرية المذيعة منى خليل للتحقيق على خلفية ترديدها جملة "واضح أن الترشيد ابتدى"، وذلك عند عودة التيار الكهربائي بعد انقطاعه عن الاستوديو أثناء حديثها مع ضيوف البرنامج الذي يبث على الهواء مباشرة عن قرض صندوق النقد الدولي وكيفية سداده.

هذا الوضع المزري دفع جمال الشاعر، مدير معهد الإذاعة والتليفزيون، مقدم برنامج "كلم مصر"، إلى إعلان استقالته على الهواء في حلقة البرنامج، قائلاً إن هذه الخطوة جاءت نتيجة الضغوط التي يتعرض لها طيلة عام، منذ تولى صلاح عبدالمقصود مسؤولية

وزارة الإعلام، فيما يخص اختيار ضيوف وموضوعات برنامجه، مؤكدًا أنه لم يعد يتحمل ما يحدث في المبنى الذي "يتأخون على نار هادئة"262.

وخلال احتجاجات 30 يونيو، قرر صلاح عبدالمقصود، وزير الإعلام، إلغاء برامج الهواء بجميع قنوات التليفزيون، وبث القنوات الرئيسية: الأولى، والثانية، والفضائية المصرية، و"النيل للأخبار"، و"النيل الدولية"، و"نايل لايف"، و"النيل الثقافية"، من غرفة بث مركزية، بهدف إحكام السيطرة على المادة المذاعة خلال تغطية المظاهرات.

ومنح الوزير كوادر جماعة الإخوان بالتليفزيون، أحمد عبدالعزيز، مستشار الرئاسة، وياسر الدكاني، رئيس تحرير نشرات "النيل للأخبار"، وبدر الشافعي، مدير عام البرامج بقطاع الأخبار، صلاحيات كاملة لإصدار الأوامر إلى جميع قيادات ماسبيرو، للتحكم في نشر الأخبار والتقارير المصورة، وأصدر تعليماته بالتركيز على مظاهرات رابعة العدوية التي احتشد فيها مؤيدو الرئيس مرسي263.

أصبح التداخل في أدوار مسؤولي الإدارة والمسؤولين الحزبيين للحزب الحاكم أحد مظاهر طبيعة الجهاز الإعلامي كأداة للنظام تابع

---

262 محمد طه، "الشاعر" بعد الاستقالة: ماسبيرو يتأخون على نار هادئة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 يونيو 2013.

263 محمد طه ومحسن حسني ووائل علي وأسامة المهدي، التليفزيون "يتأخون" تركيز على "رابعة" ورقابة "حديدية" على البرامج، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 يوليو 2013.

لحزبه الحاكم، ما يسمح للمسؤولين الحزبيين بالتعامل مع موظفيه بإملاء الأوامر أو بالتهديد أو بأي طريقة خارجة عن القواعد الطبيعية دون أن تهتم الإدارة بمواجهة هذا السلوك. من أمثلة ذلك، تعرض مقدمي برنامج "ستوديو 27" على القناة الأولى يوم 10 ديسمبر 2012 أثناء الحلقة التي أذيعت عقب الوقفة الاحتجاجية التي قام بها إعلاميو ماسبيرو ضد سياسات وزير الإعلام وإدارته - لاتهامات بعدم المهنية و"انعدام الأخلاق" من أحد قيادات حزب "الحرية والعدالة" الذي اتهمهم بأنهم مأجورون وغير حياديين.

كما اتهم أحد قيادات حزب "الحرية والعدالة" المذيعة آيتن الموجي مقدمة برنامج "مباشر من مصر" على الفضائية المصرية بعدم الحيادية المهنية، فضلاً عن سبها وإهانتها حيث قال لها "أنا هجيبك من شعرك وهسحلك على الأرض". وتوجه أحمد سبيع، المتحدث الرسمي لحزب الحرية والعدالة، بالتعنيف وتوجيه اللوم الشديد لكل من طارق حسن ومنال حجازي أثناء تقديمهما حلقة من برنامج "مع الناس" الذي يذاع على القناة الثالثة264.

هذا المسلك المرفوض ووجه بانتقادات شديدة، ومن ذلك الهجوم الذي شنته جبهة الإنقاذ الوطني على محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، لما وصفته بـ"الهجمة الشرسة"، التي يشنها نظام الحُكم وجماعة الإخوان على حرية الإعلام المصري والإعلاميين، في محاولة

---

264 تقرير: 28 من إعلاميي "ماسبيرو" تعرضوا للتضييق والتدخل في أعمالهم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 إبريل 2013.

لتكميم الأفواه وإسكات أصوات النقد، وبينها الإنذار الذي وجهته الهيئة العامة للاستثمار لقناة "سي. بي. سي" بسحب ترخيصها وإغلاقها في حالة استمرار عرض برنامج باسم يوسف بنفس سياسته الحالية دون تغيير. وقالت الجبهة إن الإنذار بسحب تراخيص قناة "سي. بي. سي" دليل واضح على الكيفية التي أصبحت جماعة الإخوان تُسخّر فيها أجهزة الدولة ومؤسساها لقمع أي أصوات معارضة لها أو حتى مختلفة، في تكرار واضح لسياسات نظام مبارك، خاصة أن ذلك يتم بشكل انتقائي لا يتعرض من قريب أو بعيد للقنوات المسماة "الدينية" المؤيدة التي تحوي أضعاف أضعاف ما في غيرها من القنوات من شتائم وإساءات وخروج بيّن على التقاليد المهنية265.

الأخطر من ذلك، تعاظم التوجهات والقيود التي سعت إلى إدخال الإعلام المملوك للدولة في حظيرة الإخوان. فقد أصدر رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون –حينذاك– إسماعيل الششتاوي، توجيهات تحدد محاور للتعامل مع كل ما يخص الحكومة إعلاميـــاً، وفي بيان تم تعميمه في مايو 2013 على القطاعات البرامجية، أشار رئيس الاتحاد إلى التركيز على عودة الأمن والأمان لمصر، وتعزيز الهوية المصرية وتأصيلها عبر الموضوعات التي تطرحها برامج الإذاعة والتليفزيون، والتأكيد على تحقيق أهداف الثورة خاصة العدالة الاجتماعية، كذلك

---

265 محمود رمزي، "الإنقاذ": سياسة "شيطنة الإعلام" لدى "مرسي والإخوان" فاقت "نظام مبارك"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 إبريل 2013.

التركيز على توفير فرص عمل كريمة وزيادة الاستثمارات، وتهيئة بيئة تشريعية مُحفزة.

تضمن البيان الذي تم نشره في قطاعات الإذاعة والتليفزيون والقنوات المتخصصة وقطاع الأخبار، توجيهاً بالتركيز على المشروعات الكبرى، والتي ذكر منها البيان مشروع محور قناة السويس، وشرق التفريعة والساحل الشمالي وتنمية شمال خليج السويس266.

لم يكن بيان رئيس الاتحاد سوى محاولة للعودة إلى سياسة الإعلام الموجه، وتسخير المواد الإعلامية في تليفزيون الدولة لخدمة الحكومة وتلميع المسؤولين. وإذا كانت هذه التوجيهات تأتي في ظل النظام السابق بشكل شفوي، فإنها أصبحت في عهد الإخوان معلنة وعبر بيانات رسمية يتم تعميمها.

ولا يمكن قراءة البيان المذكور بعيدًا عن تلك الضغوط التي تمارس ضد المعدين والمذيعين لإعادتهم لطاعة الحكومة، والتي كانت قد سقطت بسقوط دولة الحزب الوطني المنحل، ومنها طلب رؤساء القنوات الاطلاع على نصوص الحلقات "الاسكربت" قبل التصوير، والتدخل بحذف أو تعديل محاور الحوار والأسئلة، أو على الأقل إبداء عدم الرضا لإشاعة جو من الريبة والحذر في نفوس فريق العمل أثناء تصوير الحلقة، كذلك الاطلاع على الضيوف الذين يختارهم فريق

266 حاتم جمال الدين، منشور رسمي في ماسبيرو لإعادة إعلام الشعب لطاعة الحكومة، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 11 مايو 2013.

العمل بالبرنامج، والتدخل بالحذف أو الإضافة بحجة إحداث حالة من التوازن بعرض الرأي والرأي الآخر. وما الهدف الحقيقي من تلك الإجراءات سوى إقحام عناصر من الحزب الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين على البرامج ليكونوا دائمـًا في صدارة المشهد الإعلامي، خاصة أن هناك برامج لا تحتمل وجهتَي نظر.

وفي ظل رغبة مرسي والذين معه أن يجعلوا الوطن مثل الجماعة، لا أن يجعلوا الجماعة مثل الوطن، تسارعت وتيرة كسر محاور الممانعة بالاستئصال أو التشويه أو التسفيه أو التخوين، بمدح الشخص حين يقول نعم، وذمه حين يتجرأ ويقول لا.

وحتى يحدث ذلك، سعى النظام في عهد الإخوان إلى التحكم في مفاصل مؤسسات الأمن والقضاء والإعلام، الذي يُراد له أن ينكسر "إما بملاحقات قضائية، أو بضغوط مادية وسياسية، أو حتى بتشويه صارخ يتناقض مع كل ما فعله هذا الإعلام طوال سنوات سبقت الثورة من فضح للفساد والإفساد، وعرض لقضايا الجماعة بذاتها، لذلك تبقى محاولات السيطرة على الإعلام عبر إعلاميي السمع والطاعة والمؤلفة قلوبهم هي الحل، لكسر محور مناوئة صعب"267.

بشكل عام، لكي تسيطر على منظومة إعلامية، أنت في حاجة إلى شيئين محددين؛ أولهما التحكم في تعيين القيادات، وثانيهما تمويل عجز تلك الوسائل.

267أحمد الصاوي، مجتمع السمع والطاعة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 22 ابريل 2013.

هذا ما أخذت جماعة الإخوان المسلمين تفعله إزاء وسائل الإعلام المملوكة للدولة؛ لقد سيطرت عليها عبر تعيين القيادات وتمويل العجز؛ إذ تحكم وزير الإعلام "الإخواني" في الوسائل المرئية والمسموعة، وسيطر مجلس الشورى ذو الهيمنة الإخوانية على المؤسسات الصحفية القومية.

أكثر من 28 قناة تليفزيونية، وتسع شبكات إذاعية، تصدر عنها عشرات الخدمات، وثماني مؤسسات صحفية تصدر عنها نحو 55 صحيفة باتت تحت قبضة جماعة "الإخوان المسلمين" الغليظة[268].

وفي عام واحد، قضاه محمد مرسي في منصب الرئيس، استطاع الإخوان أن يؤسسوا كيانات إعلامية خاصة بهم، ووصلت إلى 19 شركة تم تسجيلها في هيئة الاستثمار، تمهيدًا لإطلاق 20 قناة فضائية، قرر الإخوان أن تكون صوتهم الإعلامي، لتواجه به القنوات الفضائية الخاصة وتأثيرها، غير أن ثورة 30 يونيو وحدها هي التي أجهضت هذا المخطط.

تكشف المستندات حصول صفوت حجازي على تراخيص 4 قنوات فضائية باسم مجموعة قنوات الشعب هي: "الشعب أخبار، والشعب دراما، والشعب سبورت، والشعب عامة"، وتم بيعها رغم نفيه من قبله ملكيتها وتأكيده اقتصار دوره فيها على تقديم البرامج فحسب.

---

268 ياسر عبدالعزيز، "أخونة" الإعلام العام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 مايو 2013.

وتتصدر قائمة الشركات التي كوَّنها الإخوان وأصدروا تراخيص لها في الهيئة العامة للاستثمار "الشركة العربية التركية للإنتاج الإعلامي"، التي تأسست في 21 يناير قبل خمسة أشهر من عزل مرسي، وهي شركة إنتاج لديها نشاط في إطلاق القنوات تحت التأسيس وملكيتها مشتركة بين مصريين ولبنانيين، وشركة "دي ميديا الإعلامية"، التي تأسست في 26 مارس 2013 وأطلقت قناة DMC ويملكها رجال أعمال مصريون، فضلاً عن شركة "آي بي سي"، التي تأسست في 7 إبريل 2013 وأطلقت بالاسم نفسه، ويملكها رجال أعمال مصريون.

وتضم وثيقة أسماء الشركات التي كوَّنها الإخوان اسم شركة "ميديا سبوت" للقنوات الفضائية، التي تأسست في 26 مارس 2013 وأطلقت ثلاث قنوات فضائية، هي قناة (play movies) وقناة "بلاي فيلم" وقناة "بلاي دراما"، ويمتلكها رجال أعمال مصريون، وشركة "أطياف" للقنوات الفضائية والإعلام، تأسست في 14 إبريل 2013 وأطلقت قناة "أطياف الفضائية" برأسمال سوري، وشركة "المصراوية للقنوات الفضائية" تأسست في 7 إبريل 2013 وأطلقت قناة "المصراوية" بملكية مصرية، وشركة "صوت اليمن للإنتاج الإعلامي"، التي تأسست في 14 إبريل 2013 وحصلت على موافقة بإطلاق قناة بملكية يمنية، لكنها لم تتمكن من إطلاق القناة بعد ثورة 30 يونيو.

وتضم القائمة شركة "السلام للإنتاج التليفزيوني والقنوات الفضائية"، التي تأسست في 7 إبريل 2013 وأطلقت قناة "الرشاد"

بملكية مصريين، وشركة "العلم والإيمان للإنتاج الإعلامي والقنوات الفضائية"، تأسست في 14 إبريل 2013 وحصلت على ترخيص بإطلاق قناة "العلم والإيمان"، بشراكة سعودية مصرية، وشركة "أوسكار للقنوات الفضائية"، التي بدأت نشاطها في 26 مارس 2013، وأطلقت قناة "أوسكار دراما" وأصحابها مصريون، وشركة "فيبكو للإنتاج الإعلامي والقنوات الفضائية"، التي حصلت على موافقة في 14 إبريل 2013 وأطلقت قناة النور الفضائية بملكية مصريين.

وتعتبر شركة "مجموعة زاد للإنتاج الإعلامي والقنوات الفضائية" الأحدث في قائمة التأسيس، حيث أسسها الإخوان قبل ثورة يونيو بأيام، في 24 يونيو 2013[269].

غير أن المشكلة بقيت؛ لأن رسائل الإخوان عبر تليفزيون الحكومة أو حتى عبر القنوات الخاصة التابعة لهم افتقدت المصداقية أو تناقضت مع ممارسات النظام ومواقفه. وذلك يعني أن الإخوان ليس عليهم إصدار تعليمات لقيادات التليفزيون أو إجبار الصحف القومية على أن تخصص معظم مساحات صفحات الرأي لعناصرهم، وإنما عليهم أولاً أن يغيروا رسالتهم لتصبح أكثر مصداقية وواقعية، وهي لن تكون كذلك إلا بتغيير سياستهم الإقصائية التي تسعى للهيمنة على المجال السياسي وإقصاء كل القوى السياسية الأخرى عنه[270].

---

269 محمد طه، "المصري اليوم" تكشف خطة الجماعة لـ"أخونة الإعلام" خلال "عام المعزول"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 أكتوبر 2013.

270 خالد السرجاني، ماذا فعل الإعلام الرسمي للإخوان؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 يونيو 2013.

غاب وعي الإخوان بتطورات العصر في مجال الإعلام، وعجزهم عن تطوير الإعلام الرسمي بحيث يصبح منافسـاً مهنيـاً للإعلام الخاص المناوئ لهم، وذلك يرجع لوجود خلل لديهم حول الإعلام نفسه وفلسفته والمهارات التي يجب أن تتوافر فيمن يعمل به. يضاف إلى ذلك انهم أنهم ناصبوا الإعلام العداء سواء أكان إعلامـاً رسميـاً أم إعلامـاً خاصـاً، فقد أرادوا أن يكون الإعلام الرسمي خادمـاً لهم، أما الإعلام الخاص فقد شيطنوه وجعلوه عدوهم الرئيسي؛ لأنه يقدم خدمة إعلامية تظهر فشلهم وعدم كفاءهم وقلة حيلتهم271.

عداء استدعى لغة الاعتداء.

وقرعت لجنة حماية الصحفيين الدولية أجراس الخطر، حين دعت الرئيس –حينذاك– محمد مرسي إلى أن يطالب أنصاره بالتوقف عن الاعتداء على الصحفيين، مشيرة إلى أن معظم الأدلة توضح أن جماعة الإخوان ترتكب هذه الاعتداءات، التي تستمر منذ فترة طويلة في تخويف ومضايقة وسائل الإعلام. وشددت اللجنة، المعنية بحماية الصحفيين حول العالم، على أن جميع الأطراف يجب أن توقف هذه الهجمات على الصحفيين، موضحة أن ما لا يقل عن 13 صحفيـاً تعرضوا للاعتداء في اشتباكات أنصار الجماعة ومعارضي الرئيس في القاهرة والإسكندرية، خلال تظاهرات الإخوان، المطالبة بتطهير القضاء.

---

271 المصدر نفسه.

ولفتت اللجنة إلى أن أعمال العنف تأتي عقب حملة تصعيد ضد وسائل الإعلام المستقلة، المنتقدة لأداء النظام، وتتضمن هذه الحملة محاكمات قانونية واعتداءات جسدية وترهيبــًا للإعلاميين[272].

وخلال الأحداث التي سبقت أحداث 30 يونيو وواكبتها، طالبت منظمة "مراسلون بلا حدود" السلطات المصرية بالتراجع عما وصفته بـــ"القرارات التعسفية" التي تشكل خطرًا على استقلالية وسائل الإعلام العامة والخاصة، منددة بسلسلة الانتهاكات التي طالت إعلاميين خلال المظاهرات.

وذكرت المنظمة الدولية، التي تعنى بحقوق الصحفيين حول العالم في بيان لها أن أكثر من 10 صحفيين تعرضوا لاعتداءات أثناء تغطية المواجهات بين عناصر المعارضة وأنصار الإخوان المسلمين في القاهرة ومناطق أخرى بالبلاد. وطالبت السلطات بإجراء تحقيقات مستقلة لكي لا يفلت المعتدون من العقاب، مشددة على أن من مسؤوليتها توفير الحماية للإعلاميين حتى يتمكنوا من أداء عملهم بحرية وأمان تام. وأشارت إلى عدد من التقارير الحقوقية التي وثقت اعتداءات على الصحفيين خلال تلك الفترة، منها مقتل الصحفي صلاح الدين حسن، من صحيفة "شعب مصر"، في انفجار قنبلة تقليدية الصنع بمدينة بورسعيد، وإصابة 7 آخرين بين يومَي 28 و30 يونيو 2013[273].

---

272 بسمة المهدي، "الصحفيين الدولية" تطالب بوقف اعتداءات "الإخوان" على الإعلاميين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 إبريل 2013.

273 بسمة المهدي، "مراسلون بلا حدود" تطالب السلطات بالتراجع عن "خنق الإعلام"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 يوليو 2013.

وقد أعلنت المنظمة في مايو 2013 تقريرها السنوي الذي يرتب بلدان العالم وفق "مقياس حرية الصحافة"، حيث وضعت مصر في المرتبة 158 من بين 179 دولة، ووصفت الموقع الذي احتلته مصر في هذا الصدد بـــ"غير المشرف"، وأشارت إلى أن من بين الأسباب التي أدت إلى بلوغ مصر هذا الموقع المتدني ما جرى من "تعيينات على رأس المؤسسات الإعلامية الحكومية، والاعتداءات الجسدية، والمحاكمات المتكررة التي طالت الصحفيين".

وفي مطلع شهر مايو 2013، أعلنت منظمة "فريدوم هاوس" بدورها تقريرها السنوي عن حرية الصحافة في بلدان العالم المختلفة، حيث أكدت أن مصر انتقلت إلى خانة أسوأ تصنيف ضمن دول العالم في مجال الإعلام؛ وهو تصنيف "دولة غير حرة".

ويفيد تقرير "حرية منتهكة.. انتهاكات حرية الإعلام في مصر 2012"، الصادر عن "مركز دعم لتقنية المعلومات"، أن عدد الانتهاكات التي وقعت بحق حرية الإعلام خلال العام 2012 وتم رصدها، بلغ 185 انتهاكـــًا، وأن هذه الانتهاكات شملت الاحتجاز، والتعدي بكل أشكاله، والتهديد، والسب والقذف، والتحرش، والقتل، والتحريض، والمنع من النشر، والتدخل القسري في السياسة التحريرية، والإقالة، والتهديد بالغلق، إضافة إلى الاتهامات بـــ"إزدراء الأديان"، و"إهانة رئيس الجمهورية"، وغيرها.

ويؤكد جمال عيد، مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في مصر، أن عدد البلاغات التي قدمت بحق صحفيين وإعلاميين

ومواطنين، على مدى 200 يوم من رئاسة محمد مرسي، بتهمة "إهانة رئيس الجمهورية" يزيد على عدد البلاغات المماثلة المقدمة طوال ثلاثة عقود تحت حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك[274].

لم يتغير الإعلام، لكن الإخوان المسلمين تغيَّر موقعهم؛ صاروا سلطة، وعضوا يد الإعلام التي امتدت لهم وقت الحظر والمطاردة. أنكروا جميل من دفعوا ثمن ظهورهم والترويج لهم؛ بقي الإعلام كما هو ناقدًا للسلطة، وتحولت السلطة التي استفادت من الإعلام إلى عدو له ومتربص به، مثل سابقتها[275].

دارت الدوائر، وسقط نظام الحُكم الإخواني، وخرج الإعلام من عباءة الهيمنة الدينية، غير أن الضغوط والملاحقات والمضايقات استمرت. فقد ارتفع عدد الصحفيين الذين قُتلوا في مصر في الفترة من ٢٨ يناير ٢٠١١ حتى ٢٨ مارس ٢٠١٤، ليصل إلى 11 صحفيـــاً، دون أن تطال يد العدالة أغلب المسؤولين عن قتلهم، حسب تقرير أعدته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان[276].

المسؤولية في حوادث قتل هؤلاء الصحفيين، حسبما تشير القرائن، تقع على عاتق جهاز الشرطة (٥ ضحايا)، جماعة الإخوان

---

274 ياسر عبدالعزيز، الحرب الإعلامية في مصر الثورة، مجلة "الديمقراطية"، القاهرة، 26 يوليو 2013.

275 أحمد الصاوي، يا ناكر المعروف، جريدة "الشروق"، القاهرة، 2 إبريل 2013.

276 وائل علي، "الشبكة العربية": استشهاد ?? صحفيـــاً في مصر منذ يناير ????، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 سبتمبر 2014.

المسلمين ومؤيديها (٣ ضحايا)، والقوات المسلحة (ضحيتان)، في حين يظل المسؤول عن ضحية أخرى مجهولاً حتى هذه اللحظة.

في الكتيب الذي أصدرته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، تحت عنوان: "شهداء الصحافة في مصر، والإفلات من العقاب"، نطالع توثيقـــاً لأسماء وتواريخ وظروف مقتل 11 صحفيـــاً، ما بين محترف وهاو، بينهم صحفيان غير مصريين (أميركي وبريطاني) قضى أغلبهم أثناء وجودهم في مناطق شهدت أحداث عنف أو تظاهرات، فيما قُتِل بعضهم في ظروف تشير إلى استهدافهم بسبب كونهم صحفيين. وتضمن الكتيب الذي صدر في ٥٥ صفحة من القطع المتوسط، أسماء الصحفيين الـــــ11 وصورهم، كوثيقة تسلط الضوء على ظاهرة لم تكن معروفة في مصر، وهي قتل الصحفيين، لكنها أطلت برأسها بقوة، مصحوبة بظاهرة الإفلات من العقاب المترسخة في مصر منذ عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك وحتى اليوم، وفقـــاً للشبكة.

لم يكن مستغربـــاً والحال كذلك، أن تحتل مصر المرتبة الرابعة في التقرير السنوي لمنظمة "مراسلون بلا حدود" لعام ٢٠١٤، من حيث اعتقال الصحفيين، بعد الصين وإريتريا وإيران، وأن تحتل مصر المرتبة ١٥٩ من حيث حرية الصحافة، في ظل ما سماه تقرير المنظمة "التأويل المفرط لمفهوم حماية الأمن القومي على حساب الحق في المعلومة وتلقيها، وذلك يمثل تهديدًا لحرية الإعلام"277.

---

277 مينا غالي، "مراسلون بلا حدود": مصر رابع دولة في اعتقال الصحفيين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 ديسمبر 2014.

لأزمة العلاقة بين السلطة والصحافة جذور عميقة وحكايات يطول شرحها، خاصة في عهد مبارك.

لم ولن ينسى الصحفيون ذلك اليوم، الذي شهده محيط النقابة في شارع عبدالخالق ثروت، أثناء مظاهرة للصحفيين احتجاجاً على الاستفتاء على التعديلات الدستورية في عام 2005، عندما تعدت الشرطة على المتظاهرين، وشهد ذلك اليوم عددًا كبيرًا من حالات التحرش الجنسي بصحفيات، من جانب قوات أمن بملابس مدنية، مدشنة مرحلة جديدة من مراحل انتهاك حرية الصحافة، وحبس الصحفيين، وقمع حريات الرأي والتعبير.

ورغم وعد رئاسة الجمهورية بإلغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر عام 2004، والتشدق بعبارات فضفاضة عن الديمقراطية وحرية الرأي، ورأي الصحافة والرأي الآخر، فإن مبارك شهد "انتهاكات ضد الصحفيين والإعلام وحرية الرأي والتعبير"، وفقاً للمدير التنفيذي لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، عماد مبارك، الذي يرى أن "أزمة عصر مبارك لم تكن في أن يكون لك رأي، لكن أن تعلن هذا الرأي، سواء عبر الصحف أو القنوات أو الحركات الطلابية أو أي وسيلة تعبير فنية أو أدبية"278.

شهد عصر مبارك العديد من القيود، واتسمت سنوات عهده بقمع الصحفيين والإعلاميين أثناء عملهم، فضلاً عن إغلاق القنوات

---

278 هدير الحضري وليلى عبدالباسط، في عهد المخلوع: 167 حالة قتل بـ"التعذيب" في 16 عاماً.. و411 انتهاكاً للتعبير عن الرأي، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 5 ديسمبر 2014.

والصحف، وفرض قبضة أمنية على جميع النشاطات الإبداعية والفنية التي تهدد النظام. تلك القبضة الأمنية على حرية الرأي والتعبير، أدت إلى تعطيل قانون تداول المعلومات، ما ساهم في انتشار الفساد الذي نعاني منه حتى الآن، بسبب التعتيم على القرارات والمعلومات والإحصائيات والبيانات، بالإضافة للتوسع في قرارات حظر النشر في القضايا، وتعريض الصحفيين للحبس والغرامات.

ورصد تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، عن الفترة بين عامَي 2000 و2009 نحو 411 حالة انتهاك لحرية الرأي والتعبير، تنوعت بين 168 محاكمة لصحفيين، والتحقيق في 33 قضية لصحفيين أمام النيابة العامة، ومصادرة 130 مطبوعة ومؤلفــاً، و38 حالة سوء معاملة للصحفيين، بالإضافة إلى 30 حالة اعتقال ومحاكمة للمدونين، و12 انتهاكــاً ضد الفضائيات.

وأكدت المنظمة في تقريرها أن أوضاع حرية الرأي والتعبير بصفة عامة، وحرية الصحافة بصفة خاصة، لم تشهد تطورًا ملحوظــاً خلال السنوات اللاحقة لإطلاق الوعد الرئاسي بإلغاء الحبس في جرائم النشر، وازدادت الصورة قتامة، في ضوء استمرار سياسة تكميم الأفواه، وحبس الصحفيين، والمغالاة في الغرامات المالية المفروضة عليهم، فضلاً عن الانتهاكات بحق المدونين، ومصادرة المؤلفات الفنية[279].

---

279 المصدر نفسه.

وفي 5 سبتمبر 2007، تم استدعاء إبراهيم عيسى، رئيس تحرير جريدة "الدستور" وقتها، للتحقيق في "أمن الدولة"، على خلفية اتهامه بإذاعة أخبار كاذبة عن صحة مبارك، في عدة مقالات نشرها خلال الفترة من 24 إلى 30 أغسطس، وقضت المحكمة بحبسه 6 أشهر مع الشغل، وكفالة 200 ألف جنيه، وفي الاستئناف تم قبول الاستئناف المقدم منه، وتخفيف الحُكم إلى شهرين، وإلغاء الغرامة، ثم أصدر مبارك قرارًا جمهوريـــًا بالعفو الرئاسي عنه في 6 أكتوبر من العام نفسه.

وقضت محكمة جنح العجوزة بالحبس لمدة سنة، وغرامة 20 ألف جنيه، وكفالة 10 آلاف جنيه، لكل من رئيس تحرير جريدة "الفجر"، عادل حمودة، ورئيس تحرير جريدة "صوت الأمة" الأسبق، إبراهيم عيسى، ورئيس التحرير التنفيذي لـــ"صوت الأمة"، وائل الإبراشي، ورئيس تحرير جريدة "الكرامة" الأسبق، عبدالحليم قنديل، في القضية رقم 1799 لسنة 2007، بتهمة تعمد الإساءة لرئيس الجمهورية، بصفته رئيس الحزب الوطني، وأمين لجنة السياسات في الحزب، جمال مبارك.

ورصدت منظمات حقوقية 38 حالة سوء معاملة للصحفيين، و33 حالة حظر نشر، ففي 8 إبريل 2008، تعرض طاقم تصوير تابع لقناة الجزيرة القطرية للإيقاف من جانب أفراد أمن بملابس مدنية، خلال تغطيتهم أحداث المحلة، وزيارة رئيس الوزراء لها، واحتجاجات عدد من أهالي المعتقلين.

واقتحمت قوات الأمن منزل المدون والناشط في حركة "كفاية" بالغربية، ضياء الدين جاد، صاحب مدونة "صوت غاضب"، في 6 فبراير 2009، وألقت القبض عليه، كما اقتادته إلى مكان غير معلوم، وأودعته في سجن القطا، دون حكم قضائي، على خلفية توجيهه انتقادات لتعامل الحكومة مع أزمة الاعتداء على الشعب الفلسطيني.

وأغلقت أجهزة الأمن مكتب قناة "العالم" الإيرانية في 23 يوليو 2008، كما صادرت عددًا من أجهزة الكمبيوتر، والأفلام، ومعدات التصوير، بدعوى عدم حصول القناة على ترخيص بالبث، رغم أن القناة كانت تعمل في القاهرة منذ عامين، ورصدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، 12 انتهاكـــاً ضد الفضائيات، و130 انتهاكـــاً ضد المطبوعات، في العام نفسه.

من المؤسف أن ظاهرة الإفلات من العقاب التي دشنها مبارك توسعت وانتشرت لتشمل الصحفيين أيضـــاً، ورغم ثورة ٢٥ يناير التي كان شعار الكرامة الإنسانية ضمن شعاراتها الأساسية، فإن الحكومات المتعاقبة تورطت بشكل كبير في نفس الممارسات، لتظل العدالة مغيبة وسيادة القانون مطلبـــاً ملحـــاً يهدره غياب الإرادة السياسية لإقراره.

وقد رصدت مؤسسة "حرية الفكر والتعبير" 12 انتهاكـــــاً وقعت بحق صحفيين ومصورين على يد قوات الأمن، أثناء تغطيتهم الصحفية للاحتجاجات التي انطلقت عقب صدور أحكام البراءة في القضية المعروفة إعلاميـــاً بـــ"قضية القرن"280.

---

280 مينا غالي، "الفكر والتعبير": ⍰⍰ حالة اعتداء على الصحفيين خلال يومين بعد البراءة . جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 ديسمبر 2014.

فقد أصيب عبدالرحمن سليم، الصحفي بجريدة "الفجر"، بطلق خرطوش في قدمه اليسرى، وتعرض محمد صلاح، مصور جريدة "الفجر"، للاعتداء بالضرب عليه وتكسير عدسة كاميرته، ومسح ما قام بتصويره بناء على طلب من أحد الضباط، ووجه أحد القيادات الأمنية السباب لعمر عبدالرحمن، من نفس الجريدة. واعتدى أحد الضباط على محمود أشرف العيسوي، مصور بجريدة "فيتو"، بجوار نقابة الصحفيين.

وطبقـًا لشهادتَي المصورين كريم عبدالعزيز ومصطفى يحيى، من جريدة "اليوم السابع"، تعرض المصور مصطفى السيد للإصابة بإحدى قنابل الغاز المسيل للدموع، والتي سقطت بالقرب منه، وعند سقوطه على الأرض، إثر الإصابة، تم القبض عليه وترحيله لقسم شرطة عابدين.

وتم احتجاز محمد نور، مراسل "البوابة نيوز"، داخل إحدى المدرعات في ميدان عبدالمنعم رياض، وبعدها تم ترحيله لقسم شرطة عابدين، حيث احتُجِز لبضع ساعات قبل إطلاق سراحه طبقـًا لبسام إبراهيم، مصور في "البوابة نيوز"، والقبض على محمد الجبالي، مراسل موقع "دوت مصر".

وخلال تمشيط قوات الأمن للمناطق المحيطة بميداني التحرير وعبدالمنعم رياض، تم القبض على مُحب عماد، مراسل موقع "مصر العربية" الإلكتروني، من إحدى المقاهي بالقرب من شارع صبري أبو علم في منطقة وسط البلد.

وقال عماد إنه تم القبض عليه عشوائيــاً مع من تم الاشتباه بهم في المشاركة في المظاهرة، وتم الاعتداء عليه بالضرب عدة مرات على يد بعض أفراد القوات الخاصة.

وفي ٣٠ نوفمبر 2014، تم الاعتداء على محمد كمال وحازم عبدالحميد، المصورين بجريدة "المصري اليوم"، من قبل مجندين أثناء تصويرهما الأحداث الجارية في ميدان عبدالمنعم رياض من أعلى كوبري ٦ أكتوبر. وعندما أعلن المصوران أنهما صحفيان قيل لهما إن ذلك لا يعطيهما الحق في التصوير، بعدها تم اقتيادهما لسيارة الشرطة، وهناك اعتدى أحد الضباط الملثمين على كمال بالضرب على وجهه، ما تسبب بإصابة في عينه، وتم إطلاق سراحهما بعد طلباتهما المتكررة لفحص هويتيهما الصحفية.

وأثناء محاولات الفض، تم الاعتداء بالضرب على أحمد حسني، الصحفي في جريدة "اليوم السابع"، وضرب عُمر إسماعيل، مراسل جريدة "الوفد"، على يد مجموعة من المجندين، بعدما تلقوا أمرًا من أحد الضباط بضرب المصورين رغم استئذانهما من أحد قيادات الأمن قبل التصوير والتزامهما بالوقوف وراء أحد الأسوار الحديدية بناءً على طلبه.

اكتسب الإعلام المصري من تلك التجارب الأليمة والتصدي لها بمختلف الطرق القانونية والنقابية الممكنة، قدرة أكبر على الصمود في وجه الضغوط، وربما حاجة أشد إلى إعادة ترتيب البيت من الداخل، وفق ميثاق شرف إعلامي، لضمان إدارة أهل المهنة شؤونهم بشكل يستقيم مع متغيرات المرحلة.

عندما تصمت الحقيقة

"أنا قلبي كان شخشيخة أصبح جَرس
جلجلت به صحيوا الخدم والحرس
أنا المهرج.. قمتوليه خفتوليه
لا فْ إيدي سيف ولا تحت مني فرس
عجبي"281

في يوم الثلاثاء الموافق 4 ديسمبر 2012، كانت مصر على موعد مع احتجاب الحقيقة.

فقد احتجبت 11 صحيفة حزبية ومستقلة الاحتجاب، احتجاجـًا على مواد الصحافة والحريات بمشروع الدستور، تنفيذًا لقرار مجلس نقابة الصحفيين بالاحتجاب، حال استمرار تجاهل الجمعية التأسيسية مطالب الجماعة الصحفية.

والحاصل أن الجمعية التأسيسية رفضت كل اقتراحات نقابة الصحفيين، تقريبـًا، مثل حظر الحبس في جرائم الرأي والاكتفاء بالعقوبات المدنية، وحظر المصادرة أو الإيقاف أو التعطيل حتى بحكم قضائي، وكذلك النص على استقلال الصحف ووسائل الإعلام

---

281 صلاح جاهين، رباعيات، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

المملوكة للشعب عن السلطة التنفيذية والحزب الحاكم. كما أوردت في مشروع الدستور نصوصـــاً مطاطة تسمح بتقييد حرية الصحافة والإعلام، انتقامـــاً من الإعلام لدوره في كشف الأخطاء وفضح الأكاذيب.

والصحف التي احتجبت عن الصدور احتجاجـــاً علي تقييد الحريات هي: الشروق، والتحرير، والوطن، والمصري اليوم، واليوم السابع، والوفد، والأسبوع، والأحرار، والفجر، والأهالي، والدستور282.

كان الحدث استثنائيـــاً في ظل تضامن خمس قنوات فضائية – وهي قنوات ONTV و"دريم" وCBC، و"الحياة" و"القاهرة والناس"– مع الصحف وتعهدها بتسويد شاشاتها في اليوم التالي مباشرة، من الساعة 6 مساء حتى 12 صباحـــاً، وهو ما تعذر إنجازه إثر تفجر الأوضاع وتصاعد حدة المواجهات الدامية والمؤسفة أمام قصر الاتحادية الرئاسي.

تزامن قرار تسويد شاشات قنوات فضائية مصرية مع تصاعد وتيرة استهداف قوى إسلامية لمدينة الإنتاج الإعلامي، رغم أن القنوات الفضائية العاملة فيها كانت وسيلة الإسلاميين أنفسهم للظهور للرأي العام والحصول على الشرعية، في زمن المنع والحظر في عهد مبارك.

---

282 جمال فهمي: جميع الصحف الحزبية والمستقلة تحتجب اليوم، جريدة "روز اليوسف"، القاهرة، 4 ديسمبر 2012.

يُذكر أن الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي -التي حاصرها أنصار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل غير مرة- أنشئت في المنطقة الحرة بمدينة السادس من أكتوبر 1997 طبقًا للقانون 230 لسنة 1998 والقانون رقم 8 لعام 1997، وقيدت في البورصة 1999 برأس المال المصرح بقيمة 5 بلايين جنيه مصري، ورأس مال مدفوع بقيمة 1.72 بليون جنيه موزعة على 172 مليون سهم[283].

كان في تقدير عدد من شيوخ مهنة الصحافة أن الاحتجاب يعد خطوة أولى ضمن سلسلة إجراءات تصعيدية للحفاظ على حرية الصحافة، باعتبارها حقًا للشعب المصري بأكمله وليس خاصًا بالصحفيين فقط.

جاء ذلك وسط جدل حول مواد الدستور الجديد التي تمثل ردة عن حرية الرأي والتعبير، وتبدو أسوأ من مواد دستور مبارك. ونحن لا نجاوز الحقيقة حين نقول إن وضع الصحافة في مواد مشروع الدستور بدا كارثيًا، خاصة المادة 48 التي تعد عدوانًا على سلطة الصحافة وتقييدًا لحرياتها.. وكأن الثورة لم تحدث أصلاً، ولم تناد بالحرية، وسط شعور عام لدى الجماعة الصحفية بوجود رغبة من النظام الحاكم في الإبقاء على العقوبات السالبة للإرهاب لتكميم الأفواه ومنع الرأي الآخر.

---

283 مدينة الإنتاج من منصة الشرعية للإسلاميين إلى هدف للحرب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 ديسمبر 2012.

وفي ظل تنامي قوة تيارات الإسلام السياسي، وقعت قاطرة الإعلام المصري ورجالها بين سندان "العداء والقمع" ومطرقة "الصدام أو التمكين"، أو فتح الباب أمام الفوضى أو ثورة جديدة بانت إرهاصاتها قبل معركة تمرير الدستور. ووسط كل هذا الصراع السياسي بين الصحافة والسلطة الحاكمة، كانت جماعة الإخوان المسلمين تبسط سيطرتها على الصحف والمؤسسات القومية، التي أصبحت تتحدث بلسانها بنفس الصورة التي كانت تتحدث بها أيام الرئيس السابق مبارك.

ويبدو أن السلطة في عهد مرسي لجأت إلى تكتيك يتمثل في أن تبدأ بالأكثر شهرة محليـــاً ودوليـــاً وذي العلاقات مع المجتمع المدني المصري والدولي، لكي ترسل رسالة إلى الباقين بأنه ليس هناك من هو عصيّ على التحقيق، حتى لو وصل الأمر إلى الحبس ولا يخفف من وطأة هذا التوجه، خطوة متأخرة، على غرار ما أعلنه المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، من أن مرسي أمر بسحب جميع البلاغات المقدمة ضد الصحفيين، والتي تتعلق بإهانته أو نشر شائعات حوله[284].

وإذا كان النظام قد بدأ عهده باستدعاء الإعلاميين إلى النيابات، كما حدث مع محمود سعد وريم ماجد وإبراهيم عيسى وجمال فهمي، فإن كل ذلك كان مقدمات لما هو أسوأ، بدأ مع استدعاء باسم

---

284 نجلاء سليمان. مرسي يأمر بسحب جميع البلاغات المقدمة ضد الصحفيين بتهمة "إهانة الرئيس"، موقع "بوابة الشروق" الالكتروني، 10 إبريل 2013.

يوسف مقدم برنامج "البرنامج" بتهمتَي إهانة الرئيس وازدراء الأديان، وتم تحويل كل من جابر القرموطي وشيماء أبو الخير إلى النائب العام بتهم مختلفة؛ لتبدأ مرحلة جديدة وقاسية من العصف بالحريات وتكميم الأفواه ومطاردة الإعلاميين[285].

يكفي أن نشير إلى أن الفترة منذ تولي الرئيس مرسي في 30 يونيو 2012 حتى مطلع مايو 2013 اتسمت بخصوصية شديدة فيما يتعلق بالاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون المصريون، بالنظر إلى ما شاب تلك الفترة من اشتباكات عنيفة في الاتحادية والمقطم وغيرهما، حتى بلغ عدد الصحفيين المصريين الذين تعرضوا لاعتداءات مرصودة 64 صحفيـــاً يمثلون 31% من إجمالي الصحفيين المصريين الذين تعرضوا لاعتداءات منذ ثورة 25 يناير.

إن هذا الرصد -الذي أعده مركز المصري للدراسات والمعلومات- اعتمد على البلاغات الموجهة للنائب العام من الشؤون القانونية بنقابة الصحفيين، وتقارير لجنة حماية الصحفيين الدولية، والمنظمات الحقوقية ذات الصلة وكذلك التقارير الإعلامية المعنية، وحسب تقرير المركز فإن: "الرقم قد يكون أقل بقليل أو بكثير عن الاعتداءات التي وقعت بالفعل ولم يتم الإبلاغ عنها أو تغطيتها إعلاميـــاً".

وأشار المركز في دراسته إلى أنواع الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون المصريون في الفترة من 1 يوليو 2012 حتى 30 إبريل

---

285 خالد السرجاني، باسم يوسف ليس وحده، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 إبريل 2013.

2013، وأنهم تعرضوا لنحو 92 اعتداء من 13 نوعـــًا، بلغ أكثرها حالات الاعتداء بالضرب 35 حالة، كما اشتملت على 11 حالة إصابة بطلقات خرطوش أو رصاص حي أو مطاطي، هذا إلى جانب حالة قتل واحدة متمثلة في الصحفي الحسيني أبو ضيف، الذي لقي مصرعه بعد أسبوع من إصابته بطلق خرطوش في الرأس أثناء تغطيته أحداث قصر الاتحادية في ديسمبر 2012.

ويظهر الرصد حالتَي اختطاف، الأولى لمحمد الصاوي من موقع "مصراوي"، الذي تعرض للاختطاف في فبراير 2013 من قبل رجال يرتدون ملابس مدنية أجبروه على ركوب سيارة بزعم عملهم مع الشرطة واضعين عصابة على عينيه حيث اقتادوه إلى مكان مجهول، ثم أطلقوا سراحه بعد ضربه والاستيلاء على متعلقاته، وكذلك فوزي هويدي بجريدة "المساء" في مارس 2013 الذي اختُطف أمام منزله.

كما اشتمل الرصد على 9 حالات استدعاء للتحقيق جاء أغلبها في اتهامات تتعلق بإهانة رئيس الجمهورية، وتكدير السلم والأمن القومي، وازدراء الأديان، وإهانة السلطة القضائية، والتعليق على أحكامها، ومنهم إسلام عفيفي، الذي قررت المحكمة حبسه احتياطيـــًا على ذمة قضية اتهامه بإهانة الرئيس من خلال نشر "أخبار كاذبة"، وهو ما أعقبه إصدار مرسي قرارًا بقانون بإلغاء الحبس الاحتياطي للصحفيين في أغسطس 2012.

يضاف إلى ذلك حالات الاحتجاز المؤقت والاعتقال، والإساءات اللفظية وتوجيه التهديدات، والقيام بأعمال البلطجة من خلال تكسير

السيارات والاستيلاء على المتعلقات الشخصية.

وفيما يتعلق بالجهة القائمة بالاعتداء، يتضح أن التكرار الأعلى جاء لصالح المتظاهرين بإجمالي 23 حالة وبنسبة 36% من إجمالي حالات الاعتداء، أخذًا في الاعتبار أن 83% من حالات تعدي المتظاهرين جاءت من قبل أنصار جماعة الإخوان المسلمين بإجمالي 19 حالة، وهو ما يزيد على حالات الاعتداء من جانب قوات الشرطة التي بلغت 14 حالة. ويلاحظ في هذا الشأن الارتفاع الكبير للاعتداءات التي يقوم بها مجهولون بنسبة 20.3% والتي تمثل جزءًا من ظاهرة عامة لحالات الاعتداء التي يقوم بها مجهولو الهوية.

وفيما يتعلق بتوزيع الصحفيين الذين تعرضوا لاعتداءات وفق الوظيفة، يلاحظ بها وجود نسبة عالية نسبيًا من المصورين بإجمالي 23 مصورًا بنسبة 36% ممن تعرضوا للاعتداء، وهو ما يرجع إلى سهولة الاستدلال على الصحفي المصور من خلال أدواته ورغبة المعتدي في منع تسجيل الاعتداء أثناء وقوعه، هذا إلى جانب رسام كاريكاتير واحد، وهي الرسامة في جريدة "المصري اليوم" دعاء العدل، التي تم استدعاؤها للتحقيق في ديسمبر 2012 بتهمة ازدراء الأديان[286].

---

286 محمود الواقع ومركز المصري للدراسات والمعلومات، دراسة: 64 صحفيًا تعرضوا لاعتداءات بين القتل والاختطاف تحت حكم "مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 مايو 2013.

نشير أيضـــاً إلى رصد 202 انتهاك ضد إعلاميين ومؤسسات إعلامية، خلال 2012، من بينها 126 حالة في عهد محمد مرسي، تمثلت في القتل والتحرش والسب والقذف والضرب والتهديد والتحريض، وتهم بازدراء الأديان، وإهانة رئيس الجمهورية.

ويكشف التقرير السنوي لمركز دعم لتقنية المعلومات أن الانتهاكات الموجهة إلى الإعلاميين في عهد مرسي بلغت 14 حالة، من أصل 185 خلال عام 2012، وأن عدد الانتهاكات الموجهة إلى وسائل الإعلام 12 من أصل 17 خلال العام. واحتل شهر ديسمبر المركز الأول في عدد الانتهاكات الموجهة إلى الإعلاميين، بواقع 55 حالة، فيما احتل مايو المركز الثاني، بـــ28 انتهاكـــاً، وفبراير المركز الأخير بحالة واحدة.

ورصد التقرير 29 حالة ضرب، و44 تحقيقـــاً، و19 احتجازًا، و14 تحقيقـــاً إداريـــاً، و11 تحقيقـــاً أمام القضاء العسكري، و11 إهانة للرئيس، وحالة اختفاء واحدة، وتجاوزات تمثلت في وقف برامج. وأشار إلى أن عام 2011 شهد 280 انتهاكـــاً، منها 190 خلال الأيام الـــ18 الأولى لثورة 25 يناير[287].

نشير أيضـــاً إلى أن عدد البلاغات المرفوعة ضد الصحفيين والإعلاميين بسبب آرائهم أو مناقشتهم قضايا المجتمع والسلبيات

---

287 فتحية الدخاخني وحسام الهندي، مرسي يسحب بلاغاته ضد الصحفيين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 إبريل 2013.

الموجودة فيه، وصل إلى نحو 600 بلاغ منذ تولي محمد مرسي مقاليد السلطة، آخر يونيو 2012، وحتى مارس 2013، مما يعد رسالة موجهة لكل صحفي يعارض النظام الحاكم، لإسكات صوته، والقضاء على حرية الرأي والتعبير، وفرض نوع من الوصاية على المجتمع المصري[288].

الأنكى من ذلك أن الأشهر الستة الأولى للرئيس محمد مرسي شهدت حملة ملاحقات للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، بلغت أربعة أمثال ما تعرضوا له خلال عهد الرئيس حسني مبارك الذي استمر 30 عامــاً.

وحسب جمال عيد، مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فإن الملاحقات القضائية التي تعرض لها الصحفيون والعاملون في الإعلام خلال الشهور الستة الأولى من عهد مرسي وصلت إلى 24 مرة ضعف عدد القضايا التي شهدتها فترة الرئيس الراحل أنور السادات، وهي أكثر من كل حكام مصر منذ بدء العمل بالمادة التي تجرم إهانة رأس الدولة في عام 1909، وتم استخدامها لأول مرة في عهد الخديو عباس حلمي الثاني ضد الصحفي الراحل أحمد حلمي[289].

---

288 وائل علي، "المنظمة المصرية": 600 بلاغ ضد إعلاميين منذ تولي "مرسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 إبريل 2013.

289 أحمد شلبي ومحمد ماهـــر وحازم يوسف، "الشبكة العربية": ملاحقات الإعلاميين 4 أضعاف عهد مبارك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 يناير 2013.

بل إن وضع الصحافة أصبح أكثر سوءًا بعد انتخاب أول مجلس شورى عقب ثورة 25 يناير؛ إذ أخذ هذا المجلس -الذي تهيمن عليه قوى الإسلام السياسي- يتدخل في أمور ليس له الحق فيها، منها تأديب الصحفيين وسلب هذا الحق من نقابة الصحفيين، وظهر هذا بوضوح في قضية عزل جمال عبدالرحيم رئيس تحرير جريدة "الجمهورية" من منصبه، علمـــًا أنه ليس في الفصل الخاص بالمجلس الأعلى للصحافة من قانون تنظيم الصحافة (96 لسنة 1996) أي نص يجيز لرئيس المجلس، أو المجلس نفسه، أن يعين أو يفصل أي محرر في الصحف القومية، فما بالك أن يكون رئيســـًا لتحرير صحيفة يومية قومية، وليست به أي إشارة لما يوصف بعقوبة "الوقف عن العمل"، واللائحة التنفيذية لهذا القانون، لا تعطي "لجنة القيم" بالمجلس الأعلى للصحافة، أي اختصاص بالتحقيق مع الصحفيين أو توقيع أي عقوبات عليهم290.

ونُذكر هنا بأن أول قرار بقانون يصدره محمد مرسي بعد أن انتقلت إليه سلطة التشريع، تضمن مادتين فقط، الأولى تقضي بتعديل نص المادة 41 من قانون سلطة الصحافة الصادر عام 1996، التي كانت تنص على أنه "لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف، إلا في الجريمة المنصوص عليها في المادة 179 من قانون العقوبات"، بحيث يلغى الاستثناء الوارد في المادة، وتنطبق على

290 صلاح عيسى، هوامش قانونية على قرار فصل "جمال عبدالرحيم"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 أكتوبر 2012.

كل الجرائم التي تقع بواسطة الصحف بما في ذلك جريمة إهانة رئيس الجمهورية التي تنص عليها المادة 179 من قانون العقوبات، وتنص الثانية على أن ينفذ هذا القانون بمجرد صدوره. وكان الغرض الأساسي من هذا القرار بقانون هو حبس إسلام عفيفي رئيس تحرير جريدة "الدستور" الخاصة بتهمة نشر بيانات وشائعات كاذبة تنطوي على إهانة رئيس الجمهورية، من شأنها تكدير الأمن العام.

ومع ذلك، فإن قوة الإعلام الخاص والحزبي في مصر تكمن في إخفاق التيار الإسلامي في صنع تجارب إعلامية مثل الموجودة على الساحة؛ لافتقادها الموهبة والمهارة المهنية التي تمكنها من التأثير مباشرة في المواطنين.

المشكلة أن النظام في عهد الإخوان المسلمين لم يخف موقفه المعادي للصحافة والإعلام، وظهر هذا بوضوح من خلال تصريحات مرشد الإخوان محمد بديع، بل رئيس الجمهورية نفسه، حينما وصفوا الصحفيين بأنهم "سحرة فرعون" و"مرتشون"[291].

هجوم مرشد الإخوان على وسائل الإعلام تكرر لمرات عدة في الرسائل الأسبوعية التي ينشرها على موقع الجماعة، وتعتبر تلك الرسائل السياسة العليا ورسم الطريق أمام أفراد الجماعة، ومن ضمن تلك الرسائل ما نشر يوم 6 ديسمبر 2012 حيث اتهم "بعض وسائل

---

291 خلف علي حسن وفاروق الجمل ومينا غالي، الإعلام.. مدفعية الثورة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 31 ديسمبر 2012

الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة بالمساعدة على إثارة البلبلة والتشكيك، والنيل من بعض الشخصيات والهيئات".

كما نال مرشد الإخوان من الإعلام في رسالة أخرى نشرها في 27 ديسمبر، حيث قال: "والذين يعملون لتقدم الأمة ونهضتها يجب ألا يلتفتوا إلى الضجيج الإعلامي المثبط، الذي أضحى يكذب ويتحرى الكذب في كل ما يتناوله، ولنحذر من أن نشغل أنفسنا بالرد على ما يفترون؛ لأنه يستهلك الأوقات والجهود في جدل عقيم".

وفي 8 ديسمبر شارك المهندس خيرت الشاطر، نائب محمد بديع في مكتب الإرشاد، في الهجوم على الإعلام، وذلك عقب مؤتمر لهيئة حقوق الإصلاح، وهي تجمع للإخوان والسلفيين، حيث هاجم الشاطر الإعلام قائلاً: "إنه إعلام المال الفاسد يضلل الشعب، لكن فاتهم أن الشعب المصري بفطرته يميز، وسيكتشف أنهم مضللون وفاسدون".

لم تكن تلك المرة الأولى التي يهاجم فيها الشاطر الإعلام، حيث نشرت له من قبل وكالة الأناضول تصريحات هاجم فيها الإعلام يوم 13 أغسطس 2012 في لقاء ضم عددًا من ممثلي الحركات الشبابية والنسائية، وجبهة إنقاذ الثورة، حيث منعت وسائل الإعلام من حضوره ما عدا وكالة الأناضول وشبكة يقين على الإنترنت، وقال الشاطر، وقتها "إن الإعلام مازال مرتبطـًا بالنظام السياسي السابق، ولا بدّ أن ينحاز لمصلحة الوطن، ولا يقوم بمحاربة عملية التغيير

الوطني"292.

دعونا لا ننسى أن نائبـــاً من نواب جماعة الإخوان المسلمين طالب عام ٢٠٠٧، أثناء نظر مشروع قانون بإلغاء عقوبة الحبس في بعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بالصحافة والنشر، واستبدالها بالغرامة المالية بأن يكون البديل للحبس هو جلد الصحفي –الذي يدان بتهمة القذف– ٨٠ جلدة في ميدان عام، تطبيقـــاً لما يتوهم أنه الشريعة الإسلامية. بل إن رئاسة الجمهورية في عهد محمد مرسي خططت لحملة ملاحقات قضائية لكل من يتناوله بالنقد، وأن لجنة شكلها حزب "الحرية والعدالة" المنحل، قدمت ٥٠٠ بلاغ للنيابة العامة ضد صحفيين وإعلاميين في سياق هذه الحملة، وأن القنوات التليفزيونية الناطقة باسم مرسي وجماعته، كانت تذيع برامج يومية تدعو للطائفية، وتهدد الصحفيين المعارضين لحكم مرسي بالويل والثبور وعظائم الأمور، وتطعن في أعراضهم، وتطالب بوضع أقفال على أفواههم، أو قطع ألسنتهم أو ضربهم بعصي من حديد.. وأن فريقـــاً من حلفاء الجماعة حاصر مدينة الإنتاج الإعلامي لكي يمنع العاملين في مجال الإعلام من تقديم برامجهم، وأشعل آخرون النيران في بعض دور الصحف293.

---

292 حسام الهندي، جماعات الإسلام السياسي تدق "طبول الحرب" ضد الإعلام. جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 يناير 2013.

293 صلاح عيسى، الإرهاب أعلى مراحل الديكتاتورية، جريدة "المصري اليوم". القاهرة، 1 نوفمبر 2014.

والشاهد أن حرية الإعلام كانت أولى ضحايا عهد الرئيس مرسي، الذي أخضع أجهزة الإعلام الرسمي لوزير من جماعته، كتم أصوات المعارضين، وبدّل رؤساء تحرير الصحف والمجلات القومية بصحفيين يدينون له بالولاء، أغلق صحفـًا وقنوات تليفزيونية بقرارات إدارية، وقدم إعلاميين للمحاكمة بتهمة إهانته والمساس بهيبته، وعيَّن مجلسـًا أعلى للصحافة يقوده أتباعه، وسمح مشروع دستوره بحبس الصحفيين بعد أن كان دستور 1971 يحظر ذلك.. كانت الطامة الكبرى عندما قرر حلفاؤه الاعتداء على مقر جريدة "الوفد"، وفرض حصار على مدينة الإنتاج الإعلامي التي قرروا تعديل اسمها إلى مدينة الإنتاج الإسلامي294.

وبتفصيل أكبر، نجد أنه ومع تعيين مجلس الشورى رؤساء تحرير جدد للإصدارات الصحفية القومية، انكشفت لعبة ترويع الصحافة عبر إحلال بعض الموالين للإخوان في مواقع المسؤولية داخل مؤسسات صحفية، ليبدأ العصف بالحريات داخل الإصدارات الصحفية القومية، ويشهد بعضها مذبحة للحريات، ويتم إلغاء التنوع من معظم هذه الصحف على النحو الذي رصده تقرير لشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. فقد مُنِعَ مقال الروائي يوسف القعيد "لا سمع ولا طاعة" يوم السبت 11 أغسطس 2012 من النشر بصحيفة "الأخبار"، حيث كان المقال يتضمن انتقادات لجماعة الإخوان المسلمين، وذلك إثر الاعتداءات التي تعرض لها بعض الإعلاميين بمدينة الإنتاج الإعلامي.

294حمدي قنديل، الحريق في مصر كلها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 ديسمبر 2012.

كما تم منع مقال الكاتبة الصحفية عبلة الرويني، رئيس تحرير "أخبار الأدب"، التي طالتها حملة التغيير في التعيينات بعد عام ونصف العام من رئاستها تحرير "أخبار الأدب" بسبب اعتراضها على حذف كلمة "أخونة الصحافة"، في إشارة منها إلى حركة التغييرات الصحفية التي أجراها مجلس الشورى يوم الأربعاء 8 أغسطس. وقد ذكرت أنها بعد امتناعها عن الكتابة يوم 9 أغسطس، استجابة لدعوة امتناع كتاب الرأي التي أطلقها رؤساء التحرير مساء يوم الأربعاء 8 أغسطس 2012، سلمت مقالها الذي تكتبه تحت عنوان "نهار" الذي كانت تشير فيه إلى سبب احتجاجها وامتناعها عن الكتابة 9 أغسطس، إلا أنها فوجئت بالمشرفين على الصفحة التي ينشر بها المقال يقولون إن الأوضاع تغيرت وإن ما كان يسمح به أمس لا يمكن أن يتم السماح به اليوم. وتم أيضًا منع المقال الأسبوعي للروائي إبراهيم عبدالمجيد من جريدة "الأخبار" وذلك يوم 9 أغسطس 2012 والمقال الأسبوعي للكاتب والسيناريست مدحت العدل بعد امتناعه عن كتابة مقاله الأسبوعي بجريدة "الأخبار" احتجاجًا على تعيينات مجلس الشورى في تلك الفترة، وتضامنًا مع الكتاب الممتنعين عن الكتابة، وكان مقاله بعنوان "سيادة الرئيس.. مصر أم الجماعة؟!". المقال عبارة عن رسالة للرئيس مرسي طالبه فيها بخلع عباءة الإخوان المسلمين إذا أراد أن يحكم مصر. وتم أيضًا منع نشر مقال الكاتب والمحامي ثروت الخرباوي القيادي الإخواني السابق، الذي كان يتناول الدولة المدنية في الإسلام بعنوان "ليت الذين يحكموننا يفهمون"، وجاء قرار منع نشره دون إبداء أي أسباب واضحة تذكر للكاتب الذي تم الاتفاق

معه منذ فترة على كتابة مقال أسبوعي ينشر صباح كل خميس في جريدة "الأهرام".

وتم إلغاء صفحة "آراء حرة" بجريدة "الأخبار" يوم 15 أغسطس، التي يكتب بها كتاب من خارج مؤسسة "الأخبار" مثل إبراهيم عبدالمجيد ومدحت العدل ومحمود الورداني، وغيرهم من كبار الكتاب والمفكرين والمبدعين. وتم استبقاء كاتب واحد من بين كل الكتاب هو بدر محمد بدر المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وبعد ذلك تم التضييق على نقيب الصحفيين الأسبق جلال عارف حتى ترك الكتابة في بيته، وانتقل إلى جريدة "التحرير"، ثم مُنِعَ مقال أحمد طه النقر المتحدث باسم الجمعية الوطنية للتغيير. وفي مجلة "آخر ساعة"، تم إيقاف مقالات عدة كتاب في مقدمتهم سلمى قاسم جودة ومنى ثابت.

وفي جريدة "الجمهورية" تم منع مقال الكاتبة غادة نبيل من النشر بعنوان "الحرية والعدالة.. كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان"، الذي وجهت من خلاله الانتقادات لحزب الحرية والعدالة، بصفة خاصة، وتيار الإسلام السياسي بصفة عامة، بعد منع نشر مقالات عدد من الكتاب والصحفيين في الصحف القومية. وتم إلغاء الصفحة الثقافية بجريدة "الجمهورية" التي كانت تشرف عليها، بسبب المقال المشار إليه. وقال رئيس تحرير "الجمهورية" السابق جمال عبدالرحيم إن الصفحة سوف تعود بعد تطويرها، مهاجمـاً غادة نبيل وطالب بعودتها لقسم الترجمة بالجريدة!.. ولكن جمال نفسه أطيح به

من منصبه وحصل على عدة أحكام قضائية بالعودة لكنها لم تُنفَذ.

ومُنِعَ الكاتب الصحفي عبدالجليل الشرنوبي منسق "جبهة الإبداع المصري"، من الكتابة في الصفحة السياسية بـ"مجلة الإذاعة والتليفزيون" بسبب آرائه. وذكر الشرنوبي أن إدارة تحرير "مجلة الإذاعة والتليفزيون" طلبت منه عدم الكتابة في قسم السياسة؛ لأن إدارة المجلة لا تستطيع أن تتحمل تبعات معارضته للنظام الحاكم، خصوصًا في ظل تبعية وجود القيادي الإخواني صلاح عبدالمقصود على رأس وزارة الإعلام، وأنه مضطر للكتابة في قسم الفن فقط. وتم إيقاف نشر باقي حلقات كتاب "عائد من جنة الإخوان" للكاتب الشاب سامح فايز، في مجلة "المصور"، الذي يحكي عن قصة فايز مع جماعة الإخوان المسلمين، وكانت المجلة قد نشرت خمس حلقات بعد اتفاق مع الصحفي حمدي رزق، رئيس تحرير المجلة السابق.

وتم استبعاد الكاتب إبراهيم حجازي من كتابة مقاله الأسبوعي في عدد الجمعة من جريدة "الأهرام"، الذي يداوم على كتابته منذ 22 عامًا، وذلك بعد طلب رئيس التحرير منه تقليص المساحة المخصصة لمقاله إلى نصف المساحة. وبعد رفض إبراهيم حجازي هذا الطلب، نشر العدد مع اعتذاره عن الكتابة في العدد من دون إشارة لعودته للكتابة في الأسبوع التالي. كما تم التضييق على أحمد عبدالمعطي حجازي وصلاح فضل وعاطف الغمري، الأمر الذي دفعهم إلى الهجرة للكتابة في صحف أخرى. وتم وقف مقالات نبيل عمر ونبيل عبدالفتاح، إلا أن الأخير عاد للكتابة مرة كل أسبوعين

بدلاً من الكتابة الأسبوعية، وتم نقل كتاب من صفحة الرأي في "الأهرام" إلى الملحق الثقافي، وهم مكاوي سعيد وحسن طلب وإبراهيم فتحي وعبدالمنعم رمضان، ثم تم رفع مقالاتهم من الملحق بعد ذلك. وبعد ذلك توقف أسامة الغزالي حرب عن الكتابة طوعـــاً؛ لأنه رأى أن الإطار الذي يكتب فيه ليس مناسبـــاً بسبب انحياز "الأهرام" إلى الإخوان والتيارات السلفية.

ويرى الكاتب الصحفي خالد السرجاني أن هذا التفريغ من الكتاب الذي يعكس التنوع الفكري في المجتمع، كان بهدف إخلاء الساحة لتيار واحد وهو "الإخوان المسلمين"، حيث أصبحوا الكتاب المسيطرين على صفحات الرأي في جريدة مثل "الأهرام"، بغض النظر عن مهاراتهم أو مؤهلاتهم. وتم توزيع كتاب الإخوان على أيام الأسبوع في جريدة "الأهرام"، التي كانت صفحات الرأي فيها تعج بكبار الكتاب من لطفي الخولي وحسين مؤنس ومحمد سيد أحمد وزكي نجيب محمود ونجيب محفوظ ولويس عوض ويوسف جوهر وتوفيق الحكيم وحسين فوزي وغيرهم، ليصبح كبار الكتاب هم: ياسر علي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، الذي ظهرت عليه أعراض الكتابة بعد تولي منصبه –وهو في الأصل طبيب أمراض جلدية– ويكتب في "الأهرام" كل سبت، وحازم غراب، مدير قناة "مصر 25" الإخوانية، وكان يكتب في "الأهرام" كل ثلاثاء. إضافة إلى هؤلاء هناك بدر محمد بدر وكان يكتب كل أحد، وجمال حشمت وكان يكتب كل أربعاء، ومعه الكادر الإخواني د. إبراهيم بيومي غانم. أما يوم الخميس فقد تخلص "الأهرام" من الباحث نبيل

عبدالفتاح في البداية وأخلى مكانه للكادر الإخواني د. حلمي الجزار295.

وفي سياق الهجوم القانوني، حرص محامو جماعة الإخوان وبعض القريبين منهم على تقديم بلاغات في وقت سابق ضد عادل حمودة، رئيس تحرير جريدة "الفجر"، والكاتب الصحفي د. محمد الباز، بالإضافة إلى بلاغات ضد جريدة "الدستور" ورئيس تحريرها السابق ورئيس مجلس إدارتها، كما قدموا بلاغات ضد قناة "الفراعين" وتوفيق عكاشة، مالك القناة، التي تم إصدار قرار بإغلاقها بدعوى حثها على الفتنة.

واتهم بلاغٌ عبدالحليم قنديل، رئيس تحرير جريدة "صوت الأمة"، بسب وقذف رئيس الجمهورية محمد مرسي، بناء على نشر قنديل في أكتوبر 2012 موضوعــاً، يحمل عنوان "100 يوم من الكذب.. مرسي يبيع الهوا للمصريين وينفذ أوامر أوباما"296.

كما تقدمت رئاسة الجمهورية ببلاغ ضد الصحفية علا الشافعي والكاتب الصحفي خالد صلاح، رئيس تحرير "اليوم السابع"، يتهمهما بإهانة رئيس الجمهورية، وذلك إثر مقال كتبته علا الشافعي في "اليوم السابع" تحت عنوان "جواز مرسي من فؤادة باطل". في

295 خالد السرجاني، 6 شهور من استهداف الصحفيين و"شيطنة" الإعلام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 يناير 2013.

296 شيماء رشيد، بدء التحقيق مع عبدالحليم قنديل بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 2 يناير 2013.

اليوم نفسه، أمر النائب العام بفتح التحقيق مع كل من إبراهيم عيسى، واللواء سامح سيف اليزل، في بلاغات مقدمة ضدهما من النائب السلفي المحامي ممدوح إسماعيل.

كما ورد في البيان بلاغات ضد مقدم البرامج الساخرة باسم يوسف، الذي نال أيضـــًا نصيبـــًا كبيرًا من نقد التيار الإسلامي والدعاوى القضائية297.

هذه المؤشرات كلها تثير تخوف المعنيين بالإعلام على مستقبل حرية الرأي والتعبير في ظل الدستور الجديد في مصر، خاصة أن هناك من يصف وضع الصحافة والإعلام بالدستور الجديد بأنه الأسوأ، إذا ما قورن بوضعها السيئ في دستور 2981971.

إن الدساتير السابقة منذ عام 1923 كفلت حرية الصحافة، وأضافت إليها بعض المكتسبات بعد ثورة يوليو، وجاءت المواد الخاصة بالصحافة والنشر في دستور 2012 لتلغي ما حققته الجماعة الصحفية من مكاسب في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك. ويكفي أن نشير إلى أن المواد الخاصة بالصحافة في هذا الدستور تسمح بإغلاق وتعطيل وسائل الإعلام بالضوء الأخضر الذي سوف تمنحه للمشرع لسن قانون يقيد به الصحافة وحريتها.

---

297 حسام الهندي، جماعات الإسلام السياسي تدق "طبول الحرب" ضد الإعلام، مصدر سابق.

298 إبراهيم الطيب، عبدالله خليل: حرية الرأي في الدستور الجديد "أسوأ" من دستور 71 "السيئ"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 2 يناير 2013.

بدا منطقيـــاً، والحال هذه، إعلان مجلس نقابة الصحفيين رفضه التام دعوة د. أحمد فهمي، رئيس مجلس الشورى، رئيس المجلس الأعلى للصحافة، رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة، إلى اجتماع لبحث المواد الخلافية في مشروع الدستور.

ورأت النقابة في بيان لها أن الاجتماع في ظل الإصرار على طرح الدستور للاستفتاء بالمواد التي تعترض عليها الجماعة الصحفية مماطلة وتسويف، وناشدت رؤساء تحرير جميع الصحف مقاطعة الاجتماع.

وزاد على ذلك جمال فهمي، وكيل أول النقابة، بالقول إن رؤساء تحرير جميع الصحف التي شاركت في الاحتجاب أبلغوا مجلس النقابة بعدم حضورهم الاجتماع، مشيرًا إلى أنهم وصفوا الدعوة بأنها خدعة واضحة، ولا يمكن أن تمر على طفل، وأنهم لا يرون قيمة أو معنى للدعوة بعد الانتهاء من الدستور وطرحه للاستفتاء.

وحسب فهمي، فإن الدولة لو كانت لديها نية حقيقية لحل مشكلات الصحفيين، أو حتى الاستماع إليهم، لكان الأولى بها أن تلتقيهم أثناء وضع الدستور، أو أن توقف الاستفتاء لحين حل المشكلات، مؤكدًا استمرار النقابة والجماعة الصحفية في النضال من أجل الحريات العامة، والحريات الصحفية، منتقدًا محاولة جماعة الإخوان المسلمين إظهار الأمر على أنه مطالب فئوية. من جهته، رأى كارم محمود، سكرتير عام النقابة، أن اللقاء ليس له أي جدوى، ولن يكون سوى حصة مدرسية، يعرض فيها فهمي فوائد الدستور ومميزاته من وجهة نظر جماعته وحزبه[299].

---

299 فاروق الجمل، نقابة الصحفيين ترفض لقاء "فهمي" مع رؤساء التحرير.. وتناشدهم المقاطعة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 ديسمبر 2012.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تحتجب فيها الصحف المصرية، حيث كانت المرة الأولى عام 1914 حينما قررت جريدة "العالم" الناطقة بلسان الحزب الوطني، الذي أسسه الزعيم مصطفى كامل، الاحتجاب اعتراضـــاً على قرار فرض الحماية البريطانية على مصر ورفضها نشر هذا الإعلان. وبدا أن قسوة الرقابة العسكرية كانت من أسباب احتجاب الصحف.

كانت التجربة الثانية عام 1923 بسبب مصادرات الصحف وشدة الرقابة في أواخر عهد الحماية البريطانية. وجاءت التجربة الثالثة إثر اجتماع عقده رؤساء تحرير الصحف، أثناء أزمة مشروعات القوانين التي قدمها النائب اسطفان باسيلي إلى مجلس النواب، وشاركهم فيه أصحاب الصحف. قرر هؤلاء في نهاية اجتماعهم أن تحتجب جميع الصحف في يوم واحد هو الخامس من أغسطس ١٩٥١، احتجاجـــاً على ما تضمنته هذه المشروعات من تقييد لحرية الصحافة. ومع أن النائب كان قد تراجع عن مقترحاته في مواجهة موجة التضامن الواسعة مع حرية الصحافة، التي شملت كل الأحزاب والوزارات والنقابات، فإن رؤساء تحرير الصحف وأصحابها، بما في ذلك الصحف التي تنطق بلسان الحزب الذي ينتمي إليه النائب الذي اقترح هذه التشريعات، أصروا على تنفيذ قرار الاحتجاب في موعده المحدد، وتمسكت نقابة بائعي الصحف بقرارها بأن تضرب في اليوم نفسه عن العمل، وأن تمتنع عن توزيع أي صحيفة تخرق قرار الاحتجاب، على سبيل التحذير من التفكير في إصدار مثل هذه القوانين في المستقبل.

احتجبت الصحف المصرية دون القومية في عهد الرئيس المصري السابق مبارك ثلاث مرات، جاءت الأولى في عام 1995 اعتراضـــاً على القانون رقم 93 الذي يغلظ عقوبات الحبس في جرائم النشر حتى تم تعديله بالقانون 96 لسنة 1996، وتم إسقاط هذا المخطط الذي تضمن تحصينـــاً للفساد يمنع الاقتراب من وثائقه وملفاته ويجعل الصحفي مدانـــاً إن تساءل: "من أين لك هذا؟".

أثناء أزمة القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥، اجتمع رؤساء تحرير الصحف الحزبية، وكانت معظمها آنذاك أسبوعية، وقرروا احتجاب عدد واحد من كل صحيفة على مدار الأسبوع، احتجاجـــاً على ما تضمنه هذا القانون من تغليظ لعقوبة الحبس في كل مواد قانون العقوبات المتعلقة بالصحافة والنشر، وتوسيع مجال التأثيم في بعضها الآخر، ووافق رؤساء الأحزاب التي تنطق هذه الصحف باسمها، وهم أصحاب الامتياز الذين يملكون عمليـــاً سلطة تنفيذ القرار على ذلك، وكما عاشت مصر عام ١٩٥١ يومـــاً كاملاً بلا صحافة عاشت عام ١٩٩٥ أسبوعـــاً كاملاً بلا صحف حزبية.

ثم جاءت التجربة الثانية في عهد مبارك والخامسة في تاريخ مصر في عام 2006 اعتراضـــاً على مشروع القانون الذي يسمح باستمرار العمل بعقوبة الحبس في قضايا النشر على الرغم من إجراء تعديلات على قانون العقوبات تلغي هذه العقوبة، ولكن هذه التعديلات استحدثت نصـــاً يوجب حبس الصحفي إذا تم الطعن في الذمة المالية للموظفين العموميين وأعضاء المجالس النيابية المنتخبة والمكلفين بخدمة

عامة. وانتهى الأمر بأن أصدر مبارك أوامره لمجلس الشعب باستبعاد هذه المواد وإلغاء الحبس نهائيـــاً في قضايا النشر.

في تجربة الاحتجاب الأولى، كان النظام مستهترًا برسالته، وخرجت "روز اليوسف" في مانشيت على صفحتها الأولى: "مصر اليوم بلا شتائم"، قاصدة أن المعارضة تشتم وأن احتجاجها ليته يمتد إلى الأبد. ووصف رئيس تحرير جريدة "الأهرام" أسامة سرايا هذا الاحتجاب بأنه مزايدة من جريدة هامشية – يقصد "المصري اليوم".

غير أن الاحتجاب نجح، وقاطع الرأي العام يومها الصحف القومية التي انخفض معدل توزيعها إلى أقل من النصف، واضطر النظام إلى التراجع أمام الإعلام وقوة تأثيره ودعم الرأي العام له. في المرة الثانية، قاتل النظام السابق بمؤسساته الإعلامية والأمنية لمنع الاحتجاب، لكن فشله كان ذريعـــاً.

كانت المرة الثالثة في عهد مبارك في عام 2007، حيث احتجبت 15 صحيفة حزبية ومستقلة احتجاجـــاً على اعتداء الحكومة علي حرية الصحافة بإصدارها أحكامـــاً على مجموعة من الصحفيين ورؤساء التحرير استنادًا إلى عدة اتهامات، أبرزها إهانة قيادات في الحزب الوطني السابق وتحريف تصريحات أحد رموز النظام[300].

300 11 صحيفة حزبية ومستقلة تعيد إحياء ظاهرة احتجاب الصحف، جريدة "روز اليوسف"، القاهرة، 4 ديسمبر 2012.

وفي تجربة 4 ديسمبر 2012، كان لافتـــًا تجاهل معظم ما تسمى بـــ"الصحف القومية" تغطية الاحتجاب الذي قامت به الصحف الخاصة والحزبية. كان التعليق فقط من جانب كل من جريدتي "روز اليوسف" و"الأخبار"، بينما لم تعلق كل من جريدة "الأهرام" و"الأهرام المسائي" بأي خبر عن الاحتجاب، غير أن جريدة "الجمهورية" نقلت وجهة نظر الدكتور نصر عبدالسلام، رئيس حزب البناء والتنمية، الذي يمثل الجماعة الإسلامية301.

"روز اليوسف" نشرت في أعلى صفحتها الأولى على خلفية سوداء: "حداد على حرية الصحافة". وعلق جمال طايع، رئيس تحرير الجريدة، في مقاله على احتجاب الصحف، قائلاً إنه "لا أحد عاقلاً يمكن أن يقبل الاعتداء السافر علي حرية الصحافة بالشكل الذي ورد في الدستور المسلوق علي عجل، ولا يمكن السكوت أبدًا عن هذا الاعتداء الذي يعرض الصحفيين للحبس في قضايا النشر". وطالب طايع الرئيس محمد مرسي بضرورة عدم ارتباط اسمه بحبس الصحفيين، قائلاً إن "الصحفيون لن ترهبهم مهزلة تهميشهم وترويعهم بمواد دستورية غير عادلة وسالبة للحريات، وسنظل نقاوم هذا المد المؤسف على حقوق الصحفيين، واحتجاب الزملاء في الصحف المستقلة والحزبية إحدى هذه الطرق، ولكن هناك أساليب أخرى عديدة من التصعيد ستظهر فيما بعد، وسنشارك فيها إذا ما

---

301 حسام الهندي، "الأهرام" تحتجب عن تغطية الاحتجاب "روزا" تعلن الحداد.. و"الأخبار" لديها اعتبارات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 ديسمبر 2012.

تمادى الإصرار على ترويعنا وسلب حرياتنا في العمل لخدمة القارئ وتنوير المجتمع وإمداده بالأخبار والمعلومات وما يدور في كواليس السلطة والحكومة ومن يحكمونهم"302.

كما نُشر موضوع داخل العدد للتعريف بالاحتجاب وعدد الصحف المشاركة فيه، بالإضافة إلى تاريخ الاحتجاب في مصر.

أما جريدة "الأخبار" فعلقت تحت عنوان: "أسرة تحرير الأخبار" أنها لم تحتجب مثلما فعل الآخرون لاعتبارات ثلاثة، الأول الالتزام المهني بتغطية الأحداث، والاعتبار الثاني أن الجريدة على مسافة واحدة من كل التيارات والأحزاب المصرية، وثالث تلك الاعتبارات هو أن الصحافة مهنة رأي، واجبنا كأسرة تحرير "الأخبار" أن نتواصل مع القارئ دون انقطاع، وأن نظل معه دون احتجاب، مهما كانت الأسباب.

أما جريدة "الجمهورية" فكان لها نصيب من التغطية ولكن بطريقة أخرى، حيث نقلت تصريحات للدكتور نصر عبدالسلام، رئيس حزب البناء والتنمية، قال فيها إن إفلاس الصحف والفضائيات إفلاس للمعارضة. بينما لم تعلق جريدة "الأهرام" على الاحتجاب حتى أن "رأي الأهرام" في الصفحة الثانية لم يسجل وجهة نظر الجريدة في الاحتجاب، سواء بالرفض أو القبول، والأمر نفسه تم في "الأهرام المسائي".

---

302 جمال طايع، سيادة الرئيس المنتخب.. لا تربط اسمك بحبس الصحفيين، جريدة "روز اليوسف"، القاهرة، 4 ديسمبر 2012.

وتاريخ الصحافة في مصر عريق؛ إذ بدأ عندما أصدر محمد علي والي مصر أمرًا في عام 1827 بإصدار "جرنال الخديوي"، بهدف إعداد نشرة خاصة يطلع من خلالها على شؤون البلاد، ولكنه لم يلبث أن شعر بحاجة الشعب للاطلاع علي أحوال الحكومة فحولها إلى صحيفة "الوقائع المصرية".

الأكيد أن حرية الصحافة ليست هبة من أحد، وأن الصحافة سلطة رقابية مهمة، بوصفها عين الشعب على السلطات الثلاث، فكم من قضايا فساد وعوار وفضائح وكوارث أخلاقية وجنائية وسياسية كشفتها الصحف التي لولا أداء رسالتها المهنية لكانت مصر عائمة على بحور من الفساد.

ولا ننسى هنا الدور المؤثر الذي لعبته بعض الصحف الخاصة ومعها بعض برامج الحوار في القنوات الفضائية الخاصة، في كسر احتكار الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب التابع للدولة والنظام للسوق الإعلامية. وشاركت وسائل الإعلام تلك بدرجات متفاوتة في الانتقادات التي كشفت فساد النظام السابق في مصر وفضحت القمع الأمني والسياسي، على نحوٍ أدى إلى تغييرٍ ما في بنية الوعي السياسي شبه الجمعي خلال السنوات الأخيرة التي سبقت ثورة 25 يناير[303].

303 نبيل عبدالفتاح (محرر الطبعة العربية)، سارة بن نفيسة، بلاندين ديستريمو (محررا الطبعة الفرنسية)، مرجع سابق، ص 26.

إن احتجاب الصحف في هذا التوقيت الحرج نوعٌ من الاحتجاج المشروع والمقبول والفعال، ومحاولة للاحتجاج بالصمت الذي يكون أحيانــاً أبلغ من الصراخ. وفي تقديرنا أن الاحتجاب رسالة قوية للرأي العام بأن الإعلام في مصر يواجه اتهامات تبدأ من كونه "وسوسة شياطين"، ولا تنتهي عند وصفه بـــ"الفاجر الفاسق"، بالتزامن مع وجود إجراءات تعسفية تبدأ بالإغلاق والمصادرة ولا تنتهي عند الاعتداء بالضرب على الإعلاميين في الشوارع أو أثناء أداء مهام عملهم الصحفي.

وليس خافيــاً على أحد أن الفضاء الإعلامي هو الملعب الذي تدور المباراة على أرضه من خلال الإدراك الذي يشكله والحقائق التي يصنعها والرموز والنجوم التي يصفها، الأمر الذي يجعل الإعلام وجميع الوسائط السمعية والبصرية صاحبة اليد الطولى في صنع القيادات وإيجاد النجوم وإضفاء القيمة وإعطاء الأولويات والمراتب. لعل هذا ما دفع كاتبــاً صحفيــاً إلى القول "إن أهم حزب معارض للرئيس مرسي هو التليفزيون، صحيح أن الصحف الخاصة تقف بدورها في صف المعارضة، إلا أن تأثيرها يظل هامشيــاً إذا ما قورن به"[304]. وتشير التقارير إلى دراسة في رئاسة الجمهورية المصرية أعدها أحد الخبراء حول تحليل مضمون الخطاب لخمس عشرة قناة تليفزيونية خاصة، بيَّنت أنه من بين مائة ساعة حوارية تجرى يوميــاً فإن ما بين 6 و8% منها فقط يؤيد موقف الرئيس مرسي، في حين أن

---

304 فهمي هويدي، الصراع في زمن الفرجة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 18 ديسمبر 2012.

الحوارات الأخرى كلها تنحاز ضده. وأثار الانتباه في تلك الدراسة التي أعدت في شهر أكتوبر 2012 أن نسبة التأييد للرئيس في قنوات التليفزيون الحكومي تتراوح ما بين 22% و32% فقط، الأمر الذي قد يعني بشكل ضمني أن نسبة لا يستهان بها من خطاب التليفزيون الرسمي ينتقد الرئيس ويعارضه305.

إن الإعلام أصبح قوة ناعمة لا يستهان بها، ولديه قدرة على تشكيل الرأي العام وحسم المعارك السياسية، وهذا ما يثير تخوفات أعداء حرية الصحافة. صحيحٌ أنه يمكن رصد حالة من السيولة والإثارة والاستعراضات السياسية واللفظية والمرئية في برامج الحوار السجالية، مع بروز مثال الصحفي/الناشط السياسي الذي يخلط بين دوره المهني في استقصاء الأخبار والمعلومات أو ما يعتقد أنه يشكل الحقائق النسبية في موضوعه وبين دوره التنظيمي أو السياسي306، وهذا بالمناسبة خطأ تقع فيه وسائل الإعلام المؤيدة لمرسي والمعارضة له على حد سواء، لكن يبقى أن التشاور مع الجماعة الصحفية ونقابة الصحفيين أمرٌ ضروري لمعالجة مثل هذا الخلل وفق مواثيق العمل الصحفي والأدلة الإرشادية ذات الثقل والوزن المهني، التي تنظم معالجة الصحفي لمشكلات وظواهر وقضايا المجتمع والدولة.

أما تخويف العاملين في مجال الإعلام، والتهديد بعقوبات تتراوح ما بين السجن أو المصادرة أو الإيذاء بأي شكل من الأشكال، فهو نوعٌ

---

305 المصدر نفسه.

306 نبيل عبدالفتاح، النخبة والثورة: الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية، مرجع سابق، ص 229- 234.

من أشكال الضغط التي ترمي إلى الانقضاض على وسائل الإعلام، وتكميم الأفواه، والسيطرة على السلطة الرابعة لتكون طوع بنان السلطة أو الجماعة أو الحزب الحاكم، أيـًا كان هؤلاء.

يبقى أن احتجاب الإعلام هو على المدى البعيد رسالة تحذير من أن مصر على وشك الاحتجاب، وأن الدولة تدخل مراحل خطيرة وفي طريقها للتفتت وإنهاء كيانها.

حالة التوجس من جانب السلطة إزاء دور وسائل الإعلام، وتجاهل صافرات التحذير من الخطر الداهم، تسببت في عهد مرسي وعهود سابقة، في كوارث ومآسٍ لا تُنسى.

إن من حقنا أن نتساءل: لماذا ترفض الحكومة والأجهزة والهيئات المسؤولة في مواقع وقطاعات مختلفة قراءة الصحف والاستماع إلى تحذيرات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة على حدٍ سواء، إلى أن تقع الواقعة ويدفع الثمن ضحايا أبرياء، فتفيق هذه الأجهزة من سباتها العميق ونومها الذي تغط فيه، وتطلق سيلاً من التصريحات والوعود البراقة بالإصلاح والمراجعة، قبل أن "تعود ربما إلى عادتها القديمة"؟!

"حوار الطرشان" بين الإعلام والحكومة تكرر كثيرًا في السنوات الأخيرة، وأصبح عادة مستديمة؛ لأن الحكومات في مصر ترى أن الصحافة تبالغ أو تكذب أو تعادي ما تحقق على يدها من منجزات تدعو إلى الفخر لا المساءلة.

فقد سبق للإعلام في مصر أن حذر من نذر الخطر وشبح

الكارثة فـــي مواقف وأزمات سابقة، منها -على سبيل المثال لا الحصر- حال المساكن والمنازل المتداعية؛ إذ طالب البعض باتخاذ إجراءات مشددة لمراجعة أساسات المنازل خاصة المتصدعة منها، ودعت إلى تطبيق "كود مقاومة الزلازل" فـــي جميع العمارات والمساكن الحديثة. وظلت هذه الأصوات صيحةً فـــي واد سحيق، إلى أن وقعت كارثة زلزال أكتوبر 1992 التي هزت عددًا من محافظات مصر وأودت بحياة المئات. ونبَّه الإعلام أيضـــًا إلى مخاطر إقامة المنازل عند مخرات المياه إلى أن وقعت كارثة قرية درنكة، في محافظة أسيوط، عام 1994، حين التهمت القرية كرة من لهب، فأحرقت سكانها النائمين بعد أن هبطت عليهم النيران المشتعلة من منطقةٍ مرتفعة لتحصد أرواحهم البريئة.

وأطلقت الصحافة صيحات التحذير بشأن أزمات المياه والسيول، لكن الحكومة لم تُبالِ بذلك حتى وقعت كارثة زاوية عبدالقادر فـــي الإسكندرية؛ إذ إنه بتاريخ 4 ديسمبر 1991 ومع نسائم الفجر، والأهالي يغطون فـــي نوم عميق فـــي زاوية عبدالقادر، فوجئ السكان بالمياه تقتحم عليهم حجرات نومهم وبيوتهم بعد أن تسربت من خلال 4 فتحات فـــي بطن جسر ترعة غرب النوبارية إلى نحو 150 مترًا تجاه الزاوية والمناطق المحيطة بها وتصدعت مساكن الضحايا وتركتهم مشردين فـــي العراء.

وحذرت الأقلام الصحفية من تدهور مستوى الإعلام وبالذات التليفزيون المصري حتى أصبحت فضائحه على الهواء مباشرة،

واكتفت ماسبيرو بالتشدق بمسألة الريادة إياها.

ولولا الصحافة ما عرف الناس بفضيحة "لاظوغلي جيت"؛ إذ فجَّرت صحيفة "الوفد" عام 1988 تلك الفضيحة التي تورطت فيها قيادات وزارة الداخلية في ذلك الوقت. ونشرت "الوفد" وثائق تكشف تورط وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء زكي بدر في التجسس على أحزاب المعارضة ونواب رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين. وفي أعقاب الكشف عن وثائق تلك القضية في الصفحة الأولى، صدرت أوامر بتعديل أرقام ملفات تقارير التجسس على كبار المسؤولين، كما صدرت تعليمات مشددة بالرقابة على تداول الوثائق داخل مباحث أمن الدولة.

إن هناك أمثلة أخرى لا تُعد ولا تحصى، حاولت فيها الصحافة أن تكون عين الحكومة، لكن الأخيرة لم ترَ في مثل هذا النقد سوى صورة للعداء، ونسيت أنه لا الحكومة "شمشون" ولا الصحافة "دليلة"، وأغفلت حقيقة ساطعة مفادها أن هذا النقد كان محاولة للمساهمة في رفع مستوى الخدمات والمرافق وإعادة الاعتبار للمواطن وتحسين المستوى المعيشي وتوفير سبل الحياة الكريمة للمصريين، ونعني بذلك جميع المصريين، وليس فئة القادرين كما يحدث الآن.

إنها رسالة الإعلام.. فهل تفهم الحكومة واجباتها؟!

حظر النشر.. تاريخ من المنع

"السعد والريان"، "نواب القروض"، "قطار الصعيد"، "السلام ٩٨"، "المبيدات المسرطنة"، "بني مزار"، "هايدلينا"، "الآثار الكبرى"، "كنيسة القديسين"، "مقتل سوزان تميم"، "التحرش الجنسي"، "هند الحناوي وأحمد الفيشاوي".. نماذج لقضايا طالها قرار حظر النشر، الذي وصل في 12 فبراير 2015 إلى محطة قضية "مقتل شيماء الصباغ"، عضو التحالف الشعبي الاشتراكي، التي قُتِلت خلال مشاركتها في تظاهرة سلمية قرب ميدان طلعت حرب في الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير.

يُعذر المواطن المصري إذا عبر عن عدم ارتياحه إزاء القرار الذى أصدره النائب العام بحظر النشر فى جريمة قتل شيماء الصباغ؛ إذ رغم احترام المقامات والقرارات، فإنه يبدو من المستغرب وغير المفهوم أن يصدر القرار بعد مضي 18 يومــًا من وقوع الجريمة. لا غرابة والأمر كذلك أن يشيع الانطباع بأن ثمة علاقة بين لحظة الاقتراب من تحديد الضابط الذي قتل شيماء وبين صدور قرار حظر النشر.

حظر النشر شمل في فترات سابقة عددًا من قضايا الرأي العام، التي شغلت جزءًا كبيرًا من تفكير واهتمام الرأي العام في مصر على مدار نحو ربع قرن، ومنها "قتل المتظاهرين في 25 يناير"، "القصور الرئاسية"، "تزوير الانتخابات الرئاسية"، "تخابر الرئيس المعزول محمد

مرسي"، "سخرة الجندين"، "فريد خميس وقضاة مجلس الدولة".

الطريف أن نص المادة ١٩٣ من قانون العقوبات، الذي تضمن حظر نشر أخبار بشأن تحقيق جنائي قائم، كان قد تم إلغاؤه عام ١٩٥١ بموجب القانون رقم ٢٣٢، وكانت مبررات الإلغاء كما أوردها المذكرة الإيضاحية للقانون، "أن تلك المادة لا يوجد لها شبيه في التشريعات الجنائية". غير أن المادة أعيدت فجأة إلى الحياة عام 1957.

يتذكر كثيرون قرار المستشار هشام بركات، النائب العام، بحظر النشر في قضية تزوير الانتخابات الرئاسية، التي أجريت في مايو ٢٠١٢، لصالح الرئيس المعزول محمد مرسي، وإعلانه فائزًا بمنصب رئيس الجمهورية، على حساب منافسه الفريق أحمد شفيق.

واعتبرت الدعوى أن قرار حظر النشر يخالف الدستور والقانون والمواثيق الدولية، ويهدر الحق في حرية تداول المعلومات، وكفالة القانون للرأي العام بأن تكشف له الحقائق، خصوصًا في الأمور، التي تتعلق بصالحه العام، ومستقبل وطنه ومجتمعه.

وفي 22 إبريل 2014، قررت المحكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي، حظر النشر في قضية تخابر الرئيس المعزول محمد مرسي وإخوانه، بداية من الجلسة التالية.

في 18 مارس 2013، أصدر المستشار طلعت عبدالله، النائب العام، قرارًا بحظر النشر في القضية المتهم فيها الرئيس الأسبق حسني مبارك بالاستيلاء على الأموال المخصصة للإنفاق على القصور

الرئاسية، واستخدامها في الإنفاق على الفيلات الخاصة به، وبنجليه علاء وجمال، في شرم الشيخ وجمعية أحمد عرابي وأرض الجولف، والفيلا التي كان يقطنها بمصر الجديدة.

وتضمن القرار حظر النشر في جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، حرصـــًا على ما سمته سلامة حسن سير التحقيقات.

وفي 3 نوفمبر 2012، قررت محكمة جنايات الجيزة حظر النشر في قضية "سخرة المجندين"، المتهم فيها اللواءان حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، وحسن عبدالحميد فرج، مساعد أول الوزير لقطاع قوات الأمن السابق، والعميد محمد باسم أحمد لطفي محمد، قائد حراسة الوزير الأسبق، لحين الانتهاء من سماع الشهود.

وفي 12 إبريل 2012، قررت محكمة جنايات القاهرة حظر النشر في القضية، التي حوكم فيها الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء الأسبق، والمتهم بتحقيق كسب غير مشروع قيمته ٥٩ مليون جنيه باستغلال نفوذه ووظيفته في جمع الأموال بطريقة غير مشروعة، وبررت القرار بالحفاظ على شهود الإثبات من أعضاء هيئة الرقابة الإدارية، وقررت التأجيل إلى جلسة ١٢ مايو المقبل لسماع مرافعة الدفاع.

قضية أخرى تعود وقائعها إلى عام ٢٠٠٣، شغلت الرأي العام في مصر، وهي القضية المعروفة إعلاميـــًا باسم "المبيدات المسرطنة"، التي بدأت وقائعها بإحالة نيابة أمن الدولة العليا ١٨ متهمـــًا للمحاكمة،

بينهم د. يوسف عبدالرحمن، وكيل وزارة الزراعة السابق، رئيس البورصة الزراعية، وراندا الشامي، المستشار الفني بالبورصة الزراعية سابقـًا، بعد أن كشفت التحقيقات تورطهم في العديد من الاتهامات التي وصلت إلى ١٦ اتهامـًا، من بينها الموافقة على استيراد مبيدات محظورة قانونـًا "تبين أنها تسبب السرطان".

في قضية فريد خميس وقضاة مجلس الدولة، كشف تقرير هيئة الرقابة الإدارية الذي أعده المقدم معتصم فتحي، عضو الهيئة، أن القضاة حصلوا على رشى من رجل الأعمال مقابل استصدار أحكام لصالحه وهي القضية التي تم حظر النشر فيها.

وفي قضية قتل المتظاهرين، التي حوكم فيها الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك ونجلاه علاء وجمال ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي وستة من مساعديه، عادت حالة حظر النشر إلى الواجهة من خلال السرية التي فرضتها محكمة الجنايات برئاسة المستشار أحمد رفعت على شهادة كل من المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري سابقـًا، والفريق سامي عنان، رئيس الأركان ونائب رئيس المجلس العسكري سابقـًا، وعمر سليمان، مدير المخابرات العامة المصرية الأسبق، ووزيري الداخلية السابقين، محمود وجدي ومنصور العيسوي.

التزمت جميع وسائل الإعلام بحظر النشر في الشهادات في تلك القضية، مع الاكتفاء بنشر ما يتعلق بوصول الشهود إلى مقر المحاكمة بأكاديمية الشرطة أو اعتذارهم وعدد ساعات الشهادة وتفاعل

المتهمين مع الشهادات.

وفي 24 يناير 2011، أمر المستشار عبدالمجيد محمود، النائب العام، بحظر النشر في التحقيقات، التي تجريها النيابة العامة في حادث كنيسة القديسين بالإسكندرية،

وفي 16 نوفمبر 2008، أصدرت محكمة الجنايات، التي تنظر قضية مقتل المطربة سوزان تميم قرارًا بحظر النشر، بشأن القضية المذكورة التي اهم فيها رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى ورجل الأمن السابق محسن السكري.

عن قرار حظر النشر يقول الفقيه الدستوري د. محمد نور فرحات، إن خرق قرار حظر النشر، الذي يتم فرضه بقرار من المحكمة يعد جريمة منصوصـًا عليها في القانون، ويعد القضاء المصري هو الجهة المسؤولة، من خلال النيابة، عن تحريك دعوى قضائية ضد المسؤولين عن خرق القرار باعتبار الجريمة وقعت على الأراضي المصرية.

المفارقة أن حظر النشر لم يطل قضايا شغلت الرأي العام مثل التخابر والجاسوسية، التي كان من بينها، قضية محمد صابر المهندس بهيئة الطاقة الذرية، والمعروفة إعلاميـًا باسم "الجاسوس النووي"، وبدأت محاكمته في ١٥ مايو ٢٠٠٧، وانتهت بإدانة محكمة أمن الدولة العليا له بتهمة التخابر لمصلحة إسرائيل. وفي "قضية نواب القروض" عام 1996 لم يصدر قرار بحظر النشر رغم الأهمية التي أحاطت بها، وكونها قضية مثلت نقطة فاصلة في تاريخ الاقتصاد المصري وتحديدًا قطاع البنوك.

ضد النظام

فجأة، أخرج الرئيس عبدالفتاح السيسي ورقة من جيبه، وأخذ بهدوء شديد يتلو بضعة أسماء لما وصفها بـ"الوسائل الإعلامية المناهضة" للنظام في مصر، وذكر منها موقع "العربي الجديد" وقناة "مصر الآن" الفضائية، إلى جانب قنوات أخرى سمّاها شركة "ميديا ليميتد"، مؤكّداً أن "هذه القنوات والمواقع الصحفية تتبنى أفكاراً هدامة من شأنها الإساءة لسمعة مصر والعبث بمقدرات شعبها وضرب استقرارها".

تطرق السيسي، خلال لقائه مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة في مصر، إلى ما أسماه بـــ"حروب الجيل الرابع"، كاشفــاً عن وجود موقع إلكتروني عربي يُدعى Qulture يتحدث عن تشجيع الثقافة والعمل الفني العربي ويدفع مقابل ذلك ألفي دولار شهريــاً لكل مقال أحيانــاً، ثم قال: قد يتكلف ذلك 100 مليون دولار، لكنه مبلغ بسيط للذين يدفعون مقابل أن يشتروا أو يضمنوا ولاء كل النخبة العربية[307].

في اللقاء الذي عُقدَ في قصر الاتحادية بتاريخ 24 أغسطس 2014، اتهم السيسي وسائل الإعلام المذكورة بأنّها "تتلقى دعمــاً من قطر

---

307 عماد الدين حسين، السيسي في لقاء الساعات الثلاث مع رؤساء تحرير الصحف: لم نتدخل عسكريــاً في ليبيا حتى الآن، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 24 أغسطس 2014.

وتركيا ودول أخرى، وتتخفى وراء ادعاءات تشجيع الثقافة والفنون ومساندة القضية الفلسطينية، لكنّها في الواقع تعمل على إفشال الأنظمة العربية المستقرة، وتثير الفوضى في المنطقة".

ودعا إلى تشكيل جبهة إعلامية للتصدّي لهذه "الكيانات المضرّة بمصر"، والمساهمة بذلك في تحصين المواطنين ضدّ الشائعات التي تتبنى الفوضى. كانت هذه المرّة الأولى التي يّسمّي فيها السيسي وسائل إعلام، ويهاجمها منذ توليه رئاسة الجمهورية في يونيو 2014.

على أرض الواقع، هناك مجموعة من القنوات الفضائية التي يعتبرها البعض من أذرع جماعة "الإخوان المسلمين"، التي تهاجم السلطة القائمة في مصر بعد قرارات 3 يوليو 2013، ومنها:

"مصر الآن"، التي تعد القناة الرسمية المعبرة عن موقف الجماعة، والتي تأتي امتدادًا لقناة "مصر 25" التي انطلقت بقرار من مجلس شورى الجماعة قبل وقف بثها مع باقي القنوات الدينية في الثالث من يوليو 2013.

وتبث القناة التي انطلقت في 16 نوفمبر 2014 من تركيا، ويتولى رئاستها الإخواني أحمد عبده، كما يتولى خالد بركات، الصحفي في "الأهرام"، منصب نائب مدير القناة والمشرف على المحتوى الصحفي بها.

وقالت مصادر إخوانية إن القناة تمول من جماعة الإخوان ويشرف على محتواها أعضاء بمجلس شورى الجماعة، في مقدمتهم جمال عبدالستار المقيم بتركيا.

ومنذ الساعات الأولى لانطلاق القناة شهدت أولى الأزمات بعدما رفض عدد من الشباب بها سيطرة الجماعة عليها، مؤكدين ضرورة أن تعمل بشكل احترافي بعيدًا عن عقليات قيادات "شيوخ الإخوان"، حتى لا تنتهي إلى ما انتهى إليه مصير قناة "مصر 25" التي كان يشرف عليها مباشرة نائب مرشد الجماعة خيرت الشاطر.

أما قناة "رابعة"، فقد انطلقت في 11سبتمبر 2013، مثيرة حولها ضجة كبيرة بسبب الشخصيات الذين يقدمون برامج بها وخاصة أن معظمهم من المطلوبين أمنيـــًا في مصر، ومن برامجها "دروس ثورية" الذي يقدمه الداعية الإخواني وجدي غنيم، و"مصر إسلامية" الذي يقدمه عضو مجلس شورى الجماعة الاسلامية عاصم عبدالماجد، المطلوب على ذمة عدد من قضايا التحريض على العنف.

وتتخذ القناة التي تبث من مدينة اسطنبول التركية، من شعار رابعة العدوية الشهير شعارًا لها. ووفقـــًا لبيان تعريفي بها، قالت إدارة القناة إنه يشرف على تمويلها عدد من رجال الأعمال المصريين، فيما ترددت أنباء أن رجل الـــأعمال المقرب من الأحزاب الإسلامية عاطف عبدالرشيد الذي كان يطلق عددًا من القوات الإسلامية، هو الذي يقف وراء تمويلها.

تعد "الشرق" من أبرز القنوات المحسوبة على الإخوان، وتصدر من تركيا بتمويل من رجل الأعمال باسم خفاجي، وتقدم عددًا من البرامج، في مقدمتها "مع معتز" الذي يقدمه معتز مطر، الذي ظهر في البداية في تقديم البرامج الرياضية على قناة "مودرن سبورت" قبل أن

ينتقل إلى قناة "مصر 25" ومنها إلى "الشرق"، وهو برنامج توك شو يومي يستعرض الأحداث في مصر.

ويحيط بتمويل قناة "مكملين" غموض كبير، إلا أن بعض العاملين بها يؤكدون أنها تمول من جماعة الإخوان، وتبث من تركيا أيضاً، وتعتمد بشكل كبير على عدد من الصحفيين الشباب، المنتمين لجماعة الإخوان، وتقدم مجموعة من البرامج الحديثة، والنشرات الإخبارية على مدى اليوم جميعها عن الوضع في مصر، وتركز على نقل تظاهرات طلاب الاخوان وأنصار مرسي في الجامعات والقرى والمدن، على الهواء مباشرة، عبر اتفاق مسبق مع عدد من المتظاهرين.

صدرت "القناة" في أكتوبر 2014، وتبث من مدينة اسطنبول التركية، وتختلف عن باقة القنوات الإخوانية في أنها لا تقتصر على الشأن المصري فقط؛ حيث تقول إدارتها إنها قناة الربيع العربي.

أذرع الإخوان في وسائل الإعلام تشمل مجموعة من القنوات الأخرى التابعة لأفرع الجماعة في عدد من الدول العربية مثل "الزيتونة" التونسية، و"اليرموك" الأردنية و"سهيل" اليمنية التابعة للإخوان والتي يديرها ويملكها القيادي الإخواني في اليمن حميد الأحمر قبل أن يغلقها الحوثيون، و"الحوار" التي تبث من العاصمة البريطانية لندن وتنتهج نفس الخطاب الإخواني[308].

---

[308] محمد خيال، "الشروق" ترصد منصات التحريض الإخوانية، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 20 نوفمبر 2014.

اللعب بورقة وسائل الإعلام المعارضة لنظام الحُكم في مصر يبدو أقدم بكثير من لحظة الحاضر.

خلال حرب الخليج الثانية (1990–1991)، رعت القيادة العامة العراقية إطلاق ثلاث محطات إذاعية موجهة باللغة العربية، كانت أولاها موجهة للقوات المسلحة المصرية باسم "صوت مصر العروبة"، أما الثانية فكانت للقوات المسلحة السورية باسم "مكة المكرمة"، في حين كانت الثالثة للقوات المشتركة والشعب السعودي وحملت اسم "المدينة المنورة". كما خاطبت محطة إذاعية حملت اسم "أم المعارك" أفراد القوات المسلحة العراقية وكذلك القوات العربية المشاركة في التحالف الدولي لتحرير الكويت، وفي مقدمتها مصر.

حاولت آلة الدعاية العراقية الإيحاء بتصاعد حركات المعارضة في مصر بسبب موقفهما من الاحتلال العراقي للكويت، وبث دعاية تحرض على القيام بانتفاضة شعبية، واللعب على وتر المشاعر القومية والوطنية والدينية لدى المصريين لتأليبهم على نظام الحُكم في مصر – حينذاك– مع إثارة البلبلة في صفوف القوات المصرية والسورية، والتلويح بوجود خلافات بين القادة العسكريين في البلدين، وبين القيادات السياسية.

عقب زيارة الرئيس أنور السادات إلى إسرائيل في 19 نوفمبر 1977، ووصولاً إلى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، دأبت إذاعة "صوت الجماهير" المدعومة من نظام الرئيس العراقي صدام حسين على مهاجمة نظام الحُكم في مصر وتوجيه سهامها إلى السادات

وسياساته.

واجه الرئيس جمال عبدالناصر، إعلامـــاً خارجيـــاً شرســـاً تمثل في عدد من المحطات الإذاعية الموجهة ضد نظامه وسياساته؛ مثل "صوت الإصلاح" و"صوت مصر الحرة"، و"راديو باريس" و"صوت لبنان".

ولعل أول إذاعة سرية في الوطن العربي كانت فرنسية. الطريف في الأمر أنها حملت اسم "صوت العرب" للرد على المحطة الإذاعية التي تحمل هذا الاسم في مصر؛ لأنها بدأت تهاجم فرنسا في أغسطس 1953 بعد نفي محمد الخامس من المغرب واشتد الهجوم عليهم بعد نجاح الثورة الجزائرية واستقرارها في نوفمبر 1954 وقد وقفت مصر وقفة مشرفة مع الجزائر وأرسلت دعمـــاً ماديـــاً ومعنويـــاً إليها.

ولمعاقبة مصر والرئيس جمال عبدالناصر، أنشأت فرنسا إذاعتها السرية ضد مصر باسم "صوت العرب" وعلى نفس موجة "صوت العرب" المصرية. وكان المهندسون المصريون يغيرون موقع فريق العمل أثناء بث الإرسال، ولذلك فشلت الإذاعة الفرنسية وأغلقوها.

وانطلقت إذاعة أخرى تحمل اسم "صوت مصر الحرة"، بدأت تبث برامجها في 28 يوليو 1956. واعتقدتالسلطات في مصر – حينذاك– أن هذه الإذاعة تعمل في فرنسا، وهو ما سارعت إلى تأييدهالمخابرات البريطانية للتعمية والتمويه، إلا أنه أتضح بعد ذلك أن الذين كانوايديرون هذه المحطة –انطلاقـــاً من بيروت ثم عدن– هم من عائلة أبو الفتح صاحب جريدة "المصري"، وكانوا من كبار

الوفديين ولكن اختلفوا مع الثورة.

ويروي زهير عسيران، نقيب الصحافة في لبنان، جانبـــاً آخر من حكاية هذه الإذاعة المعارضة لعبدالناصر، فيقول:

"على أثر الخلاف الذي نشأ بين نظام "الضباط الأحرار" وآل أبو الفتح الذين صودرت جريدهم "المصري" ومطابعها وشردوا خارج مصر، طرأت فكرة إنشاء إذاعة تعمل ضد النظام الجديد في مصر. فاجتمع في بيروت محمود أبو الفتح وبعض المنتسبين إلى "الإخوان المسلمين" ومنهم كامل الشريف من مصر الذي أصبح في ما بعد نائبـــاً ووزيرًا في الأردن، والشيخ مصطفى السباعي من سوريا، وتقرر في ذلك الاجتماع إنشاء إذاعة في لبنان تعمل ضد النظام في مصر. لكن السؤال كان: "كيف؟ وأين يكون مقر هذه الاذاعة؟" فرددت على السؤال فورًا: "توضع في مترلي". قلت ذلك وأنا لا أعرف كيف يتم ذلك. فاتصلت بالسيد لويس رزق المهندس في "إذاعة لبنان" للاستعانة برأيه وخبرته، وقبل أن أدخل معه في الموضوع، وهو من أصدقائي المفضلين، قلت له: "إني أستشيرك في أمر مهم حبذا لو تقسم على أن يظل سرًا بيننا، سواء تحقق الأمر أم لم يتحقق". فقال: "أنت صديق عزيز ويسعدني أن تبقى ثقتك بي تامة لا تتأثر بشيء". فأطلعته على فكرة المشروع وهل من الملائم فنيـــاً ان يقام في المترل أم لا؟ أعتقد أن الفكرة لم تزعجه؛ لأنه في طبعه لا يحب الأنظمة الدكتاتورية، فقال: "في الإمكان وضع الإذاعة في غرفة خاصة من المترل، شرط ألا يدخلها أحد".

"فباشر العمل مستعينــاً ببعض الآلات الموجودة محليــاً. فولدت الإذاعة باسم "صوت مصر الحرة" موجهة نحو القاهرة فقط، ثم جعلها السيد رزق تصل إلى مصر وسوريا ومحيطها، بعد ما سافر أبو الفتح إلى سويسرا وعاد ببعض القطع اللازمة. وبذلك أصبحت لدينا شبه إذاعة، وأجرينا عليها تجارب بإذاعة آيات قرآنية سمعت في القاهرة، وكان أول خطاب للشيخ مصطفى السباعي ثم تلاه كامل الشريف أحد أركان "الإخوان المسلمين" بهجوم شديد على النظام مطالبــاً بتغييره مما لفت أجهزة السلطات في القاهرة، فاتصلت بالسلطات اللبنانية طالبة وقف هذه الإذاعة، فبدأت التحريات فورًا وحدد الرادار الحي والشارع بالذات الذي تعمل منه الإذاعة. فاتصل بي مدير الأمن العام الصديق الأمير فريد شهاب وأبلغني أن الشبهة تحوم حول بيتي. ولما أنكرت قال لي: "لا سبيل للإنكار، وأنا أنصحك بأن تخرجها من المترل قبل مداهمته".

"أمام خطورة مصادرة الإذاعة والنتائج، أخذت بنصيحته وعمدت فورًا إلى تفكيكها وإعطاء السيد رزق ما يحتاجه منها، ووضعت البقية في صناديق نقلت إلى مطابع جريدتي، وهي بعيدة نسبيــاً عن البيت"[309].

وقد أذاعت هذه المحطة أثناء حرب قناة السويس، في 1956، خبرًا كاذبــاً مفاده أن الرئيس عبدالناصر قُتل في مبنى قيادة الثورة نتيجة

---

[309] زهير عسيران، زهير عسيران يتذكر: المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب، دار النهار، بيروت، 1998.

القصف الجوي البريطاني، وهللت وكبرت وفرحت وجاءت بعملاء كمواطنين مصريين يعلنون فرحتهم بمقتله، قبل أن تتضح الحقيقة.

بعد ذلك فوجئت القيادة السياسية في مصر بإذاعة سرية أخرى تأتي من عمان واسمها "صوت العرب"، وجاؤوا بشخص يقلد صوت أحمد سعيد، الإذاعي الشهير، ويردد تعليقاته، ولكنها فشلت. وبعد تولي عبدالكريم قاسم حكم العراق وإجهاض ثورة يوليو 1958، أنشأ إذاعة ضد مصر إلى أن قامت ثورة اليمن واشتدت حرب الإذاعات، فأنشأت السعودية إذاعة في جبال جيزان جنوب غربي المملكة متاخمة للحدود اليمنية، وردّت مصر عليها بإذاعة سرية. كما أنشأت إيران إذاعة سرية ضد عبدالناصر في الفترة المذكورة.

في خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في المؤتمر الشعبي الذي أقامه الاتحاد القومي للاحتفال بمرور سبع سنوات على ثورة 23 يوليو، تحدث ناصر عما وصفها بـــ"حرب الدعاية المسمومة". وربما كان من الواجب نقل هذه الفقرات المهمة من خطاب عبدالناصر في 22 يوليو 1959؛ إذ قال نصـــاً:

"حرب الدعاية والسموم، تسع محطات سرية وفرقة سيمفونية من محطات الاستعمار وإسرائيل وأعوان الاستعمار بتذيع كل يوم طول النهار وطول الليل. وكنت لما باطلع أجازة في أي مكان.. في برج العرب أسمع تسع محطات سرية بتقول كلام لا يمكن أن يتصوره إنسان؛ شتيمة واتهامات. وتسمع محطات الاستعمار، تسمع محطة "صوت مصر الحرة" و"صوت الحق"، وبعدين تحول تسمع إسرائيل،

وتسمع بغداد، تسمع باقي المحطات إلى آخر هذه المحطات، وكان أي واحد يفتح هذه الإذاعة يسمع سموم.. اتهامات وتشكيك وسب، ولكن هل نفع هذا الكلام؟ ما نفعتش حرب الدعاية، وما نفعتش حرب السموم، وكان من الواضح ان أعداءنا اللي بيوجهوا هذه الدعاية لنا لا يريدوا لنا خير بأي حال من الأحوال، ولكنهم يريدوا شر.. بيوجهوا هذه الدعاية لنا علشان يستخدمونا كما استخدمونا في الماضي وسيلة ليتوسلوا بها علشان يسيطروا علينا ويدخلونا ضمن مناطق النفوذ. تسع محطات بتهاتي ما عملت أي شيء في هذا الشعب، ولم تحقق أي هدف من أهدافها. ولغاية النهارده محطة إذاعة "صوت مصر الحرة" لازالت بتهاتي، واللي بيسمعها واللي ما بيسمعهاش بيعرف أن "صوت مصر الحرة" دي محطة بتتكلم باسم الاستعمار وبتذيع من باريس، وإنما هي تعبر عن الحقد اللي بيشعر به الاستعماريين والدول الاستعمارية بعد أن فشلوا وبعد أن انهزموا، وبعد أن انتزعنا منهم النصر.

"وكان هذا أكبر مثل نستطيع أن نضربه للشعوب: إن حرب الدعاية لن تؤثر علينا، وإن حرب السموم والحرب النفسية لن يمكن بأي حال من الأحوال أنها تخلي واحد مننا -إحنا الشعب اللي حقق حريته، واللي حقق استقلاله بدمه وبكفاحه- لن تستطيع حرب الدعاية ولا الحرب النفسية، ولا الدكاترة اللي جابوهم علشان يديروا حرب الدعاية والحرب النفسية؛ لن يستطيعوا بأي حال من الأحوال انهم يحققوا أي شيء بواسطتنا. يمكن هم يصدقوا الكلام اللي بيذيعوه.. يمكن هم يصدقوا الإذاعة اللي بيعلنوها، ولكن

الشعب هنا اللي عنده تجربة الماضي الطويل مع الاستعمار ومع أعوان الاستعمار، واللي شاف ازاي دخل بالخديعة ضمن مناطق النفوذ، وازاى دخل بالخديعة ضمن مناطق الاحتلال البريطاني، وازاي دخل بالخديعة علشان تسيطر عليه القوات المعتدية الخارجية والقوات المستغلة الداخلية؛ لم يقبل بأي حال من الأحوال أن يخدع مرة أخرى. وأنا مؤمن ومعتقد دائمـــاً أن زي ما كنت باسمع هذه الإذاعات وباسخر منها، كان كل فرد من أبناء هذه الأمة -وبس مش من بلدنا.. من جميع أنحاء الأمة العربية- كان يستمع إلى هذه الإذاعات وكان يسخر منها، ويعتبرها دليل على الغيظ وعلى الحقد للي فقدوا موقعهم، واللي فشلوا في إنهم يحطونا ضمن مناطق النفوذ، واللي فشلوا في إنهم يسيطروا علينا؛ وكان هذا العمل وهذا الوعي فخر.. فخر وحده لجيل كامل من الأجيال".

في الخطاب المذكور، غمز ناصر من قناة آخرين؛ حيث قال:

"بدأت دعاية مسمومة ضد الاتحاد القومي، وقالوا: دا الاتحاد القومي دا فاشية أو حزب واحد، وخصوصـــاً الشيوعيين.. بنمسك حتى صحف الشيوعيين في العراق وفي لبنان؛ وهات يا حملة على الاتحاد القومي، وقالوا: دا حزب واحد، ودا فاشي وبتاع. والشيوعية بتتبنى الحزب الواحد، وهي سياستها مبنية على الحزب الواحد، ليه الاتحاد القومي مش حزب واحد؟ وإيه هو الحزب الواحد؟".

وفي كلمة عبدالناصر في بورسعيد بمناسبة عيد النصر، بتاريخ 23 ديسمبر 1961، أعاد ناصر الحديث عن وسائل الإعلام المعارضة

لنظام الحُكم في مصر؛ حيث قال نصـــًا:

"مؤامرات ضدنا بالإذاعة بيطلعوا يتآمروا بعض الخونة المصريين اللي مشيوا بره واللي كانوا بيشتغلوا أيام الوفد وبيستغلوا؛ بيروحوا يقدموا خدماهم لفرنسا وكم واحد.

"أحمد أبو الفتح، حسين أبو الفتح، المراغي.. كلنا عارفين الأشكال دي، وبيشتغلوا مع فرنسا في صوت مصر الحُرة؛ بيخدموا بهذا فرنسا اللي هي حليفة إسرائيل.. طبعـــًا وبيخدموا إسرائيل.

"برضه ما حاولناش أبدًا إن إحنا نخلص من هؤلاء الناس، ماذا يعني لو كنا بنحاول نخلص.. نخلص بسهولة، ولكنني قلت لكم قبل كده كان ضدنا ٩ محطات سرية أو ١١ محطة سرية، ولكن وعي الشعب المصري استطاع أن يهزم الـــ٩ محطات السرية، وجت إنجلترا عملت في قبرص محطة اسمها صوت بريطانيا، وبعدين بعد كده اعترفت بخيبتها القوية؛ وقفلت صوت بريطانيا ومشيت من هناك وقفلت حتى محطة الشرق الأدنى.

"إذًا إحنا شعب ماحدش حيقدر يضحك عليه.. مؤامرات ماحدش حيضحك علينا، ولا حدش حيستطيع أن يتآمر على أهدافنا وعلى مبادئنا وعلى المثل اللي إحنا بنتمنى إن إحنا نبنيها".

تاريخ وسائل الإعلام التي اتخذت موقف المعارضة من نظام الحُكم في مصر، يمتد بجذوره إلى سنوات سابقة للعهد الجمهوري.

في رسالة دكتوراه بعنوان "صحافة المعارضة في مصر دراسة

المفهوم التاريخي خلال الفترة من 1924 إلى 1954" أجرى الباحث حسني نصر دراسة تاريخية تحليلية لكل الأعداد المتوافرة من صحف "البلاغ" و"السياسة" و"كوكب الشرق" و"السياسة الأسبوعية" و"الأخبار" و"الجهاد" و"الأحرار الدستوريون" و"الثغر" و"الإخوان المسلمون" و"النذير" و"الوفد المصري" و"الدستور" و"الأساس" و"الملايين" خلال الفترة من 1924 حتى 1954.

توصل الباحث في رسالته، المقدمة إلى قسم الصحافة كلية الإعلام جامعة القاهرة (1995)، إلى عدد من النتائج أهمها: انقسام خارطة المعارضة وبالتالي صحافة المعارضة إلى قطاعين أساسين، هما صحافة المعارضة الحزبية وصحافة المعارضة غير الحزبية. كما لاحظ الباحث أن الازدواجية التي تميزت بها خارطة الصحافة المعارضة ناتجة عن ازدواجية النظم السياسي الذي قسم معارضيه إلى فريقين.

وتحدث نصر عن ارتباط صحافة المعارضة بقطاعيها بالنخبة السياسية أو الطبقة البورجوازية، وهو ما يتعارض مع المفهوم العام لصحافة المعارضة. كما أشار إلى أن صحافة المعارضة لم تطرح رؤى طبقية معارضة أو رؤى تمس أهداف النخبة الإستراتيجية.

إنه الإعلام، سلاح النظام والمعارضة على حد سواء، في زمن سطوة الإعلام على الرأي العام.

سيرة موجزة

ياسر ثابت، صحفي مصري، من مواليد ألمانيا عام 1964.

حاصل على درجة الدكتوراه في الصحافة عام 2000.

عمل مديرًا للأخبار في قناة «سكاي نيوز عربية»، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (2011)، ومنتجـاً أول للأخبار في قناة «الجزيرة» في قطر (2002)، ورئيسـاً لتحرير غرفة الأخبار في قناة «الحرة» في الولايات المتحدة (2007)، ورئيسـاً للتحرير في قناة «العربية» في دبي، الإمارات العربية المتحدة (2007).

له مؤلفاتٌ عدة، بينها:

«صديق الرئيس: حكام مصر السريون» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«دين مصر: أمراء الدم والفيديو» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«حروب الهوانم» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«مصر قبل المونتاج» (دار دلتا، القاهرة 2015)

«حكام مصر من الملكية إلى السيسي» (دار الحياة، القاهرة 2014)

«غرفة خلع الملابس: وجوه وقياسات» (دار اكتب، القاهرة

2014)

«أجمل القتلة» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«ذنب» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«الصراع على مصر: ذئاب مبارك والعهد الجديد» (دار كنوز، القاهرة 2014)

«أيامنا المنسيـّـة» (منشورات ضفاف، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر 2014)

«تحت معطف الغرام» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«مراودة» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«زمن العائلة: صفقات المال والإخوان والسلطة» (دار ميريت، القاهرة 2014)

«صناعة الطاغية: سقوط النخب وبذور الاستبداد» (دار اكتب، القاهرة 2013)

«رئيس الفرص الضائعة: مرسي بين مصر والجماعة» (دار اكتب، القاهرة 2013)

«حروب العشيرة: مرسي في شهور الريبة» (دار اكتب، القاهرة 2013)

«دولة الألتراس: أسفار الثورة والمذبحة» (دار اكتب، القاهرة 2013)

«محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب» (دار اكتب،

القاهرة 2013)

«شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي» (دار التنوير، القاهرة 2013)

«قصة الثروة في مصر» (دار ميريت، القاهرة 2012)، (طبعة ثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة 2013)

«هيا بنا نلعب: عن الأوطان والأوثان» (دار اكتب، القاهرة 2012)

«فضة الدهشة: تغريد على غصن تويتر» (دار العين، القاهرة 2012)

«لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة» (دار العين، القاهرة 2011)

«جرائم بالحبر السري» (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)

«حروب كرة القدم» (دار العين، القاهرة 2010)

«فتوات وأفندية» (دار صفصافة، القاهرة 2010)

«فيلم مصري طويل» (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)

«كتاب الرغبة» (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010)

«جرائم العاطفة في مصر النازفة» (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009)

«يوميات ساحر متقاعد» (دار العين، القاهرة 2009)

«قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية» (كتاب «ميزان»، القاهرة **2008**)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة **2013**)

«جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن» (كتاب «ميزان»، القاهرة **2008**)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة **2013**)

«ذاكرة القرن العشرين» (مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة **2001**)

«موسوعة كأس العالم» (مدبولي الصغير، القاهرة **1994**).

الفهرس